

حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

نُزْهَةُ النَّظَرِ

شرح نخبة الفكر

في مُصْطَلِحِ أَهْلِ الْأَشْرَفِ
لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ بْنِ مَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ

بتحشية العلامة محمد عبد الله التونكي

في أوله: متن نخبة الفكر

وفي آخره: المنظومة البيقونية

مكتبة رحمانية

اقرا سنتر - غزني سترينغ - اردو بازار - لاہور

نُزْهَةٌ النَّظَرِ

شَرَحَ نَجْبَةُ الْفِكْرِ

فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَشْرَفِ

لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَجْرٍ الْعَسْكَلَانِيِّ

بِتَحْشِيَةِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ التُّونَكِيِّ

فِي أَوَّلِهِ: مَتْنُ نَجْبَةِ الْفِكْرِ

وَفِي آخِرِهِ: الْمَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِيَّةُ

مَكْتَبَةُ رَحْمَانِيَّةٍ

اِقْرَأْ سُنَّةَ عَزْزِي سَطْرِيَّةً - اُرْدُو بَازَار - لَاهُور

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

کتاب ہذا کی کتابت
کے جملہ حقوق بحق مکتبہ رحمانیہ، اقرء سنٹر
غزنی سٹریٹ اردو بازار۔ لاہور
محفوظ ہیں

نام کتاب — نزهة النظر شرح فتح الباری
تألیف — امام احمد بن حنبلہ بن محمد العسقلانی
ناشر — مکتبہ رحمانیہ

استدعا

اللہ تعالیٰ کے فضل و کرم سے، انسانی طاقت اور بساط کے مطابق کتابت
طباعت، تصحیح اور جلد سازی میں پوری پوری احتیاط کی گئی ہے۔
بشری تقاضے سے اگر کوئی غلطی نظر آئے یا صفحات درست نہ ہوں تو ازراہ
کرم مطلق فرمادیں۔ ان شاء اللہ ازالہ کیا جائے گا۔ نشاندہی کے لئے ہم بے حد شکر
گزار ہوں گے۔ (ادارہ)

فہرِسُ الْکِتَابِ

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
۵۸	الخبر الحسن لذاته	۶	متن نخبۃ الفکر
۵۹	الجمع بین الصحة والحسن	۱۱	نزهة النظر فی توضیح نخبۃ الفکر
۶۲	زيادة الثقة مقبولة	۱۲	مقدمة المؤلف
۶۸	الحديث المحفوظ	۱۳	نبذة من تاريخ المصطلح
۶۸	الشاذ	۱۶	سبب تأليف الكتاب
۶۹	المعروف	۱۸	الخبر
۶۹	المنكر	۲۲	التواتر
۷۰	المتابع	۲۸	المشهور
۷۲	الشاهد	۲۹	العزیز
۷۲	الاعتبار	۳۲	الغريب
۷۵	الخبر المحکم	۳۲	الاحاد، مقبول ومردود
۷۵	مختلف الحديث	۳۲	المقبول معمول به دون غيره
۷۸	الناسخ والمنسوخ	۳۶	الحديث المتفق عليه قطعی نظری
۸۱	المردود وموجب السرد	۳۷	الخبر المختلف بالقراءن
۸۱	المعلق	۴۳	الفرد المطلق
۸۴	المُرْسَل	۴۳	الفرد النسبی
۸۶	المعضل	۴۵	الصحيح لذاته
۸۶	المنقطع	۴۸	مراتب الصحيح
۸۷	المدتس	۵۰	اصح الاسانيد
۸۸	المرسَل الخفی	۵۱	صحيح البخاری مقدم فی الصحة عند الجمهور

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣١	المرفوع	٩٠	اسباب الطعن في الحديث
١٣٤	معنى قول الراوى "مِنَ السَّنَةِ كَذَا"	٩٢	الخبر الموضوع
١٣١	تعريف الصحابي	٩٢	طرق معرفة الموضوع
١٣٢	تعريف التابعي	٩٥	اسباب الوضع
١٣٥	المخضرمون	٩٤	المتروك
١٣٤	الخبر المرفوع	٩٤	الصنوع على رأى
١٣٤	الموقوف	٩٩	المعلل
١٣٤	المقطوع	١٠٠	مدرج الاسناد
١٣٨	الارش	١٠٣	مدرج المتن
١٣٨	المسند	١٠٢	المقلوب
١٣٠	العدو المطلق	١٠٥	المزيد في متصل الاسانيد
١٣٠	العدو النسبي	١٠٥	المضطرب
١٣٤	الموافقة	١٠٤	المصحف
١٣٢	البدل	١٠٤	المحرّث
١٣٣	المساواة	١٠٤	الرواية بالمعنى
١٣٣	المضافحة	١٠٨	شرح الغريب
١٣٢	النزول	١١٠	بيان المشكل
١٣٢	الأقران	١١١	من ذكر بنعوت متعددة
١٣٢	المدبج	١١١	الموضو
١٣٥	رواية الأكارع عن الأصابع	١١١	الوحدان
١٣٥	رواية الأبياء عن الأبياء	١١٢	المبهمات
١٣٤	عن أبيه عن جدّه	١١٣	مجهول العين
١٣٤	السابق واللاحق	١١٣	البدعة
١٣٩	تبيين المهمل	١١٥	من لم يقبل روايته
١٥١	من حدّث ونسى	١١٥	من يقبل روايته
١٥٢	المسلسل	١١٤	الشاذ على رأى
١٥٣	صيّغ الأداء	١١٩	المختلط
١٥٤	عننة المعاصر	١١٩	الاسناد
١٥٤	المكاتبه	١٢١	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٤٨	معرفه الاسماء	١٥٤	التأولة
١٤٨	معرفه من اسمه كنيته	١٥٩	الوجادة
١٨٣	معرفه الاسماء المجردة	١٦٠	الوصية
١٨٣	معرفه الاسماء المفردة	١٦٠	الاعلام
١٨٦	الكنى والانساب واللقاب	١٦٣	المتفق والمفترق
١٨٨	معرفه الموالى	١٦٣	المؤتلف والمختلف
١٨٨	معرفه الإخوة والأخوات	١٦٥	المتشابه
١٨٨	معرفه أداب الشيخ والطالب	١٦٦	المركب منه ومما قبله
١٨٩	معرفه سنن التحميل والاداء	١٦٩	خاتمة فى فوائد منشورة
١٩٠	صفة كتابة الحديث	١٦٩	معرفه أنطبقات
١٩٠	صفة عرضه وسماحه	١٤١	معرفه المواليد والوفيات
١٩١	الرحلة فيه وتصنيفه	١٤١	معرفه البلدان
١٩٢	معرفه سبب الحديث	١٤٢	معرفه الجرح والتعديل
		١٤٢	مراتب الجرح
١٩٣	المنظومة البيقونية	١٤٣	مراتب التعديل
		١٤٨	فصل فى مهيات كثيرة
		١٤٨	معرفه الكنى

متن نخبۃ الفکر فی مصطلح اهل الاثر

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله الذی لم یزل عالماً قديراً، وصلى الله على سيدنا محمد الذی ارسله الى الناس كافة بشيراً وندياً، وعلى آل محمدٍ وصحبه وسلم تسليماً كثيراً۔

أما بعد : فإن التصانيف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت وبيّضت واختصرت فسألني بعض الإخوان أن أخص له اليه من ذلك فاجبته إلى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك - فأقول: الخبر إما أن يكون له طرقٌ بلا عدد معينٍ او مع حصرٍ بها فوق الاثنين، او بهما او بواحد۔

فالأول : المتواتر المفيد للعلم اليقيني بشروطه۔

والثاني : المشهور وهو المستفيض على رأيي۔

والثالث : العزيز وليس لها شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه۔

والرابع : الغريب - وكلها - سوى الأول - آحاد، وفيها المقبول وفيها الرد

لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوال روايات دون الاول - وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري باقتراض على المختار۔

ثم الغرابة إما أن تكون في اصل السند، أو لا۔

فالأول : القردُ المطلق۔

والثاني : القردُ النسبي ويقتل إطلاق الفردية عليه،

وحب الأحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند غير معلل ولا شاذ، هو الصحيح

لذاته، وتتفاوت رتبته بتفاوت هذه الأوصاف - ومن ثمّ قدّم صحيح البخاري، ثمّ مسلم، ثمّ شرطهما، فإن خف الضبط، فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يصحح، فإن

جَمَعًا فَلْتَرُدُّ فِي التَّاقِلِ حَيْثُ التَّمَرُّدُ، وَالْأَفْئِدَةُ عِبَارَةُ إِسْنَادَيْنِ، وَنَزِيَادَةُ رَأْيِهِمَا مَقْبُولَةٌ
 مَا لَمْ تَلْقَ مَنَافِيَةً لِمَنْ هُوَ أَوْثَقُ، فَإِنْ خُولِفَ بِأَسْرَجٍ فَالْتَّرَاجِحُ الْمَحْفُوظُ، وَمُقَابِلُهُ الشَّادُّ وَمَعَ
 الضُّعْفِ فَالْتَّرَاجِحُ الْعَرُوفُ، وَمُقَابِلُهُ الْمَكْرُ وَالْفَرَحُ النَّسْبِيَّانِ وَاقْفَهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الْمَتَابِعُ -
 وَإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يَشْبَهُهُ فَهُوَ الشَّاهِدُ وَتَتَّبِعُ الطَّرِيقَ لِذَلِكَ هُوَ الْإِعْتِبَارُ ثُمَّ الْمَقْبُولُ
 إِنْ سَلِمَ مِنَ الْمَعَارِضَةِ فَهُوَ الْحَاكِمُ، وَإِنْ عَوَّضَ بِمِثْلِهِ فَإِنْ أَمَكَنَّ الْجَمْعُ فَهُوَ مُخْتَلَفٌ
 الْحَدِيثُ أَوْلَى، أَوْ شَبَّهَ الْمَتَأَخَّرُ فَهُوَ النَّاسِخُ وَالْآخِرُ الْمَنْسُوخُ - وَإِلَّا فَالْتَّرَجِيحُ، ثُمَّ التَّوَقُّفُ،
 ثُمَّ الْمَرْدُودُ: أَمَا أَنْ يَكُونَ لِسَقْطٍ أَوْ طَعْنٍ، فَالْسَقْطُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِي السَّنَدِ مِنْ
 مُصَنِّفٍ أَوْ مِنْ آخِرِهِ بَعْدَ التَّابِعِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَالْأَوَّلُ الْمَعْلُوقُ وَالثَّانِي الْمُرْسَلُ - وَالثَّلَاثُ إِنْ كَانَتْ
 بِأَثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مَعَ التَّوَالِي فَهُوَ الْمُعْصَلُ، وَإِلَّا فَالْمَنْقَطِعُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ وَاصِحًا أَوْ خَفِيًّا، فَالْأَوَّلُ يُدْرِكُ
 بَعْدَ التَّلَاقِي، وَمِنْ ثَمَّ أُحْتِجَ إِلَى التَّارِيخِ، وَالثَّانِي الْمُدَّسُ وَيُرَدُّ بِصَيْغَةٍ تَحْتَمِلُ التَّبَقُّيَ، كَقَوْلِهِ
 وَقَالَ، وَكَذَلِكَ الْمُرْسَلُ الْحَقِيُّ مِنْ مَعَاصِرِهِ يَلِيقُ -

ثُمَّ الطَّعْنُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَيْدِ الرَّوِيِّ أَوْ تُهْمَتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ نَحْسٍ غَلِطَهُ أَوْ غَفْلَتَهُ، أَوْ
 فَسَقِهِ، أَوْ دُهْمِهِ، أَوْ مَخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بَدْعَتِهِ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ، فَالْأَوَّلُ الْمَضْرُوعُ
 وَالثَّانِي الْمُرُوكُ، وَالثَّلَاثُ الْمُنْكَرَعُ عَلَى رَأْيِي، وَكَذَلِكَ الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ -
 ثُمَّ التَّوَهُُّمُ إِنْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ بِالْقَرَأَتَيْنِ وَجَمْعِ الطَّرِيقِ: فَالْمَعْلَلُ - ثُمَّ الْمَخَالَفَةُ إِنْ كَانَتْ
 بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ فَمِنْ رَجْمِ الْإِسْنَادِ أَوْ بِدَمَجِ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ فَمِنْ رَجْمِ الْمَتْنِ، أَوْ بِتَقْدِيرِ
 وَتَأْخِيرِ فَالْمَقْلُوبُ - أَوْ بِزِيَادَةِ رَأْيٍ: فَالْمَنْزِيْدُ فِي مَتْنِ الْأَسَانِيدِ، أَوْ بِإِبْدَالِهِ وَلَا
 مَرَجِّحَ: فَالْمَضْطَرِبُ، وَقَدْ يَفْعُ الْإِبْدَالَ عَمْدًا أَوْ بِتَغْيِيرِ حُرُوفٍ مَعَ بَقَاءِ السِّيَاقِ
 فَالْمُصَحَّفُ وَالْمَحْرُوفُ -

وَلَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ الْمَتْنِ بِالنَّقْصِ وَالْمُرَادِفِ إِلَّا لِعَالِمٍ بِمَا يُجِيلُ الْمَعْنَى -

فإن حَفِيَّ المعنى احتيج إلى شَرْحِ الغريب وبيان المشكل، ثم الجِهالة وسببها
 أن الراوى قد تَكَثَّرَ نَعْوَتُهُ فَيُنْكَرُ بِغَيْرِ مَا اسْتَهْرَبَهُ لِعَرَضٍ، وَصَفَوْا فِيهِ الْمَوْجِعَ.
 وقد يكون مُقِلًّا فَلَا يَكْثُرُ الْأَخْذُ عَنْهُ، وَصَفَوْا فِيهِ الْوَحْدَانَ، أَوْ لَا يَسْتَمِي اخْتِصَارًا
 وَفِيهِ الْمَبْهَمَاتُ وَلَا يُقْبَلُ الْبَهْمُ وَلَا يُبْهَمُ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ عَلَى الْأَمْرِ.
 فإن سَمِيَ وَالْفَرَدَ وَاحِدًا عَنْهُ فَجَهَوْلُ الْعَيْنِ أَوْ اثْنَانِ فَصَاعِدًا وَلَمْ يُوثَّقْ فَجَهَوْلُ
 الْحَالِ وَهُوَ الْمَسْتُورُ، ثُمَّ الْبَدْعَةُ أَمَّا بِمُقَدَّرٍ أَوْ بِمُفْسَقٍ، فَالْأَوَّلُ لَا يُقْبَلُ صَاحِبِهَا
 الْجَهْمُورُ. وَالثَّانِي يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَلِيلَةً فِي الْأَمْرِ إِلَّا إِنْ رَوَى مَا يُقَوِّمُ بِدَعْتِهِ
 فَيُرَدُّ عَلَى الْحَتَّاسِ، وَبِهِ صَحَّ الْجَوْزُ جَانِي شَيْخِ النَّسَائِيِّ.

ثم سَوْءُ الْحَفِظِ إِنْ كَانَ لِأَمْرٍ مَا فَهُوَ الشَّاذُّ عَلَى رَأْيٍ، أَوْ طَارِئًا فَالْمُخْتَلَطُ، وَمَتَى
 تَوَبَّعَ السَّيِّئُ الْحَفِظَ بِمَجْتَبَرٍ، وَكَذَلِكَ الْمَسْتُورُ وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُدَّسُّ، صَارَ حَدِيثُهُمْ
 حَسَنًا لِذَاتِهِ بَلْ بِالْمَجْمُوعِ.

ثم الإسنادُ إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَصْرِيحًا، أَوْ كَمَا:
 مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فَعَلَهُ، أَوْ تَقْرِيرَهُ أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ كَذَلِكَ. وَهُوَ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ. وَلَوْ تَخَلَّتْ رِدَّةٌ فِي
 الْأَصْح. أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَلِكَ. فَالْأَوَّلُ: الْمَرْفُوعُ، وَالثَّانِي:
 الْمَوْقُوفُ، وَالثَّلَاثُ الْمَقْطُوعُ، وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ فِيهِ مِثْلُهُ، وَيُقَالُ لِلْأَخْيَرِينَ:
 الْأَثَرُ وَالْمُسْنَدُ مَرْفُوعٌ صَحَابِيٌّ بِسَنَدٍ ظَاهِرُهُ الْإِتِّصَالُ. فَانْ قَلَّ عَدَدُهُ فِيمَا أَنْ يَنْتَهِيَ
 إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ إِلَى إِمَامٍ ذِي صِفَةِ عَلِيَّةٍ كَشَعْبَةَ، فَالْأَوَّلُ:
 الْعُلُوُّ الْمَطْلُوقُ، وَالثَّانِي النَّسَبِيُّ. وَفِيهِ الْمَوَافَقَةُ وَهِيَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخٍ أَحَدِ الصَّحَابِيِّينَ
 مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ. وَفِيهِ الْبَدَلُ، وَهُوَ الْوُصُولُ إِلَى شَيْخٍ شَيْخِهِ كَذَلِكَ، وَفِيهِ

المساواة - وهي استواء عدد الإسناد من الراوى الى الآخر مع إسناد احد المصنفين
 وفيه المصاحفة، وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف، ويقابل العلو
 بأقسامه: النزول فان تشارك الراوى ومن روى عنه في السيق واللقب
 فهو الأقران، وإن روى كلُّ منهما عن الآخر فالمدابح وإن روى عن
 دونه، فالأكابرة عن الاصاغرو منه الأبياء عن الأبناء، وفي عكسه كثرة
 ومنه من روى عن أبيه عن جدّه. وإن اشترك اثنان عن شيخ
 وتقدم موت أحدهما فهو السابق واللاحق. وإن روى عن اثنين متفقين الإسم
 ولم يتميزا فيما خصا صه بأحدهما يتبين المهمل. وإن جحد الشيخ مرويته
 جزماً ردد، أو احتمل الأقبل في الأصح، وفيه: «من حدّث ونسى» وإن اتفق
 الرواة في صيغ الابر او غيرها من الحالات فهو السلسل وصيغ الاداء: سمعت وحدثت
 ثم اخبرني وقرأت عليه، ثم قرئ عليه وأنا أسمعه، ثم أنبأني، ثم نا وكنتي، ثم شافني
 ثم كتبت إلي ثم عن ونحوها. فالأولان لمن سيع وحدّاه من لفظ الشيخ، فان جمّع
 فمع غيره، وأولها اصرحها وأسفعها في الاملاء، والثالث والرابع لمن قرأ بنفسه
 فان جمّع فهو كالحامس.

والإنباء بمعنى الاجناس الآلى عرف المتأخرين فهو: للإجازة كعن، وعننة للمامر

محمولة على السماع إلا من الدلس، وقيل، يشترط ثبوت لقائهما ولو مرة،
 وهو المختار، واطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها والمكاتبه في الإجازة المكتوب بها
 واشترطوا في صحّة المناولة إقترائها بالأذن بالرواية وهي أرفع أنواع الاجازة. وكذا اشترطوا
 الإذن في الوجادة، والوصية بالكتاب، وفي الإعلام، وإلا فلا عبرة بذلك كالاجازة

العامة، وللمجهول وللمعدوم على الأصح في جميع ذلك -

ثم الروايات إن اتفقت أسماءهم واسماء آبائهم فصاعداً واختلفت اشخاصهم فهو المتفق و
المفترق وإن اتفقت الأسماء حطاً واختلفت لفظاً فهو المتولف والمختلف - وإن اتفقت الأسماء
واختلفت الأباء او بالعكس فهو للمتشابه، وكذا إن وقع الاتفاق في الاسم واسم الأب
والاختلاف في النسبة ويتركب منه ومما قبله النوع منها أن يحصل الاتفاق او الاشتباه
إلا في حرف أو حرفين او بالتقديم والتأخير او نحو ذلك -

خاتمة

وَمِنَ الْمُهَمِّ معرفة طبقات الرواة ومواليدهم، ووفياتهم، وبلدانهم واحوالهم
تعديلاً وتجريماً وجهالةً - ومراتب الجرح - واسوؤها الوصف بأفعل كأكذب الناس
ثم دجال، أو وضاع، أو كذاب - وأسهلها للين أو سيئ الحفظ، أو فيه مقال ومراتب التعديل
وارفعها الوصف بأفعل: كأوثق الناس، ثم ماتاً كد بصفة او صفتين كثقة ثقة، أو ثقة حافظ
وادناها ما استعز بالقرب من أسهل التجريح كشيخ، وتقبل التزكية من عارفٍ بأسبابها
ولو من واحدٍ على الأصح - والجرح مقدّم على التعديل ان صدر ميثماً من عارفٍ بأسبابه
فإن خلا عن التعديل قبل مجمل أعلى المختار -

فصل: ومن المهّم معرفة كنى المسنين وأسماء المكتمين ومن اسمه كنيته ومن
اختلف في كنيته ومن كثرت كناه أو لغوته، ومن وافقت كنيته اسم أبيه أو بالعكس
او كنيته كنية زوجته أو وافق اسم شيخه اسم أبيه ومن نسب إلى غير أبيه أو إلى امه أو
إلى غير ما يسبق إلى الفهم، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجداً، أو اسم شيخه
وشيخ شيخه فصاعداً، ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه ومعرفة الاسماء البجزة
والمفردة والكنى والألقاب، والانساب وتقع إلى القبائل والأوطان بلاداً أو ضياعاً أو سكاكاً،

أو مجازةً - وإلى الصنائع والمخرف - ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالأسماء - وقد تقع ألقاباً - ومعرفة أسباب ذلك، ومعرفة المولى من أعلى ومن أسفل: بالزق، أو بالحلف، ومعرفة الإخوة والأخوات ومعرفة آداب الشيخ والطالب وسن التحمل والأداء وصفة كتابة الحديث وعرضه وسماعه وإسماعه والرحلة فيه، وتصنيفه: إما على السانيد أو الأبواب أو العلل، أو الاطراف، ومعرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى أبى يعلى بن القراء، وصنفوا في غالب هذه الأنواع، وهى نقلٌ محضٌ ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وحصرها متعسرٌ فلترجع لها مبسوطاً نهياً والله الموفق والهادى، لا إله إلا هو -

تَحْمَدُ بِحَمْدِ اللَّهِ مَتْنُ «نخبة الفكر» ويليهِ

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلانى مع التعليقات المسماة بعقد الدرر في جيد نزهة النظر للعلامة محمد عبد الله الطونكى.

شرح الرموز المستعملة في الحواشى :

عب : يشير الى المحشى مولانا محمد عبد الله الطونكى.

الشارح : كناية عن الملا على القارئ.

شرح الشرح : ايماء الى شرح الملا على القارئ على شرح نخبة الفكر.

مولانا وجيه الدين : هو الشيخ وجيه الدين السهاسر نغوى شيخ الحافظ احمد على السهاسر نغوى يذكره المحشى بلقب «شيخ شيخنا» في بعض المواضع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ط

له ۱۲۰۰ (۱۲۰۰) ۱۲۱
 قال الشيخ الامام العالم العامل الحافظ وحيد دهره واوانه
 وفريد عصره وزمانه شهاب الملة والدين ابوالفضل احمد بن
 علي العسقلاني الشهير بابن حجر ثابته الله الجنة بفضلته وكرمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ه
 الحمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً
 على ما كان في نفسه ولشأنه

له قوله قال الشيخ الخ الظاهر ان هذا الكلام الحق بعض تلامذة المصنف اظهر الجلالة شانه وعلو مكانته وجودة فهمه دسته علمه ليصلح كتابه للاعتقاد والاستناد فان سموم تربة المؤلفات بلوط طقة المؤلفين كما سيأتي في الاشارة الثالثة ۱۲ لخص الحواشي **له** قوله الحافظ الخ في الاصل
 هو من احاط عليه بمائة الف حديث ثم بعده الحجية و هو من احاط على ثلثمائة الف حديث ثم الحاكم وهو الذي احاط عليه بجميع الاحاديث المردية
 متنا و اسنادا و اجرا و تعديلا و تاريخا كما ذكره اقاله جماعة من المحققين ۱۲ شرح الشرح **له** قوله شهاب الملة الخ اي مشرق قبلة اذ اتركه وهذا
 اشارة الى لقبه و اتم لفظ الملة دلالة على تحقق مفهوم الاسم في مسماه ثم الظاهر ان الملة والدين هي الطريقة الربانية السائقة لادب القول
 باختيارهم اياه الى الخير من مصالح الدنيا و الاخرة فهي من حيث انها مثل و يكتب شمي مائة و من حيث انها تروان و قطع تسمى دما فالمصداق واحد
 و الفرق يتجوسن الاعتبار ۱۲ عب **له** قوله ابو الفضل الخ اي صاحب الفضل و الزيادة من الاموال العظيمة و العلوم الجسيمة فان لفظ
 الاب وكذا الابن كثر ما يستعمل بمعنى الصاحب و الملازم كما في تراب و ابني ذروا بن السبيل و ابن الليل وغيره و يتعمل ان يكون له ولد سمى
 بافضل ۱۲ لخص **هـ** قوله احمد بن الخ هو احد من الامم العظام و فروس الفضلاء الاعلام غاة الحفاظ و المحترمين نادرة الفقهاء و المفسرين قال
 السيوطي في حقه انتمت الير الرحلة و الرياسة في الحديث في الدنيا باسرها فلا يخفى في عمره حافظ موهبا و استبح و قد ولد له رحمه الله في سنة ثلثت
 و سبعمائة و توفي في سنة اثنيتين و خمسين و ثمان مائة و له تصانيف كثيرة مفيدة كتهذيب التهذيب و تقريب التهذيب و لسان الميزان في الصلاة
 في معرفة الصحابة و اشهرها تصانيفه بلوغ المرام و اجل تصانيفه فتح الباري نفعا الله بكلامها ۱۲ عب **له** قوله ابن جراح لقبه بامام الكوفة الذهب
 و الفضل له اولو فورا بوجه عنده ابلودة ذهنة و صلابة رأيه كالبحر او كوكب البحر اسم ابيه الحسن و لا يخفى وجه المناسبة في كل معنى على اللبيب ۱۲
 لخص **هـ** قوله احمد الخ هو الوصف باجمل على جهته التعظيم و التبجيل و انما اتى تاسيا باحسن الكلام و اقتبال الحديث خير الامام عليه
 و على آله التحية و السلام الى يوم القيام و اتيا بالجمهور السلف الصالحين رضي الله عنهم اجمعين كما انه ادور و التسمية ايضا لذلك ۱۲ لخص
 الشرح **هـ** قوله ماله قدر الخ الخافض الشرح على ان الاثنان ان يزيد مريدنا متكلمكون الصفات البسة تماما مذكورة و يحترق عن لزوم الترجيح
 بلام و حج و اجاب الشارح بانه اكتفى بالوصفين السابقين في المتن اشارة بان العلم شموله بجزئيات و الكليات يتضمن المسببات و المبصرات

جَيِّقِي مَا سَبِيحًا بِصِيْرٍ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ^{فَيَعْمَلُونَ مِنَ الْقِيَامَةِ ذَاتَهُ الْمُقِيمَ لِعَفْوِهِ ١٢}

شَرِيكَ لَهُ وَكَبِيرًا تَكْبِيرًا وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ^{فِي صِفَاتِهِ ١٢}

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً بِشِيرَا ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}

وَنَذِيرًا وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا أَكْثَرَ مَا بَعْدَ فَاتٍ ^{وَجُمْلَةَ الْكَلِمَاتِ ١٢}

والقدرة تستلزم بقرينة الصفات اقول وفيه نظر من وجوه اما اولها فباننا لا نسلم ان القدرة تستلزم الارادة والتكلم وفيها الكلام واما ثانيا فبانها تستلزم العلم والحيوة ايضا فواجب ذكرهما واما ثالثا فباننا لم يكن الاشكال في عدم ذكر المرية والتكلم في المتن ووجه بل في مجموع المتن والشرح فالجواب بان مقتضى البوصفين في المتن كانه نداء من بعيد واجاب بعضهم بان القدرة تستلزم الارادة والتكلم اقول وفيه ما قدر من النظرين الاولين والبعضم بانهم لم يقلن متكلم لان التكلم مشكل اقول هذا الجواب مع كون مرية ساكتة عن ذكر حضوره في بطن تامة فالاعتراف في الجواب ما اقول بوجه وقوته ان الصفات الذاتية على قسمين قسم لا يمكن تحقيق تقيضه في ذاته تعالى كالصفات الخمسة المذكورة وقسم يتحقق تقيضه في ذاته المقدس كالارادة والتكلم فان ارادة الواجب تتعالى كل ما يمكن كونه مرادوا وكذا تكلمه بكل ما يمكن التكلم به ليس بضروري بل باطل ولا شك ان القسم الاول اقوى واشمل من الثاني وبذا القدرة بمعنى لرحمان ذكره ونقل الالاسام الالائية توقيفية كما هو نهجنا والتكلم والمريد لم يرد بهما الشرع ١٣ عب له قوله واشهد اورد الشادة في الخطبة عملا بقوله عليه الصلوة والسلام كل خطبة ليس فيها تشميد فهي كايده الجذمار رواه ابو داؤد والترمذي ونوفس بان كان عليه ان يوردها في خطبة المتن ايضا ودرغ بان لم يوردها اشارة الى ضعف الحديث وقيل الاثر ان يقال صرح بلفظ الشاهدين في في شرح عملا بظاهر الحديث واتى في المتن بمعناها كما قيل به في تاويل الحديث مراعاة للايجاز والاطناب اقول كلا الجوازم على التسليم والتقديرين والا فخطبة المتن والشرح واحدة فانها كالتاب واحد صرح به في اخر الخطبة وسياقي ومن ثم لم يورد التسمية والتعبيد ايضا لسلك منها مغيرة فتدبر ١٣ عب له قوله لا اله الا الله الموجود في الوجود فان قلت حلا قدرت في الامكان ونفى الامكان يستلزم نفى الوجود دون العكس قلت لان القرينة وهي نفى الجنس انما تلي على الوجود دون الامكان ولان التوحيد هو بيان وجوده ونفى وجود غيره لا بيان امكانه وعدم امكان غيره فان قيل اذا قدر موجود لم يثبت نفى الامكان عن غيره قلت ذلك مستدل عليه بدليل اخر ١٣ منقطع من التعليق وغيره له قوله كانه لا قيل اي ارسالا كانه بمعنى عامته لهم فهو مفعول مطلق او جامعا لهم في البلاغ فهي حال من الضمير المنصوب في ارساله والرد لهما لانه والاعترافهما في هذا المقام حال من الناس ١٣ شرح الشرح له قوله وعلى الاله الخ اي اتا به وحم اولاد علي وحمزة وعقيل وعباس كما روى ان عباس واتباعه كما ورد ال محمد كل نفى كذا في في شرح الشرح ولاظهر عندي هو المعنى الاول ١٣ عب له قوله وسلم الخ اي سلمته الله عملا بترضى به اترضى الله عن رضاه كما لا يجمع بينهما اتنا لاقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ١٣ عب له قوله اما بعد الخ اي بعد الحمد والصلوة واتى بالفار لتضمن اسما معنى الشرط اوله فرغ ترجم ال الاضافة الى الجملة كذا في شرح الشرح ١٣ عب اي اترعى صميم قلب وانخر من علم ولقين ١٣ اشس عب السب اليه العظيمة والكبرياء لجنان واللسان والاركان واقره توتير ١٣ عب بشرا لبعضهم ومنذرا لبعضهم ١٣

فصّفت في قوانين الرواية كتاباً باسمه الكافية وفي أديها كتاباً سماه

الجامع لأدب الشيخ والسامع ^{١١} وقيل فن من فنون الحديث الأوحد ^{١٢} ^{١٣} كافيًا وأيضاً ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

صنف فيه كتاباً مفرداً كان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة كل من أصف علما الحديثين

بعد الخطيب عيال على كتبه ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب

فاخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضي عياض كتاباً لطيفاً سماه

الالهام وأبو حفص البياضي جزءاً سماه "ملايسع الحديث جهله"

وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت وبسطت ليتوفر عليها

وأختصرت ليتيسر فهمها إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان

بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق فجمع لها ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

له قوله لأدب الشيخ أي في الأداره والسامع أي في التعميل وإنما تقدم الشيخان مرتبة بعد مرتبة السامع فإن الأداره

بعد التعميل رعاية لعلته أو وقاية للسمع أو هما ^{١٢} كذا في شرح الشرح له قوله الأوقد صنف الخ استشار من أعم الأحوال والفتاوى والمعامل

بمعنى الندرة أو النفي والعدم أي لا يوجد فن من فنون الحديث يعرف من الأوصاف الأعلام كونه منصفاً بهذه الصفة أي بان صنف هو فيه

شرح الشرح ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

مستدرد على كتبه يأخذون منها نصيباً ^{١٢} شرح له قوله وأمثال ذلك الخ استشكل الشراح هذا اللفظ فقال بعضهم هو عطف على سبيل

تدريس الحديث بالدراسة الاشرافية كتابه المشهور فهدى فنونه
 بناه ملك الشرف^{١٣} التي درس فيها النووي^{١٢} بمقتضى ابن الصلاح^{١٢} اي كلاً في حوضه^{١٢} فيه
 واملأه شيئاً بعد شئ فلهدا الي يحصل ترتيبه على
 ابن الصلاح^{١٣} اي كتابه^{١٢}

الوضع المناسب واعتنى بتصنيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات
 للفنون^{١٢} اهتم^{١٣} اي جمعها^{١٣} بجمع شتات ككروم وكروام^{١٣}

مقاصدها وضم اليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما
 اي مقاصدها المتفرقة^{١٢} اي فوائدها المنتخبة^{١٢} ابن الصلاح^{١٣}

تفرق في غيره فلهدا اعكف الناس عليه وسار والسيرة فلا يحصى
 الجبل المائلون الناس^{١٢} وهم المحدثون^{١٣} المصنف بخلاف اي زبدة الناس^{١٣} بيان لعكف^{١٣}

كم ناظر له ومختصر ومستدرک عليه ومقتصر ومعارض له

ومختصر ومستدرک عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر فسألتني
 على صيغة اسم الفاعل وكذا في الفقرة^{١٢}

بعض الاخوان ان الخصاص لهم المهم من ذلك فلخصته وارق لطيفة
 المذكور في كتاب ابن الصلاح^{١٣} قيلته^{١٣}

وغيره له قوله واما في امره ودره لما سمت الحاجة اليه وحملت الداعية عليه فلا يردان كل املاء يكون شيئاً بعد شئ وايضا نظره
 صحة تقرير المعنى بقوله فلهدا لي يحصل ترتيبه على الوضع المناسب اي لاجل انه لم يخيل الفنون في غايته ولم يرتبها اجمالا في ذهنه كما هو شان
 المصنفين وادب المؤلفين لم يحصل الترتيب فيما بين الفنون وان كان كل منها محضاً في موقفه ومنه في موضوعه فافهم^{١٣} كذا في شرح الشرح
 له قوله نخب فوائدها نخب كصريح نخبته كمنقطة وهي خيار الشئ في غير فوائدها راجع امالي الغير والآن نرى ما باعتبار كونه عبارة عن
 التصانيف الباقية او باعتبار المضاف اليه كقول الشاعر وعما حسب الدراية شقق قلبى ذوا الى فنون الحديث فانها تذكره كما تقره في المقام ادوا الى
 تصانيف الخطيب فلهذا سئله فوائدها الفوائد المتعلقة بها^{١٢} ملخص شرح الشرح له قوله وسار والسيرة الخ اعنى مسلكه مقتدرين له
 او متفهمين عليه فلا يحصى بيان الحكيم وسلوكه كم ناظر له^{١٣} اي المضمون كتابه^{١٣} ومختصر^{١٣} الاختصار هو الاتيان بالمقتصر كماله بلفظ اقل والاختصار هو الاتيان
 ببعض المقاصد ومستدرک عليه اي زاد عليه فانما هو مقتصر عليه ومقتصر اي تارك للزاد على اصل المقاصد ومعارض اي اتيان كتاب مثل كتابه
 او بالاعتراض في الفاظه ومما يرد ترتيب البراهين وهو الاظهر للعبارة قوله ومقتصر اي ناصر كتابه بالظاهر لبايه وكشف نقابيه ومنتقم من شئ تأديب باطيه
^{١٣} كذا في شرح الشرح له قوله فسألتني الخ الفاعل للبيانية لانه لما كانت التصانيف بعضها موصوفاً وبعضها مختصراً وهكذا ولم يكن الشئ منخفاً
 لمخصصاً سار سار المهم وبعض الاخوان قيل هو عز الدين ابن جماعة وقيل هو الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الزركشي^{١٣} شرح الشرح
 له قوله المهم من ذلك الخ المهم على صيغة اسم الفاعل المقصود من اهمه الامور اذ هي الفاهة في الحوزة والمقتصر اي ما يطلق عليه في المهم
 والحوزان^{١٣} عيب عه اي في الدين وفي هذا القرن ايضا ويكتمل الحقيقة^{١٣} ش

سنة جمع نكلاش

سببها نخبة الفكر في مصطلح اهل الاثر على ترتيب ابتكرته وسبيل انتهجت
اي نكلاش الاوراق باعتبار ما فيها ش بيان ۱۲ اي المحيذين ۱۲ اخترت ۱۲ جعلته ينهجا

مع ما ضمت اليه من شوارد الفرائد وزوائد القوائد
اي القوائد الزائدة ۱۲ اي المخلص ۱۲

فرغب الي ثانيا ان اضع عليها شرحا يحل رموزها ويفتح كنوزها و
لأن ۱۲ نخبة ۱۲

يوضح ما خفي على المتدعي من ذلك فاجتته الى سؤاله رجاء الانداج
جمع كثر ما يدفن من التزين كقول ۱۱
كلمة في اصول الحديث ۱۲ المذكور من الرموز والكنوز ۱۲

في تلك المسالك فبالغت في شرحها في الايضاح والتوجيه ونهت على
بجيت مبدق الشكوك ۱۲ المعنى الذي لا يملأ الاثر بالمواد

خبايا زواياها لان صاحب البيت ادري بما فيه فظهر لي ان ايراده على
جمع تجيئة كطبايق خطبة ۱۲ من النكات ۱۲

صورة البسط اليق ود مجها ضمن توضحها اوفق فسلكت هذه الطريقة
اي البسط الكتاب الواحد ۱۲ النخبة ۱۲ في المزمع اي المسماة

له قوله مع ما ضمت اليه الخ حال من مفعول لفتته اي لخصت ذلك المهم مقرونا ذلك المهم المخلص مع امور ضممت اليه وزودتها عليه وبين المضموم لقوله من شوارد الفرائد الشوارد جمع شاردة من شرد البعير اذ الفرد الما صل الي ضممت اليه من النكات الحنة والنفاش العجبة التي هي كافر زائد الشوارد في قسم الوصول اليها وزوائد الفوائد بعد كما يتبين عن النكات التي اخترت عما من عنده وعبرها بالزوائد بعضها لنفسه ۱۲ مخلص الشروح
قاله كالتالي ثانيا اي بعد طلبه المتن ان اضع اي في وضعي عيلا اي على النخبة شرحا يحل رموزها اي المتماثلة بما فيها ويفتح كنوزها اي المنوطة بها عيناها ويوضح اي ينظر ما يخفى على المتدعي من ذلك اي مما ذكر في المتن من الرموز والكنوز وانما قيد بالمتدعي لان المتدعي يعلم ذلك من المتن ولذا قيل العلم نقطة كشرحها بالهون اي صاروا سببا للتيسير ليحصل التيسير ۱۲ شرح قوله رجاء الانداج اي لرجاء انداجي ودعوني في مسالك المصنفين لاصول الحديث تفصيل الثبات في الدنيا والجزائر في المعنى اول رجاء انداج السطامين لذلك المخلص في مسالك معرفة اصطلاحات المحيذين اول رجاء انداج هذا الكتاب في مسالك كتب الاثر بان يقع به كما يقع بتلك الكتب ۱۲ مخلص الشروح له قوله فبالغت الخ اي فارتت بالمعاني بعد الفراغ من المتن في شرح النخبة في الايضاح لفظها وتوجيه معناها والاطلاع على نكات مخفية في زوايا الفاظها لان صاحب البيت ادري بما فيه غالبا والا تفهم من شارح المتن المعاني
الخ اي بعد اردت ان اشرح شرحا كما فعلت في ان ايراد ذلك الشرح على صورة البسط بان يكون الشرح مع المتن كما بهبوطا واعد اليق ويناسب هذا المعنى القرينة التي يتبين ۱۲ عب له قوله ود مجها ضمن الخ قال شارح المزمع هو الخول في الشمس يقال دمج الشمس في الشمس ودمجها اذا دمج
عنه جمع فريفة وهي الدرعة الكبيرة سميت بها كونها منفرقة في الصدف ۱۲ (باني آئنه)

القيلة السالك فاقول طالبا من الله التوفيق فيما هنالك الخبر
اي سطقا في دياره او فيما بين الحرمين ١٣ ش كذا كان الامر اذا
هو جعل الاسباب موافقا للطلب ١٢
بمشناه ١٣

عند علماء هذا الفن مراد للحديث وقيل الحديث ما جاء
اي جمهورهم ١٢ ش
خبر الخبر ١٢
مفقولا ١٢

عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل
مرقبا ١٢
اي ومن اجل هذا الفرق ١٢

لمن يشتغل بالتاريخ وما شا كلها الاخبارى ولمن يشتغل بالسنة النبوية
مطلق القصص ١٢
منسوبة الى الاخبار جميع خبرا ١٢
المحدث وقيل بينهما عموم وخصوص مطلقا فكل حديث خبر من غير
مطلقا ١٢
اي الخبر والحديث ١٢

في الشئ والاستوفيه فالعلم ان كنهها داخل ضمن موصفيها وشترهما بحيث يكون المجموع كنهها باو احدا غير متردك من المتن ستمشي ولا منفصل بعضه عن بعض
كما يكون في الشرح اولى واجل انتهى اقول هذا يريد ما قلنا سابقا ان المتن والشرح كأنهما كتاب واحد فاقدم ١٢ عب له قوله وقد وجهنا الى عطف
على قوله اياديه قيل فيه انتقار الضمائر كما في ضمير اياديه واجل الى الشرح وضمير وجهها الى التسمية وهو مردود او عند ان يكون الضمير ان المذكور والمنشتر ومرجعا
مختلف ومع هذا فالمتن مجازه عند وجود القرينة كما في قوله تعالى ان تعذبه في الآخرة فاعلم وقوله عز وجل فانزل التوراة على ابيه ببجود لم تروها ١٢ كذا
في شرح الشرح له قوله فيها من ذلك الجاه في بيان ما في المتن وانتشار لفظ هناك الموضوع للبعد مع ان المشار اليه الذي هو المتن ترتيب اما الاية
الاسبع اولها بما الى بعد زمان تصنيف الشرح من تحريك المتن او اشارة الى عدم ترجمته ورفعت شانه فيتمثل ان يكون المشار اليه وهو مجموع المتن والشرح وهو
الاناسب لطريقة المزج ١٢ كذا في شرح الشرح
له قوله عند علماء هذا

الفن الجاهي اصول الحديث قال الشاه اعلم ان اصول الحديث علم يعرف برآجال المراد والمراد من حيث القول والرد وهو قوله الراوي والمراد
من حيث ذلك وغاية ما يقبل ويرد من ذلك وما سطره ما يذكر في كثير من المقاصد كذا ذكر الشيخ زكريا في شرح الفيتة العراقية انتهى اقول قوله ما يقبل وما
يرد اي قبول ما يصلح للقبول ورد ما لا يصلح لقبول قوله قد سطره ما يذكر في كثير من المقاصد كذا ذكر الشيخ زكريا في شرح الفيتة العراقية انتهى اقول قوله ما يقبل وما
الضعيف ١٢ عب له قوله والخبر الجاه كان الاولى ان يبين معنى الحديث ثم يقول والخبر يراد به وعلة كتفه على شترته والحديث في اللغة ضد القديم
وفي اصطلاحهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فعمله وتقريبه وصفه حتى في الحركات والسكنات في الحقيقة والنام كذا ذكره السنن والى في المقاصد الصعبة
او التامية الجاه ويراد به السنة عند الاشارة اقول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم معناه الضيف اليه صلى الله عليه وسلم على انه قوله او فعله الجاه
يشتمل الضعاف والشواذ والنكرات والموضوعات وغيرها من اقسام الردود ولا تنس هذه الغاية في جميع هذا الكتاب ١٢ عب له قوله بالترجى الى
وهو علم يضبط بآوقات الحوادث والوقائع كجسوس السلطاني على السريرة واستيلاءهم البلاد ودخول القطط والطعان وغيرها من الامور التي لا
تعد ولا تحصى ١٣ له قوله الحديث الخ فحين اقتضت الحاجة الى الحديث جتخص بروايات الاحاديث المرفوعة والحال انه اعلم بشمول رواية الصحابي والتامية
ولعله على التعقيب ١٢ كذا في شرح الشرح له قوله نكل حديث الخ الفناء للتفصيل وقيل للتعليل لا للترجيح لانه اذا كان مبيها عموم وخصوص مطلقا

عليه (حاشية الحاشية) الشارح سنه من مولانا علي القاري وشرح الشرح ايمار الى خسرته على هذا الكتاب ١٢ منه ترجمته الله قبله عليه

عكس وُعِدَّ هُنَا بِالْخَبَرِ يَكُونُ اشْمَلٌ فَهَوُا بِاعْتِبَارِ وُصُولِهِ الْبَيْنَا مَا ان
 اى هذا التقسيم انما هو من جهة العول
 اى الجزى ۱۲

يكون له طرق اے اسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق و فعيل في
 جمع اسناد ۱۲
 عطف

الكثرة يجمع على فَعُلْ بضمين وفي القلّة على الهمزة والمراد بالطرق
 كسر مدوس ۱۲
 نعين طريق

الاسانيد والاسناد حكاية طريق المتن والتمن هو غاية ما انتهى اليه الاسناد
 اى اسناد رواية ۱۲ اى اقل الجزى في الاصطلاح ۱۲
 لغفنا غفاية مستدرک ۱۲

لا يلزم ان يكون كل حديث خبرا من غير عكس بل يحتمل عكسه ايضا كما لا يخفى قيل فنياق الحديث تدبر ان اشار كيف يصدق كل حديث خبر فان الظاهر ان المراد بالخبر ما يثبت الصدق والكذب فيهما عموم وخصوص من وجوه هذا كما ترى ووجهه لا يخفى ۱۲ مخلص الشرح له قوله وعبر هنا في المتن بالخبر حيث قال الخبر اما ان يكون له طريق الخ ولم يقل الحديث اما ان يكون له طريق الخ يكون اشمل تمام الشارح اى على القول الاخير حتى يكون ما ذكره بعده من الاحكام يتناول خبر الرسول وغيره اقول رعاية القول الاخير واصحاب المتوسط مع كونها مغلغلة لعقول الجهور ترجيح بلا مرجح على ان السياق يدل على ان الشمول على جميع الاقوال كما سياق التصريح من المص وقال التلميذ لانه يتناول المرفوع عند الجهور باعتبار الترادف ويتناول الموقوف والمنقطع عند من غير الجهور اقول هذا معنى على ان المراد بالشمول هو الشمول على جميع الاقوال من حيث الجميع وليس كذلك بل المراد بالشمول هو الشمول على كل قول من الاقوال الثلاثة وغايرها لا يشتمل المرفوع على القول الثاني قال الشرح قولى يكون اشمل باعتبار الاقوال فاما على الاول فواضح واما على الثالث فلان الخبر اعم مطلقا فكان ثبتت الاعم ثبتت الاخص واما على الثاني فلانه اذا اعتبرت هذه الامور في الخبر الذي هو وارد عن غير النبي صلى الله عليه وسلم فلان يعتبر ذلك فيما ورد عنه وهو الحديث من باب الاول انتهى اقول هذا يرشدك الى ما قلنا من ان المراد بالشمول هو الشمول على كل قول من الاقوال الثلاثة قال التلميذ ما ذكرت اولي اذ في هذا التقرير ما لا يصح وهو قوله كما ثبتت الاعم ثبتت الاخص مع الاطناب المخل انتهى قوله ما ذكرته اولى اقول قد عرفت انه منى على عدم فهم المراد بالشمول قوله في هذا التقرير ما لا يصح اقول لعله مراده قدس سره ان كل ما يعتبر في ثبوت الاعم وقبوله يعتبر في ثبوت الاخص وقبوله اذ ثبتت الاخص وقبوله لا يتصور بدون ثبوت الاعم وقبوله فقول لا يصح لا يصح نعم ليعني المناقشة في اللفظ وهو ليس من ادب المصنفين قوله مع الاطناب المخل اقول هذا قول بلاسنة ولا ندرى اى الاطناب المخل في فهم المقصود وهذا من سوء ادب في جناب الساذه كما هو دأبه في سائر المحاشية ۱۲ عيب

له قوله لان طرقاى انما فرنا المطلق بالاسانيد الكثرة لان المراد بالطرق ههنا هى الاسانيد ولما كان الطرق جمع لكثرة الطرق يكون الطرق الاسانيد الكثرة
 هذا حاصل كلامه على طريق فلان يرد ان قوله والمراد بالطرق الاسانيد مستدرک لانه قد فهم من تفسيره الطرق بقوله اى اسانيد كثيرة فتأمل فيما قلنا عليك

۱۲ مخلص الشرح له قوله والاسناد الخ اقول الطريق يطلق على ما يرسل الى المطلب مطلقا و على اسانيد رواية الحديث اصطلاحا ويقال لها الاسناد ايضا فقال المص ان المراد بالطريق الذى يطلق على ما يرسل الى المطلب مطلقا ههنا هو الاسناد والاسناد هى حكاية طريق المتن اى اسانيد رواة باربع على ان الاضافة بيانية على ما نقل عنه فربح حاصل الكلام ان ان المراد بالطريق الذى يقع تحتها طرقا يطلق على ما يرسل الى المطلب مطلقا ههنا على اسانيد رواية

من الكلام وتلك الكثرة احد شروط التواتر اذا وردت بلا بيان ١٢
اي المذكورة في ضمن اسانيد كثيرة ١٢

حصراً عددا معين بل تكون العادة قد احدثت تواطؤهم على الكذب
اي بالملاحظة في عدد معين ١٢

وكذا وقوعه منهم اتفاقا من غير قصد فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح ومما
كاذب اليه بعض ١٢ تأكيد ١٢

من عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في
اي عدد المتواتر ١٢ اي من العلماء ١٢

العشرة وقيل في الاثنى عشر وقيل في الاربعة عشر وقيل في السبعين

وقيل غير ذلك وتمسك كل قائل بما يراه دليل جاء فيه ذكر ذلك العدد
الذكر ١٢ يتحقق ١٢

فاناد العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص
اي فنادته العلم ١٢ ذلك اي اختصاص ١٢

المتن والمعلوم ههنا اشكالات لا تستعمل يذكرها تارة وبعدها اخرى اذ قصارى امرهم يرجع الى المناقشة اللفظية وهي كما ترى ١٢ عيب له قوله وتلك
الكثرة الخ الاشارة الى الكثرة نفسها اي الكثرة نفسها احدثت وط التواتر اذا وردت غير معرض لا اعتبارا للخص في عدد معين بل كون معروفة وتسلية يكون العادة قواما لت
الخ لان الكثرة وكون العادة قواما لت الخ كليهما احدثت وط التواتر حتى يتوهم المناقشة بين هذا القول والذي سياتي من من عدد الكثرة شرط لا كون العادة
قواما لت الخ شرط اخر او يتوهم ان الكثرة نفسها شرط كما سياتي من النص فلا حاجة الى تعديدها بقوله بل كون العادة قواما لت الخ ونظيره ما يقال في
اسباب منع الصف ان التائيد مثلا اذا تحقق مع العلمية بسبب العلمية نفسها بسبب اخر لان التائيد والعلمية كليهما بسبب واحد لان التائيد
نفسه بسبب بلا شرط العلمية ١٢ عيب له قوله قوله ولو لم يلزم الخ التواطؤ هو ان يتفق قوم على اشتراع معين بعد المشاورة والتعريف بان لا يقول احد
مخلاف صاحبه والتوافق حصول هذا الاشتراع غير مشاورة ولا اتفاق على اشتراع ١٢ كذا في الحاشية ١٢ عيب له قوله ومنه من عينه في الاربعة
وتمسك بعد شعور الزنا وقيل في الخمسة واعتبر عدد العان وقيل في السبعة ونظر الى عدد الافلاك والارض والايام وغيرها وقيل في العشرة وقال اقل
عدد المبع الذي يغير غيره العلم عشرة وقيل في الاثنى عشر وثبتت بعد النسيان في قوله تعالى ولما منهم اثنى عشر لقبها وقيل في الاربعة وذكر ان من نزول قوله
تعالى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كَسِبَتْكَ اللَّهُ كِسْبًا وَكَيْفَ مَنِ الْمُؤْمِنِينَ كان المؤمنين اربعين وقيل في السبعين وعلق بعد اصحاب
موسى عليه وعلى نبينا الصلوة والسلام في قوله تعالى وَذُكِّرْنَا كَمَا مَوْجِيهِمْ فَكَمْ سَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكَ لَيْلًا وَقِيلَ عَشْرُونَ واقتسم
بقوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقيل ثمانمائة وبلغت عشرا واشتهر بعد اهل البدر والتقريب في الكل من ماله وما عليه بسوطة المطالعات وهذا
ما خلفت من الحواشي مع زيادة ولقننا ١٢ عيب له قوله وتمسك كل قائل بدليل اي ابيرو احد حديث كذا في شرح الشرح بما فيه ذكر ذلك الحديث
عنه اي بآية او حديث ١٢ اش عه لفظ الناجد والعلف ١٢ عه اى اشتغال الجهد

فاذ اورد الخبر كذلك وانصف اليه ان يستوى الامر فيه في الكثرة
اي بالكثرة الغير المصورة ١٢ انصف
اي الخبر ١١

المذكورة من ابتدائه الى انتهائه والمراد بالاستواء ان لا تنقص
للعنه ١٢ وصوله ١٢

الكثرة المذكورة في بعض المواضع لان لا تزيد اذ الزيادة هنا
للعنه ١٢

مطلوبة من باب الاولى وان يكون مستندا انتهائه الامر المشاهد
لزيادة الدلالة اليقينية ١٢

او السموع لا ما ثبت بقضية العقل الصرف فاذا جمع هذه
اي ما يستدل به انتهاؤه ١٢
اي الخبر ١٢

كما بينا فان اى جارية افادة ذلك العدد العلم بالنسبة الى امر خاص وليس بلان العلم ان يطرده اى ذلك العدد بافادته العلم في غيره اى غيره ذلك الامر
الخاص فان حصول العلم من اعادة معينة في واقعة معينة في زمان معين لا يستلزم حصول العلم بنحوه في غيره ذلك الواقعة او في مثل تلك الواقعة في غيره ذلك
الزمان فضلا عن حصول العلم من غيره معدودين بذالك العدد في مثل تلك الواقعة او في غيرها واصل هذا لا يخفى على اللبيب ١٢ عب له قوله
من ابتداء الخ قال الش وهذا اذا كان له ابتداء وانقضاء واما اذا لم يكن له ذلك فالاستوار ليس بشرط بل غير ممكن كما اذا سمع من الصعابة على
وجه التواتر اتبني اول لعل المراد من ابتداءه ابتداء نقله فالجمله انه اذا صدر النقل اوله صدر عن جمع كثير غير محصور واذا وصل اليه وصل بجمع كثير غير محصور
وهكذا حال الوسط
وصدور النقل يكون له ابتداء

بالضرورة وقوله كما اذا سمع من الصعابة على وجه التواتر فليست احصله فان كل خبر متواتر يكون هكذا وكل ما لم يسمع من الصعابة على وجه التواتر فليس
بمتواتر بالضرورة اذ قلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم واذا نقل عن غيره عليه الصلوة والسلام ممن ينقل عنه ولا يكون جمعا كثيرا اذ جعل هذا ظاهر على اللبيب
١٢ عب له قوله والمراد الخ اقول بهذا العناية بحسب النظر الجليل ولا فارقية يحكم بان الكثرة المذكورة مفهوم كل يتحقق في ضمن احاد معينة واعداد
مختلفة كما عرفت وغيرها فانقصان ومقابلته في تلك الاعداد والاحاد لاني الكثرة نفسها فالقول بنقصانه وزيادته لعله لا يجوز من مسامحة ولا
لا يتخلج في صدرك ان الكثرة على مثلها فيجوز صدقه بالزيادة والنقصان قلت يجب الاله لا يظلمه لاشترط عدم النقصان سعة فانها اذا تحققت
ولو في ضمن معدودات من العدد الاول لا يتخلل التواتر كما لا يخفى ١٢ عب له قوله اذ الزيادة الخ لانه اذا حصل العلم بنحوه لغيره مثلا حصول العلم
بغيره الفين لاشك انه اول بالوصول ١٢ كذا في شرح الشرح

الخرى اذ ليس الطريق ويتم منه الاسناد مثل رأيت وصممت من فلان قيل خصما بالذكر اعتبار الغالب والناظر لانتهاه الى مطلق الجنس الشامل للجنس
الجنس الظاهرة من الذوق والهن والشتم والسبع والبصر كما يشعر به كلام المصنف فيما بعد وقيل خصما لان الجمش في التواتر من قوله صلى الله عليه وسلم وقله وقريره
لا في مطلق التواتر والاول من السموات والارض من البسطات وترك في حال التناسل عليهما وقيل المراد الشابة ما يعاين الخيب فتناول مطلق الاحساس
بقوله والسموع تخصيص بعد تعميم تعلق اكثر الانبار به وهذا هو الشرط الرابع ١٢ شرح الشرح
العالم بمقدارته ومكبته وكرياته عدد الاثنين على الواحد ١٢ شرح الشرح
له قوله فاذا ثبت الخ قيل هذا الخ قوله انتهاه الخ من سفر بقوله السابق فاذا ورد
له اى الامر الكائن في الكثرة ١٢ عبه عن العدد الذي حاله العادة الخ ١٢ عبه اى باب الخبر ولو متواترا ١٢

عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهورا من غير عكس وقد يقال

بالمعنى القوي ١٣

متواتر التواتر من غير

على الالسنه ١٢

كلى ١٢

له قوله كان مشهورا فقط الخ قال التلميذ لا بد وان يزيد ماريو
 بلا حصر مدود الاصدق المشهور على جميع المتواتر قال الشارح والظاهر ان يقول صدق المتواتر على جميع المشهور اقول لما ينظر لهذا العبد الضعيف الى الان وجه اللازم
 بينهما والظاهر عندى ان يقول صدق المشهور على كل ما لا يفيد العلم روى باسناد واحد او از يد ثم قال التلميذ وهذا اعنى زيادة قيد عدم المحصر فيه قوله بعد هذا ان
 المشهور ماريو صح حصره بما فوق الاثنين واجاب الشارح عنه بان هذه الزيادة لمؤخره في كلام الشيخ كما قرناه اقول هذا الجواب مما يفرضه للتجب اذا حاصل
 الابدان انه لا بد من زيادة قيد عدم المحصر ولا يلزم ما يلزم بلوزيد هذا القيد كان سافيا لمسايقا من تعريف المشهور بما روى صح حصره بما فوق الاثنين وجواب الثاني
 لا يسهل بل الحق في الجواب ما اقول بوجه قوته اما اوله لا يفرض النافاة فان قيد المحصر فيما سياتى في المتن انما هو بحسب غاب اقسام المشهور لانه لا يرد واحد اصلا يدل
 عليه قوله في الشرح هناك ولفظا في خلاف المتواتر تقديره وبلا حصر ايضا لكن صح فقد بعض الشروط اذ صح حصره بما فوق الاثنين واما ثانيا فبان توهم المناقبة سعى على
 ان المراد بالمشهور هنا المشهور الذى سياتى تعريفه وهو ناسك مستقره الشاذ اشد في الحاشية الثانية ١٢ اعب **له** قوله كان مشهورا فقط اقول المراد بالمشهور على
 الالسنه مراد كان مشهورا اصطلاحيا ومتواترا اصطلاحيا ايضا اوله لا يحتاج الى تعبيره بقوله فقط والانا المشهور اصطلاحيا لا يحتاج الى التعيين ويخبرنا قوله فكل
 متواتر مشهور اى بالمعنى الالم المذكور انما من غير عكس السعس كل مشهور بذلك المعنى متواتر اوله هذا غير عكس على من العى المسح وهو شهيد وقال الشارح الظاهر
 التساوي ان اراد المعنى اصطلاحيا عليه فان مرجع البحث ليس كذلك لا بد من زيادة قيد بل عليه القيام بان لقال فكل متواتر تخلف عن العلم مشهور ورجح يظن صحته قوله من
 غير عكس وهو ان لا يكون كل مشهور متواتر بالمعنى الجامع للشروط المنضم اليه ايضا فان اعادة العلم انتهى اقول ولا يخفى فساد هذا التقرير من وجوه فاستمع وانت تسبح سبيك
 عن قديم التعبد ما تتلو عليك اما اوله فان قولنا كل متواتر تخلف عن العلم مشهور ليس الا كما نقول كل انسان ليس باطن فوغير كتاب مثلا اذ المتواتر لا يطلق في هذا
 العلم الا على فزود العلم فتخلف العلم عنه ليس باولى من تخلف الناطق عن الانسان بخلاف المشهور فان يطلق على الالسنه على الالسنه ايضا صرح به المحص
 فيما سياتى واما ثانيا فبان لا يفرض على هذا قيد فقط في قوله كان مشهورا فقط لانه ليس الا لخراج التواتر كما يظن من السياق واعترف به الشارح والبعض والاشهر الاصطلاح
 لاشتمال المتواتر اصلا فخرج ما ليس باول كما ترى واما ثانيا فبان هذا هو منطوق قوله وما تخلفت اعادة العلم عنه كان مشهورا فقط فما معنى تقديره عليه واما اجماعنا
 حاصل المعنى على قول الشارح ان كل متواتر تخلف عن العلم فهو مشهور من غير عكس وسنحسب من غير عكس ان ليس كل مشهور متواتر مفيد العلم وهذا ليس الا كقولنا كل انسان
 حيران من غير عكس اى ليس كل حيران فرسار كما كتبه لا يخفى على التقيد والخطاب مع عدم توهم التلميذ واشتماله في هذا المقام فلما يقع الوقت في ذكره فاقبل ١٣ اعب
له قوله وقد يقال الخ وقد يتخلف بان الشروط الثاني وهو احاطة العقل بمادة توافقه على الكذب لئلا يمتنع عن ذلك باقى الشروط فان اذ استعمال العقل كذب خبر محرم
 يجرم بصدقه بالضرورة فان احد التقيضين او ما في حكمه اذا كان سميلا عند العقل كان الاخر واجبا عنه ضرورة استماله ارتفاع التقيضين والكذب مع الصدق
 بالنسبة الى الخبر في حكم التقيضين فاذا استعمال الكذب العقل بالضرورة واذ اوجب الصدق عنه يتيقن صدقه بالضرورة فحصل ان اذ استعمال الكذب عند العقل وجب تيقنه
 بقاء الشرط وهو الجواب ان المراد باستعمال العقل توافقه على الكذب حلقا لا في خصوص هذا الخبر كما قال فيما سياتى من تقسيم الاحاد الى المقبول والمردود اتصافا مان
 يوجد فيها صفة القبول وهو ثبتت النقل اوله والاول لا ينسب على النفس ثبت صدق الخبر ومن الظاهر انه اذا ثبت صدق النقل في ذلك الخبر يكون مجزوما ما به لا
 مظنونا فكذلك المراد هنا تلك ايضا ثبتت صدق النقل مطلقا لا في خصوص هذا الخبر فان ذلك الاشكالان معا وضع قول المحص وهو كذلك في الغالب لكن قد
 يخلف عن البعض لما نعت اقول كون الخبر يستميلا عقليا عن المطلقة اليهم كاشتقاق القرعة الفلسفة والقوم ههنا اشارة منقوشة لا تشتغل بذكرها مائة وربعها اخرى من
 شاء فليدرج الى شرح الشرح ١٣ اعب

ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزم حصول العلم وهو

كذلك في الغالب لكن قد يتخلف عن البعض لما نعه وقد وضع
بهذا التقرير تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن مع

فقد بعض الشروط او مع حصرهما فوق الاثنين اي بثلاثة فصاعدا

ما لم يجتمع ث شروط المتواتر او بهما اي باثنين فقط او بواحد فقط والمراد

بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما فان ورد باكثر في بعض

المواضع من الستة الواحد لا يضر الاقل في هذا العلم يقضي على الاكثر فالاول

له قوله وثلاثة اي غير المتواتر وهو المشهور قد يرد بلا حصر ايضا قال السيد فقال عليه فماذا يسمى انتهى قيل وكان يسمى

هذا باسم المشهور الذي يطلق على ما اشتهر على الناس قلت بل العوايب التي هي المشهور انتهى كلام الشارح اقول قوله يسمى المشهور اي المشهور الاصطلاح واللام

يضع الضراب حافظه هذا فانما يفتك فيما سياتي ١٢ عيب قوله لكن مع فقد الخ وهو ان لا يتقوى طرفاه ولا يكون تنهيا للحس او يتخلف عن الحاجة

العلم قيل لا حاجة الى هذه الزيادة فانما يعني عنما قوله ما لم يجتمع شروط المتواتر واجيب عنه بان هذه الزيادة مع عدم الحصر وقيد ما لم يجتمع الخ مع الحصر قد يرد

غيره فانه ١٢ عيب قوله او بهما الخ يعطف على قوله اما ان يكون لطرفين فقط الفعل العطف على طرفية قوله عطفه تنبيها ما باردا فان لم يفتك

ان الخبر اما ان يكون لطرف واحد او مع حصر ان يرد بهما فقط او بواحد فلا يرد ان التقسيم فاسد لفظا وسعته اوما لفظا فليقتاد اما بلا اختصاص حيث لم

يلطف شئ على قوله ان يكون لا يرد لا باسنادا ما يستغنى فلان تقرير الكلام يكون هكذا او يكون لطرف مع الحصر بواحد - ولا يلحقه فساد ١٢ مخلص الشرح -
له قوله والمراد بقولنا ان يرد باثنين الخ اقول هذه العناية تدل على ما قلنا في الماشية السابقة من العطف بمحرف الفعل العطف قيل الاول
ان يقول والمراد بقولنا ان يرد باثنين او بواحد ان يرد باقل من اثنين او من واحد الخ الحكم الواحد الحكم الاثنين اقول هل تدرك اعتمادا على المقابلة فانهم
١٣ عيب قوله اذا اقل في هذا العلم اي علم حصول الحديث يقضي على الاكثر فلما استدل الحديث بسلاسل وانقذت في موضع على اثنين فقط او واحد
فقط بعد ذلك الحديث عزوا وغرنا هذا معناه قضاء الاقل ورجحانه على الاكثر فاقبل ١٢ مخلص الشرح له قوله فالاول المتواتر قيل فيه نظر
لان الاول وهو بالطرف بلا حصر ليس متواترا فانه اذا لم يحصل الشروط المذكورة لا يسمى متواترا كما صرح المحقق في الشرح وهو المفيد للعلم اليقيني اي الضروري الذي
يفتقر اليه الانسان بحيث لا يمكن وقوعه والمحصرا في لان الشاهدة ايضا اقلية اليقين اقول او يقال المحصر الحصر السيد اليقيني المتواتر لا يغيره اليقين
فاخرج اي التقييد اليقيني النظري قال الش اى الخبر المفيد للعلم النظري عن صفات المتواتر اقول العوايب ان يقال اى العلم الحاصل بالنظر عن صفات المتواتر وجه
لا يخرج على ذي فطنة والمطابح سمع على ما يأتي قوله بشرط انه قد درست قيل قوله بشرطه لانه داخل في مفهوم المتواتر واجيب بان متعلقه بلاول لا بالمفيد اي
الاول مع شروطه هو المتواتر وجهنا بنده في النظر السابق فاقبل ١٢ شرح الشرح مع زيادة

المتواتر وهو المفيد للعلم اليقيني فآخرج النظرى على ما يأتى تقديرة بشروطه
تجراً
من نسبة الخاص الى العام ١٢
التي تقدمت وايقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا
الذي تخرج النظرى عن مقادير

هو المعتمد ان الخبر المتواتر يفيد العلم الضرورى وهو الذى يضطر الانسان

اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الانظرياً وليس
بذلك القول ١٢

بشيء لان العلم بالمتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعامى
نفساً لا يشترط فيه العلم اى من نفس
الى العام ١٢
الى العام ١٢

اذ النظر ترتيب امور معلومة او مظنونية يتوصل بها الى علوم
العلم بالمتواتر ١٢

واظنون وليس فى العامى اهلية ذلك فلو كان نظرياً لما حصل
الى النظر والترتيب ١٢

له قوله اليقين هو الاعتقاد اى الادراك على وجه الاذعان خرج

به التصورات كلما الجازم اى القاطع تجوزها الجانب الخائف النسبة المدركة فخرج به الظن للطاقق للواقع خرج به الجمل المركب قيل الاولى ان يزيد قيداً ثابت
بالتقدير واجب بان المراد لبقوله الجازم هو القاطع احتمال الجانب الخائف مطبقاً وهذا التشكيك اولاً تقدير ١٢ مخصص شرح الشرح له قوله ان
الخبر المتواتر بان قوله هذا هو الظاهر وهو غير فانهم له قوله وقيل الخ القائل امام الحرمين من الاشارة والوالحسين البصرى والكمين من المشتركة كذا قيل ثم اقول
هذا النزاع ليس فى موضوعه لانه امان معين مضموم المتواتر عند الفرقيين وهو الذى قدمه لغيره فلا تصور النزاع لان اعادة العلم الضرورى داخل فى مضموم لم
يتبين فلا يطبق النزاع قبل تعيين مضموم هذا ما عندي ولعل التبعيوت بعد ذلك امر ١٢ عب له قوله انظر الخ اى ملأها ماضياً بالنظر بان يقال هذا خبر
بغيره مما يستعمل تواتره على الكذب الخ وكل خبر هذا شأنه فهو صادق فلهذا الخبر صادق والواجب الظاهر ان العلم بالمتواتر لا يتوقف على هذا الترتيب و
النظر والنظرى لا يتوقف حصوله على الظن كما تقدمت فى موضعه فتذكر ١٢ عب له قوله او مظنونية الخ قولان زيد ليطوف بائيل وكل من ليطوف بائيل فهو
سارق فزيد سارق ثم علم انظر فى هذا التعريف بان المراد بالامر والمعلومه اليقينية كما تعقبته منافية لظن فنخرج الفكر الواقع فى التصورات والجهليات
او العلوم مطبقاً فى ترك قول او مظنونية اقول ولا يوجد ان يجاب بافتياً والشق الاول والفكر لا يقع فى التصورات على ما هو مذهب الامام وكذا فى
الجهليات وفيه ما يرد ١٢ عب له قوله فلو كان الخ اى لو كان العلم الحاصل بالمتواتر نظراً لما حصل للعلمى لانه لا يقدر على النظر والفكر والى باطل
فالمقدم مثله ولما بطل كون نظراً ثابتاً كون ضرورياً وهو المدعى ولعلك تظن ان الضرورى ههنا هو القابل للنظرى والا لانا استلزم لبطان النظرية ثبوت
الضرورية ولا يتحقق ان المقصود من هذا القول هو ابطال النظرية لانها ثابتة الضرورية لانه يتبع حينئذ ثبوت الضرورية بلا دليل على انه لا يتحقق النزاع كما لا يخفى
على ذى تامل صادق فاقول بان الضرورى ههنا ليس مقابلاً للنظرى اعلم ليس بصواب فامل ١٢ عب له اى العلم الذى هو قسم من اليقين
١٢ عب الاعتقاد بطل القلب بالنسبة ١٢ عب اى كون المتواتر مفيداً للعلم الضرورى يلغى ان الخبر المتواتر الخ ١٢ عب اى يقبله بلا اختيار وبلا
نظر فلا يتوهم ما يتوهم ١٢ عب الذى لا يصلح للنظر فلا يتوهم ما يتوهم ١٢ عب قولنا العلم متغير وكل متغير حادث ١٢

لهم وإلح بهذا التقدير الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري^{١٢}

أذ الضروري يفيد العلم بلا استدلال والنظري يفيدة ولكن مع

الاستدلال على الأفادة وأن الضروري يحصل لكل سماع و

النظر لا يحصل إلا لمن له أهلية النظر وإنما ابهت شروط^{١٣}

التواتر في الأصل لأنه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد^{١٤}

أذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث وأضعفه ليعمل به أو

يترك به من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء والتواتر لا يبحث^{١٥}

له قوله أذ الضروري الخ قال التلميذ الضروري هنا صفة العلم فيصير معنى التركيب أذ العلم الضروري يفيد العلم بلا استدلال ولا يخفى ما فيه انتهى قال الشارح ويمكن دفعه بان التقدير السابق الضروري انتهى أقول ولا يخفى ما فيه فان المقصود هو الفرق بين العلم الضروري والنظري لا بين طريق العلم الضروري والنظري للعوام قوله ليس إمام إليه ثم أقول يمكن ان يقال ان العلم الفيد بمعنى الصورة الحاصلة والعلم المفاد بمعنى العالمية فيصير الكلام ان العلم الضروري أي الصورة الحاصلة بلانظر ذكر يفيد العلم بلا استدلال أي يحصل العالمية بها بلا استدلال لمحصل نفسا لا بما تحصل بلا استدلال والعلم النظري أي الصورة الحاصلة بالنظر والفكر لغيره ولكن مع الاستدلال أي يحصل العالمية بها لكن مع الاستدلال لمحصل نفسا لا بما تحصل إلا بالاستدلال فانهم^{١٦} عيب^{١٧} قوله على الأفادة الخ أي الأفادة الصورة الحاصلة العالمية وانما جبر بالاستدلال على الأفادة عن الاستدلال لمحصل نفس الصورة الحاصلة كما قلنا انما تعبئة للملزم عن اللازم ولا تعلقفت الى ما ذكر الشارح في توجيه هذا المقام^{١٨} عيب^{١٩} قوله وإنما يبحث الخ أقول حاصل ان التواتر يشتمان الأولي كونه خبرا كالمأثورا الثاني كونه شرطاً على الشروط المذكورة فمن حيث كونه خبرا يصلح ان يكون سموا عنه في علم الإسناد فلهذا ذكرته في الأصل أي المتن ومن حيث اشتماله على الشروط المذكورة لا يصلح ان يكون سموا عنه في علم الإسناد فلهذا لم أذكر شروط في المتن بل في الشرح والتمن والشرح وان كانا كالتاب واحدا إلا انه فرق ما بين ذكره في المتن وذكره في الشرح فاقبل^{٢٠} عيب^{٢١} قوله علم الإسناد الخ أقول حاصل ان البحث عن حكم الإسناد هو الخ الذي يصلح ان يفتش عن احوال رجاله من حيث عدالتهم وضمهم وصيغ ادواتهم من قولهم سمعت وحدثنا الى غير ذلك بعد وصوله انما يعمل به ان يصلح للعمل أو يترك ان لم يصلح له والتواتر من حيث اشتماله على الشروط المذكورة لا يصلح ان يفتش عن احوال رجاله بعد وصوله البنا لان وصوله من حيث هو كذلك لا يفتك عن أفادة اليقين فلا يصلح للرد وكيف يصلح ان يفتش عن احوال رجاله ليعمل به أو يترك فانهم^{٢٢} عيب^{٢٣} قوله أي للعوام الدلول عليه بلغة العامي^{٢٤} عيب^{٢٥} الا انه ان يقول اذا الضروري يحصل بلا استدلال والنظري يحصل به^{٢٦} عيب^{٢٧} فرق^{٢٨} الاخرين الضروري والنظري^{٢٩} عيب^{٣٠} وهي الشروط الاربعة المتفاضلة الى الخامس^{٣١} عيب^{٣٢} من العدالة والفضيلة وغيره^{٣٣} عيب^{٣٤} وهي سمعت وحدثنا واخبارنا ونحوها^{٣٥} عيب^{٣٦} قال التلميذ هذا يريد ما قلنا من انه داخل لصفات الخبرين أقول قد سبق منا سمعناه فلما تأيد^{٣٧} عيب^{٣٨}

عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث **فائدة** ذكر ابن
اي صفاتهم ١٢
لا يجاب اليقين ١٢
قد سبق ترجمته ١٢

الصَّلاح ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم ليحز وجوده الان
اي يقبل ١٢
يكاد يوجد ١٢
يُدَّعى ذلك في حديث من كذب على متعمداً فليتبوا مقعده من
اي التواتر ١٢

النار وما ادعاه من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم
ابن الصلاح ١٢

لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال
اي كلام الادعاءين ١٢
الاسانيد ١٢

وصفاتهم المقتضية لابعاد العادة ان يتواطؤا على الكذب او يحصل
صفحة كثرة الطرق واحوال الرجال معا ١٢
يتوافقوا ١٢
الكلب ١٢
عطف لغيره ١٢

منهم اتفاقاً ومن المشوية الكذب والبغضاء المشوية الكذب والبغضاء

له قوله يبر وجوده الخ اي لا يوجد
في وقت من الاوقات الادعاء وان قيل فعلى هذا لا يبقى الفرق بين دعوى ابن الصلاح من العزة ودعوى غيره من العدم قلت نعم انما الفرق بينهما
عنواني وتصورها واحده على هذا ينبغي ما قيل ان ادعاء التواتر في حديث من كذب الخ لا ينفك العقلة فكيف الاستثناء ١٢ عيب **له** قوله في حديث من
كذب الخ لان رواته ازيد بن مائة صحابي وفيه العزة بالبشرة فلم تنزل رواته في ازوياد مع اجتماع الشروط كذا في شرح الشرح اقول لفظ الادعاء ليس على ما
ينبغي ١٢ عيب **له** قوله وما ادعاه الخ حاصله ان الاحاديث الكثيرة مروية بطرق كثيرة عن رجال مشهورين يوصفون بصفات تقتضي حاله العادة
تواطؤهم على الكذب او صدوره منهم اتفاقاً فالقول بقلة الادعاء من غفلة عن كثرة الطرق واحوال الرجال قال السليمان انه تقدم ان المتواتر ليس
من مباحث علم الاسناد وان لا يحدث فيه عن احوال رجاله انتهى اقول بوجه وتوتم ان تقدم سابقا هو ان المتواتر من حيث انه متواتر يختلف على الشروط
المذكورة ليس مما يجب عز في ذلك العلم وسنعت هذا الكلام هو ان كثرة الطرق واحوال الرجال صارت تقتضية لتواتر الخبر لانه لو ثبت تواتره ومن حيث
انه متواتر بحثت عن احوال رجاله وصفاتهم حتى يكون منافية لما سبق وعمل هذا ظاهر لمن له ادنى حدس وتقدم بهذا الكلام المتعلق بهذا الكلام فارجع
اليه ١٢ عيب **له** قوله ومن اتهم الخ تحرير الدليل على منظره حافي يكون هكذا لو اجتمعت كتب الامامية الشريفة المخطوطة لبرهنة نسبتها الى
مصنفها على اخراج حديث مع تعدد طرقه يقتضي اعادة العادة الى آخر الشروط لكان ذلك الحديث متواتراً بالضرورة كمنها قد اجتمعت على اخراج
احاديث كثيرة مع تعدد طرقها الى اخره وهذا ينبغي قوله ومثل ذلك في الكتب للشريعة كثيرة فيكون تلك الاحاديث متواترة وهذا قد ناقش في هذا الدليل
بان ان ارا واجتماع تلك الكتب مع اتفاقها على لفظ الحديث فالتفتية الاستثنائية ممنوعة وان ارا واجتماعها سطرًا نكاحاً التقریب

لان التنازع فيه هو وجود التواتر الغفلي ١٢ عيب

عنه المذكور في ضمن المتن والشرح ١٢ عنه كابن جبران والهازمي ١٢ ش منه الاولى لسانه العادة ١٢ له اي لا يبعد العقل عادة ١٢

احسن ما يقرب به كون المتواتر موجودا وجود

مفعول مطلق ١٢

كثرة في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي اهل العلم

كالنجارى وسلم وغيرهما ١١
دست گردان ١٢

شرقا وغربا المقطوعة عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا

اي اجملها ١١

اي تلك الكتب ١٢

ز القطوع ١٢

وجوب بادشاهلا ١١

اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعداد التحيل العادة

خبران ١١ اي الكتب ١٢

تواطؤهم على الكذب الى اخر الشروط اذ العلم اليقيني بصحة نسبتها

اي ذلك الحديث ١١

اي الاجتماع المعلوم من قولنا اذا اجتمعت ١٢

الى قائله ومثله ذلك في الكتب المشهورة كثير والثاني وهو اول

كديث غسل الرجلين وشرح الحفيين ١٢

اقسام الاحاد ماله طرق محصورة باكثر من اثنين وهو المشهور

من الاقسام الاربعه ١٢

المقابلة للمتواتر ١٢

عند المحدثين سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على راي جماعة

كاشته ١٢

اي شهرية ١٢

اي في اصطلاحهم ١٢

له قوله ما يرى الخ قال السليمان لقائل ان يقول بالبحث في وجود المتواتر

لاني امكان وجوده انتهى على اقله الشارح اقول هذا الكلام ليس له وجه ظاهر اذ المصنف ثبت بهذا الدليل وجود المتواتر لا امكانه ولعله لم ينظر الى قول المتواتر موجود ووجد وكثرة وان اراد ان الوجود لا يثبت بهذا الدليل فهو منقطع للطلب بلا تعذر في مقدمته ويلم ذلك غير مسموع فامل ١٢ عيب

له قوله المقطوعة الخ قال التليزان سلم القطع فهو نفس النسبة لا بصحتها على ملائحة الختمى وقال الشارح اقول وفيه ابيض

ان هذا انما ثبتت التواتر المعنوي لا اللفظي والكلام فيه غاية واليغيب وجود التواتر اللفظي الى صاحب الكتاب انتهى اقول القول بان نفس النسبة مقطوعة لا بصحتها لا يلازم لا يصح ان يسمو النسبة هي مطالبها لا يقع بالنسبة ليس الا القطع بمطابقتها كما لا يخفى وان اختلف في قلبك ان معنى النسبة هو انتساب الناس

فان حاصل انتساب الناس وان كان مقطوعا به الا ان صحته ذلك الانتساب لا يقطع به فادفع بان هذا المعنى لا يلائمه قوله ان سلم القطع لان قطع الانتساب لا يشك فيه احد من الخوام فالمنع عليه كما يدل عليه قوله ان سلم بكابرة هربية وقول الشارح وفيه ابيض الخ اقول ان اولاد بران انما ثبتت التواتر المعنوي

لا اللفظي الى صاحب الكتاب ومع كون ظاهره سلطان بني الخركلاسه وان اولاد انما ثبتت التواتر اللفظي الى قائله نعم يدع المعنى بل مغموم قوله فلما جرد اللفظ لصحة نسبتها الى مصنفها فحسب ١٢ عيب

له قوله ومثله ذلك في الكتب المشهورة كثير والثاني وهو اول من قريش وحديثه احترا العرش على موت محمد وانشاءها ١٢ كذا في شرح الشرح له قوله الثاني في مبتدأ وقوله اشهر خبره وقوله وهو اول اقسام الامام

بمئة منقضة وقوله بالطرق بدل من قوله اول اقسام الاحاد واعاد لفظه هو كما نرى عن المبتدأ لفظ الفصل بينه وبين الخبر ١٢ شرح الشرح على تفسير كبير له قوله وهو المستفيض الخ قال الشارح لفظه راى في المتن نون وفي الشرح مضاف وهو غير مستحسن في المزج لمن كان الكتاب بمنزلة كتاب كعبه عند زيد ان الاثنين معناه التواتر لا يلفظ واكتفي به التواتر المعنوي ٢
لله اي وجوده كثر باضافة الموصوف الى الموصوف ١٢

من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض الهاء ليفض فيضاً
 اذ اكثر حتى سال على طرف الوادي ۱۲
 اى اشتهاره ۱۵
 الفروع الثانی ۱۳

منهم من غاير بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون في

ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعرف من ذلك ومنهم من غاير
 على كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور

المستفيض على تفسير ۱۲
 كالتواتر ۱۳
 الغاير ۱۵
 الاظهر

يطلق على ما حررهنا وعلى ما اشتهر على الالسنه فيشمل ماله
 يشمل ۱۳
 حديث ۱۴
 بهذا الاطلاق ۱۲

اسناد واحد فصاعداً ابل ما لا يوجد له اسناد اصلا والثالث العزيز
 ما لم يصلح الى رتبة المشهور والتواتر ۱۳
 القسم ۱۴

وهو ان لا يردوه اقل من اثنين عن اثنين وسمى بذلك اقل
 الاظهر هو الا يردوه ۱۳
 اقل من اثنين ۱۳
 هذا القسم ۱۴

وجوده واما لكونه عزاً اي قوى بجيئه من طريق اخر وليس شرطاً

سأغ دمع هذا كان الاول ان يقول الجماعة اتسمى اقول هذا يرشدك الى ما قلنا سابقاً من ان السنن والشرح كانها كتاب واحد ثم الماد من ائمة الفقهاء الامويين
 منهم كما يستفاد من اضافته الائمة الى الفقهاء المقصود بهم علماء الفروع فالاضافة بمعنى الام ۱۲ كما نلنا في شرح

واشتهر كثيرة منها حديث لولاك ما خلقت الافلاك قال السنن في موضوع ومنها حديث انا افصح من نطق بالصاد ومنها حديث ولدت في
 زمن الملك العادل ومنها حديث سين بال عندهم شين ومنها حديث من شم الورد لم يصل على فقدهما في ومنها حديث اذا جاءكم حديث فاعضوه على
 كتاب الشرفان وافتر فاقبوه والافدوه او كما قال الى غير ذلك ۱۳ فخص من كتب الحديث الثالث الخ اعلم ان العزيز اختلف في تفسيره فقال
 ابن مندة وقرره ابن الصلاح والنووي انه ما يرد به اشان او ثلاثه فعلى هذا يكون منه وبين المشهور عموم وخصوص من وجه وخص لبعض المشهور
 بالثالث والعزير بالاشين واختاره المحققين ولذا قال فيما سبق او بعضها فقط ۱۳ شرح الشرح ۱۳ قوله اقل من اثنين الخ قال السنناري فيشمل ما وجد في
 بعض طبقاته ثلثه فاشترى لان توالي روايته اثنين فقط عن اثنين فقط لا يكاد يوجد لولا توفيق في عبارة الشرح فقيل الاول ان يقول وهو ما يرد باثنين في
 بعض المواضع ولا يرد باقل من موضع حتى لا يصدق على التواتر والمشهور والعزير يرد على ما قال انه يوحى من ان اثنينية المروي عنه شرط ويشتم ان لا يزيد لولو
 قال اقل من اثنين عن اقل من اثنين لم يلزم ذلك ۱۳ شرح الشرح.

عنه زاد السنناري وفيها بينما فكان الاول ان يقول من ابتدأ الى احكامه ۱۲ مع اي ما ذكره وغيره بحيث يشتمل ما كان اوله مستقلاً على الواحد ۱۳
 له وهي ان المستفيض ما نقلته الائمة بالقبول دون اعتبار عدده ۱۲ شرح الشرح - عن من عزير بكر العين في المضارع اذا قل والفقهاء ابيدوا قوا واشتهر ۱۴

لصحيح خلا فالمن زعمه وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه

اي الزاعم ۱۲
بل من انتم ۱۲

يؤتى كلام الحاكم ابي عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح

اي كون العزيز شرطاً للصحيح ۱۲
مكرر في حديثه ۱۲
اي كتابه ۱۲
اراد به الجمل ۱۲
اي لا يكون مجهولاً ۱۲

هو الذي يرويه الصحابي الزائل عن اسم الجهالة بان يكون له

اراد به الجمل ۱۲
اش

راويان ثم يتداوله اهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة وصرح

الصحابي ۱۲
يتناوب في الرواية عنه ۱۲
الحديث في ۱۲
في كل طبقة ۱۲

القاضي ابوبكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري

اي كون الحديث له راويان ۱۲
اش

واجاب عما اورده عليه من ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان

اي لا اجل بما لا يشترط ۱۲

قيل حديث الاعمال بالنيات فرد له يرويه عن الاعلمة قلنا

له قوله واليه الخ اما قال يوتي لان كلام الحاكم يحتمل احتمالين احدهما ان يكون الضمير في قوله

بان يكون له راويان راجعاً الى الصحيح ويكون الباع في قوله بان يكون بمعنى مع فطع هذا الصنيع هو الذي رواه عن الصحابي المشهور بالرواية راويان ورواه عن حديث
الراويين اربعة وعلم جزاؤنا ما مال بان يكون الضمير راجعاً الى الصحابي فطع هذا الصنيع هو الذي يرويه الصحابي المشهور بان يكون له راويان وان كان يروي الحديث
عنه احدهما وكذا الكل من يروي عنه راويان وان كان يروي الحديث عنه احدهما ويكون الغرض من هذا الشرط تركيز الرواية واشتراك ذلك الحديث لصحة
عن قوم مشهورين بالحديث والرواية كذا في الحاشية اقول ولما كان الظاهر هو الاحتمال الاخير اشار المصنف الى ضعف الاحتمال الاول بقوله ليروي لان الابعاد
هي الاشارة الخفية قيل عليه اذا كان الظاهر هو الاحتمال الاخير فلا يكون آيينته الصحابي مستبقة في الصنيع فيشكل الاستدلال اني عن تفرد عن في الجواب قلت
سيأتي ما يدفعه ۱۲ عيب قوله كاشهادة الخ اي كذا اول الشهادة على الشهادة بان يكون لكل شاهد اصل شاهد افرع فانه يجب ان يكون في
الشهادة على الشهادة لكل من الشاهدين شاهدان على شهادته كذا قال الشارح اقول ولعل هذا على مذهب الشافعي فمضى التمرنم والافطع من مذهب
سيدنا ابي حنيفة رضي الله عنهما لا يجب لكل من الشاهدين شاهدان كما لا يخفى على النقيض ۱۲

له قوله قلنا الخ قال التذيير حاصل السؤال انه لم يرد عن عرض الادامه حاصل الجواب انه رواه عرض وغيره وهذا كما ترى واجيب بان حاصل الجواب

ان علمته لم يسمع منفرداً بل سمع في جماعه من الصحابة والتابعين فلا يكون منفرداً ولو قس بان قوله ولولا انهم لغير فونه لا يحرمه بان عن ذلك وفتح بانه اجاب
عن تفرد علمته قسراً ليعرفه فان التفرّد يكون غالباً في الاول اقول هذا يرشدك الى دفع ما شكك في الحاشية السابقة فاقبل ۱۲ عيب

لله الظن والتمشيه الوحدة ووجهه قبل ما لا يثبت نسبة الى ابي بكر في الضم المفقود بخبرستان ۱۲
عنه حافظ مشهور توفي سنة ثلث واربعين وعش مائة ۱۲

عنه مع كونه صحيحاً بلانواع واقفاً في صحيح البخاري ۱۲

قد خطب به عمر على المنبر بمحضرة الصحابة فلولا انه لم يعرفونه
 لانكروا كذا قال وتعقب ^{بذلك الحديث ۱۲} بان لا يلد من من كونهم سكتوا عنه ان
 يكونوا سمعوه من غيره ^{بصيغة الجمل ۱۲} وبان هذا الواسع في عمر رضى الله تعالى
 عنه منع في تصرفه ^{بذلك الحديث ۱۲} عنده ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن

عقلته ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد بن علي ما هو الصحيح
 المعروف عند المحدثين وقد وردت له متابعات لا يعتبر بها و
 كذا الاسلام جوابه في غير حديث عمر قال ابن رشيده و
 القاضى ۱۲

لقد كان يكفي القاضى في بطلان ما ادعى انه شرط البخارى اول
 منسوب ۱۲

له قوله

وتعقب الخ اى اعترض والتعقب لفظ يحكى بر عن البطل الكلام من تعقب على فلان اى شئ على مشاهه وجعل عقبه على موضع عقبه وخرّب الخ مشيه
 فى الطريق او تعقب . الرجل اذا خذته بزنب صدره وكذا العيينه ظاهر ۱۲ ملخص الخواص ۱۲ قوله لا يلزم الخ قيل لعل عرضنا لغيره وقال انما سمعته
 او قد سمعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا فى عدم انكارهم صريح فى معرفته الحديث اقول هذا احتمال مجرد فلا يفيد فى اذالة تفرد عمر ۱۲ ع ۳
 قوله وان حذا اى عدم التفرد لاسلم فى عرض مع انه لا يدخل له فيما نحن فيه لان كلامنا كان فى تفرد علقته لا تفرد غيره منى ذلك عدم فى تفرد علقته فلا يرد ان التفرد ليس
 بمنوع كما هو ظاهر العبارة ولا يرد ايضا ان ظاهر التعقب اعنى اشارة التفرد فى الصحابي وظاهر كلام الحاكم وابن العربي انه لا يشترط التعدد فى الصحابي وانما يشترط
 فى من بعده وجه السقوط بما قررنا ظاهره فامل ۱۲ ع ۱۲ قوله وقد وردت الخ جواب سوال وهو قول ان يقول قد وردت لهم متابعات فلا يكون
 لهم تفرد فانها بان تلك متابعات غير متبارة لما فيها من الضعف ۱۲ ع ۱۲ قوله فى غير حديث الخ اى شئ الا حاد الذى تفرد غيره عرض من الصحابة
 وغير ملقته من التابعين واتباعهم مما وردده البخارى وغيره من ارباب الصحاح ۱۲ شرح الشرح

سه فلا يكون ذلك الحديث متواترا كما هو المشهور بل ولا مشهور ولا عريضا ۱۲

له جمع سابقه وياتى فى كتابنا

حدث مذکور^{۱۲} فیہ وادعی ابن حبان نقیض دعواه فقال ان روایة
فاعل یحقیق^{۱۲} البخاری^{۱۲}

اثین عن اثین الی ان ینتهی لایوجد اصلا قلت ان اراد ان روایة
تأخر المص^{۱۲} وکذا^{۱۲}

اثین فقط عن اثین فقط الی ان ینتهی لایوجد اصلا فیمكن ان
یسلم واما صورة العزین التي حدرنها فبوجوده بان لایرویه اقل

من اثین عن اقل من اثین ومثاله ما رواه الشیخان من حدیث
النس والبخاری^{۱۲} والمسلم^{۱۲}

من حدیث الی هدیرة ان رسول الله صلی الله علیه
وسلم قال لایؤمن احدکم حتی اکون احب الیه من والده وولده الحدیث
احدکم^{۱۲}

ورواه عن النس قتادة وعبد العزیز بن صهیب ورواه عن قتادة شعبة
تقریش^{۱۲}

وسعی ورواه عن عبد العزیز

له قوله اول حدیث الخ قال الشارح وجوه حدیث انما الاعمال بالنیات فانه من اواكل حدیث البخاری وليس المراد انه اول تحقیق فانه هر حدیث بدء
الوحي انتمی اقول هذه غفلة عظیمة من الشیخ فان ذلك الحدیث اول تحقیق و حدیث بدء
الوحي انما هو بعد كما لا یخفى علی ناظری البخاری له قوله ذكر قال القاعی وكذا اخر حدیث ذكره فیه وهو كلنا نختصمنا علی اللسان اقلین فی میزان
فان البصیرة تغرد به عن الشی مسلم تغرد به عنه البوزرعة تغرد به عنه عمارة ابن القعقاع تغرد به عنه محمد بن فضیل وعنه اشرف فراه عن اشكاب
و غیره ۱۲ شرح الشرح له قوله فوجودة الخ الادلی ان یقول اما صورة العزیز التي حدرنها بان لایرویه اقل من اثین عن اقل من اثین فوجودة
لثلا یلزم الفصل بین الفرد الغیر کذا قیل ۱۲ له قوله حتی کون الخ والمراد الحب الاختیاری المستدل الی ایمان الحاصل من الاستعداد لاسبب الطبع
لان حسب الانسان نفسه وولده مرکز فی الطبع خارج الاستطاعة والضعف لایصدق بی حتی یغدی فی طاعتی نفسه و یوتر علی هواه رضائی وان کان فیه حلاکة ۱۲ علی
له قوله ورواه عن کل الخ قال الشارح ان کان المتعب فی العزة اثینت الصعاب وان یکن لکل منها راویان وکلنا ینبغی ان یمین راوی الی هریرة
ایضا وان لم یعتبر فی الجماعه الی ذکر الی هریرة والظاهر ان تعدد الصعاب غیر معتبر فی العزة لان هذا الحدیث عزیز عن مسلم مع ان صحابیه واهل اعیان عنده مسلم
۱۲ عنه بحسب الجماعه وتشدید الوحدة ۱۲ شرح الشرح عنه فی الحدیث الصیح او یطلق الحدیث ۱۲ منه ای ذکرنا هذا وقررناها ۱۲ بتخیل فی التثنی ۱۲

اسماعيل بن عكیة وعبداوارث

ورواه عن كل جماعة^{۱۲} والبايع الغريب وهو ما يتفر دبر واياته

شخص واحد في اى موضع وقع التفرد به من السنن^{۱۲} على ما يتقسم^{۱۲} ^{عنه حديث ۱۲}

اليه الغريب المطلق والغريب النسبى وكلها اى الاقسام الاربعة المذكورة ^{اى وهو ۱۲}

سوى الاول وهو المتواتر اجماعا ويقال لكل واحد منها خبر واحد و ^{بالمجموع احد كفرنس واقرن ۱۲} ^{بالاضافة على الحقيقة ۱۲}

خبر الواحد في اللغة ما يدويه شخص واحد وفي الاصطلاح ^{للع} ما لم

يجمع شروط التواتر وفيها اى في

^{اسه في جملتها ۱۲}

له قوله على ما يتقسم الخ قال الشارح الغريب المطلق خبر متواتر محذوف والغريب النسبى عطف عليه والجملة بيان لما يتقسم اليه وناعلم ما ندرنا على الغريب

ولو قال "من الغريب" لكان اوضح اقول والانه عندي

ان ما مصدرية والغريب المطلق بدل من الضمير المحذوف اليه ۱۲ عب ۳ قوله ما لم يجمع الخ قال الشارح قال التليذ الذى تحصل ان الخبر يتقسم الى متواتر والعاود

ان الاما وشهور وعزيز وغريب وان المشهور ما دوى مع حصره عدو بما فوق الاثنين وان العزيز هو الذى لا يرويه اقل من اثنين وان الغريب هو الذى تفرد به

شخص واحد في اى موضع وقع التفرد به وقد تقدم ان خلاف التواتر تقديره بلا حصر ايضا فهو خارج عن الاقسام غير معروف الاسم انتهى والنظائر انه يسمى بالمشهور

الذى هو فرد عن افراد الاجاد والقولهم الاما لم يفته الى التواتر فاقه ان يكون مشهورا لثوبيا ولعلته وندرته لم يوضع لاسم علمية استثنى اقول لا يخفى ضعف هذا الجواب لان

احل الاشكال هو خروج قسم الخبر من الاقسام المحدودة له وبجره القسمية باسم قسم لا يبعد من ذلك القسم فالاشكال باق على حاله فلا حسن في الجواب ان يقال

انه داخل في المشهور الاصطلاحى وقيد المحصر فى القرن فيما سبق لانه غالب اقسامه كما قلنا سابقا فتذكر ۱۲ عب ۳ قوله وفيها الخ الظاهر ان ههنا مطلبين

الاول اقسام الاما والى القبول والارود وهو مظهر والثانى انحصار ذلك الاقسام فيها ولغير هذا من تقديم الظروف وقوله "دون الاول" ايضا ياتي تذكير لذلك

الانحصار لقرنك في الدار زيد دون المسجد، فانهم ۱۲ عب ۳ + + عه بضم الاول ونسخ الثانى وتشديد الثالث ۱۲ عبه من الثقات او غيرهم ۱۲ عبه

اى في طرف السنن وهو التالى اذنى اشارة ۱۲ عبه بجر القرن وسكون السين ۱۲ ش للسنن المتواتر والشهور والعزيز والغريب ۱۲ عبه تسمية النقول باسم

النقل ۱۲ للعنه اى اصطلاح اصل المديث ۱۲ +

مختصت بکلم الشری ۱۲

الاحاد المقبول وهو ما يجب العمل

به عند الجمهور، وفيها المددود وهو الذي لم يرجع صدق البخرد

بمخرد ۱۳

ويعمل بالثبت الحكم الشری ۱۲

به لتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوال روايتها دون الاول وهو

من العلة والعضيط خوفا ۱۲

دليل الانقسام الاحاد الال المقبول المددود ۱۲

له قوله وهو ما يجب الخ اورده عليه بان هذا ينافي ما سيأتي من قوله ثم المقبول ايضا يتقسم الى معمول به وغير معمول به واجيب بان وجوب العمل كما تيه عن ترجيح صدق الجمهور فلا منافاة لقول لا يلائم بهذا المعنى قوله عند الجمهور لان النزاع انما هو في وجوب العمل بالاحاد لا في ترجيح صدق الاحاد والافتقار الى الجواب ان المعنى ما يجب العمل به بالنظر الى نفسه وان لم العمل لعوارضه الفعيرة بخلاف المددود فان لا يجب العمل به ولو قطع النظر عن الفعيرة فامل ۱۲ عيب له قوله وهو ما يجب الخ اقول بوجه وقولتان المراد بالمثل هو الحكم الشري المتعلق بفعل المكلف من الوجوب وامثاله لافعل المكلف نفسه لان الجزر المقبول دليل شرعي عن الجمهور والى الشري لا تثبت الا لا سلام الشريعية فلا يوجب ايضا الاتكك الاحكام فان الوجوب يستلزم الثبوت كما تقر في موضعها اما المصنف في نظاره لا يحتاج الى البيان واما الكبرى فتشتمل على جزئين ايجابى وسلبى اما الجزء السلبى اعني قولنا الدليل الشري لا يثبت فخلنا من احواله فظاهرا لا لو كان ثبتا له كان موجبا له فان الثبوت لا يتفك عن الوجوب كما تقر في موضعها واذا كان موجبا له لكان موجودا وعند وجوده بالضرورة وليس كذلك واما الجزء الايجابى اعني قولنا الدليل الشري تثبت الاحكام الشريعية فيدرى ايضا عند اهل الاصول لا اذا نادى وجوب فعل يثبت وجوب ذلك الفعل بالضرورة ادا واحد مرتبة ثبتت حرمة بالضرورة وعلى هذا القياس حال الغيب والكره والاباحة واذا ثبتت اثبات الاحكام الشريعية ثبتت ايجابها فان الثبوت لا يتفك عن الوجوب ولما كان يتفك عن هذا البيان ان المراد بالوجوب المستعمل في هذا القول وكذا المراد بالوجوب المنفرد على حجته الاجتماع والقياس هو الوجوب المشططه الذي هو كيفية تثبت الاحكام الشريعية لافعال المكلفين لا الوجوب الفقهي الذي هو صفة لفعل المكلف وحكم من الاحكام الشريعية وان المراد بالمثل هو الحكم الشري فاقبل من ان البحث عن حجته الاجتماع والقياس راجع الى الفقه اذ المعنى انه يجب العمل بمقتضاه ليس على ما ينبغي اذ هذا الوجوب هو الوجوب المشططه لا الوجوب الفقهي والفقهاء انما هو باحث عن احوال فعل المكلف لا عن الوجوب وغيره باى معنى اخذوا وكذا ما اورده عليه بان جزلا العمل ايضا من ثمرات الحجية ليس بسديد لما عرفت من ان المراد بالمثل هنا هو الحكم الشري وهو لا يمكن الا اوجبا بالدليل انما ما كان او غيره وكذا باقبل ان لفظ الوجوب في قولهم يجب العمل بمقتضاه وقع على سبيل التمثيل لان وجوب العمل وقدره اذ مسائل الجواز تعلقه ليس بشئ و ذلك لما عرفت ايضا وهو انهم توافقوا في هذه الروطة الظلمة والحسم فظنا العمل في قولهم يجب العمل الخ على فعل المكلف ولفظ الوجوب على الوجوب الفقهي وقد عرفت العمل الصريح وهذا البيان قد امكنه ربي واومضى خالفه و به يتحقق ابان

ولعله اذ اعاني فانهم من السرمين في الرد والقبول ۱۲ عيب له قوله عند الجمهور الخ احتراز عن المعتزلة فانهم اخرجوا وجوب العمل بالاحاد وكذا القاشاني والرافضية وابن داود وقولهم مددود لا جماع الصحابة والتابعين على وجوب العمل بالاحاد بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بخبر الواحد وعلمهم به في الوفا سبع المختلفة التي لا تكاد تحصى وقد يكرر ذلك مرة بعد اخرى و شاع ذراع ذراع بينهم ولم يكره عليهم واحد الاقل وذلك لوجوب العلم العادى بالناظم كما لفقول الصريح ۱۲ شرح الشرح ۳هـ قوله لم يرجع صدق الجمهور به الخ بوجه الوحدة سمران راجع كذا به بان غلب على الظن كذا به اوله يرجع صدقته ولا كذا به فكل منها مددود اما لا فظاهرا واما الثاني فلانه في حكم المددود كما سيبين ۱۲ علوى ۳هـ قوله لتوقف الاستدلال الخ هذا بيان المطلوب الاول من الطولين الذين يفتق ذكرهما وما صدر ان الاستدلال بالاحاد متوقف على البحث عن احوال روايتها فان وجد فيهم شرط المقبول لقبيل حدوهم والاراد عليهم فلا يبرهن الانقسام في الاحاد ۱۲ عيب حولها الحاشية له والعلة ان العمل على الحكم الشري حال ۱۲ عه دون الفاعل ۱۳

المؤثر فكله مقبول لافادته القطع بصدق فغيره بخلاف غيره من
قطعا ١٢
اي التواتر ١٢

اخبار الاحاد لكن انما وجب العمل بالمقبول منها لانها إما أن يوجد
فيها اصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد
الاصل ١٢

هو ثبوت كذب الناقل او لافالاول يغلب على الظن صدق الخبر لثبوت
اي ثبوت صدق الناقل ١٢
الاصل ١٢

صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت
اي لفيه الغلبة على الظن ١٢

كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد القسمين
عن مرتبة القبول ١٢

التحقق به والا فيتوقف فيه واذا توقف عن العمل به صار الرد لا لثبوت صفة
ان لم توجد القرينة ١٢
اي باحدها ١٢

ثم قوله قوله تركه الخ هذا بيان المطلوب الثاني اي انحصار الانقسام في الاحاد وحاصله ان الانقسام لا يوجد في غير الاحاد لان غير الاحاد هو التواتر والتواتر
كله مقبول بيان الصنفين فانهم لخص الخبر في الاحاد والتواتر وبيان الكبرى بقوله لافادته القطع الخ ولعل هذا واضح وقد خفي على بعض الناظرين ١٢ عيب
قوله كمن انما وجب الخ الاستدلال على وجوب العمل بالمقبول من الاحاد دون غيره حاصله ان الخبر الذي ليس بتواتر وهو الذي يسمى بالاحاد اما تزج صدقة
بثبوت صدق ناقله في غير ذلك الخبر او الاول وهو الذي يسمى بالمقبول يجب كونه ماخوذا به وموجبا للعمل بالصفة الذي تقدم منا تحقيقه لا يثبت لبيان
الصعامة والتأنيين وكل ما ثبتت باجماعهم فهو ضروري تكون ما تزج صدقة وهو الذي يسمى بالمقبول ماخوذا به وموجبا للعمل الضروري والثاني اما تزج كذب
تكون غير موجب العمل ضروري ولعل هذا الامتاج الى البيان او تساوي صدقة مع كذب فلا يجب كونه موجبا للعمل لعدم المرجح فلا يمكن موجبا للعمل لان ايجابه
لعمل ممكن والممكن لا يجب لم يوجد فان قيل كما انه لم يقبل لعدم المرجح ينبغي ان لا يرد ايضا لعدم المرجح قلت معنى كونه مردود اعدم كونه موجبا للعمل
والعدم يعني ان عدم تحقق مؤثره لوجوده كما تقر في موضعه ثم اعلم ان هذا البيان كما يدل على وجوب العمل بالمقبول يدل على

انقسام الاحاد الى المقبول والمردود والتصنيف الثاني كما وقع من التمييز ليدور تزج المفهوم على المنطوق ١٢ عيب قوله ثبوت صدق الناقل الخ
المردود بثبوت صدقه طلقا لا بالنظر لخصوص هذا الخبر مجزوا به ولكن الكلام في ثبوت الكذب ١٢ شرح الشرح - قوله او اصل صفة الرد الخ قال اشباح
قال التليظ هذا الخ الخالف في تفسير الرد في حيث يشمل القسمين انتهى اقول لا يخفى ضعف هذا الكلام اذ لمردودا بمعنى الاول الملم تزج صدقة وهذا
المعنى هو العلم والثاني ما وجد في اصل صفة الرد وهذا المعنى هو الاخص بتفسير الاخص يجب ان يكون مضافا لتفسير الاخص فلا يرد عليه الخ بخلافه لعل السليم وهذا
يندفع او رد على قوله ان نصار المرود بان تساوي صدقة مع كذب فهو مردود فما معنى تشبيه المرود ووجرا لانها فان ان التشبيه به هو المرود بالمعنى الاخص فانضم
١٢ عيب عا اي لا يوجد احد التواتر ١٢ عيب عا بتقدير الاحاد اي لفيه ثبوت الظن ١٢ عا اي ميل به وقبول ١٢ عا اي ثبوت كذب الناقل ان ١٢ عا اي
للقبول والمرود ١٢ عا في شأنه من القبول والرود ١٢ (حواشي الحاشية) عا وجوب الاقضية ١٢

الرد بيل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب القبول والله اعلم وقد يقع فيه ۱۲

فيها اى فى اخبار الاحاد المنقسمة الى مشهور وعزيز وغريب

ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار خلافا لمن ابى ذلك

المختار اى القول ۱۱

المذهب ۱۲

بالضام ۱۳

اليقينى ۱۴

والخلاف فى التحقيق لفظى لان من جوزه اطلاق العلم قيده بكونه

بين الفريقين ۱۵

نظرياً وهو الحاصل عن الاستدلال ومن ابى الاطلاق خص لفظ

العلم بالمتواتر وما عداه عند ظنى لكنه لا ينفى ان ما احتج

له قوله وقد يقع الخ لا تقطع بصديق بعض الاخبار اذا

انقضت ايها القرائن كما اذا اخبر القاضي العدل فى مجلس تفسر عن حضور جميع من اهل العلم والفضل من معاصريه فها رسول السلطان ان زيد اقرتكم عمرو بين يدي فاخبر السلطان عنى والقرائن الضعيفة فآتمته على خلافه ايضا فانا تقطع بصديق هذا الخبر وتذوق تلك القرائن بواسطة النظر والاستدلال بان نقول فى الزمان هذا خبر اخبر به شخص كذا فى مجلس كذا عن حضور جميع كذا فما يطالب الشخص كذا وكل خبر هذا شأنه فهو صادق قطعاً فهذا الخبر صادق قطعاً ولعل هذا المثال او فحق للشئ له ما اورده صاحب الوجوه ويحتمل من تلامذته ان اذا اخبر ملك بهوت وولد لم يشرف على الموت وانضم اليه القرائن من صراخ وجنازة وخرج المحمدات على حال منكرة غير مستادة وودن من شئ وكذا خروج الملك وادراك ملكه فانا تقطع بصحة ذلك الخبر ولعلم به موت الولد ونحو ذلك من افساد وجوهنا ما ضرر ولا يتطرق اليه الشك انتهى كما ان فى هذا المثال يحصل العلم الضرورى الذى يبيّن اليه الانسان والمثل له هو العلم النظرى الحاصل بملاحظة الاستدلال فاقبل ۱۲ عيب قوله والظلال الخ حاصل كما سئل عليه طبق مراسم ان من جوز اطلاق العلم على العلم النظرى الحاصل بالنظر والاستدلال جزئياً يكون بعض اخبار الاحاد مفيدة للعلم وقيده بكونه نظرياً ياتى به من الفرد الكمال ومن ابى ذلك فلا يخص لفظ العلم على العلم الحاصل بالمتواتر اى العلم الضرورى ولكنه لا يشفع ان اختلف القرآن ارجح مما خلا عن اى حرج يترقى عن مرتبة اعادة النظر الى اعادة العلم النظرى فالنزاع لفظه هذا وان كان بعض عبارات النص ابى عنه كنه هو المقصود ۱۳ عيب قوله لان من جوز اطلاق العلم الخ على العلم النظرى الحاصل بالنظر والاستدلال لا على المعنى العام الشامل للنظير ايضا واللام يبق الفرق بين الخبر المحتجب بالقرآن وغيره فان كلامهما اذا كان مقبولاً لغيره العلم بمجمله فالمعنى فالتفصيل المحتجب بالقرآن يكون لغواً فانا قال الشارح اى على المعنى العام المتداول للنظير انتهى ليس على ما شئنا فاقبل ۱۴ عيب عده اى الحاصل بالنظر والاستدلال ۱۵ عيب عده اى فى النظر الدقيق ۱۶ عيب على العلم الحاصل بخبر الامام ۱۷ له بالمعنى العام الشامل للعلم النظرى ايضا ۱۲

بالقرائن أسحح مما خلا عنها والخبر المحقق بالقرائن انواع منها
 اقوى ۱۲ الحاط ۱۲

ما اخرجہ الشيخان في صحيحيهما لم يبلغ حد التواتر فانه احتف
 كلاهما ۱۲ احتراز عن غيرهما من كتبهما ۱۲ احاطا ۱۲

به قرائن منها جلالتهما في هذا الشأن وتقد مهما في تمييز الصحيح
 عن القوي ۱۲ عظمتهما ۱۲ الحديث ۱۲ عليهما كان ۱۲

له قوله والخبر المحتف الخ ذهب ابن الصلاح في طائفة خلافا للجمهور وتبعه الشافعي الى ان ما اخرجہ الشيخان في صحيحيهما ولم ينتقد عليه احد من
 الحفاظ فهو مدلل للنظر في سقوط الصدور عن النبي صلى الله عليه وسلم وتسك بانه مقبول بالاجماع وكل ما هو مقبول بالاجماع فهو مظنون الصدور عنه عليه
 الصلوة والسلام بالاجماع وكل ما هو مظنون الصدور عنه عليه الصلوة والسلام بالاجماع فهو مقطوع الصدور عنه عليه الصلوة والسلام ثبتت ان ما
 اخرجہ الشيخان في صحيحيهما ولم ينتقد عليه احد من الحفاظ فهو مقطوع الصدور عنه عليه الصلوة والسلام اما ثبتت الصغرى من قياس الاول فلان ما اخرجہ الشيخان
 الخ لو لم يكن مقبولا عند الحفاظ باجمعه لا تقدر عليه الثاني باطل اذ الكلام فيما لم ينتقد عليه مدغم في المقدم مثل وجب الملازمة كونهم باذنين يسوع في تمييز الصحيح
 عن القوي والمقبول من الرود سمي في احاديث الصعيين بحيث لا يتحمل عادة ان يكونا باجمعه من حديث في علة تواتر او يخفى عليهم ذلك الحديث وعلته
 مع كونه في الصعيين وهذا ظاهر عن من لم يحظ من علوم الحديث واثبت الكبرى من القياس الاول فلان القبول من الاحاد لم يكن مظنون الصدور عنه
 عليه الصلوة والسلام لكان ما شكوك الصدور وهو محرم والاول يفضي الى التراجع بلا مرجح اذ قبوله ورده متساويان فلا يكون مقبولا بالاجماع وقد
 فرض عدمه وتصريحه من الكلام المتعلق بهذا المطلوب والثاني ترجيح المرجح وهو ظاهر والاصغر من القياس الثاني فتم تبيته القياس الاول واما كراه
 فلان ظن الامة باجمعه على الصدور لا يتحمل خطأ وكل ظن لا يتحمل الخطأ فهو يفيده قطعية المظنون فظن الامة باجمعه على الصدور لا يفيده قطعية الصدور وهو
 مفاد كبر القياس الثاني واصغر هذا القياس فسلمت عند من يقول بافادة الاجماع القطع والكلام منه واما الكبرى فبينة بنفسها الاحتجاج الى البيان عند من له
 فهم سليم وعقل مستقيم والخطاب ليس مع ذى عبادة ظاهرة وعوازية باطنية واذا كان قطعية ما اخرجہ الشيخان الخ نظر بالمدعى فبينة ايضا العلم النظري
 فان العلم بالثبوت وهذا هو الفرق بين التواتر وبين ما اخرجہ الشيخان الخ فان الاول يفيده العلم الضرورى والثاني النظري وهذا خبر من مقال ابن الصلاح
 على حسن وجهه واتم تقريره وقد خالفه ابن الصلاح المزدي فقال كل ما هو في الصعيين فهو مظنون الصدور عنه عليه الصلوة والسلام لانه احاد وكل ما هو اما غيره

مظنون الصدور عنه عليه الصلوة والسلام اما ثبتت الصغرى فظن اذ الكلام فيما دون التواتر واما ثبتت الكبرى فواضح ايضا اذا ما اعيد الا بظن ورد
 هذا الدليل بالاسلم ان الامة اتفق على وقوع الاجماع على قولها الا بظن الا ترى ان القياس الذي هو ادون من الخبر المقبول اذا وقع الاجماع على قوله بصير بولو له
 قطعيها والكلام في تلك الاما قد ناسل هذا المقتضى من كلام صاحب الدراسات على حسن وجهه واتم تقريره وقد اتفق عليه البغدادى حيث قال فله الخبر مما
 على تمييزه بالتميز كبره ولم يتبين له البغدادى انتهى اقول والله التوفيق هذا الدليل لا اختصاص له بالتفريق عليه بل يجوز فيهما اخرجہ البخاري ووهده في صحيحه او سلم
 كذلك بل وفيما اخرجہ غيره من اصحاب السنن الاربعة بان نقول كل ما اخرجہ البخاري في صحيحه او سلم كذلك او غيره مما من اصحاب السنن الاربعة ولم ينتقد عليه
 احد من الحفاظ فهو مقبول بالاجماع وكل ما هو مقبول بالاجماع فهو مظنون الصدور عنه عليه الصلوة والسلام بالاجماع الى اخر المقدمات المذكورة سابقا متروكا والحمد لله

بقية آئده

على غيرهما وتلقى العلماء بكتابتيهما بالقبول وهذا التلق وحده أقوى
من اصحاب الصحاح وغيرهم أي أخذهم ١٢
في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصدة عن التواتر الا
النظري ١٢

بقية حاشية

الان يترجم وينتيد لا يظفر بتخصص القطيعة بالتلق عليه فامة يفتد بها ١٢ عب له قوله سنها جلاتها الخ اما جلالة البخاري من حيث اللفظ فيدل عليه
ما في التيسير ان البخاري لما قدم بغداد جاءه اصحاب الحديث واولادوا واستماز فعدوا الى امانته حديث فقلبو استونها و اسانيدها ودفعوها الى عشرة رجال وامرهم
ان يلقوا عليه فانتدب رجل منهم فساله عن حديث سنها فقال لا اعرفه فقال لا اعرفه حتى فرغ من العشرة ثم اخبره فكان ماله معه كذلك ثم
اخرى الى تمام العشرة والبخاري لا يزيدهم على قوله لا اعرفه فاما العلماء فخر فوا بانكاره انه عارف و اما غيرهم فلم يدر كوا ذلك فلما فرغوا التفت البخاري الى الاول منهم
فقال يا هذا اريد ان اقول لك انك اذ اتيتنا في تلك الاستبانة اخبرتنا عنك من انك اذ اتيتنا في تلك الاستبانة اخبرتنا عنك من انك اذ اتيتنا في تلك الاستبانة اخبرتنا عنك من انك اذ اتيتنا في تلك
الاستبانة اخبرتنا عنك من انك اذ اتيتنا في تلك الاستبانة اخبرتنا عنك من انك اذ اتيتنا في تلك الاستبانة اخبرتنا عنك من انك اذ اتيتنا في تلك الاستبانة اخبرتنا عنك من انك اذ اتيتنا في تلك
الحديث الى مشايخ الزمان ولا يكتب شيئا مما ليس عليه اتفاق وهذا التردد والبعث اذ لا يكتب شيئا مما ليس عليه اتفاق وهذا التردد والبعث اذ لا يكتب شيئا مما ليس عليه اتفاق وهذا التردد والبعث
اعرضوه على محافظت وكن قد كتبتا خمسة عشر لاف حديث في تلك الدعة فاخذ ليقومها كلها عن ظهر قلب على وجه ليقومها كلها عن ظهر قلب على وجه ليقومها كلها عن ظهر قلب على وجه
ولا يوجد له نظير انتهى مخلصا هذا جلالتنا من جهة الحفاظ و اما من جهة تفحصه فكيف يصحبه شاهد عدلا و اما من جهة ورعه فلما في بستان الحمد يمين ايضا ان البخاري
قال اجر من التران لا يشكني عن غيبته امر يوم القيمة و اما من جهة احتياطه في تأليف صححه فلما روى عنه انه قال وا وضعت في كتاب الصحيح حديثا ما استقلت
قبل ذلك ومبليست ركبتين ولما روى عنه قال ما ادخلت في كتاب الجامع الامام صح ولما روى عنه انه قال ما ادخلت في كتاب الجامع الامام صح ولما روى عنه انه قال ما ادخلت في كتاب الجامع الامام صح
ما انت الف حديث وجعلته حجة بيني وبين التران النوردي في تحذيب الاسماء و مناقبه لا تستقصي لوجه ان تعصي وهي منقصة في حفظ و دراية و اجتهاد
في التفصيل و دراية و نسك و افادة و ورع و زهادة و تحقيق و اتقان و عرفان و احوال و كرامات و غير هاهن المكرات رضى الزعزعة و ارضاه انتهى هذا كله
في مقدمته البخاري و قدس على قريبي من هذا حال مسلم و جمع بيني وبينها مع النبیین والصدیقین والشهداء والصالحين في يوم الحساب و ما ذلك الا لله وحده اعلم

حاشية صفحہ ہذا

له قوله وتلقى العلماء الخ قول وكيفيك شاهد عدلا على هذا ما افاده افضل المحققين في زمانه و ما هم في اوله في مقدمته البخاري ادام الله فضله البخاري
وهذا نصه والتلق العلماء على ان الصح الكتب المنقصة صميم البخاري وسلم والتلق الجمهور على ان الصحيح البخاري واصحابه اكثرها فوا في قال الناظر ابو علي النيسابوري
وبعض علماء الغرب صحيح مسلم و اكثر العلماء ذلك عليهم والصداب ترجيح صحيح البخاري وقال النسائي ا يوجد هذه الكتب كتاب البخاري اجتمعت الاثر على
صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بما ويشما انتهى قول هذا في شرك الى ناقلا سابقا في ترجمته مقالته ابن الصلاح من ان ما اخرجنا الشيخان او امدهما مقبول بالاثبات
الا ان ما اتقده عليه الحفاظ يستثنى من ذلك فانه ليس عملها جمعت الاثر على صحته ووجوب العمل به قال صاحب الدراسات ما حاصله ان ما اتقده عليه الحفاظ
ايضا واجب العمل وان لم يكن قطعيا كغيره وبينه بيان طويل قول ان الاوانه واجب العمل بالاجماع كغيره فاحتشاه القطيعة عنه لا يصح فان الربيل جازي له
الى اخره وان الاوانه واجب العمل عنه من صح عنه فهو بدعي لا يحتاج الى البيان اللهم الا ان يقال الاوانه واجب العمل عنه القطيعة ١٢ عب له قوله
الا ان هذا يخص الخ قال صاحب الدراسات و اتم حكم فيما من الكتابين عدة ذلك اثباتا وعشرة احاديث اثني عشر كافي اثني عشر وثلاثين واختص
البخاري بثلاثين اثني عشر و سلم بما تة وقال في موضع اخر و اجابوا عن ذلك بما جعلوه هباء منقرا حتى حكم الحقون حكما كليا على ما نقل السيد علي بن النوردي في فروع

باقى امثله

ان هذا يختص بما لم ينتقد احد من الحفاظ مما في الكتابين وبما
 حصول القطع ۱۲ لم يزل فيه ۱۲

لم يقع التخالف بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح
 ويختص ايضا ۱۲
 الاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما
 تعليلية ۱۲

على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته

فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لاعل صحته منعناه وسند
 المنتقد والمجاذب ۱۲
 القطع بصحته ۱۲ دفعناه ۱۲

البناري ان كل ما ضعف من اماديهما فهو منى على علم ليست بقاوتها وحكما كلياً ان كل ما فيها من الاتفاق والترتيب في الظاهر فليس ذلك في الحقيقة هذا
 ما عتقدوا عليه الا نامل بجملة ما ضعف في تفصيل الرد والجواب عن حديث حديث اجزاء على حيازة قال السيوطي وقد ارف الرشيد العطاء كبا في الرد والجواب
 حديثاً حديثاً وقال العراقي قد افردت كتاباً بالتحكم في من اماديهما الصحيحين او احدهما مع الجواب عنه وقد سرد الشيخ الاسلام ما في البناري من اماديهما المتكلم
 فيها في مقدمته شرحه و اجاب عنها حديثاً حديثاً ثم قال السيوطي وحل محلهما الجواب مثال لا يتحقق بحديث دون حديث انتهى ۱۲ عب

له قوله وبالم يقع الخ هذا الاشارة في علم فان المتناقضين في كلام الشارح تناقض عندنا عدم الترجيح عند من فرض عدمه عندنا كاستسكان لا يدل على
 عدم الترجيح في نفس الامر وعدم ظهور وجه الجمع عند من لم ينظر له ذلك لا يدل على عدم وجود وجه الجمع في الواقع وربما ينظر كلا الامر من عند من حكم بانها عصباً بحكم
 حاله فضلاً عن غيره و فرق كل ذي علم علم ۱۲ و در اساس ۱۲ له قوله فالاجماع حاصل على تسليم صحته اى قطعية اذ المدعى كان هو ثبوت القطعية واما ثبوت
 الصحة فتشقق عليه كما نقل عنه في الحاشية ۱۲ عب ۱۲ له قوله فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لاسل صحته الخ اى لاسل قطعية فان الصحة
 متفق عليها كما نقل عنه في الحاشية اذ اعرفت هذا فنقول حاصل السؤال انما لاسلم الاجماع على قطعية ما سوى المنتقد عليه واما الاجماع على وجه العمل الذي هو من ذوات
 الصحة فلا يكون الاجماع الاعلى الصحة لاسل القطعية ايضا واما قيده بقوله وجوب العمل لبقول الذي هو من فروع الصحة مع ان وجوب العمل من فروع
 الحسن ايضا لان وجوب العمل الذي يوجد في اماديهما الصحيحين ليس الا من فروع الصحة للاجماع على صحتها كما نقل عنه في الحاشية وقلده الشارح
 ان حاصل السؤال انهم اتفقوا على وجوب العمل وهو لا يستلزم صحة الجميع بالعلمي الصطلح عليه لان العمل يجب بالحسن كما يجب بالبيع فيمنه لا يلزم ان يكون
 الا اتفاق على الصحة انتهى مع ان المنوع بجملة الاجماع على الصحة والاحكام على القطعية وثبت الصحة كانه مفروض عنه كما عرفت فافهم ۱۲ عب ۱۲ له قوله منعناه
 الخ هذا الجواب بظاهرة خارج عن قانون المناظرة فان المنع لا يترجم كما انقضى في موضعه وما قيل ان السؤال مصادفة فيتوجه عليه المنع فلا يتم تقريرها
 عندي ولا طائل في ذكره وروى في نال ان يقال المنع بمعنى الدفع ومنع المنع مناه دليل الدفع واقرره ان لو لم يتحقق الاجماع الاعلى وجوب العمل بما
 في الصحيحين لم يبق لهما مزيد على غيرهما والسبب باطل فان عدمه مشروط بوجه اللزوم انهم اجتمعوا على وجوب العمل بكل ما مع اخراجه الشبان او غيرهما ووجه سلطان
 التالي ان الاجماع حاصل على ان لها منزلة فيما يرجع الى نفس الصحة ويرد عليه ما دروه المصنف بقوله ويحتمل ان يقال المنزلة المذكورة كون احاديهما الصريح
 عب او غيرهما ما ضعف بالقرآن ولم يصرح المصنف اعقاد على القياس ۱۲ عب اى القطع بصحة ۱۲

المنع ^{للع} أنهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صحّ ولو لم يخرج به الشيخان ^{الدفع ١٧}

فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والاجماع حاصل على ان لهما ^{فضيلة ١٦}

مزية فيما يرجع الى نفس الصحة ومن صرح بافادته ما خرجه

الشيخان العلم النظرى الاستاذ بواسحق الأسفرائيني ومن أئمة ^{السنة ١٥}

الحديث ابو عبد الله الحميدى وابو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل ^{له}

ان يقال المزية المذكورة كون احاديثها اصح الحديث ومنها الشهو ^{الزيادة ١٢} ^{وهو الحق ١١} ^{الصحيح ١٠} ^{الاراع المختلف ١٣}

اذا كانت له طرق مياينة سالمة من ضعف الرواة والعلل ومن صرح ^{مغاثرة ١٢} ^{القادره خفيته او جليلة ١٢}

بافادته العلم النظرى الاستاذ ابو منصور البغدادي والاستاذ ابوبكر ^{بالفتح ١٦}

بن فورسك وغيرهما ومنها المسلسل بالائمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون ^{بضم القادر وفتح الراء ١٢} ^{المردى ١١} ^{اذا لم يكن ١٣}

قال التليذ ورضي به الشارح وغيره حاصل الجواب ان الشيخين مزية فيما خرجهما واحسن او مع وجب العمل به وان لم يكن من مرمها فيلزم ان ما خرجهما ^{اصح} ^{الطلب} ^{بموت} ^{القطعية} ^{فلا يتم} ^{التقريب} ^{قال} ^{الشارح} ^{كان} ^{حقه} ^{ان} ^{يلزم} ^{على} ^{ذلك} ^{على} ^{قوله} ^{فيما} ^{يرجع} ^{الى} ^{نفس} ^{الصحة} ^{ويقدم} ^{على} ^{قوله} ^{ومن} ^{صرح} ^{الى} ^{ذلك} ^{لفظ} ^{الاستعمال} ^{والقول} ^{فيكون} ^{المزية} ^{المذكورة} ^{الجم} ^{انتمى} ^{اقول} ^{هذا} ^{كله} ^{بمضى} ^{على} ^{ان} ^{هذا} ^{القول} ^{تشرع} ^{على} ^{مزية} ^{الصحيحين} ^{والصواب} ^{انما} ^{يراد} ^{على} ^{استلام} ^{المزية} ^{المذكورة} ^{للقطيين} ^{لعم} ^ر ^{قد} ^{مرس} ^{على} ^{قوله} ^{ومن} ^{صرح} ^{الجم} ^{كان} ^{اولى} ^{لكنه} ^{ليس} ^{بذلك} ^{ثم} ^{اقول} ^{هذا} ^{اللا} ^{يراد} ^{على} ^{دليل} ^{المصنوع} ^{واما} ^{على} ^{الدليل} ^{الذي} ^{قررنا} ^{سابقا} ^{في} ^{تقرير} ^{مقالته} ^{ابن} ^{الصلح} ^{فلا} ^{يسر} ^{هذا} ^{اللا} ^{يراد} ^{كما} ^{لا} ^{يخفى} ^{ولكن} ^{يرد} ^{عليه} ^{ما} ^{ورد} ^{فان} ^{هناك} ^{ويمكن} ^{الجواب} ^{عنه} ^{بالانتماء} ^{وقد} ^{بانه} ^{١٣} ^{عيب} ^{قوله} ^{ومنها} ^{المسلسل} ^{بانه} ^{للعصا} ^{من} ^{عدم} ^{الاتفاق} ^{على} ^{الصحة} ^{١٢} ^{عنه} ^{ابراهم} ^{بن} ^{محمد} ^{تيل} ^{في} ^{حقه} ^{انه} ^{يلزم} ^{حد} ^{الاتجاه} ^{١٣} ^ش ^{عنه} ^{لثاني} ^{بجسر} ^{الاول} ^{وسكون} ^{السين} ^{وفتح} ^{القادر} ^{بلدة} ^{١٢}

غريبا كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه

غيره عن الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك بن انس فانه يفتيد
رواية ذلك الحديث ١٢ مثلاً ١٢

العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته وان فهم
النظري ١١ متعلق برفيعة ١٢ عطف تفسير ١٢

من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من
في اللفظ ١٢

غيرهم ولا يتشكك من له ادنى ممارسة بالعلم واخبار الناس ان
يتردد ١٢ عزالة ١٢ علم الحديث

مالكا مثلاً لو شافه بخبر لعلم انه صادق فيه فاذا انضاف اليه ايضا
من الحديثين ١٢ واجهه ١٢ فيعلم انه ١٢ انضم ١٢

من هو في تلك الدرجة ازداد قوة وبعدها يخشى عليه من السهو
اذ قريب منها ١٢ الحديث ١٢ واللفظ ١٢

المحافظة المستعينة بان يكون رجال اساده لائقة لا يزال يرويه امام من امام وكانه مأخوذ من سلمات الماد في حلقها صيبت لان كل شيخ بالقاء الى تلمينه كأنه
يصير في جوهره والظاهر انه يريد بالسلل المعنى القوي لا الاصطلاحى ولذا قال حيث لا يكون الا الحديث غير باى لا يكون غلظه وتقدر في سنه ومراده ان يكون
عزباً انتهى ما في شرح الشرح اقول قال المصنف فيما سياتى وان الفتح الرواة في صيغ الاداء وغيرهما من الحالات فهو السلس وليس في هذا ايما في كون المصنف
غريباً بل الظاهر ان السلس كما يوجد في العزيز يوجد في الغريب وغيره ايضاً فالقول بان المراد بالسلل هو المعنى القوي ليس بظاهر والحق ان يقال ليس المراد
بالسلل مطلق السلس بل يتحقق في ضمن العزيز ١٢ عب قوله كالحديث الذي يرويه الخ اقول كالحديث الذي يرويه علي بن الحسين ويشاركه
فيه غيره عن سفيان بن عيينة ويشاركه فيه غيره عن عمرو بن دينار ويشاركه فيه غيره وكالحديث الذي يرويه عبد الله بن المبارك ويشاركه فيه غيره عن
الاوزاعي ويشاركه فيه غيره عن الزهري ويشاركه فيه غيره واثبات ذلك ١٢ عب

٢ قوله يقوم مقام العدد الخ ولذا يسمى تشكك هذا الامم امته قال الله تعالى ان البراهيم كان امته والسرانه - يتبع فيه من الكلمات الملا يوجد متفرقة الا
في جملة ولذا قال الشاعر عبه ليس من الله يستنكره ان يجمع العالم في واحد به وقد قيل في الحديث الشهور عليكم بالسواد الا اعظم الا العلم ١٣ شرح
الشرح ٣ قوله انه صادق فيه الخ اسع اخباره به قال التميز ان اراد انه لم يتعمد الكذب فليس يحمل النزاع وان اراد انه لا يجوز عليه السهو والغلط فيه
الكلام انتهى اقول ويزول احتمال السهو والغلط باضتياف الخ وتخلو الكلام في العلم العادى والاخبار احتمال الغلط ثابت في التواتر ايضاً فاعل ١٢ عب

للقول بعد عما يخشى عليه من السهو الخ اى بعد عن خشية السهو عليه وزال عنه احتمال غلظه عند السامع واذا زال عنه احتمال السهو والغلط عند السامع لا شك انه يحصل
العلمه بخبره فما قال شارح وفيه ان البعد من السهو لا يستلزم القرب من العلم بل من الصدق وليس الكلام فيه ليس على ما يفتى فيه بر ١٢ عب عه اى الخبر
او ملك ١٢

وهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا ^{الثلاثة ١٢}

للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف ^{اصول و فروع ١٢} باحوال الرواة المطمع على العطل ^{على الكمال ١٢} ^{المشرف ١٣} ^{الخاتمة ١٤}

وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره ^{الخبر ١٣} ^{مخبر ١٤} عن الاوصاف

المذكورة لا ينفى حصول العلم للمتبحر المذكور ^{مخبر ١٤} ومحصل الانواع الثلاثة

التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين ^{منها ١٤} والثاني بماله طرق ^{من المحقق بالقرائن ١٢}

متعددة والثالث بما رواه الائمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث

واحد فلا يبعد ^{عنه} القطع بصدقه والله اعلم ثم الغاية امان تكون في ^{دعاه ١٣} ^{كسحاوة ١٤}

اصل السند اى في الموضوع الذي يدور الاسناد عليه ^{عنه ١٣} ويرجع ولو تعدت ^{متصلة ١٣}

الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي ^{عنه} اولا يكون كذلك بان يكون

له قوله الاول الخ اول اختصاصه بالصحيحين على ما قرره المصنف ظاهر
 لبيان الدليل في غيرهما ايضا كما اشارنا سابقا فانهم ١٢ عيب ^{عنه} قوله فلا يبعد الخ اى لا يبعد القطع بصدقه عن النكرين ايضا ولا يبعد القطع الذي
 يروى على مراتب القطع في العلم النظري فلا يتوهم لزوم تواردها والعلل مستقلة على سبل واحد على سبب ^{عنه} قوله ثم الغاية
 الخ جملة الامران الغرابتين هي التقرد في الرواية عن شيخه فان كان ذلك التقرد في التابع الذي يروي الحديث عن الصحابي يسمى ذلك الحديث فردا مطلقا
 اذ في غيره مع عدم انفرده فيسمى فردا سببا هذا توضيح ما في الحاشية ١٢ عيب ^{عنه} قوله وهو طرفه الخ اى الموضوع الذي يدور عليه الاسناد ويرجع
 عنه هو طرف ذلك الاسناد الذي في ذلك الطرف الصحابي وهذا من السامات وللا الطرف الذي يتصل بذلك الصحابي فلا يكون الا تابعيا فحصل ان
 المراد بالتقرد في اصل السند هو التقرد في التابعي الذي يروي عن الصحابي فانهم ١٢ عيب

مسه التبخر في العلم ترويع فيه ١٢

عن المتبحر في الحديث والفرقان ١٣

عنه عتقا ونقله ٢ عنه بل يكون ضروريا ١٢ ٤

التفرد في اثباته كأن يرويه عن الصحابي الأكثر من واحد ثم يُنفرد
 بروايته عن واحد منهم شخص واحد في الأول الفرد المطلق كحديث
 النهي عن بيع الولاء وعن هبت تفرده عبد الله بن دينار عن ابن
 عمير وقد يُنفرد به راي عن ذلك التفرد كحديث شعب الإيمان
 تفرد به ابو صالح عن ابي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن
 ابي صالح وقد يستعمل التفرد في جميع رواياته واكثرهم وفي مسنده
 البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك والثاني الفرد
 النسبي سمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين

له قوله فالاول الفرد المطلق الخ فيراد ان كان المتعبر في تقديره
 تفرد التابعي ومن دونه قطع النظر عن حال الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقع التفرد في شيء من المراتب ان كان غير ما يلزم ان لا يخصه الغريب
 في القسمين الا اثنين وان لم يكن غيراً فليصدق عليه تعريفه وسمي يجب ان يكون داخلها فيهما سوى الغريب ولا يصدق تعريفه شيء مما سواه عليه فلا يكون
 جامعاً للعمم الا ان يخص الكلام بما سوسه الصحابي في التقسيم والتعريفات الخارجية من فقره لظنه اراده به التاميم والاصحاب وان كان من رجال الاسناد الا ان
 الحديث لم ينعده منهم لان كلهم مدول على الاطلاق ۱۲ شرح الشرح له قوله كحديث النبي الخ وهو قوله عليه السلام الولاء لجمته كلمة النسب لا يابان
 ولا يوجب ولا يورث والجمته بالضم القرابة اي الاتصال في الولاء كالانتماء في النسب فانها تجري مجرى النسب في الميراث ۱۲ على

له قوله كحديث شعب الإيمان الخ وهو قوله عليه السلام الإيمان بضع وسبعون شعبة فانما قولنا لا اله الا الله وادناها الماطة الاذي عن الطريق والجماعة شعبة
 من الإيمان البضع العدد ما بين الثمانية الى التسع والماطة الازمة والتمها والاذى ما يؤذي الناس نحو الشرك والحج والطين قبل المراكمة لا خصص هذه
 العدد ۱۲ على

سده وهو الذي يكون الفرقة في اصل سنده ۱۲

له لان التفرد في اصله ۱۲

وان كان الحديث في نفسه مشهورا ^{١٢} ويقلُّ اطلاق الفردية عليه لان الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا الا ان اهل الاصطلاح

غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته فالفرد اكثر ما يطلقون على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقون على الفرد النسبي وهذا من ^{١٣} اي الفرق المذكور

حيث اطلاق الاسم عليهما واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان واغرب به ^{١٤} كليهما

فلان وقريب من هذا اختلاف فخر في المنقطع والمرسل هل هما ^{١٥} اي الاختلاف المذكور

له قوله وان كان الحديث الخ اقول اي بان يردى من اوجها خرم يتفرد فيها راو ومثاله ان يردى الزهري عن سالم عن ابن عمر حديثا ثم يرد به واحد عن الزهري متفردا ولا يتابعه احد في روايته عن الزهري وان كان الرواة عن سالم جماعة وكنا عن ابن عمر ففردوا بالنسبة الى راوي الزهري وان كان شعورا بالنسبة الى رواة سالم ورواة ابن عمر وتس على هذا ^{١٦}

له قوله ويقل اطلاق الفردية الخ اعلم ان ههنا مطولين الاول جواز اطلاق الفرد عليه والثاني قلته واستدل على الاول بقوله ان الغريب والفرد مترادفان وعلته ان في بقوله ان اهل الاصطلاح الخ فلا يردون حديث ترادف الغريب والفرد لاطلا على محتمة قائل ^{١٧} عيب ^{١٨} قوله لغة واصطلاح الخ قال التلمية الاول ممنوع والثاني باه قوله ان اهل الاصطلاح الخ ووقع الاول بوقوع التعمي لتفسير الغريب والفرد كليهما في اللفظة قال في القاموس الغريب النضاب والتعمي وفي موضع اخر شجرة فارداى تنحيت نبتت تراونها في اللفظة ووقع الثاني بان المقصود من قوله ان اهل الاصطلاح الخ هو بيان الفرق في استعمالهم من حيث القلته والكثرة وذلك لا ينافي في الترادف بحسب اصل الاصطلاح قائل ^{١٩} عيب ^{٢٠} قوله ان اهل الخ حاصل ان اهل الاصطلاح فرقوا استعمال الغريب والفرد فالأكثر اطلاق الاول على الفرد المطلق وان كان مترادفين في اللفظة واصل اصطلاحهم فاهم ^{٢١} عيب ^{٢٢} قوله فالفرد الخ لان الملاقاة عليه اولى ووافق ما في المطلق من مصدرية وقوله على الفرد خبر قوله الخ والمجمل خبر البتة اي فالفرد اكثر اطلاقا به واقع على الفرد المطلق ^{٢٣} شرح

له قوله هل ههنا متايران الخ اي بان المنقطع باسقط من اسناده راو وامد غير الصعابي والمرسل باسقط من رواة الصعابي فقط ^{٢٤} شرح
عد لان الفرد اغرب ^{٢٥} ش

متغايران أو لا فكثر المحدثين على التغاير لكنه عند اطلاق الاسم و
 اما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسال فقط فيقولون ارسله
 فلان سواء كان ذلك مرسلًا ام منقطعًا ومن ثم اطلق غير واحد
 ممن لا يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين انهم لا
 يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حذرناه وقل من نبه
 لم يغيروا
 على النكتة في ذلك والله اعلم وخبر الأحاد بنقل عدل تام الرضبط
 متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته وهذا أوّل تقسيم

له قوله

اولا الخ بان يقال المرسل وكذا المنقطع اما بعض رواة صحابيا كان ادعيه ١٢ مخلص ٤ قوله عند اطلاق الاسم الخ اطلاق صيغة اسم المفعول في المرسل
 واسم الفاعل في المنقطع وهو الظاهر ١٣ مخلص ٤ قوله الفعل المشتق الخ اي من مصدرهما وهو الارسال والافتعاض وحذف الشق كان الحق وادق ١٢
 شرح الخ قوله على كثير من المحدثين اي الذين قالوا بتغايرهما اي نقل غير واحد من كثير منهم انهم لا يغيرون بين المرسل والمنقطع اسي سلطانا و
 ليس كذلك لما حذرنا ان الاكثرين يغيرون في اطلاق الاسم وانما لم يغيروا في استعمال الفعل ١٢ هكذا في شرح الخ قوله وخبر الاحاد الخ هذه العبارة
 مثل ان يقال الحيوان الناطق هو الانسان فالمراد هو الصيغ لذاته والتعريف هو خبر الاحاد الخ وصح به حيث قال وخبر الاحاد كالجس ١٢ تا سم له قوله
 تام الرضبط الخ اسي كالمثبات التي التعل والا دامن غير حصول تصور في شرط وعروض ماض لفظ فيخرج المفضل الكثير الخطأ بان لا يميز الضوابط من غيره في
 الموقف ويصل المرسل ويصعب المعرفة وهو لا يشعر وكذا قيل الضبط وهو ما يسي ضبطا ما هو المعتبر في الحسن لذاته ١٢ شرح الخ كه قوله متصل
 السند الخ منصوب على انه حال من الجسد وهو خبر الاحاد واصفة له على ان الاضافة فيه مبنوية وبالجملة خرج به المرسل والمنقطع والعرض الصادر من لم يشترط
 الصفة واما ان اشترطها كالبخاري فتعريفه في حكم الاتصال ويحتمل لهذا من غير تحقيق انشاء الشر ١٢ مخلص الشرخ

٤ قوله وهذا اول تقسيم القبول الخ اشكل بان التقسيم مؤخر الاحاد فان تقسيم تقسيم له وهو شامل لقبول والمردود فالقول بان هذا اول تقسيم القبول ليس على
 ما ينبغي اقول عناه هذا اول تقسيم القبول بالذات وجعل خبر الاحاد مقسما بالعرض لا ينافيه الا ترى فيقولون عطف العلم مقسما للتصور والتصديق مع ان التقسيم لهما
 هو العلم المقبول الحادث معه ١٢

عه اي من جهة استعمال الارسال بالفعل على اطلاق

المقبول الى اربعة انواع لانه امان يشتمل من صفات القبول على اعلاها
اولا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك القصور ككثره

الطرق فهو الصحيح ايضا لكن للذاته وحيث لا جبران فهو الحسن
الاسانيد ١٢

لذاته وان قامت قرينة تدحج جانب قبول ما يتوقف فيه فهو
الحسن ايضا لكن للذاته وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعلوتبت
اي ما كان قبوله وردده متساويان ١٢
كثيرت السطور الذي رجع كثره الطرق ١٢
اي على مقدم الصحيح لذاته ١٢ في بيان الصحيح ١٢
بما في قوله من قوله

والمراد بالعدل من له ملكة تمهله على ملازمة التقوى والمهودة
اي عند المحرمين ١٢
المذكور في تعريف الصحيح ١٢ بالصفات ١٢ بتعته ١٢
كاشفة ١٢

والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من شرك او فسق او بدعة
صحتها ١٢
اي من الاعمال ١٢ بيان للاعمال ١٢ على اوضح ١٢ اي بتترك واجب او فعل حرام ١٢

له قوله على اعلاها الخ اي على مراتب صفاته واولا به ماله نومية فشيبة يجري فيها التساوت لامالته مخصوصته لا
يجري فيها ذلك فلما ناقض قوله الاتي ويتعادرت رتبة بسبب تعادلات هذه الالوان ١٢ شرح الشرح له قوله اول الخ اي لا يشتمل على اعلاها بل
على اوسطها اذ اذها فان انقسم بها الميراث المقبول فلا يتوهم بما ترجمه ١٢ عب له قوله فهو الصحيح ايضا الخ يحصل المقصود وهو الصحة ولو بالنظر الى طرق
معدودة مقوية لبعضها البعض وقوله لكن للذاته لعدم حصول الصحة بالنظر الى اسناده الخاص ١٢ ضمن الشرح له قوله قبول ما يتوقف الخ اي ما لم يترج
صدقه ولا كذب بالنظر الى اسناده
لكن يترج صدقه بالنظر الى الامور الخارجية كماخذ الاثر به وموافقه اقوال الصمات له وغيرهما من
اسباب الترجيح فهو الحسن ايضا لكن للذاته ووجهه قد عرفت سابقا ١٢ عب له قوله وقدم الكلام على الصحيح الخ الظاهر ان على بمعنى "في كافي قوله
تعالى وان كنتم على سفير اي في سفر او ممول على خاربه وكيفما كان فهو متعلق بالكلام وحينئذ الكلام في بيان الصحة اذ الكلام يشتمل على بيان الصحة من غير ان قال
الشارح وعلية متعلق بقدمه لا الكلام لئلا يتوهم ان يقال كما اشارت شتملا او الكلام مثل على بيان الصحيح انتهى اقول هذا خطأ من الشارح لان تعليقه بقدم يقضي
ان يكون الكلام مقدا على الصحيح والصحيح متاخر عن الكلام
بفتحيتين اي قوة بالذات نائية من معرفته الله تعالى وقيل هي الكيفية الراضية من معرفته الله تعالى وقيل هي الكيفية الراضية من الصفات النفسانية فان لم تكن
راضية فهي المل والظاهر انها تقبل الشدة والضعف ثم حصل بحسب حصول تلك الملكة ماله الا انه فقط اذ ماله التحصل الى حاله الاداء او ماله التحصل بالاداء
والاظهره الاول ١٢ شرح الشرح

له قوله والمروءة الخ قيل هي الاستراز عن ما يذم عن فاعند زوى العقول السليمة كالبول على الطريق والاكل فيه وصحة الارذال والعب
بالناس وانشال ذلك ١٢ عب له قوله او بدعت الخ كالرض والحزج والتشبه والتعليل وغير ذلك وبالجملة هي كل مثل او اعتقاد لم يوجد في القرون
الاشنة المشهورة بالخير ته مع تحقق الدواعي وعدم الواقع او وجه مع الازكار عليه من يقدر به ١٢ عب له قوله من حيث الدين ١٢

والضبط ضبط صدر وهو ان يثبت ماسمعه بحيث يتمكن من
 اي القان قلب وحفظه ١٢ من الاثبات ١٢
 استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صيانت له من ان يسهو فيه و
 اي في كتابه ١٢

صححه الى ان يؤديه منه وقيداه بالثام اشارة الى الرتبة العلياني
 اي ما فيه ١٢ في التعريف ١٢ النوعية ١٢
 ذلك والمتصل ماسم اسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من
 الضبط ١٢ حديث ١٢ بيان السلامة ١٢
 رجاله سمع ذلك الروي من شيخه والسند تقدم تعريفه والعلل
 اي المحديث ١٢

لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية قادمة والشاذ لغة الفرد
 اي عند الحديثين ١٢ وسياتي تفصيلها ١٢
 واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هو ارجح منه وله تفسير
 حديث ١٢ اي الشاذ ١٢
 اخر سيااتي ان شاء الله تعالى . تنبيه قوله وخبر الأحاد كالجنس
 اي المص ١٢

له قوله وتذره بانها

الحقيل اذا كان القام هي المرتبة العلية فلا يتحقق فيه المرتب ولا يصح قوله فيما ياتي ويتفاوت رتبة الخ قول وجوابه ظاهر فان المراد بالمرتبة العلية ليس هي المرتبة الحقيقية بل المرتبة النوعية فلا اشكال في تفاوت مراتبها ١٢ كما في الشرح له قوله والسند تقدم الخ اي عند قوله الخبر امان يجوز لمرط الخ اذا السند والاسانيد بسننه واحد وقال الشارح ادع قوله في اصل السند قول هذا وهم فان المذكور عنده هو تعريف اصل السند لا تعريف السند والاسانيد لا يصح الخ والموت ولا يتوهم ان اصل السند والسند شئ واحد المراد باصل السند هنا كل هو السانيد الذي يروي عن الصحابي كما بينا هناك وظاهر انه ليس بسند بل جزو من السند فهو ب ١٢ عيب
 له قوله والعلل لغة ما فيه علة اي يتم مرض قال في القاموس العلة بالكسر المرض قال الش ما فيه علة اي حرف من حرف العلة انتهى اول هذا
 وهم من الشارح فان العلة بهذا المعنى هو معلل صرفي لا معلل لغوي كما لا يخفى فتأمل ١٢ عيب له قوله واصطلاحا الخ العلة عبارة عن مسبب فامض قادم في صحة الحديث مع ان ظاهر السلامة ويتطرق اليه الاسناد الجامع شروط الصحة ظاهر ان ثقتهم رواة وضبطهم والاتصال منه وتوكل العلة بتقود الراوي وبما الفتحة عليه مع قرآن تنبيه العارضة على عدم بارسان في موصول او وقف في مرفوع او دخول حديث في حديث اخر او غير ذلك ١٣ شرح تقريب
 له قوله من هو ارجح عند الخ اي في الضبط والعدالة مناقفة لم يكن الجمع بينهما قال التذيير يدل في تعريف المنكر فالصواب ان يقال ما يخالف في الثقة من هو ارجح فقلت يدل على قوله ارجح فترجع عن ان ينضم قالوا ان الشاذ والمنكر واحد ١٤ شرح الشرح له قوله تفسيره خرياق الخ هو قوله ثم سوره اللفظ ان كان لازم للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي وهو بجهد التفسير غير مراد هنا لان قوله تام الضبط ينفع عن الاحتراز عن قليل ولاشاذ تفسير ان الخران ليرى ما ارداه القبول مما عاين من احوال منه والقبول اعم من ان يكون ثقته او صدوقه وجود الفتحة وثانيتها ما رواه الثقة مما عاين ما رواه من هو ارجح من سنده لا غير ذلك
 ١٣ مقتط من شرح الشرح له قوله وخبر الامام الخ ان قال كالبس والغصن لان الصنيع ليس من المعانيات الحقيقية حتى يكون له البس والغصن الحقيقيان
 كذا قيل ١٢ عه راوي في اوله او اخره او وسطه ١٢ عه في ضمن تعريف الاسناد فانها واحد ١٢

وباقى قيوده كالفصل وقوله بنقل عدل احتراز عما ينقله غيره
 اى التعريف ١٢
 عن حديث ١٧

العدل وقوله "هو" يسمى فصلا يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن
 مبالغة ولا فخذ بمعنى الفاصل ١٣ المعروفين ١١
 يخبر ١٢

بان ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى
 ولان ١٢

صحيحا بما مر خارج عنه كما تقدم وتتفاوت رتبة اى رتب الصحيح
 بالعلو والسفل ١٢

بسبب تفاوت هذه الاوصاف المقتضية للتصحيح في القوة فانها لما
 من العدالة والضبظ ١٢
 متعلق بالتفاوت ١٧

كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت ان
 تلك الاوصاف ١٧

يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا
 للصحة ١٢
 من تلك الاوصاف ١٣

كان كذلك فيما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط
 الحقيقية او الاضافية ١٢

له قوله احتراز عما ينقله غير العدل الخ وهو من عرف ضعه او جعلت عينه او حاله فالمد والعدل مشهور العدالة لاستورها واحتراز بالضبط عن مقفل
 كثير الخطا وان عرف بالصدق والعدالة لعدم ضبط ١٣ شرح الشرح ٤ قوله وتفاوتت رتبة الخ لانه ان الصحيح لذاته تفاوت مراتبه وتفاوتت هذه
 الاوصاف الحقيقية لصحة فان الرتبة العليا حالة نوعية تحتها مراتب مشتقة ونظيره ان يقال ان الرتبة العليا في الانسان هي الرسالة مع ان تحتها مراتب
 متفاوتة كما لا يخفى ١٣ منفس الشرح ٤ قوله فانها لما كانت الخ استدلال على تفاوت مراتب هذه الاوصاف بتفاوت مراتب معلولها وهو
 الظن الغالب
 مما صله ان تلك الاوصاف علمة مفيدة للظن الغالب في الاخبار والظن الغالب

الذي في الاخبار لمراتب متفاوتة بالضرورة الوجدانية فلا بد ان يكون لهذه الاوصاف مراتب متفاوتة بازاوكل مراتب من الظن الغالب والا لا يتم المقصد
 الظن الغالب في مرتبة واحدة شخصية غير متعددة لا يتعدو المجال او تختلف بعض العلول من علته التي تاد اجناس الظن الغالب والاعلم بالنتيجة الى خبر
 واحد في ان واحد والتولى باسرها بالعلم ووجه الزوم غير غاف على ذي مرس صائب ١٣ قوله لغلبة الظن الخ قال في البحر عن اصول الاشمس ان
 احد الطرفين اذا قوى وترجح على الاخر ولم يخذ القلب ما ترجح به ولم يطرح الاخر فهو الظن واذا اعتد القلب على احد صاحد ترك الاخر فهو اكبر الظن
 وغالب الرأي كذا في رد المحتار فما قال الش لا تنك ان الغلبة تقرر بغيره كونه من مفهوم من ظن اذا لا يظن ناديا الاعلى الطرف الراجح مبنى على عدم
 الفرق بين الظن وغلبة الظن وهو باطل كما عرفت ١٣ قوله في الدرجة العليا الخ اى الحقيقة او الاضافية والمداد بر اعلو الضبط الخ الراجح المعتبر في
 اصل الصحيح ١٣ شرح الشرح ٤ تعليل ثمان تقسيمه فضلا ١٣ عنه لا تمناع الفصل بين النعت والمنعوت ١٢ منه كره وجمع رتبة كقطة ١٣
 له دوران احد العلولين على الاخر ١٢

وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان اصح مما دونه فمن المرتبة ^{بإتي ۱۲}

العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الأئمة انه اصح الاسانيد كالزهري ^{عظ} ^{من المحيئين ۱۲} ^{اسناد ۱۲}

عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه وكع محمد بن سيرين عن عبيدة

ابن عمرو عن علي ^{عظ} و كابرهما النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ودونها ^{ابن ابى طالب ۱۲} ^{كدر حجة ۱۲}

في الرتبة كرواية بريد بن عبد الله بن ابي بردة عن جده عن ابيه ابي ^{كقريش ۱۲} ^{كمنقطة ۱۲} ^{هو ابو بردة ۱۲} ^{كقريش ۱۲}

موسى وكع محمد بن سلمة عن ثابت عن انس ودونها في الرتبة كسهيل بن ^{عظ} ^{كقريش ۱۲}

ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وكالعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ^{بالفتح ۱۲}

ابي هريرة فان الجميع يشتم اسم العدالة والضبط الآن في المرتبة ^{لأن من المذكورين ۱۲} ^{التام المعتبر في هذا الصنيع ۱۲} ^{عظ ۲}

الاولى من الصفات المرجحة ما يقتضه تقديم روايتهم على التي تليها و

له قوله كان اصح مما دونه الخ اسے مالہ یکن روانہ کذا کہ وقال التلخیص هذا شئ ما لا يضبط ولم يتبره في الصماتة قلت
 اما عدم الانضباط فلا يضربان فرق كل ذي علم علمه واما دعواه انهم لم يتبره في الصماتة فان ارادوا في نفس الصماتة فسلم اذ الصماتة كلهم عدول على
 الصيغ وان ارادوا لا فرق بين الخلفاء والرتبة مثلا وغيرهم من الاصحاب فهو خارج عن الصواب عند اولى الابواب شرح الشرح

له قوله من المرتبة العليا الخ قيل الظاهر ان كل من تبيينه في اباه فيما بعد حيث قال والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض الأئمة اصح الاسانيد
 اقول هذا الاشكال مبنى على عدم الفرق بين المرتبة العليا التي هي مدار الصماتة وبين المرتبة الاولى ومنها التي اطلق عليها بعض الأئمة اصح الاسانيد
 فليتم وجها ۱۲ عجب له قوله اطلق عليه بعض الأئمة الخ قال اسبق بن راهويه و احمد بن حنبل اصح الاسانيد الزهري عن سالم عن ابيه وقال علي

ابن المدني وعرو بن مسلمة القاسمي اصح الاسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة ابن عمرو عن مسلي وقال النسائي وابن معين اصح الاسانيد ابراهيم النخعي عن علقمة
 عن ابن مسعود وقال البخاري اصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر قال ابو بكر بن ابي شيبة اصح الاسانيد الزهري عن علي بن الحسين عن ابيه عن علي
 رضي الله عنهم اجمعين والمراد بالاسانيد المنتهية الى ابن عمر في الاول والى مسلي في الثاني والى ابن مسعود في الثالث وهكذا ۱۲ مخلص الشرح

عنه تابعي جليل الشأن غسوب بن زبارة بن كلاب الخ من قريش ۱۲ عنه تابعي مشهور بتعبير الرواسه نجح كورس قبيلة ۱۲

لذا في بعض قولهم علمه عدول ۱۲ له غير نعم الخ الخ من المحدثين ۱۲

في التي تليها من قوة الضبط ما يقتض تقد يها على الثالثة وهي مقامة ^{المرتبة ١٢}

على رواية من يعده ما ينفرد به حسنا كمدح ^{غيره ١٢} عظم ^{اي المرتبة الثالثة ١٢} بن اسحق عن عاصم بن

عمر عن جابر وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده وقس على هذه المراتب ^{عظم}

ما يشبهها في الصفات ^ع المرتجة والمرتبة الاولى هي التي اطلق عليها بعض ^{من المرتبة العليا ١٢}

الائمة انها اصح الاسانيد والمعتمد ^ع الاطلاق لترجمة معينة منها ^{كالبخاري وغيره ١٢}

نعم يستفاد من مجموع ما اطلق الائمة عليه ذلك ارجحية على ما لم ^{من التراجم ١٢}

يطلقوه ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجه

بالنسبة الى ما انفرد به احدها وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما ^{متعلق بالتفاضل ١٢}

انفرد به مسلح لاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابهما بالقبول و

له قوله

من قدرته الخ اي المرتبة الثالثة تقدر على رواية من يمدحه حسنا او تفرد به ^{كذا في شرح الشرح}

٢ قوله "وعمر بن شعيب" اي ابن عمه بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن ابيه اي شعيب او محمد بن جده اي جده عمرو بن شعيب والجد محمد بن جده

ابن عمرو بن العاص كذا في المطهر وتيل جده عمرو بن شعيب وهو محمد بن عمرو بن العاص وابوه محمد والمراد من الجد الجد الاعلى وهو الصماني ١٢ شرح الشرح

٣ قوله والمعتمد الخ حاصله ان القول الثمار انه لا يطلق على اساد معين بانواع اصح الاسانيد مسطوعا كان يقال للزهري عن سالم انه اصح الاسانيد على

الاطلاق من اسانيد جميع الصحابة لان تفاوت مراتب الصحبة ^{الصحبة من كل الاساد من شرط الصحبة والاصح ان رجاءه ليقول كذا وقد من ترجمته واحدة بالنسبة لسه جميع الرواة}

فان كان لا بد من الاطلاق فيقيد كل ترجمته بصاحبها او البلدة التي صنعها اصحاب تلك الترجمة بان يقال اصح اسانيد فلان او الفلان فان اقل انتشاره

واقرب الى العصر بخلاف الاول فان حصر باب واسع جدا ^{١٢} من مقتضى الشرح ^٤ قوله نعم يستفاد الخ حاصله ان كل ما اطلقوا عليه اصح الاسانيد

لا شك انه ادرج على ما عداه مالم يطلقوا عليه ذلك ^{١٢} عن من اتفقوا على انهم في بعض النسخ الصيغة ١٢ سده اي اصح الاسانيد ١٢ له البخاري وسلم ١٢

اختلاف بعضهم في ايهما ارجح فبنا اتفاقا عليه ارجح من هذه الحجة كما

اي حجة التلقين ۱۲

لم يتفقا عليه وقد صرح الجبهوس بتقديم صحيح البخارى في الصحة ولم

وقد سبق ما يفيد ۱۲

يوجد عن احد التصريح بنقيضه واما ما نقل عن ابى على النيسابورى

انه قال ماتحت اديهم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصحح يكون

مسلم اي كتاب ۱۲

اصح من صحيح البخارى لانه انما نفى وجود كتاب اصح من كتاب مسلم

اي ابو على ۱۲

يكون ۱۲

اذ المنفى انما هو ما يقتضيه صيغة الفعل من زيادة صحة في كتاب شارك

كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة

اصل الصحة ۱۲

فانفقا عليه ۱۲

ابو على ۱۲

وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح

البخارى فذلك فيما يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع

بين الاحاديث ۱۲

اي محمول على ان ذلك ۱۲

له قوله واختلاف بعضهم الخ ولاختلاف بعضهم في ان ايهما ارجح فهذا الاختلاف يتركه
 الى الاجماع منهم على ان الاصح والاروة بينهما غير خارجة عما نفع التعريف بقوله فاتفقا عليه ارجح من هذه الحجة اي من حيث تلقينا كتابهما بالقول وتقريره
 عارض يجعل الفرق نائفا كما نقل عنه في الماشية ۱۲ عيب. له وقد صرح الجبهوس باشارة الى دليل تقديم البخارى على القدر مسلم اخرج الشرح منه قوله
 ولم يوجد الخ فان قيل اختلاف بعضهم في ان ايهما ارجح يشتر ليقول بعضهم في ارجحية مسلم فهذا التصريح بيقينه قلت لعل ما ذكره من اختلافهم منى على انما بينهم
 وما يفهم من كلامهم ولا يخرج منهم تصريح بذلك وما نقل عن الشافعي من قوله ما علم بعد كتاب الشارح من موطن ما لك تقبل وجود الكتابين كذا في الجوهري شرح الشرح
 له قوله فلم يصح الخ فاعلم عائد الى النقل ولا سناد بما جرى احوال الى على جواب اما عندك وهذا لتليل لجواب والحنه واما ما نقل فلاني في ما ذكر لان
 ذلك النقل او القول عنه ولم يصح به ۱۲ شرح الشرح له قوله فلم يصح بكونه اصح الخ قيل هذا انما هو بحسب الفتوى واما بحسب العرف فلما اعتبر
 برواهنهم العرفي كما حقق في حديث ما لا يثبت احسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صرح السيد في شرح الفتاوى وغيره بان المقصود من مثل هذا الترتيب

عنه اي ظاهرها والوجهها ۱۲ عنه بيان ينتهني صيغة الفعل ۱۲ منه اي ذلك الكتاب ۱۲ له اي ومثل ما تقدم في علوم اعادة التصريح بتقديم صحيح مسلم ۱۲ اش لله افرو الضمير باعتبار لفظ البعض ۱۲ اش لله اي في الترتيب ۱۲

له

والترتيب ^{المبصر} احد منهم بان ذلك راجع الى الاصحية ولو افضوا به لردة ^{المبصر ١٢}

عليهم شاهد الوجود فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب ^{الفاء تبليبية ١٢}

البخاري آتت منها في كتاب مسلم واشد وشرط فيها اقوى و

اسد امارحانه من حيث الاتصال فلا اشتراطه ان يكون الراوي ^{الكثير سدا ١٢}

قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واكتف مسلم بمطلق العمارة و

نفى الافضلية والساواة معا وذلك لان تبادر عن الكلام وقال ابن القطان ذهب عن لا يعرف معنى الكلام الى ان مثل قوله صلى الله عليه وسلم ما قلت الغلظة ولا اطلقت المنفرد اصدق لجمحة من ابى ذرقة قضاه ان يكون ابو ذر اصدق العالم جمع وليس السني كذلك والاسكان اصدق من الصديق بل انما نفى ان يكون احد على رتبة منزى الصدوق ولم ينف ان يكون في الناس مثله اصدق والامر الفصل ما ذهب اليه القاعى حيث قال ان هذه الهيئة تارة تسهل

على مقتضى اصل اللزوم فتنفى الزيادة فقط وتارة على مقتضى ما شاع عن العرف تقتضى الساواة مثل قوله صلى الله عليه وسلم ما طلعت الشمس ولا غربت بعد النبيين على احد افضل من ابى بكر اذ اعرفت هذا فضع قول المص ان لم يصرح بكونه صحيح من صحيح البخاري لساواة الاحتمالين عزنا وترجع احداهما لثبته وهو نفى الافضلية هذا كما مر من مشرح الشرح مع تغيير لير ١٢ عب له قوله والترتيب الخ فانما يريد بالمثل والشكل والمنوع والمنع والمبهم ثم يردف بالمبين والمفسر والناج والمصرح والمعين والمنسوب كذا نقله البعض عن شرح السعوى المتكثرة والبصرة وقد اخص مسلم في كتابه ايضا بجمع طرق الحديث في مكان واحد ليسمى الكشف منه بخلاف البخاري كما في شرح التفرسيب كذا في شرح الشرح اقول وتفضيل صحيح مسلم بحجته الوجه ايضا اليقتضى ان يقال انه افضل من صحيح البخاري كما صدر عن بعض الغاربه فان البخاري ايضا افضل كثير من الوجوه التي لا تلازم احد اسما ووجه فضل صحيح مسلم قال ١٢ عب له قوله شاهد الوجود الخ الاشارة لليمان يعني ان الخبر وارجع التفضيل لى الاصية لرد شاهد الوجود الذي انكاره مكابرة ذلك الرجوع عليهم ودفعه اليهم لان اختلاف ما على الوجود ١٢ شرح الشرح

له قوله فلا يشترط الخ لثبوت صحيح المقام ان الراوي اذا صرح بالسماع عن شيمة نحو ان يقول سمعت فلانا او حدثنا فلان الى غير ذلك فهو متصل للمخاطبة واذا لم يصرح بسماع نحو ان يقول عن فلان فان لم يكن بينه وبين المنع عن معاورة او ثبتت من مارج انعام بلقياطن واد كانا في عصر واحد فهو متقطع بالضرورة وان كانا في عصر واحد لم يثبت عدم اللقاء من الخارج وامكن اجتماعهما والراوى ليس بدلس ايضا وسيا في توليفه فهو محل الاتصال عند مسلم والبخاري بشرط مع ذلك ثبتت قاطعا ايضا ولو مرة واحدة ولا شك ان هذا الشرط ليعيد قوة الاتصال ولهذا قال النووي هذا المذهب يرجح كتاب البخاري فتمت ١٢

عب اى صحية مسلم من البخاري ١٢ شرت

عب اى يلازمه وجود ما معه اى الصفات الواقعة في كتاب ١٢

عب هذا التفضيل قوله فالصفات التي الخ ١٢ عبه في ثبوت الاتصال لان الاتصال في الصحيح ليس بشرط غيره فلا يترجم بترجم ١٢

الذم البخاريّ بانّه يحتاج ان لا يقبل العننة اصلا وما الزمه به ليس

بلازم لان الراوى اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجزى في رواياته احتمال
على البخاري ١٢

ان لا يكون سمع منه لانه يلزم من جريانه ان يكون مَدَّ لَسَاوُ الْمَسْئَلَةِ
من شيخه ١٧
سائل تفسيره ١٢

مفروضة في غير المدلس واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان
التقارعة فيها ١٣
اي فضيلة البخاري ١٢

الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عددا من الرجال الذين
بالطعن ١٣
الشيوخ ١٢
الشيوخ ١٢

تكلم فيهم من رجال البخاري مع ان البخاري لم يكثر من اخراج

حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين اخذ عنهم ومارس حديثهم
اي المتكلمين ١٣
المطوعين ١٢
الكاشنة بلا واسطة ١٢
بلا واسطة ١٣

له قوله والزم الخ حاصل الا ان شرط اللقاء ثبتت السماع وزوال احتمال الانقطاع والسماع في كل حديث لا ثبتت الا بالتصريح باللقاء

لا يتلزم سماع كل حديث يروى عنه فيلزم ان لا يقبل العننة اصلا وهو باطل بالاتفاق والجواب ان الكلام في العلم العادي ولا شك ان تجرت القار
يفيد زوال احتمال الانقطاع عادة لا لا يفيد مطلق العاصرة والكاره مكابرة بالضرورة ١٢ عيب قوله لانه يلزم الخ حاصل ان العننة وان كانت
تحتل السماع وصدوره انما لا تتحمل هناك غير السماع والا يلزم ان يكون الراوى مدلسا والمسلمة مفروضة في غير المدلس ولا يتوهم ان الدليل جار في الراوى عن

العاصر الذي لم يثبت لقائه ايضا بان نقول اذا ثبت العاصرة مع الشروط المذكورة سابقا فلوجري فيها احتمال عدم السماع يلزم ان يكون الراوى مدلسا والمسلمة
مفروضة في غير المدلس لان المدلس هو الذي يروي تعليقا عن ثبوت قائه كما سيأتي تحتقن من الضعف فاما الذي يروي عن العاصر الذي لم يثبت فهو مرسل
بالارسال الخفي وحديثه مرسل خفي فلا يلزم من جريان احتمال عدم السماع في الراوى عن العاصر البحث كونه مدلسا فلا يلزم تخلاف المفروض فتأمل ١٢ عيب

قوله فلان الرجال الخ فان الذين افرد بهم البخاري اربعائة وخمسة وثلاثون رجلا والمتكلم فيهم بالضعف نحو ثمانين والذين افرد بهم مسلم
سنت مائة وعشرون رجلا والمتكلم فيهم مائة وستون رجلا على الضعف من رجال البخاري كذا ذكره السنائى في شرح الغيبة العراقي ولا شك ان التفرغ عن
لم تكلم فيه اصلا اولى من التفرغ
عن تكلم فيه ١٣ المختص الشرح

له قوله بل غالبهم من شيوخه الخ اي غالب الذين تكلم التقا وقيهم شيوخ البخاري قال السنائى الذين افرد بهم البخاري وهم من متكلم فيه اكثرهم من
شيوخه لقيهم وجرهم وغيرهم بخلاف مسلم فاكثر من افرد به من متكلم فيه من المتقدمين ولا شك ان المراد بكونه حديثه ثبوت من حديث غيره ممن تقدمه اتمى ارباب
اقل احتمال التكلم من رجال مسلموا ايضا اكثرهم من اخراج اماريت الذي افرد بهم من متكلم فيه قوله عالمهم مبتدا ومن يرويه خبره ١٢ شرح الشرح مع زيادة ليرة -

سهم مصدر مضارع معناه الرواية يعن فلان عن فلان ١٣ له اي عدلته الرواية ونسبتم ١٣ له الذين افرد بهم مسلم ١٣ معه اي الذين
افرد بهم البخاري ١٢ عه اي ومان التكلم فيهم ليسوا من شيوخه بلا واسطة حتى يفتى عليه حال من تكلم به فانهم الخ ١٢

بخلاف مسلم في الاميرين واما رجحانه من حيث عدم الشذوذ

اي اكثر حديثهم وعدم كونهم مشائخ بلا واسطه ۱۲
اي فضيلة البخاري ۱۲

الاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث اقل عدداً مما

انتقد على مسلم هذا مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من

زيغ ۱۲

مسلم في العلوم واعرف منه بصناعة الحديث وان مسلماً تلميذاً و

بكر الصاوي ۱۲

اي عموماً ۱۲ اش

خريجه ولحميزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني لولا البخاري

في قوله و تخبره ۱۲
في قوله و تخبره ۱۲
في قوله و تخبره ۱۲

لمبارح مسلم ولا جاء و من ثم اي ومن هذه الجهة وهي ارجحيتها شرط

اي ما ظهر في هذا الفن ولم يقع فيه القوم ۱۲

له قوله اقل عدداً الخ فان الاماديث التي انتقدت عليها بلغت مائتي حديث وعشرون اماريeth اختص البخاري منها باقل من ثمانين ويشتركان في اثنين

وثلاثين وباقيا مختص بمسلم كما في المقدمة ۱۲ شرح الفرح ۱۲ قوله لمارح سلم ولا جاء الخ اي ما ظهر في هذا الفن ولم يقع فيه القوم قبل وفيه انه لا يلزم من ذلك ابيزة

الضعف بالفتح كما انه لا يلزم رجحيته و اجاب عن السنائي بالاصل وهذا القدر كاف في الطلب الظني انتهى ما في شرح الفرح القول و يؤيد جواب السنائي مثل الشرح

كلام الملوك الكلام ثم قول وهذا يرتدك الي اقلنا سابقا ان سوره تيره الزلفات ليلا طبقته المؤلفين فتذكر ۱۲ عب ۱۲ قوله ومن ثم قدم الخ قال

الشيخ ابن القيم رحمه الله عليه في فتح القدير و قول من قال صحح الاماديث ما في الصعيين ثم ما الفرد به البخاري ثم ما الفرد به مسلم ثم ما اشتمل على شرطهما في

غيرهما ثم ما اشتمل على شرط واحد منهما لا يجوز التعليق فيه اذا لا يصحتم ليس الا لا اشتمل رواتهما على الشروط التي اعتبرها اذا فرض وجود تلك الشروط في رواة في

غير الكتابين بل يكون الحكم بصحتهما في الكتابين عين الحكم انتهى القول ولا شك ان هذا القول قريب من الفهم و قد مضى به كثير من القول كالفاضل البخاري و بحر

العلوم وغيرهما الا انه يرد عليه ما وردوه لبعض من عسب عليه فن الحديث اما جملان مساواة الحديث مشتمل على رواة اشيعين لم يشتموا موقوف

على مساواة خريجهما في التيقظ والراقة و معرفته العلان في المترن ولا سائيد وغيرهما ولم يجد السادي بالاجماع و ما تفصيلا في ان اشيعين لا يكتفيان في التقييم بمجرد

حال الراوي في العادة والاتصال وغيرهما من شروط الصحاح بل يظنون ان حاله من روى عنه في كثرة رواة له لا يوجبون له ما رواه غيره ولا يهملون ان يبين عن

اناس ثقافت ضعفوا في اناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم فبقي عنهم حديث عن من ضعفوا فيهم رجال الحكم في الكتابين اذ في احوالهم فثبت انه على

شرطها واحدهما غلط كان يقال في حديثهم من الزهرى و كل من هيشتم والزهرى اخر جاله فهو على شرطها فيقال بل ليس على شرط واحد منهما لانما اخرها لم يهشم

من غير حديث الزهرى فان يعنى هيشتم ضعف فيه كما ثبتت في موضع ولان الحديث قد روى عن رجالها اواضعها في حاله اختلاهم التي ما روى يا

عنه الا فيها يفتن ان على شرطها ولا يرس كذا وكذا ولان مسلماً اخرج عن بعض الضعفاء ولا يضره ذلك لانه يترك الحديث اولا باسيرة ضعيفه ويحمله

عنه اي هذا الفضل كتاب البخاري من حيث نظر على ان له فضلا عن حيث مصنف ايضا ۱۲

البخاری علی غیرہ قدّم صحیح البخاری علی غیرہ من الکتب المصنفة
 مطلقاً ۱۲
 فی الحدیث ثم صحیح مسلم مشارکتہ للبخاری فی الاتفاق العلماء
 علی تلقی کتابہ بالقبول ایضاً سوائے ما علی ثم یقدم فی الارحیة
 اخذہ ۱۲
 من حیث الامحیة ما وافقہ شرطہما لان المراد بہ رواتهما مع
 باقی شروط الصحیح و رواتهما قد حصل الاتفاق علی القول بتعدیلہم

اصلاً ثم تبعہ باسناد او اسانید فیما بعض الضعفاء علی وجہ التاکید والباہتہ فمن اتی بسند غیرہم لاء فقداقی برجال مسلم بعینہ و لیس علی شرط مسلم ولا ان مسلماً ربا
 یدخل من حدیث غیر الاشیاء ما رواہ الثقات عن شیوخہم الا انہم نازل فی عدلہ لے رواہ غیرہم لاء لارتفاع ولا یضفرہ کو راہیہ عن اسباط ابن نضر و قطن
 و احمد بن عیسیٰ المرسی و الامام ابو زرعة الرازی علی رواہ عن ہؤلاء قال لسا نمانا دخلت من حدیثہم ما رواہ الثقات عن شیوخہم الا انہم ربا و تقع الے
 عنہم با ارتفاع و یكون حدیثی رواہ او فی منہم ناقص علی ذلک و الاصل ان الخواص ربا یزیدون عن رجال لیسوا علی بالہ ولا یضفرہم ذلک بما رزقوا من البعایة
 فی امرہم علی ما رواہ النوری عن سفیان انہ کان یقول حدیثی فلان و هو کذاب فقیل لہ انت تروی منہ و تقول ہو کذاب قال انی اعرف صدقہ من کذبہ و ذکرہ و کذبہ
 اخر ترکنا ہا نحو فالاطناب و جملة الامران قول الشیخ المحقق فاذا فرض وجود تک الشرط الخ مسلم لکن الکلام فی وجود تک الشرط یعنی لزوم مسلم و
 وضع القدم منوع فنامئل فان الکلام بعد موضع نظر ۱۲ عب

۱۲ قولہ سوائے ما علی الخ ای من الاماریث المتقدمة المار ذکرہا آنفا و تک الاماریث المتقدمة وان كانت فی البخاری ایضاً لکن لما كانت قليلة
 بالنسبة الی ما فی مسلم لم یتعرض لھا و المراد من التعلیل الخ یعنی لیس شتمل الشاذ فلو قال سوائے ما اتقدت لکن ای ۱۲ شرح الشرح ۲ قولہ ثم تقدم الخ تحقیق ان
 قولہ ثم مسلم و کذا قولہ ثم ما وافق شرطہما بتقدیر الفعل مطوف علی مجموع الجملة مع القید اعنی علی مجموع من ثم تقدم صحیح البخاری لعل جملة تقدم صحیح البخاری
 فلا یرد ما تبیل فی بعض المواضع ان قولہ صحیح مسلم عطف علی صحیح البخاری فیلزم تقدیم مسلم و غیرہ من ہذہ الجملة و الحال انہ لیس کذلک علی ما لایخلف ۱۲ شرح الشرح
 ۱۲ قولہ لان المراد بہ رواتهما الخ قال النوری المراد بتولہم علی شرطہما ان یكون رجال اسنادہ فی کتابہما مع اتفاق شروط الصحة من الضبط و العدالة و نحو ہما و حالہم
 یزعم انہ لیس لھا شرط فی کتابہما ولا فی غیرہما کذا نقلہ عنہ العراقی و علیہ شیئ ان و قیق العید و الذہبی و المصنف و قال محمد بن طاهر فی کتابہ فی شروط الامتہ ان
 المراد بہ ان یزعم الحدیث الصحیح علی ثقتہ لقتلہ الی الصمائی مشہور قال العراقی ہذا لیس بحید لان السنائی ضعف جماعۃ اخر جرحہم الی الحدیث شتم سفیان او احمد ہما ۱۲ اش

عہ الے قبلہ کالموافقاً و کبیرہ کیفیتہ الصحاح و السانید ۱۲ اش

عہ ای یقدم ما وافق شرطہما علی ما عدہ ۱۲ سہ دلیل علی رجحان ما وافق شرطہما علی غیرہ ۱۲

لہ ای یكون عدلاً و صائبین و غیر ہما من اوصاف الصحیح ۱۲ اش

بطریق الزوم فہم للہ مقدمون علی غیرہم فی روایاتہم و ہذا اصل
 لا یخرج عنہ الا بدلیل فان کان الخیر علی شرطہما معا کان دون ما
 و بہ مقتود ۱۲
 اخرجہ مسلم او مثله وان کان علی شرط احدهما فیقدم شرط
 البخاری وحدہ علی شرط مسلم وحدہ تبعا لاصل کل منہما
 فخرج لنا من ہذا استیۃ اقسام یتفاوت درجاتہا فی الصحۃ و تم تقسیم
 البیان ۱۲ للمحیث ۱۲
 سابع وهو ما لیس علی شرطہما اجتماعا وانفی ادا و ہذا التفات وانما
 ۱۲ ل ۱۲ ل ۱۲ ل
 المذکور ۱۲

۱۲ قولہ بطریق الزوم الخ الاظہر ان المراد بالزوم الاتسار معین العلماء لما تعلقوا کما یجہا بالقبول لزم ان یكون ربہما علی وصف العدل ۱۲ شرح الشرح ۱۲
 قولہ دون ما اخرجہ مسلم او مثله الخ ترد المصنف فی انہ مشددا و دونه و جزم غیرہ بانہ دونہ و لعل وجہ الجزم خواتم تعلق الائمۃ بالقبول و وجہ تردہ ان الدلیل علی
 تقدیم صحیح مسلم تعلق الائمۃ بالقبول و قد تابعہ علیہ علی شرط البخاری فتردد نظر الی اربعین کذا قال العلوی اول و الحق علی مسک المصنف جوا لجزم بانہ دون ما اخرجہ
 مسلم فالتردد لیس فی موقعہ و وجہ غیر خفی علی المسیقظ تم فوٹش فی کلامہ بانہ جزم فی السن بانہ دونہ و تردہ فی الشرح و ہذا العارض اول یکن الجواب عنہ بوجہین الاول
 ان جزم فی السن لانه حسب الجملہ العالین بمذاہب الترتیب فذکرہ فی السن کما هو شان سائر المسائل الجہوریۃ و اما التردد و ہوا ناش عن طبعہ فذکرہ فی الشرح و الثاني ان
 ما واقعہ شرطہما یقسم الی ثلاثہ اقسام یأوی فی شرطہما مساو و شرط البخاری و عدہ او شرط مسلم و عدہ فلما کان غالب اقسامہ دون عمال جزم مسلم طلق الآخر فی السن و فصلہ
 فی الشرح ۱۲ عب

۱۲ قولہ منزۃ اقسام الخ اعمہا ما اخرجہ البخاری مسلم و ہو الذی یعب عنہ بالتفق علیہ و ثانیہا ما الفرور بہ البخاری و ثالثہا ما الفرور بسلام و رابعہا ما ہر علی شرطہما و
 لم یخرجہ واحد منہما و خامسہا ما ہر علی شرط البخاری و عدہ و سادسہا ما ہر علی شرط مسلم و عدہ و ثلثہ منہما اصول و ثلثہ منہما فروع ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قولہ لیس علی
 شرطہما الخ ای مرفوض التفتین ذوا اجتماع و افتراق و الحاصل ان ما یصحیح عند غیرہما من الائمۃ المعتبرین و لیس علی شرطہما ولا علی شرط احدہما بان لا یخرج من شرطہما
 الذین التفتا فیہ ولا من شرطہما الذین اختلفا فیہ الصیح ابن خزیمہ و ابن جبان ثم الحاكم و ترتیب ہذہ الثلاثہ فی الارجمتہ حکما قال السناری ویظہر فاکرۃ التقسیم عند
 المنارین بتقدیم مرتبہ التفات ۱۲ شرح الشرح
 ۱۲ عب متفق علیہ بین العمومین ۱۲
 للعب بان کان مخرجا عن ربہما ۱۲
 عب: بان کان مخرجا عن ربہما متفق فیہ ۱۲

هو بالنظر الى الحيثية المذكورة اما لورجح قسم على ما فوقه با موس
 اخري تقتضى الترجيح على ما فوقه فانه يُقدّم على ما فوقه اذ قد يعرض
 للمفوق ما يجعله فائقاً كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً وهو مشهور
 قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه
 يُقدّم على الحديث الذي يُخرجه البخاري اذا كان فرداً مطلقاً و
 كما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجحة و صفت بكونها
 اصح الاسانيد كما لك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد

له قوله اذا كان الخ تزيل اعتبار الشجرة في حديث سلم المتعطف بالقرائن والفردية في حديث البخاري
 تقدم الاول على الثاني في هذه الصورة متقدمة بخلاف ما اذا كان الاول عزيزاً او عربياً او كان الثاني عزيزاً او مشهوراً او الحاصل انه ما جزم بتقديم
 حديث سلم اذا كان في المرتبة العليا من جميع الجهات على حديث البخاري اذا كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات واتي المراتب لا يجوز منها بالتقديم بل
 اما التقديم والسادة او الحكم في التقديم وقوله مطلقاً بيان للاطلاق وليس الراد من الفرد المطلق المقابل للقبس كما قبله در الالف الغم فكان الاول تركه لا يبرحم خلاف
 المقصود ۱۳ شرح الشرح له قوله كما لك عن نافع الخ قال امام الصناعة اصح الاسانيد ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر عيسى سلسلة الذهب تمال ابن
 محمدي لا اتمه من هذا على مالك في صحة الحديث وتيل ما روى احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر اصح الحديث في الدنيا كما نقل الشارح اقول في
 قول ابن محمدي وصاحب التليل لظهور ما سبق فتذكر ۱۲ عب

له قوله فانه يقدم على ما انفرد به احد هما الخ يريد انه مقدم على ما انفرد به غيرهما ايضاً كالشعري والنسائي وغيرهما ولم يرواه مقدم على ما اتفق الشيخان على
 يقال يجوز ان يكون في الاتفاق ما ياول هذا وفيه انه لا حاجة الى ذكر قوله مثلاً لانه يلزم التقديم على ما انفرد به غيرهما بالمراتب الاولى كما قال المحقق تاسم
 ورضي به الشارح اقول ويمكن ان يكون قوله ايضاً اشارة الى انه مقدم على ما اتفق عليه غيرهما وحينئذ لا يستدرك قوله ايضاً لانه لا يلزم من التقديم على
 عنه عدالة الرواة وضمم ۱۲ اسه

من ملك البيهقي ۱۳ له كاشفة وعينو ۱۲ له وامة او اكثر ۱۳ له بل على ما رواه وفيه ما فيه ۱۳ -

في الاحتجاج به وان كان دونه ومثابه
 الاستدلال^{١١}
 في المعارضة^{١٣}

له في انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض وبكثرة طرقه^٤ يصحح^٥ وانما
 يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق^٣ لان للصورة المجموعة قوة^٦ تجزئ
 القدر الذي قصر به ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح ومن ثم^٧
 يطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لذاته لو تفرد^٨ اذ التعدد^٩
 وهذا حيث ينفرد الوصف فان جمعا اى الصحيح والحسن في وصف
 واحد كقول الترمذى وغيره حديث حسن صحيح فللتعدد^{١٠}

٤ قوله في الاحتجاج به اى في اصل الاستدلال بالعدل به ولما ادرجته طائفة من المحققين في نوع الصحيح وان كان دون الصحيح في الرتبة والقوة كما
 عرف من حديثنا ١٣ شرح الحديث ١٣ شرح قوله يصح الخ يشهد به الماء الاول كفتوحة اى يفسر الى الصحة ويحكم عليه بأنه صحيح قال السنائى وانما يتبر
 اكثره لا يجميته في الطرق المختلفة المعنى التساوى والربحان فمبهم من وجه الخريكتى وما هلا ان الحديث الحسن اذا روى من غير وجه حيث كانت رواة منقطعة عن
 رتبة رواية الاول او من وجه واحد مساو له او راجح يرتفع عن درجته الحسن الى درجته الصحيح وصادقانى نسمى الصحيح اسمى بالصحيح لغيره وهو غير صحيح لزيادة ١٣ شرح
 ٥ قوله لان الصورة المجموعة قوة تجزئ فمبهم الفوقية وضم الصورة اى تصليح وتعويض القدر الذى تقصر به اى بذلك القدر ضبط راوى الحسن عن راوى
 الصحيح ١٣ مخلص الشرح ٤ ٤ ٤ قوله ومن ثم الخ اى لاجل ان تعدد طرق الحسن لذاته لا يقتضى صحته لطلاق الصحة على الاسناد الذى يكون حسنا لذاته لو
 تفرد لكن لما لم يتفرد بل جاء بطرق متعددة اطلق الصحة عليه ١٣ مخلص الشرح ٥ قوله وهذا الخ اى معرفته استنقول بقول عدل تام الضبط او خفيفة اذا
 اطلق عليه الوصف الواحد من الصحة او الحسن من آخره الحديث فان جمعا اى الصحيح والحسن من آخره الحديث كقول الترمذى استنى في جامع وغيره كالجماعى
 على ما نقله السنائى كيقرب ان شبيهه فانه بين الصحيح والحسن والغلبة في مواضع من كتابه وكان على الطوسى فانه جمع بين الصحة والحسن في مواضع من
 كتابه السمي بالاحكام على ما ذكر التلميذ فالحق بينهما عدم القطع والتعدد والاصل من التعمد الخ ١٣ مخلص الشرح ٥ حكم عليه بأنه صحيح ١٢ عنه الحديث الاجتماعى ١٢
 ٥ قوله يطلق ١٢ له المذكورين قوله غير الاما الى هنا ١٢ اش لله بصفة الجمول ١٢ له بالاشارة الى وصف حديث واحد ١٢ له
 في جامع ١٣ صفه فالحق للتعدد ١٢ شرح الشرح -

الحاصل من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر
 بيان حال ۱۲ ای اثنا عشر ۲ ای الراوی ۱۳

عنها وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية وعرف بهذا
 الجواب ۱۲

جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصد عن الصحيح
 ای عدش کلا ۱۲ معتزضا ۱۳ ای ما ذکرنا ۱۴

كما عرف من حدیثهما ففي الجمع بين الوصفين اثبات ذلك القصور و
 تغریفها ۱۴

نفيه ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث في حال ناقله اقتضى

للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار
 الاظهر فيقول ۱۲

وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية ما فيه انه حذف
 الكائن ۱۳ الكائن ۲ من الخلاق ۱۴

له قوله الحاصل من المجتهد الخ قيل هذا بيان في ما ساقى في محصل الجواب من اضافة التردد الى ائمة الحديث والجواب ان المراد هنا بالمجتهد هو الباؤل
 بجمده مطلقا فيمثل الحديثين لانهم باؤلون بجمدهم في قفتيش صحته الاما حديث وسقما على الا اشكال مبني على انهم ليسوا بالمجتهدين بل بالمتشوراي المستورين
 للاحكام من النصوص وهو غير بين ولا مبهم بل بعد تعلم غالب اشتغالهم برفع الحديث وما يتعلق به كما ان غالب اشتغال المجتهدين هو الاستخراج والاشتراط
 ونسب العراة والحكيمة وما يتعلق بذلك ولنعم ما قيل لكل فن رجال وقد يجاب عن اصل الاشكال بان المراد من الا ائمة صحيح غير وقيل من لفظه ائمة صحيح استلا
 او صفة ائمة اول وفي حدیث الجوابين لا يخفى قائل وهذا الاشكال اجرة اخرى قد تصدى القوم بذكرها وعندى ان الاشكال ساقط من المراس فان تصدى الجواب لا يتخلو
 عن تبيين الوقت ۱۲ عيب ۱ له قوله وهذا حيث الخ اے القول بان الجمع بين الوصفين للتردد من المجتهد انما هو اذا لم يكن عند ذلك المجتهد اسناد
 واحد اما اذا كان عنده اسنادان فله جواب اخرى بيان قوله يحصل من معناه عنده ای من المجتهد المتقدر في الاسنادات ۱۲ عيب ۳ له قوله ومحصل الجواب
 الخ اقول حاصل انما اذا تردد ائمة الحديث في نقل حال الراوی بحيث يقتضى بعض الحكم بالتصحيح عند المجتهد وبعض الحكم بالتسليم عند مجرم برفعه بصحة بالنظر
 الى حاله وبحسبه بالنظر الى حال اخره لوجود الجواب بصحة وبالوجوب المن وعدم رجحان احدهما على الآخر فاقم ۱۲ عيب ۴ له قوله حسن باعتبار وصفه عند قوم
 الخ قال الشارح فيه انه يلزم ان يكون الترتيب بل البخاري قلنا في التصحيح والتعيين اتسعى اقول هذا معنى على ان قوله عند قوم في كلا الوصفين متعلق بقوله حسن ولقوله
 صحيح وعباطل بل هو متعلق بقوله وصف في كلا الوصفين واللفظ حسن عندنا باعتبار وصفه الكائن عند قوم والا فلا يكون محصل الجواب محصلا لمراد الخ ۱۲ عيب
 ۵ له قوله وغاية ما فيه الخ ولا ينافي فيه قال الرض قد يرفد واو العطف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الاذن انما انوارك تتلمع قلت الابد اي قلت
 وحكي البرز ب اکت سرکه لیسنا ترقد یحیزت او كما تقول لمن قال اکل السمک واللبین کل سرکه کلبانی اولینا وذلك لتقيام قرينة التعلل على المراد احد ما ۱۲ شرح
 الشرح عه ای لا یكون الحديث زائدا من ۱۲ عه الانسب ان يقول ونفی له ۱۲ عه ای کاتر بزوی وارشال ۱۳

منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حد
من الاضطراب ١٢

اي نظير هذا ١٢

٢ تفریح ١٢

حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح
كما ذكر من الجواب ١٢ ش

دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى من التردد وهذا حيث التردد
ادون مما قيل ١٢

اي هذا الجواب ١٢ الا ان يشترط

والا اي اذ لم يحصل التردد فاطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون
الاظهر ان لم يحصل ١٢ في الاسناد ١٢ التباين ١٢ جميعاً ١٢ الواحد ١٢

باعتبار الاسنادين احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه
المختلفين ١٢

حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فرد الان كثرة
دليل مفهوم الشرط ١٢

الطرق تقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن ان يردى
في صحيحه ١٢

له قوله الذي بعد الخ هذا اللفظ اعلى صيغة المضارع الجول من العدم كما في نسخة الشارح والمعنى على هذا انه حذف حرف العطف ههنا كما يحذف
من الشيء الذي بعده فانه يقال ولا فلام جارية ثوب بساطا لا غير ذلك واما بانضامه بعد الى الضمير كما في نسخة التقرتلة عنما والمعنى على هذا انه حذف حرف
العطف ههنا كما حذف في القسم الذي يأتي بعده وهو ما يذكر فيه الوصفان باعتبار الاسنادين هذا بخلاف ما في الشرح ١٢ عيب ٢ قوله وعلى هذا الخ
اي على ما قلنا من ان ذكر الوصفين حال كون الاسناد واحد اما هو التردد الماصل للبعثه لا اختلاف التفرقة في بيان حال الرواة يكون ما قيل فيه صحيح فقط ادلى مما
قيل فيه حسن صحيح لان الاول صحيح بلا تردد بخلاف الثاني وهذا معني قوله لان الجزم اقوى من التردد فلا يترجم ان الحديث الصحيح لا يجوز مضمونه بل يظن ١٢ عيب ٢

٣ قوله اى اذ لم يحصل الخ قال الشارح الاحتمال ان يقدر هكذا وان لا يحصل فانه حذف الفعل وتكلمت النون لا ما واوغت فصار والاشتمى اقول بالظاهر
ان يقدر وان لم يحصل والشارح عليه هو البرزق السليم ١٢ عيب ٢ قوله فاطلاق الوصفين الخ اى الصمت والحسن مثلاً كما يظن عن السياق ١٢ عيب -
٤ قوله يكون باعتبار الاسنادين الخ اى يكون احدهما صحيحاً والاخر حسناً مثلاً فلا يردان الاسنادين لا يلزم ان يكون احدهما صحيحاً والاخر حسناً لجواز كونهما
ضعيفين معاً واحدهما جرم عدم البرود وان ذكر الصمت والحسن ليس عليه سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل على ان اطلاق الصفة او الحسن مع الضعيف لعله لا يريدنا نعم
١٢ عيب ٢ قوله لان كثرة الطرق الخ اقول وفيه فانه مناسبا لقاسم ان كثرة الطرق مطلقاً لا تقوى الحديث فبجواز ان يكون ما قيل فيه صحيح فقط مع
عدم تفرده ادون مما قيل فيه حسن صحيح اللهم الا ان يقال المراد بالبرود ان يكون مراداً بعينه من فرداً متمايزاً كما لا بد ان يكون ادون ما قيل فيه حسن صحيح بل يعتدل الرواة
بل الازيدة ايضا كان يكون شهوراً مثل ١٢ عيب ٢ قوله فان قيل الخ زينة الاشكال ان الحسن عند الترمذي مرادى من غير طريق واحد فاعرب يكون مناً
للمن بهذا المعنى قطعاً اذ التفرقة شرط الغرابة فكيف يقول في بعض الاما ديش حسن غريب لا يعرفه الا من حال الوجه فان هذا هو الجمع بين التباين ١٢ عيب
عاه اي ما قيل فيه صحيح فقط من مجموعاً اذا كان فرداً ولا يجوز ان يكون مساوياً لـ ١٢ عيب ٢

من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب
اي من غير طريق واحد ۱۲

لا نعرفه الا من هذا الوجه فالجواب ان الترمذي لم يعرف له

الحسن مطلقا وانما عرّف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول
عنه فما يقول فيه حسن غريب لا يكون واردا على هذا الاصطلاح ۱۲

فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث
من غريب وغيره ۱۲ اي وليدل او تفصيلا ۱۳

حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح
فقط ۱۲ فقط ۱۳ فقط ۱۴

وفي بعضها حسن غريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها
مسا ۱۲ مسا ۱۴

حسن صحيح غريب وتعريفه انما وقع على الاول فقط وعبارته ترشد
حيثما ۱۲ يصدق ۱۴

الى ذلك حيث قال في اواخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن
آخر اي الجامع ۱۲ اش هذا مقولته ۱۳

فانما اردنا به حسن اسناده عندنا وكل حديث يروى ولا يكون
راويه متما بالكذب ويروى من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو
فكل ۱۴

له قوله فالجواب ان حاصل الجواب ان التعريف المذكور ليس الحسن مطلقا بل الحسن الذي لا يذكر معه وصفا اخر من العمدة والغرابته فالحسن الذي بنا في
الغريب لم يجمع معه الذي تفرق عن ليس مسانبا لانه انما ۱۲ عب ۱۳ قوله انما عرف بنوع الخ قيل اي لم يعرف الحسن مطلقا بل انما عرف
متفيدة بنوع خاص وقيل الباء زائدة كما في قوله تعالى ولا تقربوا ما بينكم وقوله تعالى ومن يرد فيه ما لادوا الا نظرا ليقول انما عرف نوعا خاصا كذا قيل وجه
الخراج بتجسيات اخر لا يبين ذكرها بمجده الناشئة المتحصرة ۱۲ عب ۱۳ قوله فانما اردنا به حسن اسناده عندنا الخ اي الحسن الصلح عندنا هو حديث تخمين
صحيح حسن الاسناد بقوله وكل حديث يروى الخ ۱۲ عب ۱۳ قوله نحو ذلك الخ بالوجه غير بد بالهتسب مال منه ومعناه ان لا يكون راوي الطريق الثاني
متصفا بالكذب ايضا واعلم ان لم يصرح في تعريف الحسن بهذا المعنى العلة ولا باتصال السند ولا بتخفة التصديق ذكره الشيخ نسائقا واداروا رواية من غير وجه ففضل الاصطلاح
اخر ويصعب ان يجمع وجه ۱۳ منتظ من شرح الشرح ۱۴ قوله فهو من حديث حسن الخ اي عندي وحسب اصطلاحا دون عننا اصل الحديث كما يترجم من حيثية بعض قبل الظاهر
ان لم يرد في قوله عندنا حكايته اصطلاحا وانما اردنا عن اصل الحديث ۱۲ عب ۱۳ عب ۱۴ عب ۱۵ عب ۱۶ عب ۱۷ عب ۱۸ عب ۱۹ عب ۲۰ عب ۲۱ عب ۲۲ عب ۲۳ عب ۲۴ عب ۲۵ عب ۲۶ عب ۲۷ عب ۲۸ عب ۲۹ عب ۳۰ عب
الاسناد الاخر ايضا متصفا بالكذب ۱۲ عب ۱۳ عب ۱۴ عب ۱۵ عب ۱۶ عب ۱۷ عب ۱۸ عب ۱۹ عب ۲۰ عب ۲۱ عب ۲۲ عب ۲۳ عب ۲۴ عب ۲۵ عب ۲۶ عب ۲۷ عب ۲۸ عب ۲۹ عب ۳۰ عب

عندنا حديث حسن“ ^{وله} تعرّف بهذا انه انما عرّف الذي يقول فيه حسن
 بهذا الكلام ۱۲۲

فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم
 في حقه ۱۱
 جميعا ۱۳
 معناه ۱۲
 الاظهر ۱۱

يُعرِّج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط او غريب
 يعل ۱۲

فقط فكان ترك ذلك استغناء بشهيه ته عند اهل الفن واقتصر على تعريف

ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغموضه واما لانه اصطلاح جديد ولذلك
 اي لخصته ۲
 اي لخصه ۱۳
 في حقه ۱۲

قيده يقوله ”عندنا“ ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي و
 اي للتفصيل الثاني ۱۲

بهذا التقرير يتدفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها ولم
 في اوجزتها ۱۳

له قوله عرف الخ حيث قال واما في كتابنا حديث حسن فلم يذكر ان المعروف بهذا التعريف هو الحديث الذي يعرف في كتابه الحسن فقط دون غيره فافهم
 ۱۲ **عقب قوله** ان الغرض من الخ قيل وجه الغرض انهم صرحه ولم يحصل له حدسنا بط فصيل هو اعرف فخره واشتهر رجاله بالعدالة والعبط ونوقض بالصح فانه ايضا
 مما عرف فخره واشتهر رجاله بالعدالة والعبط وقيل هو ما فيه ضعف قريب محتمل ذر ليدل به انه ليس في هذا التعريف حدسنا بطه تميزه بالقدر المحتمل وفيه ان تعريف
 التزني الضال ليس ايضا بط فانه يصدق على الصحيح المروي بطرق متعددة فالاولى في بيان وجه لا تقتصر هو الاقتصار على قوله انه اصطلاح جديد اي غير اصطلاح الجمهور
 فلما يروى اصطلاح غير التزني ايضا كما هو من جنبل او البخاري وغيرهما فاعلم ۱۲ **عقب قوله** ولذلك قيده بهذا الكلام يشعر الى رضا اهل المس بالاجاب
 للبيان وهو قوله انه اصطلاح جديد ۱۳ **عقب قوله** وهذا التقرير الخ اي بما نقلنا من ان ذكره اوصفين انما هو لانه اذا كان الحديث فرادوا باعتبار الاسانيد
 اذ لم يكن فرادا **عقب قوله** يندفع كثير الخ ومجمل الايرادات الواردة ان ان السجلات قال ان ذلك الاختلاف راجع الى الاساذ فاذا روي الحديث
 باسنادين احدهما صحيح والاخر مستقيم يقال — انه حديث حسن صحيح اي انه حسن بالنسبة الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد اخر على انه غير مستقر ان يراى
 بالحسن معناه الغرض وهو ان يميل اليه النفس ولا ياباه القلب دون البخشه الاصطلاحى الذي نحن بصدره قال ابن دقيق العيد يرد عليه الاماديت التي قيل
 فيها حسن صحيح لان قوله الامان هذا الوجه ويلزم عليه ان يطلق على الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن ثم اعلم ان الاشكال المذكور بعد رد الجاهل بان
 الحسن لا يشترط فيه التصور عن الصمته الحديث الفرد الحسن فراد بالحسن حينئذ معناه الاصطلاحه واما ان كان الحسن في وجه الصمته في الحسن حاصل لا محاله جمع الصمته
 لان وجود الدرجة العليا وهو اللفظ والاتقان لا ينافي وجود المرتبه الدنيا فصيح ان يقال حسن باعتبار الصفته الدنيا فصيح باعتبار الصفته العليا قال ويلزم على هذا ان
 يكون كل صحيح حسن فان قال ابن المراق كل صحيح عن التزني حسن وليس كل حسن صحيحا قال ابن سبويه انك قد جعل عليه انه اشترط في الحسن ان يروى من وجه اخر
 ولم يشترط ذلك في الصحيح فاقضى ان يكون كل صحيح حسن فانما فراد الصمته ليست بحسنه عند التزني كحديث انا الاعمال والنيات واجاب بهذا العراقى بن التزني

یسفی وجه توجیہہا فللہ الحمد علی ما الہم وعلم وزیادۃ راویہما
 یظہر ۱۲ وعلمہ احکم وانہ ۱۲

ای الحسن والصحیح مقبولة ما لقع منافیة لروایة من هو اوثق
 ما فوڈہ بہا ۱۲

ممن لم يذكر تلك الزيادة لأن الزيادة امان تكون لانها في بينها
 بیان لمن ہو ۱۲ مطلقا ۱۲

وبين رواية ممن لم يذكرها فهذا لا تقبل مطلقا لانها في حكم الحدیث
 المستقل الذي يتفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره امان تكون
 بروایة ۱۲

منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي
 معارضۃ ۱۲ بیان للمنافاة ۱۲

حاشیة صفحہ گزشتہ

اشترط في الحديث جبرئيل من وجه اخر اذا لم يبلغ مرتبة الصريح فاذا بلغها لم يشترط ذلك بدليل قوله في مواضع هذا الحديث حسن صحيح غريب قال السنائي وذكره مستفاد
 من جهة اخرى اتفق وجوبه بان الحسن والصحيح تباينان وليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فالضبط الذي في الحسن غير الضبط الذي في الصحيح ۱۲ شرح الشرح مع
 وجوب العزلة تدوين في الحاشية ۱۲ مع فلم يعل الى قوله ۱۲ مع وهم المرفون رزقنا الله منهم ۱۲ له وهو الاشبه بالصواب ۱۲ لله
 لسنن في النون النظرية اعرضي وعرض من صفي في هذا الاصطلاح فلا اشكال في النون ۱۲ له مشرب الى جملة خطاب كشراد ۱۲

حاشیة صفحہ ہذا

له قوله وزيادة راويهما الخ تفسيره ان الحديث المروي باسناد واحد او اكثر اذا رواه راوي الصحيح او الحسن مع زيادة لم ترد في ذلك الحديث فزيادته امان
 يكون بحيث يلزم من قبولها رد روايته من هو اوثق منه اولم يكن كذلك والثانية مقبولة لانها في حكم الحديث مستقل الذي يتفرد به الثقة ولا يرويه
 عن غيره ولا والاولى مردودة لان من قبولها يلزم ترجيح المرجوح وهو باطل وانما قيد الزيادة برواي الحسن او الصحيح لان زيادة غيرهما بل روايتها مطلقا غير
 مقبولة كذا قيل ۱۲ عجب له قوله لروايته من هو اوثق الخ فوفق بان لو وقعت الزيادة منافية لروايته من هو اوثق لكان لا يقبل بل يتوقف
 مع انه يصدق عليها انها لم تقع منافية لروايته من هو اوثق منه ودفع بان المراد من قوله مقبولة غير مردودة قطعا فيصدق على ما وقعت الزيادة منافية لروايته
 في الثقة انها غير مردودة قطعا والظاهر في الجواب ان التوقف يقتضي عدم العمل بالرواية التي اولى ما ياتي من تفسير القبول الى العمل به وغير معمول به ۱۲ ش
 له قوله لان الزيادة الخ لتعليل الجزئي الدعوي اى قبول الزيادة اذ المكن منافية وردوا اذا كانت منافية وان كان الجزء الاول مطلقا وانما في مضموما
 ۱۲ عجب

عہ سماع کان اوثق من الذاکر اولاً ۱۲ معہ وصی التمی لیس فیما تمک الزیادۃ ۱۲

يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح واشتهر له
 بسبب من اسباب الترجيح ۱۲

عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا
 جمهورهم ۱۲

يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون
 لا يستقيم ۱۲ الاطلاق ۱۲
 باجماعهم ۱۲

شاذ آخر يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو اوثق منه والعجب
 مفقود الخ اللفظة ۱۲

ممن غفل عن ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في
 اَعْظَل
 بقبول الزيادة مطلقا ۱۲

حد الحديث الصحيح وكذلك الحسن والنقل عن ائمة الحديث المتقدمين
 تعريفة ۱۲

له قوله واشترع من جملة الخ اعلم ان معرفة زيادة الثقة من لطيف ويستحسن العناية به لما استفاد بها من الاحكام وتقييد الاطلاق وايضاح
 المعاني وغير ذلك واختلف فيه فذهب الجمهور من القدماء والاسباب الحديث كما كناه الخطيب عنهم الى تقييدها مطلقا سواء تعلق بها حكم شرعي ام لا وسواء ثبت
 الحكم ثابت ام لا وسواء اوجبت اقتضاء احكام ثبتت بحج ليسمت هي فيه ام لا وسواء كانت من رواه ناقصة او ثبتت من غيره من رواه ناقصة او قيل
 لا يقبل مطلقا من رواه ناقصة او لا من غيره لان ترك الفاظ تعلمي فيها ويضعف امرها وقيل لا يقبل من رواه ناقصة وقيل من غيره من الثقات لا شماره
 بخلاف في ضبطه وحفظه وتسمي ابن الصلاح الى ثلثة اقسام احد ما يقع منها ثانيا لما رواه سائر الثقات فهذا حكم الروايات الاثنية في اصلها فقبل ان كانت
 اليقين بين طائفتين من رواه فلفظة في حديث لم يذكرها سائر رواة كحديث جعلت لي الارض سمعوا او غيرها لا تقدر بالمالك الاشمعي عن سائر رواة فقال
 وجعلت ترثها لجمهورها وهذا القسم يشبه الاول لما فاتنا به لظاهر ما في الجمهور ويشبه الثاني في كونه بالجمع بينما صار كلا واحد من الالفين انتهى ولم يوضع حكم هذا القسم
 قال النووي والصحيح قول هذا الاخير واختار الصقيل في القسمة الاول وادرج الثالث في القسمة الاول وادرج الثالث في القسمة الاول وادرج الثالث في القسمة الاول وادرج الثالث في القسمة الاول
 المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ان لا يكون شاذا فانه على تقدير بقبول الزيادة مطلقا يلزم رد الصحيح مع ان المعنيين لغيره من الصحيح ۱۲ وجميع الذين

له قوله ولا يتأتى ذلك الخ حاصل ان القبول مخصص في الصحيح والحسن وعدم الشذوذ ومتممة فيما والشذوذ هي مخالفة الثقة من هو اوثق منه فلو حكم بقبول
 الزيادة مطلقا يلزم عدم اقتصار القبول في الصحيح والحسن بل عدم اقتصار الصحيح والحسن على القبول بقبول الزيادة الشاذة ورواها المحفوظ العقاب لما هي فيه فنسأل ۱۲ عيب
 له قوله والنقل عن ائمة العلماء انه لا يقبل من رواه ناقصة او ثبتت بحج ليسمت هي فيه ام لا وسواء كانت من رواه ناقصة او ثبتت من غيره من رواه ناقصة او قيل
 ما يقع به قبولا ذلك الحكم والا فلا وهذا يرشك له عدم قبول الزيادة مطلقا وهو المطلوب ۱۲ عيب

عنه في تعريف الحسن ۱۲

عنه بمشناه لغيره قوله اشباه الترجيح ۱۲

كعب بن الرحمن بن مهدى ويحيى القطان واحمد بن حنبل ويحيى بن معين

وعلى بن ^{للع} المديني والبخاري والبي زرعة الرازي والبي حاتم والنسائي ^{مشهور} ^{بفتح الميم والواو المقم}

والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف ^{محدث كال ۱۲} ^{حكم ۱۱} ^{منازاة اذا كانت} ^{من الحديث المستقل ۱۲} عن احد منهم اطلاق قبول الزيادة واعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية القول ^{الاول من} ^{ان قبول الزيادة مطلقا الى ۱۲}

بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي يدل على غير ذلك فانه ^{مطلقا الى ۱۲} ^{عدم اطلاق القول ۱۲} قال في اثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط مانصه ^{الواقع ۱۲} ^{يقاس ۱۲} ^{الراوي ۱۲}

له قوله واعجب من ذلك الخ ووجه العجبية ظاهر فان القائلين وان لم ينظر والملة قول العمريين فهم ينظرون الملة قول امامهم البرقة فخلصتم عن قول امامهم لانك انما اعجبنا فافهم ۱۲ عب

له قوله قال في اثناء كلامه الواقع على بيان الاعتبار على قياس ويعرف بحال الراوي ومقداره في الضبط مانصه اي تصحيحه وانما قال هذا ليرجع توهم انه نقل من غيره على حسب نفسه فلا يجوز ان يستدرك فيكون اي الراوي اذا شارك احد من الحفاظ في رواية حديث واحد لم يخالفه اي حقه ان يخالفه لا بالزيادة ولا بالنقصان فان خالفه في الراوي حافظا ولم يراع ان كان حقه فوجد الفارق تفصيليته حديثه اي الراوي انقص من روايته للحفاظ لان في ذلك اي وجوهان الخالفه بالتصديق دليل على صحة مخرجه حديثه اسه حديثه المخرج لا تدل على احتياطه في الرواية اذ الكلام في الضبط كما سيأتي ثم قيل هذا اذا لم يكن نقصان متناهياما رواه الحفاظ واما اذا كان متناهياما رواه الحفاظ مثلا انقصوا الحفاظ في ذلك بمحدثه ونسي خالفه اي الراوي ما وصفت اي لا ذكرت من وجوهان حديثه انقص بان يكون زاد منه ذلك بمحدثه اي ما ذكر من الخالفته بالزيادة قليل وفيه انه يروى ان الزيادة على الحفاظ مطلقا غير مقبولة مع ان المقصود الزيادة المتناهية لا الوثق انتهى اقول هذا اليراد واليراد السابق يرشد انك الى ان معنى الخالفته هو عدم الموافقة ۱۲ مخلص

سه ثقة حافظ عارف بالرجال ۱۳ ثقة متقن حافظ امام له امام فقيه حافظ مجتهد ۱۲

له حافظ امام المرح والتمديد ۱۲ له ثقة امام اعلم اهل عصره بالحديث ۱۲ صه امام الدنيا في ثقة الحديث ۱۲ له امام حافظ ثقة مشهور ۱۲ عه اي على وصف يخرجه به مال الراوي ۱۲

ويكون اذا اشرك احدا من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد
بمسرة الراوي ١٢

حديثه النقص كان في ذلك دليل على صحة مخرجه حديثه ومتى
من رواية الحفاظ ١٢

خالف ما وصفه اضر ذلك بحديثه انتهى كلامه ومقتضاه انه اذا
الراوي ١٢

خالف فوجد حديثه ازيدا اضر ذلك بحديثه فدل على ان زيادته
حافظا ١٢

العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا وانما يقبل من الحفاظ فانه اعتبر
للسنة الشافعي ١٢

ان يكون حديث هذا المخالف القيص من حديث من خالفه من
الراوي ١٢

الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته لانه يدل
الشافعي ١٢

على تحريمه وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه فدخلت فيه الزيادة
اي احتياط ١٢

فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مضرة بحديث صاحبها

له قوله ومقتضاه الخ اي مقتضى كلام الشافعي انه

اذا خالف الراوي احدا من الحفاظ بالزيادة اضر ذلك بحديثه فدل ذلك الكلام على ان زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا وهو المطلوب من نقل كلامه الشريف ١٢

عجب **٤** قوله وانما يقبل من الحفاظ الخ قول ان اراد ان زيادة الحفاظ لقبيل مطلقا وان كانت منافية لروايته من غيره فخطئه فهو متروك كيف وانما يستلزم ترجيح المرجح وان اراد انها تقبل اذا لم تكن منافية لروايته الا حفظه فهو مسلم الا انه لا يظن الفرق ج من العدل والحفاظ في قبول زيادتها وعدم قبولها وهو خلاف مقتضى كلام المصنف ثم الفرق بين المخالفة بالزيادة وبينها بالنقصان بان الاول مضرة والثانية ليست كذلك تحكم ايضا سواء كان سمي الاضراب هو عدم قبول الحديث او انحطاط الراوي عن اعلى مراتب ضبط الاداء وقد اشترنا اليه سابقا فذكره لعل الشرح يثبت بعد ذلك ما

٥ قوله لا يدل على تحريمه الا على طلبة الاداء والاداء الا على طلبة الاداء فان لم يلزم ان يكون نقصانه عن الحفاظ دليلا على نقصان حفظه انتهى الجواب ان هذا ممن لم يعرف الغفوا واما من عرف بالحفظ فانه لما نقص من الحديث علم انه قوي وابعد فيكون نقصانه بلا جرح ولا يقبل كذا قال الشافعي واقول لا يخفى

فيه خبره ١٢ عجب **٤** قوله وجعل اي الشافعي ما عدا ذلك اي النقصان مضرا بحديثه فدخلت فيه اي فيما عدا ذلك الزيادة واما ما قال ودخلت الزيادة لان النقصان ايضا قد يكون مضرا كما ذكره لفلو كانت اي الزيادة عنده اي عند الشافعي فخطئه مقبولة مطلقا اي اعلم من ان يكون الراوي مخالفا لما حفظه من غيره فدل ذلك

منه واشره علمه بنظره او لم يكن اي الزيادة المذكورة مضرة بحديثه صاحبها ولا يلزم له الجرح والخطا والضعف مخرجه حديثه والله اعلم ١٢ شرح الشرح عه خروج ظهوره اذ سنة ١٢ م م اي ما ذكره من بان وجه حديثه ازيد ١٢ له ذلك الكلام ١٢ عه اء سواء كانت منافية لمن هو اوثق منه اولا ١٢ عه لا اذا قبل زيادة ما في غير الراوي بحديثه

والضبط ومع ذلك رجع ابو حاتم رواية من **نعم** اكثر عدوا منه
 وعرف من هذا التقريران الشاذ مارواه المقبول مخالفا لمن
 هو ادلى منه وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح

وان دقت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له المعروف ومقابلته
 يقال له المنكر مثاله مارواه ابن ابي حاتم من طريق **حبيب بن**
^{لا نهم المكره ١٥}

حبيب وهو اخو حنيفة بن حبيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق
 عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وعلى آله
^{كقريش ١٢}

له قوله من هذا التقرير الخفي اقرئتم حيث فرغ قوله فان يخلف على قوله وزيادة رويها اي الحسن والصح فعلم اننا ناعلم اننا برادى الحسن والصح وهو مقبول
 وثقت لاسن تقرر الشرح لان الحكم يكون رادوا في مثال خاص ثقتة وقبول لا يدل على وجوب كونه مقبولا في جميع المصروف ١٣ تاسم **له قوله** مارواه القبول الخ قيل هذا
 مناص لما سبق من حصر القبول في اربعة اقسام للصح والحسن يتبينها مع نفي الشذوذ بالضعف لا نهم في تعريفها واجيب بان المحققا سبق انما هو للمردى والمراد بالقبول هناك
 انما هو الرادى فلا منافاة فاقبل ١٣ **عقب قوله** وهذا هو المعتمد الخ ويرى في الشاذ في اصل النماز قال الخليل وطبري ليعلموا الحديث الشاذ ليس له الاسناد
 ما عدا شذبه شيخ ثقتة وغيره فان كان عن ثقتة يوقف ولا يخرج به فليعتبر الثابتة ولا تقتصر على الثقتة وقال الحاكم الشاذ هو الحديث الذي يتردد به ثقتة
 من الثقتات وليس له اصل متابع لذلك الثقتة فلم يعتبر الثابتة ولكن قيده بالثقتة قال ابن الصلاح انما حكم الشاذ ضعه بالثقتة فلا اشكال فيه واما ما ذكره
 الخليل والحاكم فنشكل بما يتردد به العدل والمحافظة للضابط كما هيث انما الاعمال بالثقتات وحدثت النبي عن يث الو لا وحدثت ١٢ شرح الشرح **له قوله**
 مع الضعف الخ بان كان الراوي ضعيفا ضعيفا لم يوجبنا ان نضعها وهمل الشاذ ضعيفا ام لا والظاهر ان الشاذ والسكر كلاهما ضعيف لكن
 الشاذ راويه قد يكون مقبولا والسكر راويه ضعيف ١٢ - **له قوله** من طريق حبيب بن نعم ماء حملة وفتح موحدة وتشديد تحتها مسكوة ابن حبيب لفتح نكسر
 وبها فوحدة ابن حبيب الزيات بتقديره التثنية بالذرية او صانته القرى وهو اسم القراء ومن اتباع التابعين عرض عليه ثمانية ما في يوم عار فابى فقرر ما وقال
 انما اشد اجرام على القرآن ارجو بذلك الفردوس قرأ على جعفر الصادق استاده السمي بسلسلة الذهب وعلى جماعة اخرين رضيت عنهم اجمعين ١٣
 شرح الشرح **عه** جميع الضعيف رعايته لعن ١٢ **عه** اي علم فان الشاذ فهو من كل فعل لا يكون معرفته على ما نشره ١٣ **عه** اي نفس المتن او
 سنده بزيادة او نقص ١٢ **له** اي مخالفة الحديث القوي مع الضعيف **عه** لفتح حملة وسكون تحتية والفاء بين رادى ١٢ ش -

وصحبه وسلم قال من اقام الصلوة واتى الزكوة وحج البيت و

المكتوبة ١٢ المفروضة ١٢ اى بيت الله الحرام ١٢

صام وقرى الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم هو منكر لان غيره
اسم اطعم اذا وجب الاطعام ١٢ دخولا او بيا بسلام ١٢

من الثقات رواه عن ابى اسحق موقوفا وهو المعروف وعرف

اى على ابن عباس ١٢ ش

بهذا ان بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا
التقرير المذكور ١٢

فى اشتراط المخالفة وافتراقا فى ان الشاذ رواية ثقة او صدوق والمنكر

اى مروى برواية ثقة ١٢

رواية ضيف وقد غفل من سوى بينهما والله اعلم وما لقد مر ذكره
اراد برب الصلاح ١٢ شرح الشرح وعلمه اتم ١٢

من الفرد النسبى ان وجد بعد ظن كونه فردا قد وافقه غيره فهو التابع
انه ١٢

بكسر الواو وحده والمتابعة على مراتب ان حصلت للراوى نفسه فى التامة

له قوله عواما وخصوصا من وجه الخ ليس المراد بالعموم والتفويض من وجه بهر مطلق اهل اليقظة ان صدقوا ان اتحققت ابل المراد انهما يتبعان بحسب المقدم فى
اسر واحد وهى المناقشة لا راجع وليفتقران فى اى الشاذ مقبول وراوا المنكر ضيف فكان بينهما عواما وخصوصا من وجه وكلما وجه الشرح فاقبل ١٢ عيب له
قوله من سوى الخ اراد برب الصلاح فانه سوى بينهما حيث لم يميز بينهما ثم لا يخفى ان الفرق اما بحسب غالب الاستعمال والافتقار ليطبق احداهما كان

الاخر فلا يريد ان قال البرادى فى حديث نزع الخ اتم هذا حديث منكر ان راو بهر صام بن يحيى وهو ثقة احتج به اهل الصحيح على انه يجوز ان يكون ضعيفا عند
ابى داود لانه مجتهد لا يجب عليه تقليد غيره ١٢ ملخص الشرح ٣ قوله وما تقدم الخ العواظ عاظفة للمتن على المتن والشرح على الشرح فباستعداد المتن
يرتفع الفرد باختيار الشرح يخفى ومثل هذا المزج لا يستحسنه المحققون لكن ما غلب الشرح على المتن وتعلما كتاب واحد ما غلب ذلك ودون ما تقدم ذكره وهو

الفرد لكان اولى ١٢ شرح الشرح ٤ قوله من الفرد النسبى الخ ان قيل لم يقيدهم بالنسبى مع ان التابع بهذا المعنى يوجب الفرد المطلق ايضا فانه ان كان
وجه المرادى عن سمائى يدعى فردا فذلك لاصحى اولادى وكان من جملة ابناء ابي عبد الله قلنا ذلك وعلمنا بناء على الاصطلاح فانه فى اصطلاحهم يخص بالفرد النسبى ويقيده
بجعل الفرد النسبى مورا ولا يقيدهم بالنسبى بل يقيدهم بالاب والجد من الفرد المطلق على ما هو ظاهر كلامه ويؤيد به قول صاحب الاشب والصباب اذا اصطلاح دان كان مالا شائشا فيه الا انه لا بد له

من بعثت وصالح بالضرورة كما لا يخفى ١٢ عيب ٥ قوله فهو التابع الخ اى ذلك الغير هو التابع بل كونه يبيع راوى الفرد والفرد هو التابع بالفتح
قيل يقيده الذى يتابع والده حيث افترقا تابعا واصطلاح ١٢ عيب ٦ قوله والمتابع على مراتب الخ وان كان اباها من مرتبين كما لا يخفى فان الشرح حاصل كلامه الراوى المتعزوفى اشارة
السنن شريك من راو في شدة ادشرك شدة فمن قوله الى اخره فهو التابع فالادنى هم المسابقة المكتوبة ولا بدنى كونها مائة من اقاتها فى السنن التى تبيع ومائة فى الصحاح
فلا يخفى مائة والثانية فى القاصرة وكما قرئت معنا كانت من التبع بعدت منها ١٢ عيب ٧ شحبه مرضان بالتام ١٢ عيب ٨ اى فذلك الراوى الغير هو التابع ١٢

وان حصلت لشيخه فمن فوقه في القاصدة ويستفاد منها التقوية
 فان فوقه ۱۲ يحصل ۱۲

مثال المتابعة التامة مارواه الشافعي في الامر عن مالك عن عبد الله
 ابن دينا سر عن ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وعلى

اله وصحبه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى ترد الالهلال
 تنظر ۱۲

ولا تظفوا واحته ترد فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين فهذا الحد
 انموذ ۱۲ يوا ۱۲

بهذا اللفظ ظن قوم ان الشافعي تفرد به عن مالك فعدده في غائبه
 اى وهو ۱۲ بلفظ ۱۲

لان اصحاب مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم
 اى ما عدا الشافعي ۱۲

فان ردوا له لكن وجدنا للشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسكمة القعبي كذلك
 كدر حجة ۱۲

له قوله ويستفاد منها من التابعية سواء كانت تاما او ناقصة التقوية لان الوهن يلق الاسناد غالباً اذا بعد ما بين طرفيه كثرة الوسائط فاذا توابع
 الراوى قوى الاسناد بالمتابعية وزال وهنه ۱۲ كذا في جواش الضميمة المنقولة عنها **قوله** الشهر الحرام اى جنة تارة او اقله سبع وعشرون وهذا معقود
 وفيه حجت على طلب الهلال لئلا يتبين ثلاثين اذ قد يكون الشهر ثلاثين وقد لا يكون فاذا كان الامر كذلك فلا تصوموا اى رمضان حتى تالاى حتى تعلموا
 ولو برؤيته عدل الهلال اى هلال رمضان فاللام للعهد ولا تظفوا اى لا تزدخروا فى افطار رمضان بان تتركوا اصيامهم وتصلوا اصلياً عيده الفطر ۱۲ اشرح
 الشرح **قوله** في غريبه الخ مع غريب وهو الحديث الذى يتفرد به لبعض الرواة او الحديث الذى يتفرد به لبعضهم بامر لا يذكر فيه غيره اى انى متنه او فى
 اسناده ۱۲ اشرح اشرح **قوله** فان غم عليكم اى ستر الهلال عليكم قال فى جمع الجوامع علينا الهلال اذا حال دون رؤيته حينئذ اذا غطيت وجهه من الهال لظفر اظهير
 الالهلال انتهى ۱۲ **قوله** فاقدروا الخ بضم اللام وكسر حاد قيل الضم خطأ يقال تقدر الشئ تقدر اى تقدره بالتشديد وقال الله تعالى فقدرنا
 نعمه فقدره كذا فى خمس العلوم فالعنه تقديره السراى لاجل تحقق هلال رمضان ومداد ايام شهر شعبان حتى تكمله ثلاثين يوماً ثم تنهوا عن الصوم والامتنان ولولم تردوا
 هلاله حينئذ لغيره ونحوه اذ القصد من الرؤية العلم اليقيني وهو ابرؤيته الهلال عند نقصان الشهر والاصول كمال الشهر
 وماصل معناه اتموا الشهر شعبان ثلاثين فيوافق قوله صلى الله عليه وسلم فاكلوا العدة ثلاثة ثلاثين فى العنة ۱۲ اشرح الشرح

اخرجه البخارى عنه عن مالك وهذا متبعة تامة ^{لها} يوجد ناله ايضا
متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد
عن ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر رضی الله عنه بلفظ
فكلموا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبید الله بن عمر عن نافع
عن ابن عمر بلفظ فاقد رواثلثين ولا اقتصار في هذه المتابعة سواء كانت
تامة او قاصرة على اللفظ بل لوجاءت بالمعنى لكفى لكنها مختصة
بكونها من رواية ذلك الصحابي وان وجد متن يردى من حديث
صحابي اخر يشبهه في اللفظ والمعنى ^{لها} او في المعنى فقط فهو الشاهد ومثاله
معاً ١٧

١٥ قوله ووجد ناله ايضا الخ وهي متبعة محمد بن زيد لعبد الله بن دينار عن ابن عمر ١٢ شرح الشرح

١٦ قوله وفي صحيح مسلم وهي متباينة لعبد الله بن دينار عن ابن عمر فقد توابع عبد الله بن دينار متباينة بوجهين عن ابن عمر ولما استشهد
المصنف مناقشته في كون التابعين الاخيرين متباينة بناء على تفاوت اللفاظ حيث وقع في الاول منها فكلموا ثلثين بول قوله فاكلموا العدة ثلثين و
في الثانية منها فاقد رواثلثين وفيها بقوله ولا اقتصار الخ ١٢ شرح الشرح ١٦ قوله او في المعنى فقط الخ اي دون اللفظ الا يقال لم لم يوجب المتابعة في
اللفظ فقط مع انه قد يتصور ان يكون جميع الفاظ الحديث مشتركة اريد بها في احد ما معان وفي الاخر معان اخر لان مثل ذلك لا
يجوز للمعنى لا سيما وان نادوا وغير موجود ١٣ شرح الشرح ١٦ قوله فهو الشاهد الخ اي فاشبهه بذلك المتن بول الشاهد والمصطلق المسئلة وحم قيدا
فقالوا ثم بعد فقده المتباينة على الوجه المشرود اذا وجد متن اخر في الباب عن صحابي اخر يشبهه فهو الشاهد فلو قال ثم ان وجد مكان توضيحا ولو قال
فان وجد مكان تلويحا الى الكلام القوم تخليصا عن مخالفتهم ١٣ شرح الشرح ١٦

١٧ لا يحصل للثلاثة نفس ١٢ عنه الاظهر ذكر ايضا قبل قوله له ١٣ منه لا يحصل لثلاثة شيئا وهو لعبد الله بن دينار ١٢ -

للعده وهذه ايضا متباينة قاصرة لا يحصل ايضا لعبد الله بن دينار

عنه المبرزة عن ابن علم الحديث ١٣ منه كما في الاشارة المذكورة كان لعبد الله بن عمر ١٢ ١٦

فی الحدیث الذی قد مناه مارواة النسائی من روایة محمد ابن
 ای عن الشافعی وغیره عن ابن عمر ۱۲
 فی نسخہ محمد بن حنین ۱۱

جیر عن ابن عباس عن النبی صلی اللہ علیہ وعلی آلہ وصحبہ وسلم فذکر
 جبرئیل ابن انس
 مثل حدیث عبد اللہ بن دینار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ واما بالمعنی
 الشاہد ۱۲
 تحفظ ۱۲

فہو مارواة البخاری من روایة محمد بن زیاد عن ابی ہریرة
 الشاہد ۱۲
 بحسب الزاء بعدہ تحتیة ۱۲
 بلفظ "ان غم علیکم فاکملوا عداة شعبان ثلثین" وخص قوم المتابعة
 یوما ۱۲

بما حصل باللفظ سواء كان من روایة ذلك الصحابي ام لا والشاهد
 عطا ۱۲
 خص ۱۲

بما حصل بالمعنى كذلك وقد يطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس
 فیہ مسامحة والمراد المتابع ۱۲ ش

والامر فيه سهل وأعلم ان تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد
 استقراء الاسانيد ۱۲
 اسماء اتسام كتب الحديث ۱۲
 فی مثله ۱۲

له قوله والشاهد بالنسب مطلق المتابعة ای وخص قوم او ذلك القوم الشاهد بما حصل بالمعنى كذلك قال المصنف ای سواء كان ذلك من روایة ذلك
 الصحابی ام لا ۱۲ شرح الشرح ۲
 قوله ولا امر في سهل الخ اذا التقصروا الذي هو التقوية حاصل بكل منهما سواء سمى متابعا او شاهدا ۱۲ شرح الشرح ۲
 قوله واعلم ان جميع الطرق الخ قال الشارح قيل تقديره انه اورد في بعده على الاشارة كقولنا قلنا على هذا ان فلا تدرج في المزج وقد ذكر مرارا انه جعل
 الشرح مع المتن كما با واحد فلما يرد عليه ان لفظ تتبع الطرق ينبغي ان يكون مرعفا في المتن ومنهوب بالشرح فيقرأ بالنسب فكان الشرح الذي بعد المتن ناسخا لا عار به
 انتهى الاول هذا يرشك الى ما قلنا في اوائل المحلقة من ان الشرح والتمن كتاب واحد فذكر ۱۲ ع ۱۲ قوله من الجوامع ای الكتب التي تتبع فيها الامارث
 على ترتيب الابواب النعمية كما كتبت الستة او ترتيب حروف المعاني في اوائل العنون عن كتاب الایمان وكتاب البر وكتاب التوبة وكتاب
 الثواب وحكما الى اخر الحروف كما فعل صاحب جامع الأصول او باعتبار رعايته الحروف في اوائل الفاظ الحديث كما فعله شيخنا محمد بن الحافظ السيدوني والشيخ
 ای الكتب التي جمع فيها مسند كل صحابي على حدة على اختلاف في مراتب الصعوبة وطبقاتهم والتزام لقل جميع مرورا يتم صيما كان الحديث او ضعيفا
 وجمع السيوطي في جامعه الكبير بين الامرين فعمل القسم القليل على ترتيب الحروف والقسم الغليل على ترتيب السانيد والابواب وهي ما دون فيه حديث شخص
 واحدا ما حدیث جماعة في مادة واحدة. لذلك الحديث متعلق بالتبع لانه لاجل معرفة حال الحديث الذي يظن انه فرد فخره الاطلاق الشامل النسبي وغيره
 يعلم هل لى لروایة متابع ام لا وكذا هل لى شواهد ام لا ۱۲ شرح الشرح

والاجزاء لذلك الحديث الذي يُظنّ انه فرد يُعلم هل له

متابع ام لا هو الاعتبار وقول ابن الصلاح "معرفة الاعتبار المتابعات
مبتدأ آخره قوله تديوم ١٢ محدث مؤرور ١٢ مقوله ١٢

والشواهد قد يوهمان الاعتبار قسيم لهما وليس كذلك بل هو
الآخر ١٢

هيئة التوصل اليهما وجميع ما تقدم من اقسام المقبول تحصل فالتة
اي الصحيح والحسن لذاته وبغيره ١٢

تقسيم باعتبار مراتبه عند المعارضة والله اعلم ثم المقبول ينقسم
اي كل من الاقسام ١٢ فيفقد الاعلى على الادنى ١٢
تقسيم ثان للمقبول ١٢

له قوله هو الاعتبار الخ اي التبع المذكور قال العراقي الاعتبار ان يأتي اليه

حديث بعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة بسرد طرق الحديث لترقب هل شاركه في ذلك الحديث واوثره فرواه عن شخصه ام لا
فان كان شاركه احد من المتبعين بعد يشترط ان يبلغ ان يخرج حديثه للاعتبار به والاستشهاد به فيسمى حديث هذا الذي شاركه تابعا واسمى بيان
من يتبع حديثه في مراتب الجرح والتعديل وان لم يتبعوا عمدا ابا به عليه عن شخصه فانظر هل تابع احدهم شيخه ففرواه متابعا له ام لا فان وجدت
احدا تابع شيخه عليه فرواه فانه ايضا تابعا وقد يسمونه شاهدا وان لم يتبعوا احد من قومه متابعا عليه فانظر هل اتى بمعناه حديث اخر في باب
ام لا فان اتى بمعناه حديث اخر فسم ذلك الحديث شاهدا وان لم يتبع حديثا اخر يروي معناه فقد عدت المتابعات والشواهد فالحديث
اذا فرد اتى كلامه واستفاد من الطائفة ان الاعتبار يكون للفرد مطلقا يستوي فيه المطلق والنسبي وضع الص حيث جعل الفرد النسبي مورد التفرقة ليزن بان
الاعتبار يكون للفرد النسبي فقط فتأمل حتى تأمله ١٢ شرح الشرح

له قوله قسيم لما الخ قال الشارح اي حيث انضيفت العرفه الى الاعتبار وابعده وكان حق العبارة ان يقول التبع هو اعتبار المتابعات والشواهد
انتبهي اقول الحسن ان يقول الاعتبار بتبع المتابعات والشواهد..... فان المعروف هو الاعتبار التبع ١٢ عب قوله هيئة التوصل الخ

اي طريق التوصل وهو التبع فلا يكون قيسا لها واغرب التمييز حيث قال ما قاله ابن الصلاح صحيح لان هيئة التوصل الى الشيء بالشيء انتهى وقيل ان ليس كل
مغايرة للشيء قيسا له فراه انه لو ما على عدة قيسا لهما فترثم تعقب والان تأدب فان الادب تميز من الذهب ١٢ شرح الشرح بان في قوله

قوله ويصح التقدم الخ قيل تقدمه لقرينه ان اقسام القبول بحسب مراتب لا يرجع الى طائل اذا اقسام كلها مقبولة تحرير الجواب ان فانها تؤخر المعارضة
فيقدم ما هو اعلى مرتبة على ما هو دونه فاذا افاض الصيغ لذاته وبغيره يقدم الصيغ لذاته وعلى هذا القياس ١٢ عب قوله ثم

المقبول الخ حاصله ان المقبول من حيث هو مقبول ومحظ في نفسه وان كان مما يجب العمل به كما سبق الا انه اذا نظر الى الغير ينقسم الى معول به
وغير معول به لانه لا يخلو اما ان يكون سالما عن معارضة حديثه او غير سالما عنهما والاول جوالا والثلث هو الثاني فلا يترجم ما يترجم ١٢ عب

عبه اي الهيئة الحاصلة من التبع للتوصل اليها ١٢ به عنه العليا واسفله والوسط ١٢

ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه ان سلم من المعارضة اي

لم يأت خبر يصادفه فهو المحكم ومثله كثيرة وان عورض ^{بالنظر الى الغير ١٢} ^{بالنظر الى الغير ١٢}

فلا يخلو ما ان يكون معارضة مقبولا مثله او يكون مردودا والثاني ^{في الصالح ١٢} ^{الراسخ ١٢} ^{بكره الرأى ١٢} ^{اي الخال من احد اليشئين ١٢}

لا اثر له لان القوى لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت ^{لنفسه ١٢} ^{في القبول ١٢} ^{لا اثر له} ^{اي اذا كانت المعارضة بغيره}

المعارضة بمثله فلا يخلو ما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير ^{في الظاهر ١٢}

تعسف اولافان امكن الجمع فهو النوع المسمى بهختلف الحديث ^{اي لا يمكن اصلا او يدون التعسف ١٢} ^{بالاعلام عن الطريق المستقيم ١٢}

ومثل له ابن الصلاح بحديث لا عدوى ولا طيرة مع

له قوله مقبولا مثله الخ يرد عليه انه ان اراد بالمثل هو الشئ في مرتبة الحسن والضعف فالترديد غير ماض لمجاز ان يكون ماضيا لما هو قوله او دورته في القبول وان اراد بالشئ في اصل القبول فلا ساجرة اليه لانه اذا كان مقبولا كان مثل القبول بالضرورة الا ان يقال انه اراد التوضيح قال الشارح قد ذكر تلميذه انه قال المصنف في تقريره المراد به اصل القبول لا التساوي فيه حتى يكون القوى لا تقوى بل الحسن للضعف ناسخا لوجود اصل القبول قال الشئ في هذا الخالفة لما تقدم من قوله يحصل فائدة تقييده باعتبار مرتبة عند المعارضة انتهى اقول لا مقتضى لهذا الايراد اسلاما لعدم نظر الى قول المصنف في سياقه وان لم يعرف التاريخ فلا يخلو ما ان يمكن ترجيح احداهما على الاخر بوجه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالاستناد والخ فامل ١٢ عيب ^{له قوله والثاني الخ اي المردود لا اثر له في ان يكون مقابلا فضلا عن كون ماضيا ومناقضالا للقوى اعلم ان ان يكون جميعا مستلزما لغيره فافترقا الضعيف لعدم العمل به ١٢ شرح الشرح}

له قوله يختلف الحديث الخ اي نوع الحديث الذي عارضة حديث قد امكن الجمع بين مدلوليهما من غير تعسف هو النوع سمي بختلف الحديث على صيغة اسم الفاعل اي الحديث الذي يختلف مدلوله المظاهر في مدلوله المتوكل اليه وعلى صيغة اسم المفعول على انه مصدر سمي بالضعف هو الذي ذكرنا الا انه على الابدان يكون من قبيل اخلاق ثياب ذلك الثاني من قبيل حمل الصورة فانهم ١٢ عيب ^{له قوله} لا عدوى الخ العدوى مجازة العلة او العلق الى الغير وهو يزعم الطب في سبع البزاس والجرب والجدري والحمية والبخر والرمود والامراض الرباية فابطله الشرح ١٢ لا ترى علة الخ شخص ١٢ جمع الجمار ^{له قوله} ولا طيرة الخ هي بحر طار وفتح ياء وقد تسكن التثنية بشئ وهو مصدر تطيره طيرة كتحير خيرة ولم يحن مس بالصدر هكذا غيرهما واسم التطير السراج والبراح من الطير والسباع وغيرهما وكان يصدح عن مقاصدهم ففناه الشرح ونفاهه عند اخباره لان لا تأثير له في جلب نفع ودفع ضرر ١٢ جمع الجمار ^{سعه بتاويل صحيح قريب الفهم ١٢}

خذ قتر من الدجذد و مفرارک من الاسد و کلاهما فی الصحیح و ظاهرهما ^{له} ^{بش}

التعارض و وجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدى

بطبعها لكن الله سبحانه جعل مخالطة المريض بها للصحيح ^{من الجذام والبرص وغيرهما ١١}

سبباً لإعدائه مرضه ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في ^{غايه ١٢}

غيره من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبعاً لغيره والاولى ^{وهو الخالطة ١١}

في الجمع بينهما ان يقال ان نفيه صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم ^{يخزي}

للعدوى باق على عبومه وقد صح قوله صلى الله عليه وعلى

اله وصحبه وسلم لا يعدى شئ شيئاً وقوله صلى الله عليه وعلى اله ^{كيف ١٢} ^{بمجاوز ١٢}

له قوله صح حديثه في كسر الغاء وتشديد الراء المتفق عليه ويجوز كرها من الجذوم و هو الذي اصاب به الجذام كانه قد يوقع قال في التاويل الجذوم كغراب علة تحدث

من انتشار السوراء في البدن كل فيفسد مزاج الاعضاء و هيما تتأد و ربما انتهى الى تأكل الاعضاء و تتولى عن اقترح فرارک بالنصب اس كغرابك من الاسد اس

و نحوه مما هو ظاهر الضرر اى فلما اراد يدر ١٢ شرح الشرح **له قوله** ذلك هو الشارح الخ اى في المعنى الدرول بها اذا الاول يدل على نفى الاعداء

مطلقة والثاني على انما التزم بالاسم الجذوم بالضم ١٢ شرح الشرح **له قوله** كذا جمع بينهما الخ حاصل ان النقي في الحديث الاول لا عداء تلك الامراض

بطبعها والاشبات في الحديث الثاني اشارة الى انها اسباب عاديه لا عداء كسائر الاسباب وفي التفسير بالاسلام اداء الية والظاهر ان الاسم بالقرآن مختص

للفسقاء ولذا خصه بالمطلب وانما الكاكون المتروكون فلا حرج في فهمه اذ صح انه صلى الله عليه وسلم اكل مع جذوم وقال بسم الله تقيته بالله و توكل عليه

١٣ خلاصة شرح الشرح **له قوله** باق على عبومه الخ فيه انه صلى الله عليه وسلم اكل مع جذوم لان كلام ابن الصلاح ليس تحفيصا بل هو

تلويل و صرف عن ظاهره ضرورة الجمع بينه وبين معارضه كمن الفوم من كلام الله ان اراد ليقوله على عبومه الظاهر اس لاعدوى اصلا لا

باطبيع ولا بالسبب ١٢ شرح الشرح

له قوله لا يعدى شئ الخ اراد به انه مؤيد لبقائه على عبومه قليل وهذا ايضا يقتل تاويل ابن الصلاح واجيب بان تعدد العبارات و يحورها

يدل على ان المراد بها ما يتبادر عن ذهنه و تفرق بان ابن الصلاح ليس هذا لكن يعرفه عن الظاهر له حديث اخر ليراضه بحسب الظاهر اقول حاصل كلام المصنف

انه يمكن دفع المعارضة مع القارة على عبومه التويد بالاماريت والاخر والمصير لسه التاويل اعنا هو اذا لم يكن حمل المقصود على نقله لان التاويل في حديث واحد

احصل من التاويل في اماريت كثيرة فانا نقسمه لست ١٣ عيب **عه** الاول فرواه احمد وسلم واما الثاني فنقال الزركشي رواه الشيخان ١٢ شرح الشرح **عه** العاديه كغراب الدرء ١٢ -

وصحبه وسلم لمن عارضه بأن البعير الاجرب يكون في الايل
 الصحيحة فيخالطها **فَتَجَرَّبُ** حيث رد عليه بقوله فمن اعدى الاول
 يعني ان الله سبحانه ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الاول واما
 الامر بالفراس من الهجد ومن باب سد الذم المَع لئلا يتفق
 خلق ابتداء ۱۲ خلق ابتداء ۱۲

للشخص الذي يخالطه شئ من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدو
 المنفية فيظن ان ذلك لسبب مخالطته فيعتقد صحة العدو فيقع في الحرج
 فامرتجنبه حسب المادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع الامام
 الشافعي كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وصنف فيه
 اي بالتجنب عنده ۱۲ مطعاً المادة سواء الاعتقاد ۱۲ وعلمه الم ۱۲
 اي المجمع بين الحديثين ۱۲ لعله اسم كتاب له ۱۲

لقد قول من عارضه الخ اي بحسب الظاهر والافاضة النبي صلى الله

عليه وسلم على الحقيقة كفر مع ان العارض كان مسلماً كما يظهر من سياق الحديث فيميل العارضة على العارضة الغوية لا الاصطلاحية فالعنى استسكه
 وما كرهه وقال بل كالمس ۱۲ شرح الشرح مع زيادة ۱۲ قول من اعدى الاول اجرب بالامراء مع ان سوق الحديث يدل على تقييد المشاكلة ولذا قال النووي
 معنى الحديث ان البعير الاول الذي جرب من اثره او ليقال جرب من باب ارنا عيان الخضم اي سلطنا ان البعير الاول عدى الابل بمخالطه فمن اعدى
 الاول وجرب من مع ان الظاهر هو ما اشارت اليه ان هذا انما يروى عن الفاعل المتيقن ۱۲ ملخص الشرح ۱۲ قول من باب سد الزائغ الخ يدل
 عليه اكل النبي صلى الله عليه وسلم مع الجوزوم حيث كان يعلم انه لا يصحبه شئ الا باذن الشر وكان انسان من ان يقع في مثل هذا الشك ولو اصابه
 مكروه والامر ليس الا ان لم يجد في نفسه يقيناً بغيره من شئ من شئ لا يثبت عليه ولا ينجبه من الوقوع في الشرك الخلف جزاه الشرع امره في الجراء واعطاه الويساة والغيبية
 والوارد صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ۱۲ كذا في جواهر النسخة المنقولة عننا ۱۲ قول حسب المادة الخ يروى عليه اجتناب صلى الله عليه وسلم عن الجوزوم عند اذاعة
 المايعة على ان منسب النبوة يمدح ان يردوهم مادة العدو كما يجوز اذاعة نفلها ايضا فان الامر بالتجنب في فتح مادة ظن ان العدو هو الخاشع باطن
 وعلى كل تقدير فلا دلالة اصلا على نفي العدو سيما ۱۲ شرح الشرح ۱۲ قول من كرهه ليقصد استيعابه الخ كناية عن عدم استيعابه ولا فمن ان يعلم قصد
 كناية ليس اليه انه لم يفرضه بالتأليف بل جعله جزواً من كره الامم واول بل لا يكتفي بالتجنب لاختلاف مفهومه اولى الالباب وانما الظاهر الامم في الاصطلاح المجمع في بعض
 الاماير من يعلم كيفية افراغ الجمع ولا يلزم بعد ضبط القواعد الاصولية لتجنب الاشتراك الجزئية وحاصله انه ذكر جملة اجمالية لتبسيط المعارف على اقل الجمع وتفصيلها ۱۲
 شرح الشرح عنه ليس الامم كترجم بل ان الشرا الخ ۱۲ عنه اي مسائل سواء الاعتقاد ۱۲ مع اي الكلام ان يفتن الخ ۱۲ لعله اي الواسم وفيه
 ۱۲ صد ذلك الشرح ۱۲

بعد ا ابن قتيبة والطحاوي وغيرهما وان لم يمكن الجمع فلا يخلو اما
 امام جليل من علماء الحقيقة ١٢ اصلا اودبن النفس ١٢ اعد الامير الحديث من

ان يعرف التاميرخ اولافان عرف وتثبت المتأخره اوباصدح
 اي تاريخ الحديثين ١٣ لم يعرف ١٣ اسه بالتاريخ ١٣

منه فهو الناسخ والاخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعي
 المتأخر ١٣

بدليل شرعي متأخر عنه والناسخ مايدل على الرفع المذكور
 حديث كان اوغيره ١٣

وتسميته ناسخا بجان لان الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف
 الناسخ بماورد في النص كحديث بريدة في صحيح مسلم

كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزورها فانها تذكر الآخرة ومنها
 مصغرا ١٤ الزياره ١٤

مايجزم الصحابي بانه متأخر كقول جابر رضي الله تعالى عنه " كان
 اخرا الاميرين من رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم ترك

له قوله وغيرهما الخ قال ابن خزيمة لا اعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده شيء فليأتني لا اؤلف بينهما ١٢ شرح الشرح له قوله

والنسخ الخ انا قال رفع تعلق حكم ولم يقل رفع حكم لان الحكم وهو خطاب الترتيم والتقديم لا يصلح للرفع قبل طرح الرفع بالمرت والنوم والفتنة والجنون ما ليس
 بدليل شرعي ولو قس بان الحكم كسالي ودليل شرعي اقول ولايجوز ان يقال حتى رفع تعلق الحكم هو ان لا يتحقق ذلك الحكم حتى ما كان متعلقا برج صلاحية
 لتعلقه بالاشك ان في العصور المذكورة لم يرفع بهذا النحو وعلته هذا لا يرد المتأخره فانهم ١٢ عب له قوله والناسخ الخ في الغلظة الناسخ كل حديث دل على
 رفع حكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه انتهى اقول لمن هذا العريف الناسخ الحديث وشروطه وكذا الناسخ لا يتحقق بالحديث ١٣ عب له قوله

لان الناسخ الخ سواء صرح في كلامه اودى الى نفيه مسلمه الله عليه وسلم فان الدال على الناسخ كما يكون الاية يتكون بالحديث ايضا ١٢ مخلص شرح الشرح
 له قوله تذكر الآخرة الخ ودية تب عليه فوانه ذخره وعموا نذ ذخرة منها الزهد في الدنيا والتوجه الى الله وتقصير الامل وحن العمل وهذا الحديث من
 غرائب الناسخ والشروح حيث فهمها والغالب ان يكونا حديثين بينهما فصل ١٢ مخلص الشرح عك كنه عليه السلام شيخ احمد الحديث ١٣ عنه من باب
 اضافته الفعل الى السبب ١٣ سله لانه الحكم في الحقيقة ١٢

الوضوء مما مسته النار اخرجها اصحاب السنن ومنها ما يعرف
 اى طبعته ۱۲
 اى الاربعه ۱۲

بالتاسيخ وهو كثير وليس منها ما يدويه الصحابي المتأخر الاسلام
 اى مثاله كثير ۱۲

معارضاً للمتقدم عليه لاحتمال ان يكون سبعه من صحابي آخر
 بالكسر ۱۲ بحسب الاسلام ۱۲
 اى الحديث ۱۲
 اى يكون ۱۲

اقد من المتقدم المذكور او مثله فارسله لكن ان وقع التصريح بسبما
 اى حذف ۱۲

له من النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلامه فتيجه ان يكون
 ناسخاً بشرط ان يكون له يتحمل عن النبي صلى الله عليه وعلى اله

وصحبه وسلامه شيئاً قبل اسلامه واما الاجماع فليس بناسخ بل

له قوله وهو كثير الخ قال شارح اى لا يحتاج الى ذكره كحديث شراوين اوس وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انظر العاجم والمجم وحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمعت له وجوه من تقدمه من الشافعي ان الثاني ناسخ للاول لانه كان في سنته عشر والاول في سنته ثمان كذا في الخلاصة انتهى اقول نسخ الحديث الاول انا جو اذا حمل على ظاهره والا فهو مؤول فلا حاجته الى القول بالنسخ ۱۲ قوله فارسله الخ اى اسد التأخر موده الى النبي صلى الله عليه وسلم وحذف ذكر الصحابي الذي رواه عنه لانتصار اوسى هذا من سبل الصحابي وهو غير مرسل التامى وسببى حكمها ۱۲ شرح الشرح له قوله قبل اسلامه الخ فانه لو حمل قبل اسلامه ورواه بعد اسلامه لا يلزم ان يكون حديثه ناسخاً لجواز تقدمه على حديث متقدم الاسلام وان كان يكون متأخراً قال مولانا على القاري انما قلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان عدم تحمل المتأخر الاسلام شيئاً من النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه لا يوجب تأخر موده من تقدمه الاسلام بل وان لم يسمع المتأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يسمع المتقدم من النبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه مع موت المتقدم الاسلام قبل اسلام المتأخر اذ العلم بان المتقدم لم يسمع شيئاً بعد اسلام المتأخر انتهى ويمكن ان يقال ان كفى المنع عن ذكرها لا يوجب اعتبارها انتهى ۱۲ عيب له قوله واما الاجماع اى على حكم شرعي معارض بحكم شرعي ۱۲ من قبل الامه ولائمه لا يفسخ حكماً اقل به رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قيل لانه لا ينفقه الا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدها ارتفع النسخ ۱۲ شرح الشرح

عه اى حذف المتأخر المتقدم وامسره الى النبي عليه السلام ۱۲ عه بان قال سمعت النبي عليه السلام ۱۲ مده اى فتوى
 حديث التأخر ۱۲ له على حكم شرعي معارض بحكم شرعي ۱۲ من قبل الامه كيف يفسخ حكم النبي عليه السلام
 على متأخر الاسلام ۱۲ عه قول النبي ۱۲

يُدل على ذلك وان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يمكن ترجيح
حتى يعلم تاخر احد بهما ۱۲

احدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتمن او
بالاسناد اولافان امكن الترجيح تعين المصير اليه والافلا نصارما
يمكن الترجيح ۱۱

ظاهرة التعارض واقعا على هذا الترتيب الجمع ان امكن فاعتبار
الناسخ والمنسوخ فالترجيح ان تعين ثم التوقف عن العمل باحد الحثيين
والتعبير بالتوقف اولى من التعبير بالتساقط لان خفاء ترجيح احدها
كما قلنا ۱۲
لانه في سورة ادب ۱۲

له قوله بل يول على ذلك الخ يعني ان الاجماع يستدل على وجود خبر
مصدق المتخ و ذلك كبريت مصادره واى خبرية في نقل شارب الخمر في المرة الرابعة فانه مبرح بلائلا الاجماع على ترك العمل به على انه قد
ظهرنا في بعض قال الترتوي في جامعنا واما كان حذاني اول الامر ثم نسخ بعد هكذا روى محمد بن اسحق عن محمد بن النضر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ان من شرب الخمر فاجلوه فان عاد في الرابعة فاقطعه قال ثم اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة
فقطر ولم يقبض انتهى ۱۲ ع

له قوله التساقط بالنسبة الى الاول كون احدهما مشتبا والاخر نائيا فالراجح هو التي سمت بالشرط المذكورة في موضوعه وكون احدهما محرما والاخر مباحا فالراجح
هو الحرم وعلى هذا القياس وما قال الشارح وغيره كونه تناقضا فحق عليه اشجانا فنفدى انه يرجع الى وجوه الترجيح المتعلقة بالاسناد فقال على ۱۲ ع

له قوله او بالاسناد الخ كون احدهما مرويا باسناد اضعف بالاصح وكون احدهما مرويا بالاصح والآخر كذا به او مناداة وكون احدهما
مرويا بالطرق الكثيرة وعلى هذا القياس ۱۲ مخلص شرح الشرح **له قوله** نصار ما فاحصره التعارض الخ قال الشارح قيد ما
فاحصره التعارض اذ لا يتعارض النصان في الواقع ولا يقع تناقضا شرعيان في نفس الامر انتهى اول هذا برشدك الى دفع ما استشكل بان ركن
العقارضة تساوى للتحقق في الثبوت فاذا كان احدهما مستدركا لم يتحقق العقارضة انتهى وجب الدفع ان المراد بالعقارضة هي العقارضة بحسب الظاهر

۱۲ ع **له قوله** ثم التوقف الخ حتى يظهر حكمه ويدين امره وقيل يجوز فيفتي بواحد منهما او يفتي بجدا في وقت واحد في وقت كما يفعله
احمد وذلك غالبا بسبب اختلاف روایات اصحابه عنه كذا ذكره السندي ۱۲ شرح الشرح **له قوله** من التعبير بالتساقط الخ اى على اشتراط
على الاستدلال من الدليلين اذا تناقضا تساقط على تساقط حكمهما وهو وجه الاستدلال مع ان الامرين كذلك لان مقوله حكمهما لما يوجد لم يظهر ترجيح احدهما
حينئذ ولا يلزم منه استمالة التساقط مع ان الطارق التساقط على الدلالة الشرعية خارج عن سنن الاداب السنية ۱۲ ع اى على وجود النسخ ۱۲

ع اى فلما يصار الى الترجيح بل يتوقف ۱۲ ع اى فبعده الترجيح ۱۲

على الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الواهنة مع احتمال ان

يظهر لغيره ما خفي عليه والله اعلم ثم المردود ^ع وموجب الرد اما ^{اولى ان آخر ۱۲}

ان يكون لسقوط ^{للسقوط ۱۲} من اسناد او طعن في راوي على اختلاف وجوه الطعن ^{التي سيأتي ذكرها ۱۳}

اخر من ان يكون لا مريد جع الى ديانة الراوي او الى ضبطه فاسقط ^{تدنيه ۱۲}

اما ان يكون من مبادئ السنن من تصرف مصنف او من اخذه ^{عط ۴} او اكثر الاضمانية ^{۱۲}

اي الاسناد بعد التابعي او غير ذلك فالاول المعلق سواء كان الساقط ^{اليقيني ۱۲}

اح قوله في الحالة

الراهنه الخ اي الحالة المعروضة في الان الماضية والحاصل ان خفاء الترجيح انما هو في تلك الحالة الماضية لا انه يبقى خفيا في الحالة اللاحقة ايضا ۱۳ عب -
 ۱ قوله مع احتمال ان يظهر لغيره الخ فان فرق كل ذي علم عليهم اما سمعت قول امام الائمة ابن خزيمة الاعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان
 عنده شئني فليأتني به لا واثم بينهما ۱۳ عب ۲ قوله ثم المردود الخ لما فرغ من اقسام القبول وقد مرهنا لانه ان التقدير مشرع في اقسام المردود
 وحاصل ان المردود من حيث هو مردود باليقين كونه مردودا اعني فرت صفته القبول من العدالة والضبط اما ان يتحقق الاجل ما سقوط راو و حذفه من الاسناد
 على اختلاف انواع السقوط والحذف او طعن فيه والشرح في هذا التام كلمات وفيها ذكرنا كفاية ۱۲ عب

۳ قوله او طعن في راوي من رداة اسناده على اختلاف وجوه الطعن اي كما كنا على وجوه الطعن المختلفة مما سيأتي اعم من ان يكون ذلك
 الاختلاف لامر يربح الى ديانة الراوي او الى ضبطه هذا كله تصريح لعموم وجوه الطعن وبيان ذلك لانه من عن قوله على اختلاف وجوه الطعن فان كل بيان
 يكون مغنيا عما له بيان ۱۳ عب ۴ قوله اما ان يكون الخ الغاير لان من الاول سلة للسقوط والثانية للتبديل والسنة الثالثة انما ان يحصل الحذف من مبادئ
 السنن تصرف من الص سواء كان مخرا او غيره وسواء كان السقوط من المبدء فقط كما في الصورة الثانية من الصور المذكورة للمعلق او من المبدء والادسط ايضا كما في
 الصورة الثانية من ادم الاخر ايضا كما في الصورة الاولى من ۱۲ ملخص الشرح ۵ قوله قوله من اخره اي الاسناد الخ اشارة بهذا التفسير الى اتحاد السنن
 والاسناد وان كان كذلك لفرق بينهما بل السنن مجرد الالحديث والاسناد بيان نعم ثم المردود ان يكون السقوط من اخر السنن فقط لثبوت المقابلة ۱۳ شرح الشرح مع
 زيادة ۶ قوله فالاول الخ وهو ما عرفت من مبدأ سنه ونسب الحديث لان قوة متعلق سقط وانما اكتشف على التوالي اولا على التوالي وقسط لشرائح
 على التوالي تفسيره فامل ۱۳ عب .

مع المحفوظة في الان الماضية ۱۳ -

ع اى من غير شرط الالمنية مع تصرف المصنف والاخرية ۱۲ -

واحداً اكثر وليينه وبين العضل الاتي ذكره عموم وخصوص من

وجاهين حيث تعريف العضل بانه سقط منه اثنان فصاعداً
 اى اثنين جسته ۱۲

يجتمع مع بعض صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من
 جسته ۱۲

تصرف المصنف من مبادئ السند يفترق عنه اذ هو اعم من ذلك
 اى جنبه ۱۲

ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلاً قال رسول الله
 المصنف ۱۲

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ومنها ان يحذف الاصحاح
 جميع السند ۱۲

او الا التابعي والصحابي معاً ومنها ان يحذف من حديثه ويضيفه
 المصنف ۱۲

الى من فوقه فان كان من فوقه شيخاً لذلك المصنف فقد اختلف فيه
 المستقط ۱۲

له قوله وبينه وبين العضل الخ قيل نيزه اشكال اذ العضل من القسم الثالث المقابل للمعلق فيكونان متباينين واجيب بان الظاهر انه اراد بالعموم
 والخصوص من وجه مجرد الاجتماع في وصف الخ وهو السقوط على التوالي والافتراق في وصفه فهو مستو على التوالي وقد بين مثل هذا حيث قال ان بين الشاذ
 المكر عموم وخصوص من وجه الخ فالعلق والمعضل يمتنعان حيث استقط المصنف من مبدأ السند
 اكثر من واحد على التوالي ويصدق العلق بدون العضل حيث استقط المصنف من مبادئ السند واحد او اكثر لا على التوالي بل على العكس حيث استقط المصنف اثنين فصاعداً
 من التوالي من الاواسط الى المبادئ او اسقط غير المصنف وقد فصل بما لا مزيد عليه بقوله فمن حيث تعريف العضل الى اخره ۱۲ قائم مع زيادة له قوله
 ومن صور العلق الخ كقول البخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلى بعضكم اعم من بعضكم الخ بجسته من بعض اويقول مثلاً فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا اذ يقال
 قيل بجسته كذا ۱۲

له قوله ونحو ان يميز الخ اى المصنف جميع السنن الاصحاح او الا التابعي والصحابي معاً قيل ولم يشترط التابيع فقط مع انه لم يشترط التوالي في العلق
 اقول لو سلم كونه معلقاً لم يرد المصنف في هذه الصور المذكورة ۱۲

المخلص للروايات ۱۲ قوله شيئاً لذلك المصنف الخ احتراز عما اذا لم يكن شيئاً له فاعليق
 اتفاقاً في بعض هذه من صور التعليل بل اختلف ۱۲ شرح الشرح

هل يسمى تعليقاً اولاً والصحيح في هذا التفصيل فان عرف بالنص
 او الاستقراء ان فاعل ذلك مدرس قضي به والافتعيلق وانما ذكر
 التعلیق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف وقد يحكم بصحة
 ان عرف بان يعنى مسمً من وجه اخر فان قال جميع من احدثه
 ثقات جاءت مسألة التديل على الابهام وعند الجهول لا يقبل
 حتى يسمى لكن قال ابن الصلاح هنا ان وقع المحذف في كتاب الترمذ
 اسي في هذا البحث ۱۲

له قوله فان عرف بالنص اي نس امام من ائمة الحديث او الاستقراء اي التمس
 التمام ان فاعل ذلك المحذف مدرس بتقدير الامم المكونة وهو الذي يفعل ذلك ترويه بالحدیثه تقضى به اي حكم بتدليسهم والاولى وان لم يعرف باحدهما
 انه مدرس فتعلیق اسي فاعله وحدیثه معلق وهذا يدل على مبانة العلق للمدرس ونيرانه لصدق عليه تصدیر فیجب ان یقید تصدیر العلق بان يكون
 سقوط شئ من الاسناد واضملاً ختياً حتى يخرج المدرس ۱۲ اشرح الشرح **له قوله** وانما ذكر التعلیق الخ دفعه دخل مقدر تقر به ان العلق
 ليس مردوداً ويحیی اقسام فلم ذكره في اقسام المردود والجواب ان عرفه ان اقسام المردود للجهل بحال المحذوف فالعلم من حيث هو معلق ليس مقبولاً اصلاً
 انما يقبل حيث يقبل لا يور خارجاً لكونه من معلقات ملقمة الصعته او يجمع من طريق اخر غير معلق وهذا معنى قوله وقد حكم بفساده ان عرف الخ ۱۲
عب له قوله فان قال اي راوى العلق جميع من احدثه ثقات جاءت اسي حصلت مسئلة التديل على الابهام كان يقول الراوى اخبرني الثقة
 وفي نسخة بنصب المسئلة اي كانت هذه المقالة او المسئلة فكلمة جاء هذه ناقصة شاملاً في ما جاءت حاجتك وعنده الجمهور ومنهم الخطيب والبرجيني
 لا لا يقبل اي اليعلم حتى يسمى لاحتمال ان يكون ثقة عنده دون غيره فاذا ذكر يعلم حاله وقال التليذ هذا ليس شئ لانه تصدیر بلوج التهم على التديل
 الصريح وفيه ان التديل العروق على الوجه المجهول كما تديل انتهى اقال الشارح واقول لا يبعد ان يقال ان معدل الراوى المجهول ان كان اما من ائمة
 الحديث فلانك ان تعلیق باقبول والا فلا ۱۲ عب

له قوله كمن قال ابن الصلاح الخ اقول هذا هو الحق ولا عوجة لقول ابن حزم حيث عد تعلیق البخاري الصيغ الجواز من كقول فلان اذكر فلان او نحو ذلك
 انقطاعاً تادحاً قال النووي وهذا خطأ من ابن حزم وبين ذلك البرهنة ثلاثه بالثبات تسليم انه منقطع وان المنقطع في الكلامين غير متعلق بالانقطاع القادح لما عرف من
 عادتهما انتهى على ما نقله في الدراسات اقول وقد اقره الشيخ ابن الهمام في فتح القدير حيث قال وتعلیق البخاري انما يكون صحيحاً اذا لم يكن بصيغة
 التبريز كيدرك بل نحو قوله قال انتهى وقال الشيخ العمدة الدجولي رحمة الله عليه في مقدمته ترجمته المشكوهة وهذا التصريح وتعلیقات وترجم صحيح بخاري
 يسير مست وهدم ان صحيح است وحم اتصال دار زير اكره وى التزام كرهه است كدرين كتاب جز يصح يادرد وبعضه انما نارادروا مناعه وكر
 متصل نیز ذكر كرهه است انتهى ۱۲ عب عه الظاهر انه متعلق الا ان التعلیق ايضاً يعلق عليه ۱۱-

صحته كالبخاري ومسلم فيها اتي فيه بالجزم دل على انه ثبت اسناده
 عندنا وانما حذاف لغرض من الاغراض وما اتي فيه بغير الجزم فيه
 مقال وقد اوضحت امثلة ذلك في "النكت على ابن الصلاح" والثاني
 وهو ماسقط من اخره من بعد التابعي هو المرسل وصورتها ان يقول
 التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وعلى اله
 وصحبه وسلم كذا او فعل كذا او فعل بحضرتة كذا او نحو ذلك
 كذا ۱۱ عليه السلام كان النبي يقول

له قوله لغرض من الاغراض الخ كالاقتصار اذ بان اسناده في الباب ولوس طريق التفرقة بالتعليق عليه
 اوانه لم يسمع من شئ به ليقيد العلوا وسمعه في حال المذاكرة لفقده بذلك الفرق بين ما حدسه من مشائخه في حاله التمهيد والذاكرة وحاديثه لذكره
 فلما يتحتم بما اورد به بذلك على موضع يدرج تحليل الرواية على شرطه او غير ذلك من الاسباب التي يعصها خلل الانقطاع كان يكون الراوي
 ليس على شرطه وان كان مقبولا ونحو ذلك ۱۲ شرح الشرح **له قوله** قد اوضحت اشكته ذلك الخ قال الشارح قلت هذا ايضا
 في غايته من الابهام مع انه لم يظهر وجه الاستدراك فان الجمهور اذا لم يقبلوا التصريح لوى المعلق بان جميع من احذره نقات وكذا قول من يقول
 حديثي الشكته كيف يقبلون من التزم صحته كما به ويذكر فيه تعلقات ولم يصرح بان تعليقه صحيح ام لا فانه لو صرح به لكان من قبيل ما سبق للمحال
 انه يحتمل انه حدسه لغرض من الاغراض سواء ذكر بصيغة الجزم او بصيغة الترميض لغرضه المجهول البعد من العلوم في كونه مقبولا اتي قول وفيه ما قد
 اشترنا سابقا من التفصيل فتذكر ۱۳ عيب ۱۴ **له قوله** هو المرسل الخ وهو ما اخذ من الاموال بحضه الاطلاق وعدم المنع لقوله تعالى انارسلنا
 الشياطين على الكافرين فكان المرسل لطلق الاسناد ولم يقيد به او معروف اذ من قولهم ناقه مرسل اي سرية البير كان المرسل اسرع
 فيه فخره بعض اسناده اذ من قولهم جاء القوم ارسلنا اي منفرقين لان بعض الاسناد منقطع من بقية ۱۲ شرح الشرح **له قوله** سواء كان كبيرا بان ياتي
 كثيرا من الصحابة وسواء كانت جميل روايته عنهم كقيس بن ابي حازم وسعيد بن المسيب او صغيرا بان لم يلق من الصحابة الا العبد اليسير او لم يات
 مع كون جمل روايته عن كبار التابعين كعبيد بن سفيان الانصاري ذكره السنائي ثم تميمه لقوله كبير كان او صغيرا اذ على قول من قال لا يكون حديثه صنادقا ليعين مثلا
 بل مشطقا لانهم لم يلقوا من الصحابة الا الراوي او اثنين فاكثر روايتهم عن التابعين وهذا الخفيص ما في شرح الشرح عه اسم كتاب المص شتم على
 اعتراضات اورد على ابن الصلاح ۱۳ ش-

وانما ذكر في قسم المردود للجهل بحال الحدوق لانه يحتمل
 ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون تابعيا وعلى الثاني يحتمل ان يكون
 ضعيفا ويحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل ان يكون حمل عن صحابي
 ويحتمل ان يكون حمل عن تابعي اخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق
 ويتعدد اما بالتجويز العقلي فالى ما لا نهاية له واما بالاستقراء فالى
 ستة او سبعة وهو اكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض فان
 عرف من عادة التابعي انه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور
 الحديثين الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولي احمد وثانيهما
 اعلى على زعمه ١٢

له قوله وانما ذكر في اقسام المردود الخ واطلم ان كون المرسل حديثا ضعيفا مردودا لا يخرج به نذهب جماعية الحديثين وكذا الشافعي وكثير من الفقهاء
 واصحاب الاصول وقال مالك في الشهور عنه والبرصيفته وطائفة من اصحابنا وغيرهم من ائمة العلماء كما حمد في القول المشهور عنه انه صحيح صحيح به بل يحكى ان جرير
 اجماع التابعين باسمهم على قبوله وان لم يات عنهم انكار ولا من واحد من ائمة بعد ضم الى رأس المائة الذين هم من القرون الفاضلة المشدود لها بالخبر
 من الشارع صلى الله عليه وسلم وبالخبرية وبالقبول لبعض القائلين بقبوله فقواه على المنع معلل بان من امنه فقد امانك ومن ارسل فقد تمكلك هكذا
 اذا لم يعرف حاله فان عرف من عادة التابعي الخ ١٢ شرح الشرح ٢ قوله فالى ما لا نهاية له الخ الاظهار انه اراد الاكثره واتي بما لا نهاية له
 مخالفة اذ من العلوم عن الصحابة ان الاقسام الالزم عليه السلام امرتها كيف الى بينا صلته الله عليه وسلم فلا يراد ان الحال عند العقل ان يجوز
 بين التابعي والنبي صلى الله عليه وسلم من لا يتناهى كيف وقد وقع التناسخ في الوجود الخارجي لذكر النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ خلاصة شرح الشرح
 ٣ قوله فالى ستة او سبعة الخ نقل التلمذ عنه انه قال او هذا التمسك ولان السند الذي ورد فيه سبعة النفس اختلفوا في واحد منهم هل هو
 صحابي ام تابعي فان ثبتت صحبته فان التابعين ستة والاسبعة ١٢ شرح الشرح ٤ قوله الى التوقف الخ اى في قبوله وردة قال
 الشافعي ويرد على الضعف انه حيثما لا يصح جملة قسامين المردود القطع على نذهبهم انتهى قولك اذا سلم ان التوقف فيه نذهب الحديثين فلا شك انه

عنه لان التابعين كانوا بين عدل وضعف بخلاف الصحابة فان كلهم عدول ١٢ عنه لعدم تقيدهم بالرواية عن الصحابة ١٢ مسمى من كونه
 عدلا او ضعيفا ١٢

وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل مطلقا وقال الشافعي يقبل ان اعترضه
وهو الاشتهار بالحق ١٢ اع

مجميئة من وجه اخر يباين الطريق الاولى مسندا كان او مرسل ليتبرح
الثاني ١٢

احتمال كون المخذوف ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر الرازي من الحنفية
في الاسناد الاول ١٢ ش

والبوليد الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان يرسل عن الثقات وغيرهم

لا يقبل مرسله اتفاقا والقسم الثالث من اقسام السقط من الاسناد
لقدم الثقة به ١٢

ان كان باثنتين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل والا بان كان السقط
السقط ١٢ ش

اثنين غير متواليين في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا ان سقط واحد
فقط ١٢ مجرد تأكيد

لا لقطع سلسلة اسناده ١٢

من اقسام المررد بالضعف الاعم ومن اين يعلم انه جعله من اقسام المررد والقطعي الذي هو مررد بالضعف الاخص فاي زاد الشارح غير واراد على الضعف ١٢
شع قوله لبقاء الاحتمال الخ اذ يجوز ان يكون ثقتة عنده لا في نفس الامر كذا قيل وهو غير صحيح اذ الكلام معنى على فرض انه يرسل الاعم ثقتة
وعلم هذا من دابة باليقين في نقله لبقاء الاحتمال الخ قال الشارح يرسله الضعف ان يكون هذا الارسال بخصوصه من غير عادتة ١٢ اشرح المشرح
له قوله وهو قول المالكيين والكوفيين الخ قال الشارح يرسله الضعف ان لا يقع جملة قسمان المررد بناء على جميع المذاهب انتهى اقول ومن
اين يعلم انه جعله مرردا على جميع المذاهب بل الظاهر انه اختار مذاهب اهل الحديث لان المتخلف في اصوله اذ ذهب الشافعي بناه على ذهب
فالاراد منه في عمدة ١٢ عيب ١٢ قوله لا يقبل مهمل اتفاقا الخ اي اذا عرف حاله انه غير مترجم بان يرسله عن ثقتة فلا يقبل
مرسله اتفاقا واما اذا لم يعلم حاله فمرسله يقول اتفاقا ١٢ اشرح الشرح ١٢ قوله فهو المعضل الخ اي ناقص الذي في اساده ذلك
هو السمي بالمعضل من اعضله يعني اعياه فحقى التامر كس عضل عليه ضيق ربه الامر اشترط كما حمل واعضله فعضل الداء والطباء فاعضله ١٢ اشرح الشرح
له قوله قوله ولا الخ اي وان لم يسقط اثنان فصاعدا او متوسط اثنان فصاعدا لكن لا على التوالي فليقطع به مذهب ولا يقطع به الا نسب تاخير قوله فهو المنقطع
عن قوله وكذا ان سقط واحد الخ قال الضعف رئيسي ما سقط منه واحد منقطع في موضع وما سقط منه اثنان بالشرط منقطع في موضعين وهكذا ان في ثالثة
ففي ثالثة وان في اربعة ففي اربعة نقله التين والصبوح الذي ذهب اليه الجعدي ونعم الخليل وابن عبد البر وغيرهما من المتقدمين ان المنقطع المالم يتصل اساده على
اي وجه كان القطعة سواء ترك ذكر الراوي من اول الاسناد واسطره او اخره بحيث يشتمل المرسل والمعضل والعلق الا ان اكثر ما يوصف بالاتفاق
في الاستعمال رواية من دون التابعين عن الصحابي كالك من ابن عمر ١٢ اشرح الشرح عه وسواء كان الثاني شيئا ارحسا او ضعيفا ذكره الشيخ زكريا ١٢
عنه بالوحدة والجميم لئلا يلبس بالبر بالقرينة ١٢ ش مسند وان لم يتصل مجموع ما ذكر في المعضل ١٢ ش

فقط او اکثر من اثنين لكن بشرط عدم التوالى ثم ان السقط من الاسناد

تقسيم ثمان للسقط بل هو دو باعتبار السقط

قد يكون واضحا يحصل الاشتراك في معرفته لكون الراوى مثلاله

صحة كاشفة للموضوع ۱۲ بين الخلق وغيرهم ۱۲

يعا صر من روى عنه او يكون خفيا فلا يدركه الا الائمة الخذاق المطعون

على طرق الحديث وعلل الاسانيد فالاول وهو الواضع يدرك بعدم التلقى

من نوعي السقط ۱۲

بين الراوى وشيخه بكونه لم يدرك عصره او ادركه لكن لم مجتمعاً و

و علم ذلك من خارج ۱۲

لكنها

لكنه

ليست له منه اجازة ولا واجادة ومن ثم احتج الى التاريخ لتضمنه

في هذا الفن ۱۲

يوجب تعريفه ۱۲

تحرير مواليد الرواة ووفياتهم وادقات طلبهم وارتحالهم وقد افتضح

اوقات وفاتهم ۱۲

اقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم والقسم

بالسماح منهم ۱۲

كثيره ۱۲

الثاني وهو الخفي المدس بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوى له يسيم

له قوله لكون الراوى مثلام صر من روى عنه الخ اي لم يدرك عصره وقوله مثلام قيد لم يعاصر ليعبده انه كذلك اذا ادرك عصره كما ما اجتمع ۱۲ شرح
 الشرح له قوله ليست له منه الخ اي والحال انه ليس للراوى عن شيخه على تقدير ادراك عصره اجازة ولا واجادة كما يجيء تفصيلا وما اذا
 ثبت اجازة او واجادة على تقدير عدم الاجتماع فانه ثبتت حينئذ تلاقى معنوي فقهيها معتبر في عدم التلاقى لكن عادة من الواضع لا يخلو عن خطأ فكان الامر
 اضافة ۱۲ شرح الشرح له قوله ظهر بالتاريخ كذب دعواهم الخ استئناف وقع جوابا للسؤال عن كيفية الانتصاح وبسببه يستدل ان يكون منه للشيخ
 بتقدير ضمير اى كذب ودعواهم بالسماح منهم ۱۲ شرح الشرح له قوله ان في الدس الخ اعلم ان التليس تسلم تليس الاسناد وليس للشيخ
 تليس الاسناد روايته عن غيره او ناهه بالمسومة منه وهما انه سمعه منه كمن فلان او قال فلان
 اذ ان فلانا قال او ما شبه ذلك مما ليس فيه
 تضرع السماع وعنده وفاعله مضموم جدا عند اكثر العلماء ومن عرف به فهو مخرج عند جماعة لا يقبل روايته بين السماع او لا او يصح التفصيل فها بين فير لا لتصال
 كسمعت وحدثنا نحوه مما يدل على السماع بالتصريح فهو مقبول ففى التبيين وغيرهما منه كثيرة وتليس شيوخ وهو ان يسى شيئا سمع منه غير اسم الروى
 او يشبهه او يفتخر به لا يشتمه كبايعرف وهذا الخف من الاول ويتكلف المال في كراهيته بحسب اختلاف القصد الحامل عليه ۱۲ شرح الشرح
 عمه كان الامر ان يقول وقد يكون ۱۲ شرح الشرح

من حدیثه و او هم سماع للحديث عن لم یحدثه به و اشتقاقه من الدکس بالتحریک
عنه شیخ ۱۲ الروی ۱۲
ای اخذہ ۱۲ ش

وهو اختلاط الظلام سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء ويورد المدلس
الحديث ۱۲
بالمجلس ۱۲

بصيغة من صيغ الاداء تختمل وقوع البقي بين المدلس ومن اسند عنه كعت و
صفة بصيغته ۱۲
بمسئل الام ۱۲
اللقاء

كذا قال ومثي وقع بصيغة صريحة كان كذا با وحكم من ثبت عنه التلميح
الترس ۱۲
كان يقلل سمعت ۱۲
لا يجوز لغيرها ۱۲
ثمة بجهنم

اذا كان عدلا ان يقبل منه الا ما صرح فيه بالتحديث على الاصح

وكذا المرسل الخفي اذا اصدار من معاصر لم يلق من حدث عنه بل
اي مثل المدلس في الروي ۱۲ ش

لحق قوله واشتقاقه من المدلس الخ ومنه الترس في ابيح يقال دس فلان على فلان اي ستره العيب الذي في متاعه كانه اعظم عليه الامر وهو في الاصطلاح
راجع الى ذلك من حيث ان من انقطع عن الاناشيد افتقد على ذلك الذي انقطع وزاد في التفتية لانيانه لبيانات موهمة وكذا تدليس الشيخ
فان الراوي يشطه الوصف الذي به يعرف او يظن الشيخ بوصفه لغيره بالمتعبر به كذا حقيقة البقاعى ۱۲ شرح الشرح عنه من الاتصال
والانقطاع ونحوهما من العلل القادحة في السند ۱۲ شرح الشرح.

لحق قوله يكتمل وقوع الغفاء قال التليذ الاول ان يقال يكتمل السماع كما صرح به النودى وغيره انتهى وقال السخاوى كنى شيئا بالغفاء عن السماع
التصريح غير واحد من الامتة في تعريفه بالسماع ۱۲ شرح الشرح ۳ قوله وسنى وقع الخ حاصله انه سنى وقع الحديث المدلس بلفظ صريح فصر
كذب واما اذا وقع من المدلس اس عن وقوع منه الترس في بعض الصور حديث بلفظ صريح فانه مقبول اذا كان المدلس عدلا ۱۲ شرح الشرح

لحق قوله صرح فيه الخ اي بين السماع فيه بحيث زال احتمال الانقطاع وادق بلفظ صريح فانه مقبول للاتصال وصرح فيه كسمعت وحدثنا واخبرنا فهو مقبول
مجتمعا به ۱۲ شرح الشرح ۵ قوله اذ اصدار من معاصر لم يلق الخ قال شارح تيد واقعي لا استرازمى وكان الانساب ان يقول وهو الصادر من
معاصر ولذا قال التليذ هذا الشرط وجرمان له فهو ما ليس كذلك اذ ليس لنا مرسل خفى الا ما صدر من معاصر لم يلق اتنى اقول كلام الكليد صحيح لا غير عليه

واما قول شارح كان الانساب ان يقبل وهو الصادر من معاصر فليس بظاهر اذ الصادر من معاصر يشمل الصادر من معاصر ملاق وهو ليس بمرسل
خفى كما يصرح به النص ليعيد هذا فكان الاصح ان يقول وهو الصادر من معاصر لم يلق ۱۲ عب

عنه بالمرور كما يكون في اول الليل ۱۲ شرح الشرح

عنه ۱۲ على قارى ۱۲

عنه اي المرزوق والمرور ۱۲ شرح الشرح ۵ اي وحقه ان يرد ۱۲ شرح الشرح ۵ له فلا يقبل حديثه اصلا ۱۲ للس وقيل لا يقبل حديثه
اصلا ۱۲ شرح الشرح

بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق يحصل تحريده

وبالبيان تحقيق ١٢ اش
تفصيلا ١٣

بما ذكره ههنا وهو ان التدليس يختص بمن روى عن عرف لقوا ولا اياه

فاما ان عاصره لم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي ومن ادخل في

تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي نزمه دخول المرسل الخفي
كصاحب الخلاصة ١٢

في تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويبدل على

ان اعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وجدها لا بد منه اطلاق

فان قيل

خبر ان ١٢

اهل العلم بالحديث على ان رواية المخضرمين كابي عثمان النهدي

كالذي بنين ١٢

وقيس بن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم

من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكتبه

ولا يشترط
الفقاء ١٢

في التدليس لكان هؤلاء مدلسين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وعلى

ولم يقل به احد ١٢

اي الخفي ١٢

اله وصحبه وسلم قطعاً ولكن لم يعرف هل لقوا ام لا ومن قال باشتراط

المخضرمين ١٢

١- قوله فهو المرسل الخفي الخ اي والمرسل الخفي يختص بمن روى عن عاصره ولم يعرف انه لقيه على ما ذكره السندي ١٢ شرح الشرح

٢- قوله رواية المخضرمين الخ جميع المخضرم بالفاو والسناد والمحدثين وفتح الرواية يقال خضرم عما ذكره اي قطع وهو الذي ادرك بالجاهلية و

زمن النبي عليه السلام ولم يره رسياً في الخلاف في انهم معدودون من الصحابة ام من كبار التابعين كما هو الصحيح وعدمه سلم عشرين نفساً ١٢ شـ

٣- قوله ولكن لم يعرف الخ قيل النظار ان المخضرم من عرف عدم لقيه لانه لم يعرف انه لقيه وبينهما فرق كما لا يخفى ثم لا يخفى انه لا يدخل
لهذا اللفظ في الايراد فانه يتم برواه ١٢ عب

وله اي يطلق المعاصرة ولو كان ليقه ١٢ للعه اي بحيث يكون ثباتين ١٢ -

عه بلح نون ويحون حاء ١٢ شرح الشرح عه خبر قوله الام اشافعي ١٢

الملقاء في التدليس الامام الشافعي وابوبكر البزار وكلام الخطيب في الكفاية
 ز النافي

يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملاقة ^ب باخياره ^ع عن نفسه بذلك
 اشراط اللقاء ^{١٢}
 الدرر ^{١٢}

او يجزم امام مطلع ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راو اكثر بينهما
 في اثبات عدم اللقاء ^{١٢}

لاحتمال ان يكون من المزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كل تقاض
 في متصل الاسانيد ^{١٢}
 بالتدليس ^{١٢}

احتمال الاتصال والانقطاع وقد صنف فيه الخطيب كتاب ^ع التفسير
 اسم كتاب ^{١٢}
 عنه

لمبهر المراسيل وكتاب المزيد في متصل الاسانيد واتهمت ههنا اتسام
 اسم كتاب ^{١٢}

حكم الساقط من الاسناد ثم الطعن يكون بعشرة اشياء بعضها اشده

في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط

ولم يحصل الاعتناء بتمييز احد القسمين من الاخر لمصلحة اقتضت

له قوله بخباره عن نفسه الخ كما حكى علي بن خنجر م كما يروى عن عبيد بن عمير

فقال عن الزهري فيقول له عن ذلك الزهري فقلت ثم قال قال الزهري فيقول الامم من ارمه وقال الامم من ارمه حتى عدلنا عن عمر

عن الزهري ^{١٢} لمقطع من شرح الشرح ^ع قوله الام مطلع الخ اي ذلك وهو عدم الملاقة وانما يعلم ذلك بالآراء كحديث العوام بن حوشب عن

عبد الرحمن بن ابي ادنى كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال بلان قد قامت الصلوة تخض وكبر قال الامام احمد والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ^{١٢} شرح الشرح

^ع قوله ولا يخفى ان يقع الخ حاصل ان لا يخفى الحكم بالتدليس وقوع زيادة الروين من روي بصيغة تخمّل السماع وبين الروي عنه في بعض الطرق فلا يحكم

بمجرد هذه الزيادة بالتدليس لاحتمال ان يكون هذا الزيادة من المزيد وهو ان يزيد الروي في اسناد واحد رجلا او اكثر وحدهما منه ونظما ^{١٢} شرح

اشترت مع تقديم وتاخير ^ع على احوال الرجال وطبقاتهم ^{١٢} لعطاي الراوي والروى عنه بالتدليس ^{١٢} عنه في بيان المدرس

والرسل الخ في الدرر والفرق بينهما ^{١٢} عنه قيل الانسب ان يقول واتهمت احكام اتسام الساقط ^{١٢} عنه هي الكذب والتهمه والغش والجهالة والدرية

^{١٢} له هي فتن الغلط والغفلة والوهم واما الفتن الثقات وروى النقط ^{١٢} له بان يبين ما يتعلق بالعدالة بلعية و ما يتعلق بالضبط بلعية بل بين مختلفه

ذلك وهي ترتيبها على الأشد فالأشد في موجب الرد على سبيل التذلل
ولاحصل الأيالا اختلاط ١٢

لان الطعن امان يكون لكنذب الراوى في الحديث النبوى بان يروى
وانما انحصر وجوده الطعن في العشرة لان الطعن الحجة ١٢

عنه صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ما لم يقله متعمداً ذلك

او تهمة بذلك بان لا يروى ذلك الحديث الا من جهته ويكون
حديث ١٢ الكذب ١٢

مخالفاً للقواعد المعلومة وكذا من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر
بالضرورة ١٢

منه وقوع ذلك في الحديث النبوى وهذا دون الاول او نحس غلظه

اى كثورته او غفلته عن الاتقان او فسقه بالفعل والقول مما لم يبلغ
اى ذم له ١٢ كافيته وغيره ١٢

له قوله على سبيل التدرى الخ اسے التدرى من الاصل في الشدة الى الادنى فيما عكس طريق التدرى من الادنى الى الاعلى كما فعل في تسميتها
لغاد نشر امر بتأجيل وهذا لا يخفى عن التدرى لانها من الاشد فالأشد وفيه ان العبارة محتملة لان يكون التدرى بل الاول هو التدرى والادنى
وحاصل انه اراد تقرب احداهما الى الاخر في الاشارة فان بعض اقسام احد القسمين يرتب في الاشارة على بعض اقسام الاخر دون اقسامه الاخر قليل
الوضح في العبارة مكانها بحسب الشدة والضعف اذ الاشارة للاخير ويرتفع بان هذه عبارة مشفرة بين اللغاة وقد ورد في الحديث الشريف ايضا اشتر
الناس بلاء الانبياء ثم الاشمل فلاشئ دونهما غيره وقد يوجب انه لو كان هناك سبب اخر للطعن كان الاخير اشد منه ١٢ اشرح الشرح له قوله
متعمداً لذلك الخ اى بخلاف ما اذا روى ساهياً فالمر بالكذب في المتن الكذب على سبيل العذر فلو قال بانه الاشارة وهو الكذب عن عمد كان ادنى ثم لما
كان هذا الكذب الخاص اشترى انواع الضيق واتبع اسباب الطعن حتى قيل بكفه الغفري عليه صلى الله عليه وسلم واخره وجعله جنس اخر وقد مر على الكل
١٢ اشرح الشرح له قوله ويكون مخالفاً الخ العطف للتفسير والبيان وسيجي ما يشعر بان هذا من الاول حيث ذكره مناقضا لنص القرآن من قرآن
كوزن وضوا ١٢ اشرح الشرح - له قوله وكذا من عرف الخ قلت هذا داخل في الضيق القولي وجعله داخل في التهمة غير مستعد ١٢ شرح الشرح -

شده قوله وهذا دون الاول الخ قال التلميذ قوله هذا دون الاول متفق عن اتساعه و كان نعم ان هذا الاشارة الى التعمد والاول بالاول الحقيقي و
الصواب جعله اشارة الى قوله وكذا من عرف الخ وجعل الاول اضافياً وهو ما اشار اليه بقوله وتعمد ذلك ثم وجده في الشئ على الثاني على ايدى
من الضيق وغيره ان كون كل من العشرة موجبة للرد انا هو من جهة ايمانها بظن الكذب في الرواية وهذا هو وجه تقديم التزمين الذين يلبسوا على الضيق
١٢ اشرح الشرح له قوله اى كثرته الخ بان يكون خطأه اكثر من صوابه او يساوي اولاً يخلو الانسان من الغلط والغيان ١٢ اشرح الشرح -
له قوله او غفلته عن الاتقان الخ اى لم يحفظ ولا يقان والظاهر ان غلظه على غلظه والغلط والغلط والغلط والغلط لان الظاهر
ان مجرد الغفلة ليس سبباً للطعن لقلة من يفتن بها المتعمد او يدبر عليه قوله فيما بعد اذكرت غفلته ١٢ اشرح الشرح له قوله ما لم يبلغ
له اى كون الراوى متعمداً بالكذب في الحديث ١٢ اشرح الشرح له قوله مع ١٢ اشرح الشرح له قوله مع ١٢

الكفر وبينه وبين الاول عموم وانما افر الاول لكون القدر به
 الكذب العمري ۱۲ ^{وانما افر} ^{والدليل ان} ^{مع كونه داخل ۱۳}
 اشدد في هذا الفن واما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه اوهمه بان
 كلاً عنزال والرفض والخروج ۱۲
 يروى على سبيل التوهّم او مخالفتة اى للثقات اوجها لته بان لا
 يعرف فيه تعديل ولا تجريم معين او بدعته وهي اعتقاد ما احدث
 على خلاف المعروف وعن النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم
 ماعرف ۱۲
 لامعانة بل بنوع شبهة او سوء حفظه وهي عبارة عن ان لا يكون
 بدليل باطل ۱۲

الكفر الخ يعني ان المراد بالفسق الفعلي او القولي هو اودون الكفر اما الكفر فهو خارج عن السمعة اذ الكلام في الراوي السلم ۱۲ شرح المشرح مع زيادة -
 له قوله او مخالفتة اى للثقات الخ قيل في تأنيدهما عن الشق نظر ظاهر فانما اكثر مناسبتة للكذب من الضيق بالفعل انتهى القول ولا يبعد كل العيون
 يقال التوهم في الرواية او مخالفتة الثقات يورث طعن الكذب الغير العمري فمليق بالتقديم ولعل هذا المراد في لا مجال لنا نقشة فيه ۱۲ عب -
 له قوله ولا تجريم معين الخ قيد التجريم بالعين اشارة الى انه لو جرح فيه جرح مجرد ولا يكون في هذه المرتبة اذا التجريم لا يقبل
 بالمعين وبجسه بخلاف التعديل فانه يمكنه فيه ان يقول عدل او نقشة مثلاً ۱۲ شرح المشرح ۳ له قوله او بدعته الخ قال الشارح اعلم ان
 البدعة الضعيفة من مقدره ومؤخره لان اعتقاد خلاف العرف اما هو بدليل لا عليه فلا يترشّل ما سواه في عدم الاعتقاد ولذا قد يوجد في الصحيحين من يكون
 رافضياً او نارحياً او مختصراً ليا وغيرهم في رجال الاسناد انتهى قول عدل بدعته من اسباب الطعن انما هو لان البدعة قد يكون داعية الى الكذب في الحديث
 لترويج مقدره وقد ثبت ذلك باقرار بعض البدعة بعد التورث والا فلا طعن في البدعة اصلا لا بسبب ضعفها كما يقتضيه كلام الشارح وخبره فلا نسلم
 قوله فلا يترشّل ما سواه في عدم الاعتقاد نعم لو ثبتت بدعته او المحدث ويازت البدعة وتقواه حسب زهبة فلا بأس بان تصدق به وهذا وجه وجوده في
 الصحيح على انه يجوز ان يكون في الشواهد والسايات قابل ۱۲ عب ۳ له قوله وهي اعتقاد ما احدث الخ اى البدعة المعروضة في بدعته الطعن
 هي اعتقاد ما احدث على خلاف ما عرف عن النبي عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم ولم يذكرهم لان ما عرف عنهم فهو داخل في العرف عن النبي عليه
 السلام فلا يكون بدعته وهكذا ما عرف من الامم المتقدمة من رحمة الله عليهم اجمعين واخذل في العرف عنه عليه الصلاة والسلام فلا يجوز بدعته ايضاً وهذا
 يرشدك الى ان اتباعهم يرجع الى اتباع النبي عليه السلام ۱۲ عب

عنه وعن اصحابه عليه الصلاة والسلام ۱۲

علا اذا لم يخالف التصرف ۱۲

غلطه اقل من اصابتة فالقسم الاول وهو الطعن بكذب الراوى متى
الحديث النبوى هو الموضوع والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن
الغالب لا بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملكة
قوية يميزون بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه
تاما وذهنه ثاقبا وفهمه قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة
وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك
لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقارانتى ونهه من بعضهم انه لا يعمل
لحد قوله اقل من اصابتة الخ سواء كان مسادا واكثر واما اذا كان غلطا اقل من اصابتة او قريبا اليها فهو مقبول ۱۲ شرح الشرح ۲
قوله هو الموضوع الخ فيه سائغة اذا الموضوع هو الحديث الذي فيه الطعن ككذب الراوى لافض الطعن به ۱۲ شرح ۳ قوله بطريق الظن
الغالب الخ قال الشارح صفة كاشفة للتأكد اذا تطلق الظن بمعنى العلم كقولنا تعلم ان الذين يظنون انهم ملاقاتوا رجما انتهى قول القول بان الغالب
صفة كاشفة للتأكد مبنى على عدم الفرق بين الظن وغالب الظن وهو باطل كما قلنا الفرق بينهما من رد المحتار سابقا واطلاعه على العلم لا يستلزم ان يكون
الغالب صفة كاشفة فلا يصح التعليل به فالصواب ان الغالب صفة احترازية لا يخرج الظن الخيم الغالب ۱۲ عب ۳ قوله من يكون اطلاعه
الخ قال الدرر القطبي باصل ابتدا ولا تنظروا ان احد القدران ككذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم واما في ذكره السهامي قال الربيع بن خيثم ان الحديث
ضوء الكفوء الضمائر تعرفه وطلته كطلته الليل نكرة وقال ابن الجزري ان الحديث الشكر تقشعر له جلد اسطاب للعلم ويكره قلبه في الغالب ۱۲ شرح
الشرح ۵ قوله وقد يعرف الوضع باقرار واضعه الخ اى وضع الحديث التفرغ به كقول عمر بن صبيح انا وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم اى
التي نسجها اليد وكلمه بيث الطويل عن ابى بن كعب رضى الله عنه في فضائل سورة القرآن اعترف راحويه بالوضع وقد اكر على الشعلبي والبياضاي وغيرهما
من المفسرين الذين ذكره في تفاسيرهم من غير بيان وضعه ۱۲ شرح الشرح ۶ قوله لكن لا يقطع الخ قيل لا يصل القطع من القرائن الاخر
ايضا فما الوجه في تخصيص الاشترک به اجيب بانه قد يتصور حصول القطع به لكونه اقرب من سائر القرائن ۱۲ شرح الشرح ۷ قوله لاحتمال
ان يكون كذب الخ وان كان لا يجد مادة ان يثبت المراد على نفسه مثل هذا الامر اشعث من غير باعث ومنه وذبوى والغالب ان الداعي اليه انما هو
التورية وينشأ بعد ان يكون كذا لكن لاحتمال جرأة على الله تعالى وتلة حياته من الخلق او تصد فساده في الرواية وعدم العمل به لا يقطع بالوضع الا اذا
دل دليل ظن على صدقه وايضا يقدم مقام الاقرار بالوضع روايته بالسمع عن لم يقطع قط فلا يراد به مع احتمال التلميح كيف يحكم بالوضع ۱۲ شرح الشرح
مع زيادة عداى محارة عليه وضاقت قوته ۱۲ اش عداى كابين الجزري على ما ذكره السهامي ۱۲ اش -

بذلك الاقرار اصلا لكونه كاذبا وليس ذلك مرادة وانما نفى القطع بذلك
 اى عدم العمل به ۱۲

ولا يلزم من نفى القطع نفى الحكم لان الحكم يقطع بالظن الغالب وهو هنا
 ايضا ۱۲ بالوضع او غيره ۱۲ نههنا

كذلك ولو لا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجح المعترف بالزنا
 اى جواز الحكم بالظن ۱۲ ش ۱۲ جاز

لا احتمال ان يكونا كاذبين فيما اعترفا به ومن القران التى يدرك بها الوضع
 الوضع

ما يوجد من حال الراوى كما وقع لما مون بن احمد انه ذكر بحضرة الخزاز
 يؤخذ

في كون الحسن سمع من ابي هريرة او لانساق في الحال اسناد الى النبي صلى الله
 عليه وسلم ۱۲

عليه وعلى اله وصحبه وسلم انه قال سمع الحسن من ابي هريرة وكما وقع

لغياث بن ابراهيم حيث دخل المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق
 التفتي ۱۲ ش

الحال اسناد الى النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم انه قال لاسبق
 اى لا مسابقة ۱۲

الافى نصل او خفف او
 هوللا بل ۱۲

له قوله ولا يلزم من نفى القطع الخليل فيه خفاء اذ غاية ما في الباب انه وقع منه خبران متناقضان كيف يغلب الظن كذب الاول ويروى
 قوله باشرنا سابقا من ان اسلم السليمان اذا اسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا ثم اعترف انه كذب فلا شك انه يغلب على الظن صدقة
 في الثاني وكذا في الاول اذ لا يخفى في تخمين على نسبة مثل هذا القبيح الشيخ الذي اتفق العلماء على انه كبرية بل قال بعضهم انه كفر الى نفسه ۱۲ شرح الشرح

له قوله اسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اى اسنادا منفصلا الى النبي صلى الله عليه وسلم وذكرنا فيه انه اى الراوى قال سمع الحسن من ابي هريرة
 اى الى آخر ما ذكره رواه البيهقي في البدخل ۱۲ شرح الشرح ۳ له قوله لاسبق الخ قال الخطابي الرواية الصحيحة لفتح الباء وهو ما يجعل من المال
 رهنا على المسابقة والمصلحة لا يجعل اخذ المال بالمسابقة الا في هذه الثلاثة ۱۲ لمخص الجواشي عه هذا اللفظ ليس في نسخة الشارح ۱۲ عه له و

ان مراده نفى القطع ۱۲ عه كان نقب الخلفاء والامراء بوضع باوراق تعلمهم والاشهر ۱۲ ش له وهو محمد بن منصور بن عبد الله الباهلي والرهارد بن الرشيد ۱۲ ش
 عه وهو صديقه السهم ۱۲ ش

حافر او جناح فزاد فی الحدیث او جناح فعرّف

المهدی انه کذب لاجله فامر بذبح الحمام ومنها ما یوجد من
 حال المروى کان یكون مناقضاً لنص القرآن او السنة المتواترة او
هو لیس فی ۱۲ شیء
سیرتہ الالفاظہ ۱۲
ای المروى ۱۲

الاجماع القطعی او صریح العقل حیث لا یقبل شیء من ذلك التاویل
 ثم المروى تارة ینتزع الواضع وتارة یتأخذ من کلام غیره کبعض

السلف الصالح او قداماء الحكماء او الاسرائیلیات او یتأخذ حدیثاً ضعیف
 الاسناد فیرکب له اسناد اصحی لیروج والحامل للواضع علی الوضع اما
کالصحیحة والنابعین ۱۲
کسقط و غیره ۱۲
ای اتاویل بن اسرائیل ۱۲
فیضع ۱۲
ذکر الحدیث ۱۲

عدم الدین کالزنادقة او غلبة الجهل کبعض المتعبدین او فرط العصبية
جمع زندقین ۱۲
من الصونیه المجله ۱۲

لے قول ناصر بذبح الحمام الخردی ان المهدی استخبره اولاداً و اعطاه عشرة آلاف درهم فلما ادبر القی فی قلب المهدی ان کذب لاجله فامر بذبح الحمام کلوز سبباً و انتفع حیث و کذب
 علی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لکن لم یترحم لکوم بانذما اعطاه فذا الیهیت ہنوع باعتبار جزئہ الا فی غیر غلظت سابقاً فاذ ہنوع ہتمام شرح الشرح لہ قول اسناد اصحی الخیر الحدیث فذا الیہیت ہنوع
 الاسناد الثبت و قد یرکب کلاما یسئل لاسل کما یرکب اهل المتواتر فی اسناد و ما لہ وجہ و یرکب دون اسناد رجل من اعاد الی من متبعیا الیہ وصل اللہ علیہ وسلم اوالی احد من

اکابر امته کالخضر و الحسن البصری و الامام جعفر الصادق و قد یرکب فی اخره ان من نکب فی حدیث کفر ۱۲ شرح الشرح ۳
 قوله کالزنادقة الخ فی تمثیل الواضع اللغالی اذ انضافت مخدوف و کذا البراقی و حرم المسلمون و الا سلام والذین لا یتدعون من یرین لیفعلون ذلک استخفاً بالذین
 یبشروا به الناس فقد قال حماد بن زید فیہما اخبره العقیل انهم وضعوا الیہ عشر الف حدیث و قال البصری ان عنہ من رجل من الزنادقة وضع ما تم
 حدیث یتحول فی ید یرکب الناس ذکرہ السعادی و قال ابن عدی لما انذر عبد الکریم ابن ابی الجواء الذی امر بضرب عنقه فحبا بن سلیمان بن علی بضرب فقال لعدی
 فیکم الیہ عشر الف حدیث احرم فیہما و احل فیہما الحرامت کذا اب الذی اوعی النبوة و امثالہ وضعوا اجمل بل الرنما من الحدیث استخفاً بالذین و تلیسا
 علی المسلمین فبین قتاد الحدیث انہ حیاتی ذلک کلمہ ولم یکنف علیہم من شایخا مستخفی علی غیرہم ۱۲ شرح الشرح ۳ قوله اولیة المجلد کبعض

(باقی حاشیہ الکل صفحہ پر)

كَبُضُ الْمُقَدِّدِينَ أَوْ اتِّبَاعِ هَوَى بَعْضِ الرُّؤَسَاءِ أَوْ الْإِعْزَابِ لِقَصْدِ الشَّهَارِ

وَكُلِّ ذَلِكَ حَرَامٌ بِاجْتِمَاعِ مَنْ يَعْتَدِبُهُ إِلَّا أَنْ بَعْضُ الْكُرَامِيَةِ وَ

المذكور ١٢

بَعْضُ الْمُتَصَوِّفَةِ لِقَلِّ عَنَمِ أِبَاحَةِ الْوَضْعِ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَهُوَ

المجلد ١٧

خَطَأً مَنْ فَا عَلَهُ

التحويث ١٢ بالجواز القول

في العبادة الطاهر أفان

بقية حاشية

التسديد الخ أي التسبين إلى العبادة والزهادة والاماديرث في الفضائل والزناهب كعلوة ليلته نصف شبان ليلته الرغائب ونحوها وتبينون بذلك في زعمهم وجعلهم وهم اعظم الاصناف ضررا على انفسهم وعلى غيرهم لانهم يرونه قربته ويرجون عليه الثوبة فلا يمكن تركهم لذلك والناس يعتمدون عليهم ويكرهون اليهم بالنسبة اليه من الزهد والصلاح ١٢ شرح الشرح **له** قوله او فرط العصبية الخ اي افراط العداوة والتصعب لمزجهم وقولهم ان النبي حاتم عن شيخ من الخوارج ان كان يقول بعد ما مات انظروا من تاخذون ويحكم فانك اذا هوينا امرنا صبرنا هذه زاد وغيره في رواية و نعتب الخ في الاصل كما ذكره السنائي وقوم وضوحوه تعصبا وهوى كما نون بن احمد المرزوق في وضع حديثا يكون في امتي رجل يقال له محمد بن ادريس يكون اضمر على امتي من ابيس وكديثه المصنفه مرات امتي ١٢ منقطع شرح الشرح **عه** اي ريش وهو لاطار ١٢ ش **عه** كالا جماع الخية السكوني المتقول بطريق التواتر ١٢ ش **سه** كالمديث المجزأ لاجتماع الضدين مثلا ١٢ **له** وكذا لا يحتمل متوط ش في منه على بعض روايته ١٢ **عه** اي يختص المراد في نفسه ١٢ **عه** اي كزبدته الزائدة ١٢ **عه** في المواقي ١٢ -

حاشية اخرى

له قوله لقد الاستعداد الخ اي يشتره عند الحاجة انهم من العلماء الكبار ويشتهر ذلك الحديث في اهل الديار و ذكر في خلاصة الطبي ان من الاضمين قوم من السواحل والشاميين يعقون في الاسواق والمساجد فيصنعون على رسول الله صلى الله عليه وسلم احاديث باسما صميحة قد حفظها فيذكرون الموضوعات بذلك الاسانيد قال جعفر بن محمد الطيالسي سئل اهل اليمن عن رجل يبيع من جنبل ويبيع من صين قال حدثنا معمر بن قنادة عن ابي الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله ينجح من كل كلمة سخطها امر انقاره من ذهب وريشه من مرجان واخذ في قصته من نحو عشرين رقة فعمل للمعز نظر الخي لم يخل تلك الامه فقال انت حديثه بهذا فقال والله باسمته به الا هذه السائة نسكت جميعا حتى فرغ فقال اي انا ربي بيده ان تعال فاجده متوجها للمنازل يخبره فقال له يبيس من حديثك بهذا فقال احمد بن حنبل ويبيس من صين قال انا ابن معين وهذا احمد ابن حنبل باسما بهذا اقط في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ولا بد من الكذب فليصغره فقال له انت ابن معين قال نعم قل لم ازل اسمع ان ابن معين اعلم وما لمته العدة السائة فقال يبيس وكيف علمت اني اعلم قال فانه ليس في الدنيا يبيس من صين من كان يبيس من صين فبما قال فقال نعم قل لم ازل اسمع حنبل كذب على وجهه وقال دع لي قوما فاقام كالمستتر فيهما ١٢ شرح الشرح **له** قوله الا ان بعض الكرامية الخ يتبعه يد الراء على اللثة المشورة وكر السنائي قيل وهم زينة من المشبهة نسبت الى عبد الله بن كرام وهو الذي صرح بان عبوده على العرش والطق اسم الجوهر عليه تعالى وهم يدعون زيادة الورع والتقوى والمعرفة الله ١٢ شرح الشرح **له** قوله نقل عنهم الخ . حاصله ان بعضهم جو زوا وضع الاماديرث فيما يتعلق به حكم من الثواب و **عه** الذين يشنون في مدح ائمتهم او ذمات اقوالهم ١٢ **عه** اي الاتيان بحديث غريب غريب الناس فيه ١٢ شرح الشرح -

نشأ عن جهل لان الترهيب والترهيب من جملة ^{التي}

أيضا ۱۲

الاحكام الشرعية واتفقوا على ان تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه

أي المجهود ۱۲

وعلى اله وصحبه وسلم من الكيأثر وبالغ ابو محمد الجويني وكفر

من ابراهيم ۱۳
البرقي ابا داود كافر عيشي ۱۲

من تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم

واتفقوا على تحريم رواية الموضوع الموقوف وبأب يانه لقوله صلى الله

أي ببيان أنه موضوع على

عليه وعلى اله وصحبه وسلم من حدث عنه بحديث يرمى انه كذب

بالفتح والغنم ۱۲

فهو احد الكاذبين اخرج مسلم والقسم الثاني من اقسام المردود و

بالفتح أو التثنية ۱۲

هو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو المترك والثالث المنكر على

لفه صحيح في شرحه ۱۲

العقاب وترتيباً للناس في الحسنات وزجر الخرم عن السيئات واستلوا بما في بعض الروايات من كذب على سعد بن بلال النسي لقبول مقعده من النار اخذوا

بمفعول جواز الكذب عليه صلى الله عليه وسلم بقصد اعتداله الناس وقالوا في الحديث المشهور بدون زيادة ليضلل به الناس ان على الضم ودخ انما كذب

له له وحمل بعضهم على ان المراد به من نال في حقه صلى الله عليه وسلم ساحر او شاعر او مثال ذلك ۱۲ شرح الشرح له قوله نشأ عن جهل الخ

أي مما ذكره من الحديث الدال على العموم واما ما ذكره فهو من التواطؤات الفاسدة بناء على غفلتهم من القواعد الدينية ۱۲ شرح الشرح له قوله

من جملة الاحكام الشرعية الخ واذ لم يحجز الوضع لاشتمال الاحكام بالاتفاق لم يحجز الترهيب والترهيب ايضا لاشتمالها لاشتمال الاحكام ۱۳

له قوله يرمى انه كذب فهو احد الكاذبين الخ قال النووي في شرح مسلم في بيان كبر البلاء وفتح النون على الجمع عند احوال الشعور

في الفظتين قال القاضي عياض الرواية فيه عن الكاذبين على الجمع ورواه ابو نعيم الاصبغاني في كتابه المستخرج على صحيح مسلم في حديث سمرة لفتح الباء وذكر النون

على التثنية ورواه من روايته المنيعة الكاذبين او الكاذبين على الشك في التثنية والجمع تحط على رواية التثنية قيل احداهما اسود من الكعب الكذاب مدعى النبوة

مع انه لم يحجز نبوة بيننا في قوله صلى الله عليه وسلم وثمانين مائة الكذاب مدعى النبوة ۱۲ كذا في حواشي المنيعة للمقولة عنهما ۱۲ له قوله هو المترك

الخ جملة تهما مستقلة وسماه متر وكران اتصاف الراوي بالكذب مع تفرد لا يبرح الحكم بالوضع ۱۳ شرح الشرح

رأى من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع والخامس فيمن

فحش غلظه اذ كثرت غفلته او ظهروا فسقه فحديثه منكر ثم الوهم ^٣ و
رابع الى الثالث ^{١٣} ناظر الى الرابع ^{١٢} متعلق بالثامن ^{١٢}

هو القسم السادس وانما افضح به طول الفصل ان اطلع عليه اى على ^{١٣}
والبحث فيه ^{١٢} على صيغة الجمل ^{١٢}

الوهم بالقراءن الدالة على وهم راويه من وصل مرسل او منقطع ^٤
من بيانته للقراءن ^{١٢} وصل ^{١٣} عطف

او ادخال حديث في حديث او نحو ذلك من الاشياء القادرة و
المفزة ^{١٢}

١٢ قوله من لا يشترط الخ وما اشكر الذي فيما سبق في مقابلته المعروف فان رأى من شرط المخالفة وحاصله ان ما يكون الطعن فيه بسبب كثرة الغلط لا يكون منكر الا على رأى من لا يشترط في المنكر المخالفة اذ لا يفتقر الى التقدّم ما دام ان يشترط فيه ذلك فلا يشرح الشرح ^{١٢} قوله من فحش الخ قال الشارح شره توب ومن تعليلية فهو راجع الى الثالث انتهى اول لعل هذا هو فان من جى من الموصول لان الجارة التعليلية والغاء تفرعية ^{١٢} اعرب ^{١٢} قوله ثم الوهم الخ اى روايته الحديث على

سبيل الزعم وذلك تدقيق في الاسناد وهو الاكثر وقد يقع في المتن مثل ادخال حديث في حديث اخر والاول قد يقدر في صحة الاسناد والمتن جميعا كما في التعليل بالارسل والاشباه الضعيف بالثقة مثل البخاري الحديث باسناد موصول ويحكي ايضا باسناد منقطع اقوى من الاسناد الموصول وقد يقدر في صحة الاسناد خاصة من غير يدرج في صحة المتن مثاله رواه الثقات كيعلم بن عبيد بن عمير عن سيفان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيان بالخيار الحديث فكذا اسناد متصل ينقل العدل عن العدل وهو معلق غير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعلته في قوله عمرو بن دينار انها هو عبد الله بن دينار هكذا رواه الامم من صحاب سيفان عنه فهو لم يعلى بن عبيد وعدل بن عمير الثوري ودينار المواقف له في اسم امير الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة ^{١٢} وجملة الذين ^{١٢} قوله وانما اوضح به لانه خبره بما سطره من القول وهو اسناد طول الفصل اى به والبحث فيه وهو متحقق للاهتمام به كما في الاقسام الآتية ولذا ايضا عطف بتم الوداع على التراخي اشارة الى التراخي بحسب الرتبة فانزع اقبل ان طول الفصل انما هو في الشرح لا في المتن على ان المتن والشرح كانها كتاب واحد كما ذكرنا مرارا ^{١٢} اشرح مع زيادة

١٢ قوله ان الطبع عليه الخ قال الشارح وما ان لم يطبع عليه فهو المقبول وفيه ان جميع اسباب الطعن مشترك في انه يستعمله فله مقبول في الاطلاع يجعله موجب الطعن فلا وجه لاختصاص الاطلاع بالاسناد انتهى اول يمكن ان يقال لما كان الاطلاع على وهم الراوي في الاسناد او المتن من اغرض العلوم وادقها ولا يحصل الا من رزقه الله تعالى خصه بالبيان بخلاف الاطلاع على الوجوه الاخر فان ليس بعينه المنايا فانهم ^{١٢} اعرب ^{١٢} قوله بالقراءن الدلالة الخ اى التعليلية للعارض عليه بحيث يثلب على ظنه فيحكم بعدم صحة الحديث لذلك كقوله لعلته الطعن او يردو له من ترجيح اسناد طعن فيثبت في الحكم بالصحته ومدعاها ما اذ لم يطبع عليه ما ذكر من القرآن فانها ظاهر اسلامته من الجرح فهو من اقسام المقبول ^{١٢} اشرح ^{١٢} قوله او نحو ذلك من الاشياء القادرة الخ قال الشارح انما هو من جى من الموصول لان الجارة التعليلية والغاء تفرعية ^{١٢} اعرب ^{١٢} قوله ثم الوهم الخ اى روايته الحديث على سبيل الزعم وذلك تدقيق في الاسناد وهو الاكثر وقد يقع في المتن مثل ادخال حديث في حديث اخر والاول قد يقدر في صحة الاسناد والمتن جميعا كما في التعليل بالارسل والاشباه الضعيف بالثقة مثل البخاري الحديث باسناد موصول ويحكي ايضا باسناد منقطع اقوى من الاسناد الموصول وقد يقدر في صحة الاسناد خاصة من غير يدرج في صحة المتن مثاله رواه الثقات كيعلم بن عبيد بن عمير عن سيفان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم البيان بالخيار الحديث فكذا اسناد متصل ينقل العدل عن العدل وهو معلق غير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعلته في قوله عمرو بن دينار انها هو عبد الله بن دينار هكذا رواه الامم من صحاب سيفان عنه فهو لم يعلى بن عبيد وعدل بن عمير الثوري ودينار المواقف له في اسم امير الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة ^{١٢} وجملة الذين ^{١٢} قوله وانما اوضح به لانه خبره بما سطره من القول وهو اسناد طول الفصل اى به والبحث فيه وهو متحقق للاهتمام به كما في الاقسام الآتية ولذا ايضا عطف بتم الوداع على التراخي اشارة الى التراخي بحسب الرتبة فانزع اقبل ان طول الفصل انما هو في الشرح لا في المتن على ان المتن والشرح كانها كتاب واحد كما ذكرنا مرارا ^{١٢} اشرح مع زيادة

يحصل معرفة ذلك بكثرة التبع وجمع الطرق فهذا هو المعلن وهو من
 اغمض انواع علوم الحديث وادقها ولا يقوم به الا من رزقه الله تعالى
 فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قوية
 بالاسانيد والمتون ولهذه الجريته كماله فيه الاقليل من اهل هذه الشات
 كعلي ابن المديني واحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن الجي
 اي لانه اغمض انواع علوم الحديث ۱۲

له قوله وجمع الطرق الخ اي الامايزد الشتملة على التزويج واستقصاها من الجامع والاسانيد والنظر في اختلاف رواة الحديث وضبطهم واتقانهم بحاصل
 التزويج بذلك ويعلم انه موصول او مرسل، موقوف او مدفوع وروايته غيرهم على سبيل التوهم فقدر روي عن علي بن المديني انه قال الباب اذا لم تجز طرقت
 لم يتبين خطأ ۱۲ وكذا في شرح الشرح له قوله فهذا هو المعلن الخ في غير مسامحة كما في اتزانها اذ المعلن هو اذ فيه الوهم لا الوهم بنفسه وقد وقع في عبارة كثير
 من المحققين كالبخاري والترنزي وابن عدي والدارقطني تسميته بالمعلول ورواه ابن الصلاح بان ذلك معلول عند اهل اللغة والعربية لان المعلول من عند الآراء
 له سقاه مرة بعد اخرى وهو غير ملائم وسماه معللا قال العراقي لا جود في تسمية العقل وكذا وقع جوفى عبارة بعضهم واكثر عبارتهم في الفعل اعلم فلان يجوز ان يسميه
 معلل قال الجوهرى لا املك الترجمة اي ما اصابك بصدية واما معلل فانما يستعمله اهل اللغة بمعنى الهاه بالشمى وشغله به من تعبيل العصبى بالطعام ۱۲ شرح
 الشرح له قوله وادقها الخ عطف تفسيرى اي اخفاها دركاً وادقها ادراكاً قليل ومن اشرفه لستى قال ابن المهدى لان اعرف علمه حديث واحد حسب
 اللم من ان الكتب عن ابن مديني عن عدي ۱۲ شرح الشرح له قوله ولا يقوم به الخ ومثاله بارواه زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن ابيه انه سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور قال ابو عبد الله الحاكم انه معلول من ثلاثة اوجه الاول ان عثمان بن جواد بن ابي سليمان والثاني ان عثمان بن جواد بن
 نافع بن جبير بن مطعم عن ابيه والثالث ان ابا سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره والاسانيد هذا هو اتزان الخ ۱۲ وكذا في بعض الجواشي
 عنه التي هي ثمة وستون فنانا مل اذكرة النووى ۱۲ عنه اي يعلم هذا الفن الغامض ۱۲

له شاملا للاسانيد والمتون ۱۲

لعه من العدالة والضبط وغيرهما ۱۲

شبهة والبي حاتم والبي زرععة والدارقطني وقد يقصد عبارة العطل
١١ فخر الدين بن محمد فضل بن ابي داود
١٢ يروي عن ابي داود
١٣ يروي عن ابي داود
١٤ يروي عن ابي داود

عن اقامة الحجّة على دعواه كالصديقي في نقد الدينار والدرهم ثم
اي المرات ١٢

المخالفة وهو القسم السابع ان كانت واقعة بسبب تغير السياق
صرح باسمه ايضا طول البحث فيه ايضا ١٢

اي سياق الاسناد فالواقع فيه ذلك التغيير مدرج الاسناد وهو قسم
١١ إشارة الى ان اللام للحدود ويل من المضان اليه ١٢ اي الحديث الثابت فيه ١٣
١٤ إشارة الى ان اللام للحدود ويل من المضان اليه ١٢ اي الحديث الثابت فيه ١٣
الاول ان يروى جماعة الحديث باسناد مختلفة يرويه عنهم راو يجمع الكل على
حق العبارة ما يرويه جماعة ١٢ شرح طرق ١٢
١٣ مطعون بالمخالفة ١٢

له قوله وقد يقصد عبارة العطل بجر اللام اي ان التداين نظر في علته الحديث العطل عن آياته الحجّة على دعواه بان يعلم ان في الحديث تقصيرا لكن لا يقدر
على بيان كالتصير في نقد الدينار الدرهم قال ابن عمري مؤلف الحديث الهام فلو قلت العالم من ان قلت هذا يمكن له حجته وقال رجل لابي زرعة ما
الحجّة في تعديلكم الحديث قال الحجّة ان تلتقى عن حديثك لعلنا فاننا اذكر علته ثم نقصد محمد بن مسلم نقصد عنه ولا تجبه بانك سألني فيذكر علم ثم نقصد اياه
نقصد ثم في كلامنا في ذلك الحديث فان وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم ان كلامنا يحكم على مراده وان وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم فقل
الرجل ذلك فاتفقت كاسم عليه فقال اشهد ان هذا العلم الهام ثم اعلم ان بعضهم يطلق العلة على المعنى المذكور كذب الراوي ونقصه وتغلته ومرو
حفظه ونحوه من اسباب التفتيش كالتهذيب والترغيب في النسخ علته قال السخاوي فكانه اراو علة فاعلم من العمل لا الاصطلاحية ١٢ المخص الشرح و
الخواص ١٢ قوله اي سياق الاسناد الخ قيل عليه ان الريد تيسر سياق الاسناد لتغيره باعتبار نفسه لاني المتن يلزم ان لا يتدرج فيه القسم الرابع واشق
الثاني من القسم الثالث وان الريد تغيره اعلم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه وهو المتن يتدرج فيه بوجه المتن ايضا وبلغ ان اراو بمرور المتن
ما يكون التغيير في اسناده ومنتزعه في اعتبار الاول مرجع الاسناد و اعتبار الثاني مرجع المتن ١٢ الشرح ٣ قوله فالواقع اي الحديث الثابت
فيه ذلك التغيير و يندفع السامية الواقعة في المتن هو على ما في نسخة بروج الاسناد وانما سمى به لان العلة داخل خلافا في الاسناد فالاسناد داخل فيه ١٢ شرح
الشرح ٤ قوله الاول ان يروى جماعة الحديث الخ فيه مسامحة اذ حق العبارة ما يرويه جماعة باسناد مختلفة وكذا في البواقى وحاصلها ان يسع الراوي
حديثا عن جماعة متلفين في اسناده فيرويه عنهم بافقا ولم يبين الاختلاف مثلا حديث رواه الترمذي عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن عمار عن سفيان
الثوري عن واصل بن مسعود والاعشى عن ابي داود عن ابن عمر بن شرجيل عن عبد الله قال قلت يا رسول الله اني اذهب عنك من سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن عمار
العبيدي عن سفيان بن عيينة عن واصل بن مسعود والاعشى عن ابي داود عن ابن عمر بن شرجيل عن عبد الله قال قلت يا رسول الله اني اذهب عنك من سفيان بن عيينة
والاعشى فوافق روايتهم بروايتهم واما بين الاسنادين مما يحكي عن سفيان بن عيينة والاعشى في روايته عن سفيان بن عيينة واصلها عن عبد الله واما ذكره في مسعود
المبارزين عن عمرو بن علي بن يحيى عن سفيان بن عيينة عن مسعود والاعشى كما حكا عن ابي داود عن عمرو بن شرجيل عن عبد الله عن واصل عن ابي داود عن
عبد الله بن غير ذكر عمرو بن شرجيل ١٢ شرح الشرح للملا على القاري

اسناد واحد من تلك الاسانيد ولايبين الاختلاف الثاني ان يكون المتن
 طرف ۱۲ اي اختلاف الاسانيد ۱۲ اش القسم ۱۲

عند راولا طرفا منه فانه عنده باسناد اخر فيرويه راعنه تأمبا للاسناد
 جميعا ۱۳ اي مع ذلك الطرف ۱۳

الاول ومنه ان يسمع الحديث من شيخه الاطراف منه فيسمعه عن شيخه
 الثاني ۱۴ اي مع ذلك الطرف ۱۴

بواسطة فيرويه راعنه تأمبا بخلاف الوسطة الثالث ان يكون عند الراوي
 من انه لم يسمع الاطراف الا بواسطة ۱۲ القسم ۱۲

متنان مختلفان باسنادين مختلفين فيرويهما راعنه مقتصر على واحد
 معا ۱۳ اخر ۱۳

الاسنادين او يروى احد الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيد
 مع

فيه من المتن الاخر ما ليس في الاول الرابع ان يسوق الاسناد فيعرض
 لفظ ۱۲ القسم ۱۲

له قوله الثاني ان يكون المتن الخ مثاله حديث رواه ابو داود عن رواية زائدة وشريك ورواه النسائي عن رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم
 ابن كليب عن ابيه عن ابي وايل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه ثم جئتم في زمان فيه برد شهيد فرأيت الناس عليهم بل الثياب تحرك
 ايدهم تحت الثياب قال موسى بن طردون وذلك عن ادهم فقوله ثم جئتم ليس بخبر الاسناد وانما هو ادرج عليه عن عاصم عن عبد الجبار بن وايل عن
 بعض اهل عن وايل هكذا رواه تبيينا زهير بن مسوية وابو بدر شجاع بن الوليد في رواية قصته تحريك الايدي تحتمت الثياب وفصلها من الحديث وذكر لها
 باسنادها ۱۲ شرح الشرح له قوله او يروى احد الحديثين الخ مثاله حديث رواه مسعود بن ابي مريم عن مالك عن الزهري عن اس ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا تانسوا الحديث فقوله ولا تانسوا مدرج في الحديث ادرج ابن ابي مريم عن حديثه الخ مالك عن ابن الزناد عن العراج عن ابن
 هرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان الظن الكذب الحديث ولا تجسوا ولا تانسوا ولا تانسوا ولا تانسوا وكلما الحديثين منتفق عليه من طريق مالك
 وليس في الاول ولا تانسوا وانما هو في الحديث الثاني ۱۴ شرح الشرح له قوله الرابع ان يسوق الخ اي الرابع ان لا يذكر الحديث من الحديث
 بل يسوق اسناده فقط ثم يقطع قاطعه فيذكر كل ما من قبل لفظة فظن بعض من سمع ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد كذا قال السنادي في شرح الالفية
 في نظم منه انه لا ذكر متن الحديث في الرابع فلا يصدق تعريف مدرج متن عليه فلا يرد ما قيل ان تعريف مدرج متن غير مانع لدخول القسم الرابع من مدرج الاسناد
 فيه ۱۲ وجوبه الدرر ۱۲

عنه امان معهما بين ادعوا واحد فقط ۱۲

عنه اي المختلفين ليظهر الفرق بين هذا الوجه والقسم الثاني ۱۲ اش

عليه عارضٌ نيقولُ كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمع ان ذلك
وهو المطفون بالخالف ۱۲

الكلام هو متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه اقسام مدرج
الآخر ۱۲

الاسناد واما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتارة
الاسناد ذلك على ما تنق
الوجه الاربعة ۱۲

يكون في اوله وتارة في اثنائه وتارة في اخره وهو الاكثر لانه يقع
الادراج ۱۲

له قوله نيقول كلاماً من قبل نفسه الخ كما قال بعض المنبرين حال الاسناد من كثرت صلواته بالبلي حسن وجهه بالبخار فانه لما ساق الاسناد
راى رجلاً صالحاً حسن الوجه فقال بنسابة حاله ذلك الكلام فيقول بعضهم ان هذا الاسناد لذلك الكلام والحال ان ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ۱۲

له قوله وهذه اقسام مدرج الاسناد الخ اما الثلاثة الاول فظاهر واما الاخير فتعريف السياق فيه باعتبار ان سياق الاسناد يقتضي ان يذكر الحديث
بعده لا كلاماً من قبل نفسه ۱۲ شرح الشرح له قوله واما مدرج المتن قال الشارح حاصله ان يذكر الراوي صحابياً كان او غيره كلاماً فافهمه على غيره

فيرويه من بعده متصل بالحدِيث من غير فصل تميزه عنه بان يعزوه لفاطر صرحا او كناية فيقولون ان يعرف حقيقة الحال ان من الحديث وتحتيته على ما صرح
به الاسناد اي اضافته الشئ لغيره فانه قال الشئ هذا التعريف لدرج السنن اعم من تعريف الخارج من عبارة المتن اذ قوله ليس من اعم من الحاصل

ان يكون من كلام نفسه او غيره من الصحابة ومن بعدهم الا ان يخص بكلام غيره انتهى اقول اوله سلم قول المحتج بالصراب ان يقول هذا التعريف لدرج المتن
ايضاً من تعريف الخارج من عبارة المتن كما لا يخفى ۱۲

له قوله فتارة يكون في اول الخ مثاله مارواه المخطيب من روايته ابى قطن وشبابه فروى عن محمد
ابن زياد عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسبغوا الوضوء ويل للاعقاب من النار فقوله اسبغوا الوضوء من قول ابو هريرة وصل بالحدِيث

في اوله كذلك رواه البخاري في صحيحه عن ابي اسحق عن شيبه عن محمد بن ياد عن ابى هريرة قال اسبغوا الوضوء فان ابى القاسم قال ويل للاعقاب من النار
قال المخطيب وهم ابى قطن وشبابه في روايته هذا الحدِيث عن شيبه على ما سقناه وذلك ان قوله ويل للاعقاب من النار من كلام النبي صلى الله عليه وسلم

۱۲ شرح الشرح له قوله وتارة في اثنائه الخ مثاله مارواه اللارقطني في سننه من روايته عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابي بصير بنت
صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سكره اوا نشبهه او زفد فليترضاً قال اللارقطني كذلك رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام وهم في

ذكر الاشياء والربيع وادراجه ذلك في حديثه بسرة قال والمحفوظ ان ذلك من قول عروة انتهى الرثيق لبعض البراءة وفتح الاصل واصل المغزى و
الظاهر ان الشئ هو المراد هنا ۱۲

له قوله وتارة في اخره الخ مثاله ماروى ابى بصير عن زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر
عن القاسم بن عبيدة عن علقمة عن عبد الرحمن بن سواد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلاة فقال قل العيانت لله ذكر حين قال اشهدون لا

الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد كذلك رواه ابى بصير
فادرج في الحدِيث قوله فاذا قلت الخ وانما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدليل عليه ان التقية بعد الركن من ثمانية ابي
ثوبان رواه ابن ابي عمير وهكذا وافق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك هذا الكلام في اخر الحدِيث مع اتفاق
كل من روى التشهد عن علقمة وغيره عن ابن مسعود على ذلك ورواه شيبه عن ابى بصير فصوله ايضا ۱۲ شرح الشرح له قوله وهو الاكثر الخ اي يكون في

عنه فلا يركن الحدِيث بل يقول كلاماً آخر ۱۲ اي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن ۱۲

باني الكلي صفر پر

بعطف جملة على جملة اوبدا بحج موقوف من كلام الصحابة او من بعدهم
بمرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم

من غير فصل فهذا هو مدرج المتن ويدرك الادرارج بورود رواية
من غير تميز بين الوقوف والمرفوع ١٢ يعرف ١٢
مفصلة للقدس المدرج مما ادرج فيه اوبالتنصيص على ذلك من
الراوي او من بعض الاثمة الباطلين اوباستحالة كون النبي صلى الله
عليه وعلى اله وصحبه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج

بقية حاشية
الاول يكون اكثر ان الراوي يقول اولا ما يريد ان يستدل عليه بالحدِيث فيدرجه من غير فصل فيتوهم ان الجميع حديث واحد كما سبق من قول ابن هريرة ابن ابي العيص
١٢ الخ تخييص الخواشي **٤** قوله لا تقع بعطف جملة على جملة الخ اي يمكن استقلال من اللفظ السابق بتمييز من لفظ الحديث بخلاف ما اذا كان غير جملة
قال ابن دقيق العيد انما يكون الادرارج بلفظ تابع يمكن استقلاله عن اللفظ السابق واستشكل اي ابن دقيق العيد على الاولين فقال وما يضعف ان يكون
مدرجا في أثناء لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان مقدا على اللفظ المراد او معطوفا عليه او ادا عطف كما قال من ذكره فليتمهنا بتقديم لفظ النبيين
على الذكر فنهى بضعف الادرارج لما في من اتصال هذا اللفظ بالما قبل الذي هو من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال المص لا مانع من الحكم على ما في الاول
والاخر والا وسطا اذ انما الدليل الورث فلبه الظن ١٢ وجوب الدين **٤** قوله **٤** بمرج موقوف الخ عطف على قوله تميز السياق اي النافذة اما ان يكون
بتمييز السياق او بمرج موقوف اي درجه مرفوع اي في مرفوع يقال دج اششى اذا دخل فيه واستتر ١٢ عب **٤** حاشية صفح هذا

٤ قوله بورود رواية مفصلة الخ وقد سبققت اشلت في الخواشي السابقة اما مثال التنصيص فذكره شيخ ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من جعل الله لنا دخلا في النار فقلنا **٤** اخرى اولها ولم اسمعنا منه من مات لا يجعل الله لنا دخلا في الجنة **٤** شرح الشرح **٤**
قوله اوستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم الخ كحديث البخاري عن ابن هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الملوك ابراهيم والذي نفسي بيده
لولا انما في سبيل الله وبر ائتي لا جعت ان اموت وانا مملوك فلما يجوزكون والذي الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تمنع بينه ان يكون مملوكا
لان امر لم يكن مبروفا حتى يبرج اذ انما هو قول ابن هريرة كما بينه الشافعي من روايته والذي نفس ابن هريرة يد **٥** كذا في خواشي المتن المنقول عن عثمان
قوله وقد صنف الخطيب كتاب **٤** في سماه الفصل للوصل الدرر في النقل وقد انقصه النص من ثمانية الابواب مع الزيادة وسماه تقريب المتجرب ترتيب المدرج
ثم اعلم انهم قالوا الادرارج باسما حرلم لا فيمن من التليس والتليس وان كان لبعضه اخفه من بعض كتحفة لفظه غريبة مثل المرابطة والجماعة والعرايا ونحوها مما فله
الزهرى وديرة من الائمة بل لا يظلم التحريم في مثله لا سيما في المتفق عليه وقول ابن السمعاني وغيره المتعد ساقط العدالة ومن يحرف الحكم من مواضع وهو ملحق
بالكلام بين يجعل على اعداءه وقد ذكرنا من المص ومن ابن دقيق العيد ما يدل على جوازه في الجملة **١٢** المنقسط من شرح الشرح **٤** بيان للموقوف والناظر
ان الوقوف ههنا عم شامل للقطوع ايضا على سبيل عموم الخي اذ خلاصتهم ما تزوهم **١٢** عب **٤** خلاف باقي الحديث فانه ثبتت الزعديرة عليه السلام **١٢**
لعه المدرج الدغل في الغناء من الدرر **١٢** ش

کتاباً ولخصته وزدت عليه قدس ما ذکر مرتین او اکثر ولله الحمد ^{اول المبر} ^{فصار کتاب المثلثة اثنان ۱۲} ^{والاخر ۱۲} ^{کانت الخالفة بتقدیم و تاخیر ای فی الاسماء کثرة بن کعب و کعب بن}

مرة لان اسم احدهما اسم ابی الاخر فهذا هو المقلب وللخطیب فی کتاب رافع الارباب ^{ای وانا نشأ هذا اليوم لان الخ ۱۲} ^{وقد يقع القلب فی المتن ایضاً کحدث ابی هريرة رضی الله تعالی عنه} ^{نفسه ۱۲}

عند مسلم فی السبعة الذین یظلمهم الله فی ظل عرشه فیه ورجل تصدق ^{الذکر فی المبر ۱۲} بصداقة اخفاها حتى لا تعلم یمینه ما تنفق شماله فهذا مما القلب علی احد ^{اللفظ ۱۲}

الرواة وانما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق یمینه كما فی الصحیحین ^{عنه} ^{یساره ۱۲} اوان كانت الخالفة بزيادة راو فی اثناء الاسناد ومن لم یزدها التقت ^{من زادها}

کعب وکعب بن مرة الخ بعضهم و تشدید راو الادمشلا یجوز الواقع فی الاسناد کعب بن مرة فیغلط الراوی ویقول بول مرة بن کعب فهو سمو و غلط من الراوی واما نشأ هذا الوجود منه لان اسم احدهما اسم ابی الاخر ^{الشرح} ^{کعب قوله فیر المقلب الخ قبل المقلب هو ان یجوز ان اسم احد الراویین اسم ابی الاخر مع کونهما من طبقة واحدة فیجعل الراوی سموا ما هو لاسمهما الاخر کذا ذکره السنائی فنکرک السن قید السمو و کونهما طبقة واحدة فیجعل الراوی سموا ما هو لاسمهما الاخر کما ذکره السنائی فنکرک السن قید السمو و کونهما طبقة واحدة.}

اجیب بان التعریف الصحیح هو ما ذکره السن و یجوز کلام السنائی علی قسم من اقسامه لان المقلب منقسم فیہ و سیاتی ما لغيره ۱۲ مختص شرح الشرح - ^{کعب قوله و للخطیب کتاب الخ سماه رافع الارباب فی المقلب من الاسماء و الانساب و للمقلب اقسام أخر اورد بعضها فی قسم الاوبال کما یأتی} ^{بیانها ما نسب به ۱۲ مختص شرح الشرح}

کعب قوله لا تعلم شماله الخ ای یسار التفتق علی الادیة بما یزید الملبت فی الاخفا واد المراد به من علی شماله یذکر العمل وادلة الحال تجوز کقولهم تم تجزی من تحتها الأضراس ۱۲ شرح الشرح ^{هـ} قوله المقتن من زادها الخ اسم تفضیل من الاقنان کافید من الافادة وبلغ من البتة ای اکثر الاقنانا و افادة و مبالغة و اضل التفضیل ما ما ینبی علی رابطة احراف عند سبب یوقاس و عند غره سماکة کانی المورخ ۱۲ شرح الشرح

مسحای وجد غیر ذلک التقدیم و الآخر ۱۲ شرح ^{عنه} ای فی روایت عن ابی هريرة و الا فقد رواه عن غیره علی الاصل ۱۲ عب عنه ای فی جمیع طرق البخاری و بعض طرق مسلم ۱۲ عب

فهذا هو المزيد في متصل الاسانيد وشرطه ان يقع التصريح بالسماع في
 في الاسانيد المتصلة ۱۲ اي شرط تحققه ۱۲

موضع الزيادة والافتح كان معنعنا مثلا ترجمت الزيادة اذ ان كانت المخالفة
 في رواية من لم يزد ۱۲ في التام يقع التصريح كدرجا ۱۳ او نحوه مما يحتمل عدم الاتصال ۱۲ ش
 بآله اي الراوي ولا مترجم لاحدى الروايتين على الاخرى فهذا هو المفضل

له قوله هو المزيد في متصل الاسانيد الخ وهو ان يزيد الراوي في اسناد حديث رجلا او اكثر وهما من غلطاته
 ما روى عن عبد الله بن المبارك قال حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال حدثني بسر بن عبيد الله قال سمعت ابا ادريس يقول سمعت
 واثنان بن الاصح يقول سمعت ابا هريرة القنوي يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فذكر سفيان وابي ادريس في هذا
 وهم ابا ادريس نفسه الاحمديه الذين المبارك ولان جماعة من الثقات رده عن ابن جابر عن بسر بن عبيد الله ولم يذكر ابا ادريس بين بسر واثنان
 وصرح بعضهم بسماع بسر واثنان قال ابو حاتم الرازي كثيرا ما يحدث بسر بن ابي ادريس فوجم ابن المبارك وضمن ان هذا ما رواه عنه عن واثنان وليس
 كذلك بل هو ما سمع بسر واثنان واما سفيان فوجم فيه من دون ابن المبارك لان جماعة من الثقات رده عن ابن المبارك عن ابن جابر
 بلا واسطه وصرح بعضهم بلفظ الاخبار بينهما ۱۲ **شرح الشرح ۲** قوله وشرط ان يقع التصريح بالسماع الخ اي ومع ذلك يدل القرينة على ان الزيادة
 وجم والا فخر والتصريح بالسماع في موضع الزيادة لا يستلزم

كون الزيادة وحدها اذ ان يكون الراوي سمع من رجل وهو شخص ثم سمع ذلك الراوي من ذلك الشخص فله ۱۳ مخلص شرح الشرح ۳ قوله
 فتى كان مضمنا بصيغة المفعول وهي صيغة منصوثة كالمسبوته والجملة اي فتى كان الاسناد بلفظ عن فلان مثلا او نحوه مما يحتمل عدم الاتصال
 ترجمت الزيادة فاعلم ان حديث الثقة كان مقطعا لاتصاله وان كان محتملا قبل هذه الزيادة ۱۲ شرح الشرح ۴ قوله بآله اي الزيادة الخ قال تلميذ
 اي بآله اي شيخ نهدى عنه كان يروى اثنان حديثا فيه رواية واحدة مما عساهما عن شيخ الاخر عن اخرون متفقين فيما بعد ذلك الشيخ وقال السهادي كان يروى اثنان
 او اكثر رواه واحده على وجه واخرى على غير مخالف له ۱۲ شرح الشرح

له قوله ولا مرج الخ فان ترجمت بان يكون راويها احفظ واكثر سمعته لروى عنهما اذا كان والده او قريبه او بلده او غيره ذلك من وجوه الترجيح المسموعة
 لكونه من التحمل بالغا او ساهرا من لفظ شيخنا فالحكم للاصح ولا يكون الحديث بمنزلة مضطربا وكذا ان اسكن الجمع بحيث يمكن ان يكون التكلم مجازا باللفظين فكأن عن معني
 واحده ويستعمل كل منهما على ما لا تاتي في الاخرى ۱۲ شرح الشرح

عه واما ان ترجمت احدهما فالحكم للاصح ولا يكون جينفة مضطربا ۱۲ كذا في شرح الشرح

وهو يقع في الاسناد غالباً وقد يقع في المتن لكن قل ان يحكم الحديث
أي الاضطراب ١٢

على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الاسناد
أى تكونه مختلف المتن دون الاسناد ١٢

وقد يقع الابدال عند المن يراد اختبار حفظه امتحاناً من فاعله كما وقع للبخاري والعقيلي
في المتن اذا الاسناد ١٢

له قولوه وهو يثبت في الاسناد غالباً الخ ويلزم منه ان يكون الحديث ضعيفاً لا شعاره بان لم يضبط على ذكره الجزوي ومثاله رواه البراد وداود بن
رواية اسماعيل بن ابي عمير بن محمد بن حريش من جده حريش عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فليجعل شئاً مما سمعه
وجه الحديث وفيه ناذ لم يردنا يصيبنا حين يدريه فيلظ غطا وقد اختلف فيه على السليل اختلافاً كثيراً فرواه بشر بن الفضل ورواه ابن القاسم عن اسمعيل هكذا و
رواه سفيان الثوري عنه عن ابي عمرو بن حريش عن ابي هريرة عن ابي سعيد بن الاسود عن اسمعيل عن ابي عمرو بن محمد بن حريش بن عليم عن ابي هريرة
ورواه حبيب وعبد الوارث عن اسمعيل عن ابي عمرو بن حريش عن جده حريش ورواه ابن جرير عنه عن حريش بن عمار عن ابي هريرة وفيه من
الاضطراب اكثر من هذا قال ابن عيينة لم نجد حديثاً في هذا الحديث ١٢ وحيد الدين ١٢ وقوله وقد يقع في المتن الخ مثاله حديث فاطمة بنت
قيس قالت سألت اوس بن النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكوة فقال ان في المال حقاً سوى الزكوة فهذا حديث تضطرب لفظه ومعناه فرواه الترمذي هكذا
من روايته شريك بن ابي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت زكوة عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة
الدين ١٢ وقوله لكن قل الخ استدل كما ترجمه ابن جرير ان يكون تليلاً في نفسه وكثيراً باعتبار حكم الحديث ١٢ شرح الشرح ١٢ وقوله من
فاعل الخ أي امتحاناً ما يشاء من فاعل الابدال جمل من اقسام الابدال وان جملة غيره من اقسام القلب لقتة مناسبتها بالقلب
الانساب كما قال السخاوي جمل من اقسام الكرب وتيسره به وهو ما كتب منه لاسناد اخر لم يكن له لان المقصود باللفظ هنا تركيب اسناد من بيتين اخر
الابدال اسناد باسناد اخر من غير ان يلاحظ تركيب بيتين اخر مثاله حديث رواه جرير بن حازم عن ثابت البناني عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قميت الصلوة فلا تقموا حتى تردني فهذا حديث القلب اسناده على جرير بن حازم وهذا الحديث مشهور ليس من كثير عن عبد الله بن ابي قتادة عن
ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا ما قاله وجه الدين ١٢ وقال الشارح ان خطأ ما نحن اذا الكلام في الابدال عمداً امتحاناً ١٢ عيب
بضم بين ونحو غيره هي من وقع الابدال عمداً في حقهم امتحاناً لضعفهم وحفظهم اما البخاري فقد روى انه لما في بناد وسمع به اصحاب الحديث فاجتنبوا
وعده الى ما تروى حديثه فقلبوها متونها واسايدها وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد اخر واسناد هذا المتن اخر واتبعوا جماعة من الرجل ودنوا لكل
منهم عشرة سخاوتوا ودوا بهم على الضعف بجلس البخاري فلما حضرنا واطلنا المجلس باهل البصرة ديين ومن انضم اليهم من الغرباء من اهل خراسان وغيرهم تقدم اليه
واحد من عشرة وسأل عن احاديثه واحداً واحداً او البخاري ليقول له كل سخا لا اعرفه ونعل الثاني كذلك ان استوفى العشرة المائة وهو لا يريدني كل منعها
على قوله لا اعرفه وكان الفقهاء ممن حضرته يلتفت بعضهم الى بعض ويقولون فهم الرجل، ومن كان منهم غير ذلك لقيض عليه العجز والتقصير وقلة الفهم لكونه غزوه
المتقصد منهم تيسره حيث لم يعرف واحداً من باه ولا فهم البخاري من قرئته لخال اهتمامهم عن سائقهم التفتت الى المسائل الاول وقال له سألت عن حديث
كذا او صوابه كذا الخ اخر احاديثه وهكذا قال في الامانة الى حكمنا المتبره قبل القلب فانزل الناس بالحفظ واذا عنوا به بالفضل وعلو الجمل والنزلة في هذا الشأن
عه ويلزم منه ان يكون الحديث ضعيفاً ١٢ ش -

وغيرها وشرطه ان لا يسمي عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال

اي الابدال للماسخ ان اي بقاء الابدال ۱۲ اش

عمد الالمصلحة بل للاغراب مثلا فهو من اقسام الموضوع و لو وقع غلطا فهو من

عسر عية ۱۲

أظهار الغرابة ۱۲

المقلوب او العلل أو ان كانت المخالفة بتغيير حرف او حروف مع بقاء صوة

ان وجد معنا ۱۲

ان وجد معنا ۱۲

في السلف ۱۲

الخط في السياق فان كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمتصحف وان كان

اي سياق اللفظ ۱۲ اش

التغيير ۱۲

كحكم جسم ۱۲

بالنسبة الى الشكل فالمتحرف ومعرفة هذا النوع بهمة وقد صنف منه العسري

كفص وجفف ۱۲

مقصودة ۱۲

الترتيب ۱۲

والدارقطني وغيرها واكثر مما يقع في المتون وقد يقع في الاسماء التي في

الاسانيد ولا يجوز تعدد تغيير صورة المتن مطلقا ولا الاختصار منه بالنقص

واما العقيلة فذكر سلمة بن قاسم في ترجمته ان كان لا يخرج اصله من بكية من اصحاب الحديث بل لقوله له اقرأ في كتابك فاحكمنا قلنا اما ان يكون من
احفظ الناس او من اكثرهم ثم عدل ان كتابه احاديث من روايته بعد ان بدلنا منها الفاظا وازدنا فيها الفاظا وتركنا منها احاديث صحيحة وابتنا بها القسنا
منه سمعنا فقال لي اقرأ فاحكمنا عليه فلما اتفقت الى الزيادة والنقصان فظن وانضم الى الكتاب فالحق فيه يحفظ النقص وذهب على الزيادة وصحها كما كانت ثم
قرأها علينا وقد طابت الفنا وعلنا ان من احفظ الناس، ذكره السندي ۱۲ شرح الشرح

الحقوله بتغيير حرف او حروف الجزاء اذا ما كان في المصنف حيث تغيرت اللفظ بالشيء في المثال الذي سياتي او مصنفه كما في الحرف حيث تغير في آبي
في المثال الذي يبي ۱۲ ايضا **ع ۱۲** **الحقوله** فالصنف الخ اسم مفعول من التصنيف وهو علم من ان يكون معناه تغيير اعراب ام لا و مثاله حديث من
صام رمضان واتبعت ستان شرال مصنفه ابو بكر الصولي شيئا بنشين العجوة وليا و التيقية ۱۲ **الحقوله** فالحرف الخ هذا ايضا اسم مفعول
من التحريف و مثاله حديث جابر في ان يوم الاحلاب على الكله نكوه رسول الله صلى الله عليه وسلم حرفه فنقل فيه أي بالاضافة وناحوه بان كسب والبر
جابر كان قد استشهد قبل ذلك في أحد ما ذكره الجوزي وحصل صاحب المصنف اقساما منها ما يكون محسوسا بالهوا ما في الاسناد كما صنف يحيى
ابن معين وراجهم بالراء اهلته والجميع يراجهم بالزاي والهاء اهلته والفقن كصنف ابو بكر الصولي شيئا وصنعها ما يكون محسوسا بالسمع ما في الاسناد كصنف عاصم
الاحول واصل الا حدرب قال الرازي لظني ان هذا من تصنييف السبع لاس تصنييف البص لعدم الاشباه في الكتابه واما في المن تصنييف الزاجسته بالزاي والعجوة بالزاجسته
بالراء اهلته وصنعها ما يكون صنعته كما توهم ما ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل الى عنزة وهي حريرة تصيب بين يديه انه سئل الى قبولته بين عنزة
انتفى و ابن الصلاح وغيره سمي الصنين بخرا ولا شاسته في الاصطلاح والفرق اذ قل عند ارباب الفلاح ۱۲ **الحقوله** ولا يجوز تعدد الخ حاصله ان
التغيير في حيث سلا كان تغييرا لاجل حروف وبتبديله بحيث الاختصار من طويل لا يجوز اصلا الا للعالم زاعلم واذا عن انه لا يتبين لغيره اصلا بتبديله اللفظ والافلا يجوز له ايضا ۱۲
ع ۱۲ كما ظفاني وابن الجوزي ۱۲ **ع ۱۲** **ع ۱۲** اش اكثر وقومه كما في المتن ۱۲ اش **ع ۱۲** في المفردات والمركبات ۱۲

ولا ابدال اللفظ المراد باللفظ المراد له الا العالم بمد لولات اللفاظ

وبما يجعل المعاني على الصحيح في المسئلتين اما اختصار الحديث فلا اكثر من ^{يغير} ^{الذهب}

على جوانبها بشرط ان يكون الذي يختصره عالما لان العالم لا ينقص من

الحديث الا ما لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا ^{اي للمنفوق والمخروف}

يختل البيان حتى يكون المذكور والمحدوف بمنزلة خيرين او ^{غاية للنفق لا للنفق} ^{مستقلين}

يدل ما ذكره على ما حدفه بخلاف الجاهل فانه قد ينقص ماله تعلق ^{حيث لا يجوز له الاختصار}

كترك الاستثناء واما الرواية بالمعنى

لص قوله على الصحيح في المسئلتين الخ اي مثل اختصار الحديث ومثله الرواية بالمعنى فانها جائزتان العالم المذكور بناء على القول الصحيح خلافا من يخالف

فيهما واما غير العالم فلا يجوز له ذلك بانفاق العلماء وروى ان بعض اصحاب الحديث روي في النام وكان قد نعت شفته اولسائه شئ قيل له في ذلك فقال

لنظمت من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرتها ففعل في هذا وكثيرا ما يقع ما يتروحم كثيرا من اجل العلم غطا ودرما يفرده ويكون صحيحا وان شئى ويجسد واستغرب

وقوله لا سيما فيها يكثر من حيث العربية وذلك للشك في انما ^{لص قوله} اما اختصار الحديث الخ اختلف العلماء في جواز الاختصار على

بعض الحديث وقد نزل بعضهم على اقول احداه المنع مطلقا بناء على منع الرواية بالمعنى لما فيه من التصرف في المحل وتغييرها الجواز مطلقا وانما الشا ان لم يكن

رواه هو او غيره على التمام مرة لا يجوز ولا جاز رواه وهو الصحيح الذي ذهب اليه الاكثر من واخاره ابن الصلاح التفضيل ووضع موضع الجواز من غير العلم والجواز منه سواء

جوز بالرواية المستضعف ام لا وسواء رواه هو او غيره على التمام ام لا ^{لص قوله} وجبه الدين ^{لص قوله} حتى يكون المذكور والمحدوف الخ قال الشارح اي لا تختلف حتى لو

اختلف كان المذكور والمحدوف حتى اقول انما ^{لص قوله} غايته لئلا يفتقد في اللفظ فاذا اختلفت اللات والاقبل البيان لم يكن المحذوف والمذكور بمنزلة خيرين بل يكون المذكور والمحدوف كما هنا وقد قال ^{لص قوله} ^{لص قوله}

فالتخلاف فيه شهيد والاكثر فيها

الادوية من الائمة

شهر ١٢

شهر ١٢

على الجواز ايضا ومن اقوى مجبهم الاجماع على جواز شرح الشريعة
كما في الاقتصار ١٢ اولتهم ١٢

للعجم بلسانهم للعارف به فاذا جاز الابدال بلغة اخرى فجوازها
بلغة اخرى ١٢ بلغة اخرى ١٢

باللغة العربية اولى وقيل انما يجوز في المفردات دون المركبات وقيل
كليت مكان اسد ١٢

انما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه وقيل انما يجوز
يقدر ١٢

لمن كان يحفظ الحديث فنسى لفظه ولقى معناه مرثما في ذهنه فله ان
يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضرا
ولتقيل تعليلا ان يرويه للبعد اش

للفظ وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ايراد
من الاقوال ١٢

قولنا فانما فيهما شحيم والاكثر اى من اهل الحديث والفقه والاصول ومجم الائمة الاربعة رضوان الله عليهم اجمعين على الجواز اى بالشرط المذكور ايضا اى كما في انقضاء
الحديث ومن اقوى جميع اى او اتهم الاجماع على جواز شرح الشريعة اى احكامها من الكتاب والسنة للعلم بهم ومدار العرب بلسانهم اى بلغاتهم المختلفة من
الفارسية والتركية والهندية لقول صلوات الله عليه وسلم بلغوا عني ولو بلغن الشاهد منكم الغائب ١٢ شرح الشرح لعل على القارى

٤ قوله فجازاه بالفتنة العربية ادى الخ قيل ويدل عليه ايضا رواية الصعامة ومن عدم القصة الواحدة بالفاظ مختلفة قيل ويدل عليه ايضا
ما روى من حديث عبد الله بن سليمان البجلي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انك تكلمت بكما زيد حرنا او اقص حرنا فقال اذ لم تعلموا حرانا ولم تعلموا حرانا ولا وصيتم
المنع فلا بأس ولو قرئ في الرواية في الرواية بالمنع واذ المسئلة مفروضة في العالم بدلولات الفاظ وما يسيل المعاني فلا شك في جوازه الا ترى الى قوله صلوات الله عليه وسلم
عليه وسلم والانا في خبر في الرواية بالمنع واذ المسئلة مفروضة في العالم بدلولات الفاظ وما يسيل المعاني فلا شك في جوازه الا ترى الى قوله صلوات الله عليه وسلم
اذ لم تعلموا حرانا ولم تعلموا حرانا ولا وصيتم ليعنى فلا بأس ١٢ عب ٣ قوله بخلاف من كان مستحضرا اللفظ الخ اى اللفظ الحديث الصادر من مشكاة صدر
النبوة المنوت به لا ينطق عن الهوى وهذا القول عنى هو الاول وهو الروى من ابن سيرين وغيره ١٢ كذا قال شارح ٤ قوله ولا شك
الخ قال عليه السَّلوة والسلام لغيره اشرع سائقا فوعاها وادها كما سب ١٢ شرح الشرح ٤ ضيف ظاهره انما استحضار اللفظ لامابة الى الرواية
بالمنع وانما لامابة عند ذهابه عن اللفظ ١٢ عب وهو ايضا كما ترى انما استحضار اللفظ اذية المعنى على ما هو عليه اقرب فهو الجواز اى ١٢

الحديث بالفاظه دون التصرف فيه قال القاضي عياض ^{١١} "ينبغي سد باب الرواية

بالمعنى لئلا يستلظ من لا يحسن من يظن انه يحسن كما وقع لكثير من الرواة ^{مطلقاً ١٢} ^{بغيره ١٣} ^{اي العريضة وصحة الهدية ١٤} ^{مجملاً كما ١٥} ^{يجب كما قيل ١٦}

قديمًا وحدثًا ^{١٧} والله الموفق فان خفي المعنى بان كان اللفظ مستعملًا

بقلة احتج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب ككتاب ^{١٨} ابي عبيد القاسم

ابن سلام وهو غير مرتب وقدرتبه الشيخ موفى الدين بن قدامة ^{١٩} على

الحدوف واجمع منه كتاب ابي عبيد الهروي وقد اعتنى به الحافظ ^{٢٠} ^{الحنيني ٢١} ^{اهتم ٢٢}

ابو موسى المديني فتعقب عليه ^{٢٣} واستدرك ولزم مخشري كتاب اسمه الفائق ^{اي زاد اشياء ٢٤} ^{صاحب الكشاف ٢٥} ^{نقبت ٢٦}

حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية وكتابه اسهل الكتب ^{المشهور بالجزري ٢٧}

له قوله قال القاضي عياض الخ حاصل انه ينبغي

سد باب الرواية بالمعنى ولو افترق العلماء لظن الذين لا يعلمون انهم يعلمون فيجترئون على الرواية بالمعنى ويجرفون الحكم عن مواضعه اقول ونظيره العمل بالمعنى مع ترك التعرض لاقوال السلف في تفسيره وما يورد الباعث ان كان غاية المقصود ونهاية المأمول عند من له حظ من الاسلام ونصيب من الامان الا انه لو افترق باه فتحا عليه اجترأ السفهاء الذين لا يعلمون وهم يزعمون انهم يعلمون فيجرفون معاني الحديث يعلمون بها من غير توقف على مراد النبي صلى الله عليه وسلم ما قرع سمك قوله عليه السلام فتقوه فتمهم الله الا سألوا اذ لم يعلموا فانما شعاعه على السؤال في حق الذين افتوا بعد جواز التيمم مع انهم اغتروا بظاهر قوله تعالى وهو التقييد بشرط وهذا يبرئك الذي وجب التقليد على العاني وهو الحق والمصلحة بالمتقدم ولو في سنة واحدة فلما ١٣ عبث الله قوله كما وقع كثير من الرواة قديما وحديثا الخ قال السهوي ولكن كما لا يخفى ان يكون اجما قلت فيعلم على الضرورة مجاميع اللاتك وتوفيقا من كلام العلامة ١٢ شرح

له قوله بان كان اللفظ مستملا بقلة اراد بغيره الحديث وهو ما جاء في المتن من لفظنا منقذ ليعيد من اللفظ لقلنا استعماله الاحتج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب وهو من مهم يقع جملة للمعتمدين خصوصا ولطلق العلماء عموا ويجب ان ثبت فيه ويجزى ١٢ شرح لشرح

له قوله كتاب ابي عبيد الخ وهو مع ارقام في تصنيفه والعين سنة غير مرتب لكن وقع من اصل العلم بوقع جليل وصادقودة في هذا الشأن ١٢ كذا في شرحه اشرحه عنه ذكر هذا الكلام استدرى ابني مناسبت ١٣ عنه بضم تانف وتخفيف دال بحلة ١٤ ش

سه اي على ترتيب الحروف كما في الصماح وغيره ١٥ ش

تناولا مع اعوازٍ قليلٍ فيه وان كان اللفظ مستعلا بكثرة لكن في مدلوله
 اخذوا ۱۲

دقة احتيج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار وبيان المشكل منها
 عند المراجعة

وقد اكثر الائمة من التصانيف في ذلك كالطحاوي والتخطابي وابن
 من كبراء الحنفية ۱۲

عبد البر وغيرهم ثم الجهالة بالرواية وهي السبب الثامن في الطعن وسببها
 ۱۲ مفاد ۳۳

امران احدهما ان الراوي قد تكثر نعوته من اسم او كنية او لقب

او صفة او حرفه او نسب فيشتهر بشئ منها فيذكر بغير ما اشتهر به

لغرض من الاعراض فيظن انه اخر فيحصل الجهل بحاله و صنفوا فيه اي

في هذا النوع الموضح لا وهما الجمع والتفريق اجاد فيه الخطيب وسبقه اليه
 احسن ۱۲

له قوله مع اعواز قليل الخ مصدر اعوزه اي اوجهه يعين مع فقد ان استيفاء في مواضع قليلة وقد لخصه شيخنا

الجلال السيوطي رحمه الله و زاد اشياء و سماه الدر المنير في تخيص نهاية ابن الاثير وهو كتاب لا يستغنى عنه الطالب ۱۲ شرح الترح ۲
 قوله لكن في مدلوله الخ في معناه المقصود في الدلالة على المطلوب وهو استفاد من مدلوله التركيب وقتة وخفاء ۱۲ شرح الترح

له قوله تكثر نعوته الخ اراد بالنعوت ما يدل على الذات سواء كان باعتبار معننه أو لا قيل العلم وهو ما يدل على الذات ان اشتمل على لفظ

الاب او الابن او الام كما في كبروا بن عباس وام سلمة فهي كنيته والانا بن دل بحسب معناه اللغوي على روح او ذم فهو لقب والافوا اسم ۱۲ عب ۲

قوله الموضح او همام الخ من انضائه المصدر الى المفعول اي تن الصفات في رجل وتقر ليقا فيه بان يعتبر تارة لنعوت وتارة ببعثت الخ

المراد بالموضح اسم جنس لكل المصنف في هذا النوع اي ما يوضح او هماما ثانيا من اجتماع النعوت فيه وذكره احد نسخنا ۱۲ مخلص الخواشي

لعله يظهر من هذا البيان ضعف ما اشتمر ان الحديث يحمل كل ۱۲ عب ۲

عنه الابد بالنعوت ما يدل على الذات طائفا ۱۲

عنه الراوي عنه احتيا لا لرفع الترتيب ۱۲

عبد الغنی ثم الصورے ومن امثلته محمد بن السائب بن بشر الکلبی نسبة

بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن السائب وكناه

بعضهم ابا النضر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا هشام فصار يُظن انه جماعة
بصیفة الجہول ۱۲

وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئاً من ذلك
ای والجمال انه واحد ۱۲
حال المس ۱۲

والامر الثاني ان الراوي قد يكون مقلداً من الحديث فلا يكثر الاخذ
من اسباب الجحالة ۱۲

عنه وقد صنفاً فيه الواحدان وهو من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي
فيكون مجهولاً ۱۲
كقفران ۱۲
ای بعض اشياء المقلد ۱۲
صلیة ۱۲
ای ہر جہول و دوسری ۱۲

ومن جمعه مسلم والحسن بن سفیان وغيرهما ولا يسمى الراوي اختصاراً
نہن ۱۲

من الراوي عنه كقوله اخبرني فلان او شيخاً او رجلاً وبعضهم او ابن
الراوی عنہ ۱۲

فلان ويستدل على معرفة اسم ابهم بوسو دة من طريق اخرى مسمى

له قوله

ثم الصوري الخ قال السيرة هو تلميذ عبد الغني و شيخ الطيب انتهى قيل لكن ااجاد فيه كالطبيب وهو ظاهر فان هذا واجب التأخر لكن الفضل للقدم وقد
تدرك ان بعض العلماء صنفت كتاباً في ثلاثين سنة ثم احد من تلاميذه هذا به ودرسه في ثلاث سنين فصار احسن نارا در به الاستحسان من اجل مجلس عرض
عليهم اكلنا بين تغافل لبعض النظر فانما صنفت هذا الكتاب في ثلاث وثلاثين سنة فلو لا صنف لما بلغت ۱۲ شرح الشرح مع حذف قليل

قوله والامر الثاني ان اسباب الجحالة ان الراوي قد يكون مقلداً من الحديث اي ليس عنده الا الاحاديث القليلة فلا يكثر الاخذ عن الراوي اذا كان قليل
الحديث فلا يكثر عنه اخذ الحديث وقد صنفاً فيه اي فحين لم يكثر الاخذ عن الامعان وهو اي هذا النوع اعني الوصلان لم يرو عنه الا واحد ولو سمي تدرك الا و صلته لان
هذا النوع شامل لمن لم يسم اليضاغ انه هو القسم الثاني المغال على ما ينظر من عبارة السن كيف الترجيح؟ اقول يمكن ان يقال ان المغال بله بينهما اما هو من حيث
حيث المفهوم واما من حيث التحقيق فخل بينهما فهو ما خصصنا مطلقاً كما المغال بله بين الدائرة المطلقة والظهورية المطلقة على ما تقر في موضع هذا ما ينظر في وعل الله
يعود بعد ذلك امر ۱۲

ع ۳ قوله اولاً يسمى الراوي الخ عطف على قوله فلا يكثر الاخذ عن الراوي اذا كان قليل الحديث فلا يكثر الاخذ عن الراوي
يسمى وهذا النوع من الجہول يسمى بهما ۱۲ ع ۳ بناو على ان له اسمين اوعلى ان الحاد لقب له ۱۲ شس له وقيل بالصا والحلة ۱۲ ش

لعب بناو على اضافته لے احد ارا دہ ۱۲ ش - ع عطف على قوله فلا يكثر الاخذ عن ۱۲ ع ۳ واغلب ايضا لکره خلا ۱۲ ع ۱ من الذي روے عنہ ۱۲

وَصَفُّوا فِيهِ الْمُبَهَّمَاتِ وَلَا يَقْبَلُ حَدِيثَ الْمُبَهَّمِ مَا لِحَدِيثِ الْمُبَهَّمِ لِأَنَّ شَرْطَ قَبُولِ
 فِي بَيَانِ هَذَا النَّوْءِ ۱۲
 الْخَبْرِ عَدَالَةُ رَاوِيهِ وَمِنْ أَسْمَاءِ لَا تَعْرِفُ عَيْنَهُ نَكِيفُ عَدَالَتِهِ وَكَذَا
 لَعَايَةِ ۱۲ يَعْرِفُ ۱۲
 لَا يَقْبَلُ خَبْرَهُ وَلَوْ أَمَّ بِلَفْظِ التَّعْدِيلِ كَمَا يَقُولُ الرَّاويُّ عَنْهُ أَخْبَرَنِي
 الثَّقَةُ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ثَقَّةً عِنْدَهُ مَجْرُوحًا عِنْدَ غَيْرِهِ وَهَذَا عَلَى الْأَصَحِّ
 دَلِيلُ قَوْلِهِ لَا يَقْبَلُ ۱۲
 فِي الْمَسْئَلَةِ وَلِهَذَا النِّكَّةُ لَمْ يَقْبَلِ الْمُرْسَلُ وَلَوْ أَرْسَلَهُ الْعَدْلُ جَائِزًا مَبْهُمًا بِهَذَا
 وَهِيَ الْعِلَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ ۱۲
 الْاِحْتِمَالِ بَيْنَهُ وَقِيلَ يَقْبَلُ تَسَكُّنًا بِالْفَا هُوَ إِذَا جُرِحَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَ
 وَهُوَ الْعَدْلُ ۱۲
 قِيلَ إِنْ كَانَ الْقَائِلُ عَالِمًا بِأَجْزَالِ ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ يُوَافِقُهُ فِي مَذْهَبِهِ وَهَذَا
 عَارِضًا بِأَحْوَالِ الرِّجَالِ ۱۲
 لَيْسَ مِنْ مَبَاحِثِ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ فَإِنَّ سَمِيَّ الرَّاويِّ وَالْفَرْدَاوِيَّ
 الْمُتَحَقِّقِ ۱۲

۱. **حَدِّقْ قَوْلَهُ** وَصَفُّوا فِيهِ الْمُبَهَّمَاتِ الْحَيَاةُ الْمُبَهَّمَاتُ الَّتِي يُصَنَّفُهَا فِي ثَنَانٍ مِنْ لَيْسَ مِنْ رِجَالِ الْاِحْتِمَالِ ۱۲

۲. **حَدِّقْ قَوْلَهُ** عَلَى الْأَصَحِّ الْقَوْلُ لَعَلَّ هُوَ التَّفْصِيلُ فَإِنَّ تَعْدِيلَ الْمُبَهَّمِ إِنْ كَانَ سَادِرًا عَنِ الْمُبَهَّمِ نَزَّاهًا عَنِ الْمُبَهَّمِ كَالْبَهَائِيِّ وَاحْمَدِيٍّ وَحَنِبَلِيِّ وَشَيْخَانِيٍّ وَكَذَا
 وَغَيْرِهِمْ فَلَا تَكُنْ أَنْ يَبْسُتَ بِالتَّعْدِيلِ كَيْفَ وَقَدْ نَبِلْنَا مَعْلَقَاتِ الْبَهَائِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ الْمُبَهَّمِ مِنْ إِبْنِ الصَّلَاحِ وَأَقْلَابًا قَوْلِ النَّوْزِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا لَكِ وَبِطَرَحِ عَلَيْهِ الْأَثَرُ رَضِيَ
 الْمُبَهَّمُ وَدَلِيلُ الْأَقْبُولِ تَوْثِيْقُ الْمُبَهَّمِ مِنَ الْبَهَائِيِّ بَلْ هَذَا التَّوَثِيْقُ إِدْوَانٌ مِنَ التَّوَثِيْقِ الصَّرِيْحِ ۱۲ عِب ۳ **حَدِّقْ قَوْلَهُ** فِي حَقِّ مَنْ يُوَافِقُهُ الْحَقُّ كَقَوْلِهِ هَذَا التَّعْدِيلُ
 فِي حَقِّ مَنْ يَخْتَلِفُ بِهِ وَدُونَ غَيْرِهِ أَقْوَالُ التَّعْدِيلِ لَا يَبْدُو أَنْ يَكُونَ فِي مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ الرِّوَاةِ وَلَعَلَّ هَذَا التَّعْدِيلُ لَيْسَ بِتَقْلِيدٍ فِي الْحَقِيقَةِ فَإِنَّ التَّعْدِيلَ هُوَ تَسْلِيمُ رَأْيِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ وَتَوَثُّقٌ
 عَلَى دَلِيلِهِ نَافِعٌ ۱۲ عِب ۳ **حَدِّقْ قَوْلَهُ** فَإِنَّ سَمِيَّ الرَّاويِّ وَفَرْدَاوِيَّ الْحَقُّ أَقْوَالُ هَذَا التَّقْسِيمِ لِلنَّوْءِ الْأَوَّلِ أَيْ الرِّوَاةِ وَهُوَ إِذَا كَانَ شَاكِلًا مِنْ لَيْسَ إِلَّا أَنْ
 خَرَجَ لِقَرْبَتِهِ الْمُقَابَلَةُ فَلَا يَرُدُّ أَنْ لَمْ يَنْصَحْ عَنْ حِكْمَةٍ ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ إِنَّمَا هُوَ جَارِي فِيهَا عَدَا الصَّعَامَةَ وَالْمَا الصَّعَامَةَ فَكُلُّهُمْ مَعْدُولُ الْفَرْدَاوِيِّ عَنْهُمْ أَوْلَا سَمَا
 إِدْوَالِهِمْ سَمَا كَمَا قِيلَ ۱۲ عِب ۳

واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم الا أن يوثقه غير من
 ينفذ عنه على الاصح وكذا من ينفذ عنه اذا كان متأهلاً لذلك أو
 ان روى عنه اثنان فصاعداً ولحق يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور
 وقد قبل روايته جماعة بغير قيد وردّها الجمهور والتحقيق
 في الرواية

الحقوله وكذا من انفرد عنه اذا كان متأهلاً للحج يرد عليه سطر العترة الفرق بين المنفرد وغيره بان سطر العترة في الاول دون الثاني فان الظاهر هو الاشارة فيها قال الشارح ولا يصح الذي عليه اكثر العلماء من اهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل مطلقاً وقيل مطلقاً وقيل ان كان المنفرد بالرواية عنه لا يروى الا من عدل كان يهدى ويحجب سببه قبل والا فلا وقيل ان كان مشهوراً في غير العلم كالزهدي والشماعه يخرج عن اسم الجعالة ويقبل حديثه والا فلا هذا انتهى ۱۳ عجب **الحقوله** او ان روى عنه اثنان الحج الظاهر انه عطف على قوله الفرد كما هو ظاهر عبارة المتن والحاصل انه ان سمى الراوي والفرد فهو مجهول العين ادوى عند اثنان فصار معلوماً يوثق فيجهول الحال ۱۴ مخص الخوئي **الحقوله** في قول من يجهول الحال من العدل والاضبط ونحوهما مع عرفان عينه برواية عدلين عنه الا انه لا لم يوثق بمحقق مجهول الحال ۱۲ استاود **الحقوله** وهو المستور الحج الظاهر انه ادرج فيه قسمي المجهول الحال وسمي كلاهما مستورا ان كان ابن الصلاح وغيره سمي الاخير مستورا لوجود السر في كل منهما وهما مجهول العدالة الظاهر والباطن والمراد بالباطنة هي التي ترجع الى اقوال المرابين وبالظاهرة ما يعلم بظاهر الحال ۱۲ شرح الترح **الحقوله** وقد قبل رواية جماعة الحج منهم الوضيفة رضي الله عنه وتبعه ابن حبان

اذا عدل عنه لا يعرف فيلجرح قال والناس في احوالهم على الصلاح والعدالة حتى يظهر منهم بالوجوب الجرح ولم يكلف الناس بما ناب عنهم وانما كلفوا بالحكم بالظواهر قال الله تعالى ولا تجسسوا ولان معنى الاخبار على حسن انظن ۱۳ شرح الترح **الحقوله** وردّها الجمهور الحج قالوا لا يقبل رواية المستور لاجتماع على ان الضيق يمنع القبول فلا بد من ظن عدمه وكونه عدلاً وذلك منفيب عن ۱۲ شرح الترح **الحقوله** والتحقيق الحج اقول حاصل هذا التحقيق انما هو التعرف عن قبول خبر المستور والتوقف عن القبول هو المراد بالصفة الامم كما سبق من المعنى اذ ان الكتاب فالتحقق ان الرد ان اخذ بالصفة الاصح وهو عدم وجود صفة القبول فالحق مع الجمهور وان اخذ بالصفة الاصح وهو وجود صفة الرد فالحق مع الامام الحسين ۱۲ عجب

عنه في الحكم فلا يقبل حديثه ۱۳

ان رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها
 كالسبب ۱۲ ای احتمال العداۃ ۱۲ اش

ولا يقبلها بل هي موقوفة الى استبانة حاله كما جزم به امام الحرمين
 ظهور ۱۲ ابو الوالی ۱۲

ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح غير مفسر ثم البدعة وهي
 مبتدأ أي نحو القول بالوقف ۱۲ ای فی قول حدیثه ۱۲

السبب التاسع من اسباب الطعن في الراوي وهي امان تكون بمكفر
 تحقق ۱۲ الكفر بغير شيء ۱۲

كان يعتقد ما يستلزم الكفر وبمفسق فالاول لا يقبل صاحبها الجهمي
 ۱۲ اتفاقا واختلافا ۱۲ ای الشيء لا يوجب نسبة الفسق ۱۲ بولس يقضي بدعته التكفير ۱۲ اش صحاح ۱۲

وقيل يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالة
 لا يخفى وصدقه ۱۲

قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر بدعة لان كل طائفة تدعي
 لالذنب ۱۲

ان مخالفيها مبتدعة وقد تبالغ فتكفر مخالفيها فلواخذ ذلك على

له قوله وهي امان بحكم الخ حاصل ان البدعة وهي اتفاقا ما حدثت على خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم فممن نوع ينسب صاحبها
 إلى الكفر ابا اتفاقا كاعتقاد حلول الاله في علي اروع الاختلاف كاعتقاد خلق القرآن وانكار امامة اشيخين رضي الله عنهما ونوع ينسب صاحبها الى
 الفسق وهو الخروج عن الطاعة بالاتفاق والفاصد في كل من الزعمين اقوال ثلاثة وقد فصحاها الفس بالامر به عليه ۱۲ عيب ۲ قوله وقيل ان كان
 لا يعتقد الخ ويعتد وان استحل الكذب كالمطابقة لم يقبل وهم قوم يفتنون الى ابى الخطاب وهو رجل كان بالكوفة يعتقد ان عليا هو الاله الاكبر وهو الصادق
 الاول الاصغر واجموعا على رد روايته البتة بدعته مكفرة بالاتفاق واما البتة بدعته فان فيه ثلاثة اقوال اولها انه يخرج بران لم يكن داعيا الى بدعة
 ولا يخرج بران كان داعيا الى بدعة ۱۲ تخيير ۱۲ لغواشي

عنه ان لم يذكر سببه بل اقتصر فيه على مجرد نفي ضعف او نحو ۱۲ اش عنه اراد بالفسق غير الكفر وقوله

المقالة ۱۲ اش منه ای سواء اعتقد حل الكذب او لا ۱۲ اش عنه هذا التحقيق يرتفع الى ان رب بدعة قد يكفر صاحبها طائفة اخرى وهي ليست بمجتمعة
 للكفر بل البدعة المكفرة هي التي تقتضي على انكار ضروريات الدين ۱۲ عيب

الاطلاق لاستلزام تكفير جميع الطوائف فالمتحد ان الذي ترد روايته من
١١٢

انكروا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة وكذا من
عطف ^{١١} الصلوة ^{١٢} على ^{١١} الصلاة ^{١٢} الا انها لم تخلف اي من
اعتقد عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك

ضبط لها يدويه مع ورعه وتقواه فلان ما نع من قبوله والثاني
عطف تفسير للورع فلا يراد ان الورع ليس بشرط للقبول ١٢

وهو من لا يقتضى بدعته التكفير اصلا وقد اختلف ايضا في قبوله و
صاحبه ١٢
ساده فقيل يرد مطلقا وهو بعيد واكثر ما عُلِّلَ به ان في الرواية عنه
١٢ دليل

الحقوله لاستلزام الخ الا صوب ان يقول لاستلزام رد روايته جميع الطوائف اذ هو المترتب على اخذ الرواية على الاطلاق لا ما ذكره و
ايضا هو المتقدرون سوق الكلام وجنبه لا يترتب محذور ولا ياتى في مظهر فلا يقبل قول جميع المبتهر كما لا يقبل خبر الفتحة بل هم اولى بعدم القبول لان
فنتقم اتبع وتعصم اوضح ١٢ شرح الشرح ^٤ قوله ان الذي ترد الخ اى بالرد القطعي الذى يوجب البعده فلا يرد ان الرد ليس مختصرا فيما ذكر
كما هو المفهوم من نظم العبارة والامور الموعود من الدين بالضرورة كقطع الصوم والصلوة الى غير ذلك وقوله وكذا من اعتقه حكمه معناه ان يعتقد من الدين
ما ليس من الدين بالضرورة كسجود السهم ١٢ عب

^٣ قوله وآفواه الخ فيما انه فسر التقوى في بيان تعريف الصيغ بالاجتناب عن الاعمال السيئة من شرب اوفس او بدعة فلا يجتمع التقوى مع الكفر
والبدعة ويكفي ان يكون المراد بالتقوى المعنى العرفي منه اى الاجتناب عن الاعمال السيئة الظاهرة ولا منافاة بينه وبين البعده ففى الاعتقاد اذ يقال
المراد بالتقوى ما عدل البعده لقرينة السياق فان الكلام في البعده ١٢ شرح الشرح ^٤ قوله فليس يرد مطلقا الخ اى سواء كان داعيا
الى بدعة او لا وسواء كان متقدرا على الكذب لفسرة عقلا التزام لادنه القول بحكي عن مالك وغيره لانه فاسق ببدعة واقفقا على رد الفاسق بغيره ٣ اول فليطبق به
الساؤل اذ لا ينفصل الثاني ١٢ شرح الشرح ^٥ قوله وهو بعيد الخ قال ابن الصلاح وهو بعيد ما يدل على عن ائمة الحديث فان كتحتم طائفة
بالرواية عن المبتهر غير الدعاء وفى العميمين كثيرة من احاديثهم فى الشواهد والاصول اتسمى قال الشافى ولا يوجب عدم اطلاع الحديثين على بدعتهم وهم
مفوضون فى ذلك لخطاها فى الباطن من اعتقاد السوء والحكم بالظاهر من ملازمة التقوى اتسمى اتقول هذا الاحتمال بعيد غاية البعد فان الاستدلال بمتفتحة على قبول
ما فى العميمين ولو تطرق هذا الاحتمال لا يكون لهما فضل على سائر الكتب وهو متلاف الاجماع وحصل هذا الاكثر اذ اطلاع مصنفيهما وبحثهما فى الرواية وقد نقلنا هذا
من احوال البخارى التى انشده على نمائته يتفصل سابقا خارج اليه ١٢ عب ^٤ قوله واكثر ما عمل به الخ قيل هذا دليل واحد فامتنع كثره فنقلنا من اكثره
واجيب بان اكثره باعتبار كثرة المتدين وكثرة استدلالهم ولغظهم فيما بينهم لئلا يزل قولهم اكثر اتوى لكان اولى ١٢ شرح الشرح -

له فيلزم ان لا يقبل حديثهم اصلا ١٢ -

ترويحاً لامره و تنويهاً بذكره و على هذا فينبغي ان لا يروى عن مبتدع
^{له} ^{براد على الدليل ۱۷} ^{مع انه واجب الالمامه ۱۲} ^{لغتها ۱۱}

شيء يشاركه فيه غير مبتدع و قيل يقبل مطلقاً الا ان اعتقد حل الكتاب
^{اي الا رقت اعتقاده على الكذب ۱۲} ^{لان في تزويرها الشائبة ايضا ولو في الجملة ۱۲}

كما تقدم و قيل يقبل من لم يكن داعية الى بدعته لان تزيين بدعته
^{اي دعاء ظاهراً ۱۲} ^{اي دعاء يقبل من الداعية لان الخ ۱۲}

قد يجعله على تحريف الروايات و تسويتها على ما يقتضيه مذهبه و
^{تقديمها ۱۲} ^{تطبيقها ۱۲} ^{يهتمه ۱۲}

هذا في الاصح و اعرب ابن حبان فادعي الاتفاق على قبول غير الداعية
^{ان التي يقولون غريب ۱۲}

له قوله يعني في ان لا يروى الخ حاصل ان الدليل يقتضيه عدم اخذ رواية المبتدع ولو شاركه غيره فان فيه توير له ايضاً مع انكم تأتون لقبول روايته اذا
شاركه غيره و دره الشارح بان تزوير امره و تويره شانه في اخذ حديثه اذا لم يشاركه غيره انما هو كذا فلا يلزم من منع الادل مع الثاني ايضاً ۱۲ **ع ۲** قوله
و قيل يقبل مطلقاً الخ اي سواء كان داعياً ام لا لكن بشرط ان يكون متحقياً لان صدق بصحة و تدبيره الذي عليه مدار الرواية يستعمل عن الكذب قال الحافظ المصنف
في الدرر شرح النقاية ان المبتدع ان كفر فوضح ان لا يقبل وان لم يحكم قيل و الا لا يروى اليه اكثر من احوال الحكم ما رواها الشيعة و القدرية و غيرهم في
الشيعة من رواياتهم لا يحسن عمل نظرو الظاهر انه محمول على البهائنة انتهى كذا نقل الشارح ۱۲ **له قوله** لان اعتقد حل الكذب الخ قال الشارح فيه
ان اذا اعتقد حل الكذب صار كافراً و الفروض ان بدعته ليس مما يقتضيه الكفر هذا انتهى اول لعل المراد باعتقاد حل الكذب هو اعتقاد حل مصلحته و
تزيين مذهبه و كون ذلك الاعتقاد كافراً لعل نظر المترجم الى نفسه قتل كعب بن اشراف ۱۲ **ع ۳**

له قوله و قيل يقبل من لم يكن داعية الخ اي داعياً الى بدعته و التأ و لانقل من الوصفية الى الاسميته لانه جعل فيما بينهم اسما من يدعوا الى بدعته و تعديته
بالي باعتبار معناه الاصله و قيل يمكن ان يكون التأء لعمانته و المراد المعنى الوصفية و حينئذ لا اشكال في لعل الخ من يدعوا الى ذلك مخصوص بصيغ البهائنة
مثل علامة ۱۲ شرح الشرح **له قوله** لان تزيين بدعته قد يحمله الخ و قد ورد في كذا الشيء لعمى و يسلم قيل و فيه انه انما يفيد التيسيل المتكرر
عدم قبول من كان داعية اذا روى ما يقوى مذهبه و المقصود انه مردود مطلقاً و لا في غير الداعية من المبتدع اذا روى ما يقوى مذهبه يرد كما سيذكره بعد
ذلك اول لعل المراد ان الداعية يستمال في تحريف الروايات و تسويتها على مذهب بحيث لا يطلع عليه كل احد فلما يقبل روايته اسماً باب الشراء و اخذ بالعلم
و ما غير الداعية فاستمال في التحريف بعد علم لوجه صريح ما يقوى مذهبه فلا يقبل ۱۲ **ع ۴** قوله و هذا في الاصح الخ قال ابن الصلاح و
هذا المذهب عدل المذهب و اولاه و هو قول اكثر العلماء قال البزري و هو الخ و نقل ابن حبان اتفاقهم عليه ۱۲ كذا في شرح الشرح

من غير تفصيل، نعم الأكثر على قبول غير الداعية إلا ان روى ما يقوى
 مع انه ليس بصحيح لما نقل من قول الجزري ۱۲

بداعته فيرد على المذهب المختار، وبعده صرح الحافظ ابواسحق ابراهيم
 لان الصريح يعقوب اللات ۱۲
 اي بهذا الترتيب ۱۲

ابن يعقوب الجوزجاني شيخ ابي داود والنسائي في كتابه "معرفة الرجال"
 اسم كتاب له ۱۲

فقال في وصف الرواة "ومنهم زانغ عن الحق اي عن السنة صادق اللهجة
 بيانهم ۱۲

فليس فيه حيلة الا ان يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا اذا عرفت
 بجملة ۱۲

بداعته، انتهى وما قاله متجه لان العلة التي بها يرد حديث الداعية
 اي حسن مشهور مقبول ۱۲
 وهي احتمال حمل بدعته على التعريف ۱۲
 موجودة ۱۲

واردة فيما اذا كان ظاهرا مرويا يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية

له قوله من غير

تفصيل الخواي بين ما يقوى بدعته وبين ما يقوى بدعته حيث قال ليس بين احل العلم من امتنا خلاف في ان الصدوق المتقن اذا كان فيه بدعته ولم يكن
 يوافقا لاجل انما يجازيها بما زادها ما سقط الاجتماع بالخلاف ۱۲ وجيلين ۱۲
 بقوله ۱۲
 شيخ ابي داود والنسائي في الخصال شارح والاولى الخاق اني واورد في الشرح بعد تمام المتن ولعل قد مر لتقديمه في المتن
 اقول فكانت شي ايراده في المتن ثم اقول او رد احد ههنا في المتن وقدم الاخر في الشرح مرانما لاختصاصه وتسوية بين مرتبتيها ۱۲
 وخص الرواة زانغ عن الحق اي عن السنة الخواي عن الحق المقصود من السنة وانما قيد بها لان اكثر زانغ لاجل عدولهم عن السنة المبينة كما في الكتاب
 ۱۲ شرح الشرح

هـ قوله الا ان يرد الخواي ليس في دفع حديثه حيلة وعلاج الا ان يترك من حديثه ما يقوى بذهبه وهذا ينفع ما يترجم ان الاستثناء لا يستقيم فان
 الاخذ من السنة يشك الما يكون منكرا ليس بخصوصا بالمبتدع حتى يكون ذلك حيلة لدفع حديثه وجه الاستثناء ان معنى الاستثناء هو ترك حديثه الذي
 ايضا اذا كان يقوى بذهبه وهذا امر مخصوص به بالبرهنة ۱۲
 عـ قوله اذا لم يقوى بدعته الخ قيل فظاهر كلام الجزجاني شامل للداعية ايضا فهو
 وان كان حجة لكنه مضمرة ايضا والواجب سلبه ان شامل للبرهنة الا ان يرد وجه قد دل عليه خارجي وهو ما قد بينا الفنا فيخصص كلامه في غير الداعية ۱۲ عـ
 عـ بضم جيم وسكون واو وفتح زاي ۱۲ ش عمه اي اللسان والكلام والمراد بهما الرواية ۱۲

هـ بل الظاهر الاول فان الصريح يعقوب اللات ۱۲

والله اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب الطعن والمراد ^{وعلمه ثم ۱۲}

به من لم يترجم جانب اصابته على جانب خطئه وهو على قسمين ^{ان} ^{يطلب ۱۷}

كان لاسر ما للراوى فى جميع حالاته فهو الشاذ على رأى بعض اهل ^{للازم ۱۳} ^{لن كان غير لازم للازم ۱۴}

الحديث أو ان كان سوء الحفظ طارعا على الراوى اما لكبرة اولد هاب ^{كما لفظه ۱۲}

بصره او لاحتراق كتبه او عدمها بأن كان يعتمد ها فرجع الى حفظه فساد ^{من غير احتراق ۱۷}

فهذا هو المختلط والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاط اذ اتميز ^{الى ناسد العقل للاسباب المذكورة ۱۲} ^{لله} ^{اي في حديثه ۱۷}

قبل واذ لم يتميز توقف فيه وكذا من اشتبه الامر فيه وانما يعرف ^{لله}

الحقوله والراوى من لم يترجم جانب اصابته الخ قيل هذا بيانى ما تقدم من المصن فى الاجمال فى بيان سوء الحفظ وهى عبارة عن يكون غلط اقل من اسابته وبالجملة ان العبارة الصيغية فى الاجمال هكذا وهى عبارة عن ان لا يكون غلطه اقل من اسابته وتوابعه بل يدينه بالنقل عن المصن هناك اما بان ترجم غلطه او استولى بالاشكال معنى على نسخ الكتاب لا على عبارة المصن ^{المخلص الخواشي ۱۲} **الحقوله** ان كان لازما واما غير منكف للراوى فى جميع حالاته اى من غير عروض بسبب سوء حفظه فى بعض اوقات فهو الراوى المذكور بل حديثه الشاذ على رأى بعض اهل الحديث وهذا المعنى غير المعانى المذكورة للشاذ ^{۱۳} شرح الشرح **الحقوله** اولد هاب بسببه الخ وقد كان متعودا لوجود النظر فى محفظه فلا يريد ان ذهاب البصر مما يقوى الحفظ سلامتة عن الخطا والمادة من التوافق والاستقامة كما وقع لابن المقفون او غيرها اى ذهابها وتوابعها كما وقع لابن هبيرة او استمال عقله عرض ما عرضت ابن ابرهته مال كما وقع للسعدى الى غير ذلك قال ابن الصلاح وهذا من علم عظيم لا اعلم احد اعنى به مع كونه حقيقيا بذلك جدا انتهى قال السهوى وقد افرده للمختلطين كتابا المافظ ابو بكر الحامزى جسا ذكره فى تصنيفه تحفة المستفيد ولم يقف عليه ابن الصلاح وناكرة منبسطه تمييزه المقبول من غيره ^{المخلص شرح الشرح}

الحقوله وللم فيه الخ جمل الامتالات هناك الرابعة العلم بحدوثه قبل الاختلاط فقط اوبعد فقط او فى الحالتين اولم يعلم زمان حدوثه اصلا والاول مقبول بلا اشتباه والثانى مردود بلا اشتراء والرايع متوقف عن القبول والثالث ان تميز ما حدث قبل الاختلاط عابده اولم تميزه فالاول ملحق بالاول والثانى بالثانى والثالث بالثالث هذا تخفيض ما فى بعض الخواشي ^{۱۲} عيب

عنه اى السبع الحفظ المخدم من سوء الحفظ ^{۱۲} ^{عنه} اى كان يعتمد على الكتب فاذا زعمت رجع ممتزا على حفظه ^{۱۲} ^{لله} مع تحريه بعد الاختلاط والا فلا حاجة الى التمييز ^{۱۳} ^{عنه} اى فى انه مختلط ام لا او حدث بعد الاختلاط ايضا ام لا ^{عيب}

ذلك باعتبار الأخذين عنه وسمي توبع السبي الحفظ بمعتبر كأن يكون
 زمان غيره ۱۲

فوقه او مثله لادونه وكذا المختلط الذي لا يتميز والمستور والاسناد المرسل
 توبع في حديث غير متميز ۱۱

وكذا المدلس اذا لم يعرف له البهذوف منه صار حديثهم حسنا لا
 راوي ۱۲

لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع لان كل
 المذكورين ۱۱
 بالكره ۱۲
 بالفتح ۱۲
 واحد منهم باحتمال كون روايته صوابا او غير صواب على حد سواء فاذا
 من المذكورين ۱۲ بسبب ۱۲
 كان ۱۲

جاءت من المتبين رواية موافقة لاحداهم رجح احد الجانبين من الاحتمالين
 وهو كونه صوابا ۱۲

المذكورين ودل ذلك على ان الحديث محفوظ فارلقى من درجة التوقف
 الى درجة القبول والله اعلم ومع ارتقائه الى درجة القبول فهو منقطع
 سابقا ۱۲
 اي ادناه ۱۲

له قوله باعتبار الأخذين الخ فمن اختلط في اخره عطاء ومن سمع منه قبل الاختطاط

شبهه وسفيان الثوري ومن سمع منه بعد الاختطاط جرير بن عبد الحميد ومن سمع منه في المائتين معا البرعانة فلم ينجح بحديثه ۱۲ شرح الشرح ۲
 قوله وسمي توبع السبي الحفظ بمعتبر الخ قول لعل المراد بالمعتبر هو الراوي الذي حصل بالمتبع والاعتبار لا المعنى المتعارف فلما اشكال في قوله كان يكون فوفقه
 او مثله ووجه اشكال ان الشئ كيف يكون معتبرا منه قال المص اذا تابع السبي الحفظ شخص فوفقه اتفق بسبب ذلك الى درجته ذلك الشخص
 وينقل ذلك الشخص الى اعلى من درجته نفسه التي كان فيها حتى يترجح على مساوية من غير متالفة من دونه انتهى كذا نقل الشارح تمام ۱۲ عب
 ۳ قوله وكذا المختلط الذي لا يتميز الخ اي لا يتميز ما حدث به قبل الاختطاط عا بعده ويرد عليه ان المختلط قسم من السبي الحفظ فلا ويلعطف
 والواجب ان المراد به هو القسم الاول اذ المطلق ينصرف الى الجزء الكامل ولا يخفى بعد ۱۲ عب ۳ قوله والاسناد المرسل وكذا المدلس الخ الظاهر
 ان المرسل وكذا المدلس على صفة اسم المفعول فان الاسناد لا يكون مرسلًا ودرسا على صفة اسم الفاعل والعبارة على حذف المضاف اي وكذا راوي الاسناد
 المرسل والمدلس وعلى هذا فلا اشكال في ضميره قوله صار حديثهم حسنا لاذناته
 اي صار حديثهم المختلط والمستور راوي الاسناد

المرسل وكذا المدلس حسنا لاذناته متقى تزعموا للشرح بهنا هلمات لا تستغفل بذكر اتمارة وبقضاها ۱۲

له فان عرف كان محكم كغير المرسل ۱۲

عه اي توبع راوي الاسناد المرسل ۱۲

عه اي رجحان احد الراويين على انه محفوظ ۱۲

عن رتبة الحسن لذاته ورتبها توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن
فيكون حسنا غيره ^{عنه}

عليه وقد انقض ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد ثم الاسناد ^{مباحث ۱۲}

وهو الطريق الموصلة الى المتن والتمتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد
الاظهار لفظ الغاية ^{۱۲}

من الكلام وهو اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
بيان ما ينتهي ^{۵۱۲}

وسلم و يقفه تلفظه اما تصريحا او حكما ان المنقول بذلك الاسناد من
مفعول يقضي ^{۱۲} فاعل يقضي ^{۱۲} كائن ^{۱۲}

له قوله در بما توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه الخ قال الشارح لانه ليس بحسن حقيقة ولان الحسن اذا اطلق ينصرف الى الحسن لذاته ويترجم
من اطلاق الحسن عليه الاحتجاج به عند التقصير وهو محل خلاف ولذا وقع الاشارة في الحسن الزاقي الى انه يمتنع به لبعارة لقبه المحسن فتذكره وتدبره انتهى القول واضح
ان التوقف عن اطلاق اسم الحسن عليه ليس بشعبي والوجه ان النبي بينهما الشارح جمعا واجهية اما الاول فلان الحسن لغيره اذا كان قسما من الحسن فكيف يصح
القول بان ليس بحسن حقيقة نعم انه ليس بحسن ذاتي لكن ليس الكلام في اطلاق اسم الحسن الزاقي بل في اطلاق الحسن مطلقا وما الثاني فلان صراض لفظه
الطلق يجري على اطلاقه واما الثالث فهو اضعف من الاولين اذ لزوم الاحتجاج بالحسن لغيره ليس بمجذور اصلا فانه من اسام المقبول والاحتجاج به امر
ضروري كما عهد مسابقا في اسام القبول واما قوله ولذا وقع الاشارة في الحسن الزاقي الى انه يمتنع به الخ فلم نجد في تلك الرسالة قبضه وتفكر
۱۲ عيب قوله وقد انقض الخ اي وبقى ما يتعلق بالاسناد من حيث انه ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم او الصعابي وغيره ولما كان ما يتعلق
بالمتن مقدر ما على ما يتعلق بالاسناد فانه المقصود بالذات والاسناد انما هو وسيلة اليه قال ثم الاسناد اشارة الى تأخره بمتمنه مخض وان كان يقدم على
المتن لفظا ^{۱۲} شرح الشرح **له قوله** وهو الطريق الموصلة الخ لا يذهب عليك ان الكلام منظر في وجه او لا او فباستعمال التعريف على العود
لاخذ الاسن في تعريف الاسناد واخذ الاسناد في تعريف المتن واما ثانيا فبانه منافع لما سبق من تعريف الاسناد بقوله والاسناد حكما به طريق المتن واما ثانيا
فلان المتن هو ما ينتهي اليه الاسناد لا غاية ما ينتهي اليه الاسناد والاسناد ان يكون المتن هو حرف التام من قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات
ولا يخفى بطلانه والوجوب اما عن الاول فبان التعريف لفظي

هو الطريق بناء على ان الاضافة بيانية على ما نقل عن المصنف فلاماناة واما عن الثالث فبان التزام كون الاضافة بيانية فلا اشكال من مندفعة بمخبرها ^{۱۲}
ع عيب قوله هو ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام الخ من كلام النبي عليه الصلاة والسلام والكلام المشتمل على بيان احواله وافعاله
وحركاته وسكناته في مناسبه ويقتضه تقريره وكلام الصحابة ومن بعدهم والكلام المشتمل على بيان افعالهم واحوالهم كذلك ^{۱۲} لغرض الشرح -
ه قوله ويقتضه تلفظ الخ اي يقتضيه تلفظ ذلك الاسناد ان المنقول بذلك الاسناد هو قوله صلى الله عليه وسلم ادفعله اذ قرره اقتضاه
صريحا او حكما وسأني شئنا انكل ناطقه مفتضا والشود والمص حيث اشار الى تعريف المرفوع بحيث لا يشترط منه شئ من اسامه تعريف المصود حيث
قالوا المرفوع ما ينسب الى النبي صلى الله عليه وسلم قوله او فعلا وقيل تقريره او هتة فعلا لظاهره لا يشتمل المرفوع الحكمي الا من بعدهم الاضافة ^{۱۲} لغرض الخواشي -
عه وقد بقي ما يتعلق بالاسناد فشرح بقوله ثم الاسناد الخ ^ع يجوز تذكره ^{۱۲} وانتهى ^{۱۲}

قوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم او من فعله او من تقريره مثال
من جنس قوله ۱۲ ش

المرنوع من القول تصريحاً ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى

الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه
اي الصحابي او غيره ۱۲

وعلى آله وصحبه وسلم انه قال كذا ونحو ذلك ومثال المرنوع من

الفعل تصريحاً ان يقول الصحابي رأيت رسول الله صلى الله عليه و

على آله وصحبه وسلم فعل كذا او يقول هو او غيره كان رسول الله صلى الله
اي الصحابي ۱۳ كانت ابي ۱۲

عليه وعلى آله وصحبه وسلم يفعل كذا او مثال المرنوع من التقرير تصريحاً ان يقول

الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كذا او

يقول هو او غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وعلى آله

وصحبه وسلم كذا ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرنوع من القول

له قوله ان يقول الصحابي الخ فيه سائنة ولوقال «ما يقول» كما قال في بعض ما يجي لم يكن مسائنة كذا قال محسن واذ قلنا «ان يقول» بمعنى القول
 وهو بمعنى المقول يربح الى ما يقول - فلم يكن فيه سائنة ۱۲ شرح الشرح عنه من الفاظ التمهيد المحتمل وغيره ۱۲ ش.

عنه ومنه قول الصحابي اكلت الفسبج على امانة رسول الله صلى الله عليه وسلم ۱۲ ش س ۱۳ اي الصحابي او غيره ويذكر عدم انكاره ۱۳

حکمًا لا تصریحًا ما یقول الصحابی الذی لم یأخذ عن الاسرائیلیات
 تاکید بقولہ صحیحاً ۱۲

مآلاً مجال للاجتهاد فیہ ولالہ تعلق ببیان لغة او شرح غریب کالاجاباً
 ای ضابطہ ۱۲
 ای تفسیر ۱۲

عن الامور الباضیة من بدء الخلق و اخبار الانبیاء علیہم السلام و الاتیة
 و احوال الجنة و النار ۱۲

کالملاحم و الفتن و احوال یوم القیمة و کذا الاخبار عما یحصل بفعله
 ای ہذا الحدیث ۱۲
 یعنی صحیحاً و ای اجازاً

لہ قولہ لم یأخذ عن الاسرائیلیات الخ اسے سن کتب بنی اسرائیل اور سن افواہم و حواشر ازمن الصحابی الذی عرف بالنظر فی الاسرائیلیات کعبہ
 الشریع سلام و کعبہ الشریع عمرو بن العاص فانہ کان قد حصل لہ فی توحہ الیہ مرکب کثیرہ من کتب اصل القتاب و کان یخبر بما فیہا من الامور الغیبیہ حتی
 کان بعض السامعین برہما قال حدثنا عن رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ولا تخریننا عن المعصنۃ ذکرہ السنائی فذلہ لا یجوز من الافرع حکما لقولہ الاحتمال ۱۲ شرح
 الشرح ۲ قولہ بالاجمال للاجتهاد فیہ الخ الظاہر انہ فعول یقول و المعنی یقول الصحابی الذی لم یأخذ خبر عن الاسرائیلیات حدیثاً لا مجال للاجتهاد فیہ
 قال الشارح قال السنائی مثل حدیث من اتى ساحر او عرافاً فافتد کفر بما انزل علی محمد صلی اللہ علیہ وسلم رواہ ابن سوید و من اختلفہ ذک قال ابی حریزہ
 و من لم یجب الدعویۃ فقد عصی اللہ و رسولہ و قول عمار بن یاسر من صام یوم الذی یسک فیہ فقد عصی بالانسان مکن قد جوز شیخنا فی ذلک
 و ابیہشہ احتمال انالہ اثم علی الظہر من القرا عدل یکن ان یقبل ذلک ایضاً فی الحدیث الاول اما سادہ فلقولہ تعلقہ و اتبعوا ما استلوا الشیاطین
 و لقولہ تعالیٰ و کن الشیاطین کفرا و یلذون اناس لمحولہ لایؤدہ هو البعہ فقولہ تعالیٰ قل لا یعلم من فی السموات و الارض الا اللہ انتم ہی من البین اقول
 و ہذا احتمال الشیخ ہوا القرب فالسائل الاظہر ما روی عن ابی بن کعب ان لا یؤدہ شیطاناً یقال لہ الیمان فالقرا و سواس الماء نان رفعت ہذا الحدیث لیس
 بالقرصے کا صرح الترمذی علی ان حدیث ابن سوید المذکور قد روی مر فوما فیضا کما صرح بہ الشارح ۱۲ عجب ۳ قولہ من بدء الخلق الخ اسے عما
 خلق اولاً قبل خلق السماء و الارض کقولہ صلی اللہ علیہ وسلم صین سئل عنہ کان اللہ ولم یکن شیئاً قبلہ و کان عرشہ علی الماء ثم خلق السموات و الارضین
 و کتب فی الزکر کل شیئ انتہی لفظ الحدیث فالما و العرش خلقا قبل السموات و الارضین فالعرش علی الماء و الماء علی متن المریخ قائمہ بقدرتہ الکاملتہ
 و الذکر عبارة عن الروح المحفوظ ۱۲ شرح الشرح ۳ قولہ کمالہم الخ بفتح الیم جمع الیم و هو القتل و المراد بہا الحدیث لا تشبک الناس نبیا
 کاسری و العیۃ او کثرۃ لجوم القتلہ فیہا ۱۲ شرح الشرح

۴ قولہ ثواب مخصوص و عقاب مخصوص الخ تید بہ ان مطلق الثواب و العقاب علی الخیر و الشر للاجتهاد فیہ و دخل الخلف التعمیر فیہا فان
 ذلک انما یعلم بالوی ۱۲ شرح الشرح

سہ اسے قول الصحابی علی ان ما مصدریۃ ۱۲

بذلك يقتضيه محبراً له وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضيه مؤقفاً للقائل

ای معناه و مطلقاً ۱۲

به ولا مؤقف للصعابة الا النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

وسلم وبعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن

القسم الثاني واذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله

ای كما ذكره ۱۲

عليه وعلى آله وصحبه وسلم فهو مرفوع سواء كان ممن سبعه منه او عنه بواسطة

عليه السلام ۱۱

عليه السلام ۱۱

ای ذلك الصحابي ۱۲

ومثال المرفوع من الفعل حكماً ان يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه

فينزل على ان ذلك عندنا عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كما قال

ای معناه و مطلقاً ۱۲

من

ينزل ۱۲

له قوله وقع الاحتراز عن القسم الثاني الخ وهو بعض من يخبر عن الكتب القديمة و وقع الاحتراز عنه لقوله

فيما تقدم بالقول الصحابي الذي لم يأخذ من الامة شيئا كذا قال التلبيذ ۱۲ **ع**ب قوله سواء كان ممن سمعه منه الخ ای لغيره بواسطة

او عنه بواسطة فان كلمته من الاتصال وكلمته عن الانقطاع فاذا قيل «سمعت من» يكون سماعه بلا واسطة واذا قيل «عنه» يكون بواسطة ويحتمل ان

يكون بلا واسطة وحاصله ان لا ينفرد بصيغة التلبيذ لان الصحابي عدل ثقته بحفظه خصوصاً في الرواية ۱۳ شرح الشرح ۳ **ق**وله ومثال المرفوع الخ

استشكل بان يجوز ان يورد فعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه لساعة من عليه السلام لانه عليه السلام فعله فلا يكون ممن مرفوع الفعل انتهى وهو مرفوع بان

المراد من المثال ان يكون فعل الصحابي له حكم المرفوع ان لا يكون من تلقاء نفسه للاجتهاد في نفسه بل يكون مأخوذاً منه عليه السلام وهو اعم من

ان يكون مستفاداً من قوله صلى التلبيذ وسلم او فعله او تقريره ۱۳ شرح الشرح ۳ **ق**وله كما قال الشافعي في حلاوة على في الخ ای عمل فعل علي

علي انه في حكم المرفوع قال الشارح لعل هذا قول نزهة والا فالشور من نزهة وهو قول مالك واحمد في كل ركعة ركوعان وعند ابى حنيفة ركوعان

واحد فسنعه قوله اكثر من ركوعين غير ظاهر قال في الانوار وهو كتاب مشهور في مذاهب الشافعي من قبل صلاة الخوف والكسوف ركعتان في كل ركعة

تيمان وركوعان ولا يرد ان زيدا عادراً بطلت ولا ينقص وان نفس عادراً يتدارك انتهى قيل ويمكن ان يجاب بان هذا يحتمل ان يكون من القول

القديم وباني الانوار فهو من القول الجديد والعمل على الجديد ۱۲ **ع**ب **ع**ه واما الكسوف والاهمام فما راجع عن البحث لاحتمال اللفظ فيها ۱۳ اش

عه ۱ **ع**ه لكون حصر الوقت في هذين القسمين ۱۲ اش **س**ه تحميماً للفظ بالصعابة رضي الله عنهم ۱۳ ش -

الشافعی فی صلوة علی کرم الله وجهه فی الکسوف فی کل رکعة اکثر من
 رکوعین، ومثال المرفوع من التقدير حکماً ان یخبر الصحابی انہم كانوا
 یفعلون فی زمان النبی صلی اللہ علیہ وعلى آلہ وصحبہ وسلم کذا فإنه یكون
 له حکم المرفوع من جهة أن الظاهر اطلاعہ صلی اللہ علیہ وعلى آلہ و
 صحبہ وسلم علی ذلك لتوفر دوایعہم علی سؤالہ عن امور دینہم
 ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحی فلا یقیع من الصحابة فعل شیء ویستہرن
 علیہ الا وهو غیر ممنوع الفعل وقد استدل جابر بن عبد اللہ وابو سعید رضى اللہ
 تعالی عنہما علی جواز العزل بانہم كانوا یفعلونہ والقران ینزل ولو کان
 ما ینهى عنہ لنهاى عنہ القرآن ویلتحق بقولی حکماً ماورد بصیغة الکناية
 بالفتح ۱۱

فی المتن ۱۱

لہ قولہ كانوا یفعلون فی زمان النبی علیہ السلام الخ ای یضیفر الی زمنہ صلی اللہ علیہ وسلم لا الی حین تکر قولہ کان تأکل لحوم الاضاحی علی عہد
 النبی صلی اللہ علیہ وسلم کقول جابر کہ انزل والقران ینزل او کما تأکل لحوم الخیل علی عہد رسول اللہ علیہ وسلم فالصیح الذی علیہ الاعتقاد وہ قطع الحاکم
 وغیرہ من ائمۃ الحدیث انہ مرفوع وقال الاساعلی انہ موقوف والصواب الاول ۱۲ شرح قوله ولو کان مما ینهى عنہ لنهاى عنہ القرآن الخ فیہ
 اشارۃ لطیفة الی ان هذا کما تفریرہ الی فان اللہ حبیب الایمان وزینہ فی تلویحہم وکرۃ الیہم الکفر والفسوق والعصیان وارتضاہم لصحبتہ نبرسہ
 واختارہم لتقویۃ دینہ وجاہہم غیر امتہ اخرجت للناس امامون بالعرفد وتخبون عن المنکر ولذا قال صلے اللہ علیہ وسلم خیر القرون قرنی ۱۲ شرح الشرح
 ۱۳ قوله ویلتحق بقولی الخ حاصلہ ان ماورد بصیغۃ کنی بہا عن صریح الرفع فهو ایضاً مرفوع حکماً لقول التابعی عن الصحابی یرفع الحدیث الخ
 ۱۲ عب عم ای الصحابة عمہ کانتہ عن الفعل ۱۲ عب ای کثیر لواعظہم ۱۳ بد لہ فیہ اشارۃ الی انہ لودع نادراً اونی موضع
 لا یطلق علیہ غالباً لایکن فی حکم المرفوع کالصلوة خلف عمر بن الی سلمۃ صغیر ۱۲ عب -

في موضع الصيغ الصريحة بالنسبة اليه صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم
 كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث او يرويه او ينميه او روايته او يبلغه
^{ناقله ۱۲} ^{اي الصحابي ۱۲} ^{اي ينسبه ۱۲} ^{اي قاله روايته ۱۲}
 به او رواه وقد يقتصر على القول مع حذف القائل ويريدون به النبي
 صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم كقول ابن سيرين عن ابى هريرة قال
 قال ثقاتون قومًا الحديث وفي كلام الخطيب انه اصطلاح خاص
^{اي اقرا الحديث الاخره ۱۲} ^{القائل ۱۲} ^{اي حذف ۱۲}
 بأهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي "من الستة كذا" فالاكثر
 على ان ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر في الاتفاق قال "واذا قالها غير

له قوله كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث كحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس في الشفاء في ثلاث شربة غسل وشربة نحر وكثير ناروا مني انتهى
 عن ابي رافع الحديث او يرويه او ينميه كحديث مالك عن ابى حازم عن سحبل بن سعد قال كان الناس يقرءون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعها اليسرى
 قال ابو حازم لا اعلم الا انه ينمى ذلك او رواه كحديث صفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة رواية الغطرة خمس او يبلغ به كحديث مسلم عن ابى
 الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة يبلغ به الناس تبخ لقرش اوزاره وكأنة اقل استعمالا من المضارع والمصدر ولذا اخره عندهما ۱۲ اشرح الشرح مع حذف
 سيرين بن الين **٤** قوله ثقاتون قوما الحديث الخ تمامه صفار الاعمين كسوقهم ثلاث مرات حتى تلحقهم بحزيرة العرب فاما في البياتة لادله فيكون
 نعم لما في التاثير بنوعين وبشكلين ۱) في التاثير في صلواته او كما قال انتهى وصفه الاعمين الترك وحزيرة العرب ما ناطق بها بحزيرة العرب فخر فارس ودجلته والقرات والمعلم
 اي اهلك ۱۲ اشرح الشرح **٣** قوله ونقل ابن عبد البر في السير الخ اي في قول الصحابي المذكور والاتفاق الما كالم والسبب في اتفاق اهل النقل على
 الرفع وقيل السنادي ورخص ابن الاثير لفظ الخلاف بابي بحر الصدوق في ناهضة اهل تامة عليه احد غير النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره اذ قد تأمر عليه بغيره
 ۱۲ اشرح الشرح

عه وبحققة ما قال ابن سيرين كل شئ حدثت عن ابى هريرة فهو مرفوع ۱۲ اش

عه وانما افرد له المكان بالاتلاف فيره ۱۲

سه كقول علي بن ابي حمزة من السنة وضع الكف على الأنت في الصلاة تحت الرسة ذكره السنن والشمس ۱۲ اش

له اي الجهد من الحديث والعماء ۱۲ اش

الصحابي فذلك ما لم يضيفها الي صاحبها كسنة العمدين“ وفي نقل الاتفاق
اي نومه فرغ ۱۲
يُنْبَغَا ۱۱
اوسنة الصحابة ۱۲

من الشافعية والوبكر الرازي من الحنفية وابن حزم من اهل الظاهر
صاحب الدلائل ۱۲ اش

واحتجوا بان السنة تتردد بين النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم و
بين غيره واجيبوا بان احتمال ارادة غير النبي صلى الله عليه وعلى اله و
صحبه وسلم بعيد وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سائر
من عدم القرينية ۱۲
اي الزهري ۱۲

ابن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصته مع الجاحظ حين قال له ان كنت تريد
السنة فهجّر بالصلوة قال ابن شهاب فقلت لسالم “ افعله رسول الله
صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم“ فقال وهل يعنون بذلك الا سنة
فيادور ۱۲

له قوله سنة العمدين الخ اي ابي بكر وعمر وعلم عمره كونوا خفف وانهم ولتقابله بالقرين لفظا وان كان تغليب القر على
اشس كونوا يذكر اللفظا واما ما اشتمر على السنة العارضة من قولهم اللهم ايد الاسلام بأعدا العمدين الراويهما عمر بن الخطاب وعمر بن هشام المكنى بأبي الحكم
في الجاهلية وكانه صلى الله عليه وسلم ياتي بحمل في الاسلام فلا يصل له بهذا اللفظ ۱۲ شرح الشرح

له قوله وبين غيره الخ اي من الخلفاء فقد سماها النبي صلى الله عليه وسلم سنة في قوله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المحمدين واذا استعملت
في سنة غيره عليه الصلاة والسلام لفظا لبيان صحاح السنة التي كونه سنة النبي عليه الصلاة والسلام الا بالقرينية الخارجية ۱۲ ععب قوله لبيد الخ لان الظاهر
من حال الصحابة انهم لا يريدون الاستمرار في السنة التي صلى الله عليه وسلم لان تقصده وهم بيان الشرح وان السنة لا تقتصر في الظاهر الى الشارع ولان
سنة صلى الله عليه وسلم اصل وسنة غيره تبع فحمل كلامهم على الاصل اولى وايضا قد ورد ما يشهد له وهو قوله وقد روى البخاري ۱۲ ۱۲ على له
قوله في قصته مع الجاحظ الخ وهو ان يوسف بن عمر بن عبد الملك بن مروان قيل قتل ما عشرين من العاصميين والشافعية والتابعين والسادة والصالحين
صلى الله عليه وسلم في الحارثة وقصته على ما نقله السفيدي عن البخاري ان الجاحظ عام نزل باين الزبير سأل عماله عن النبي ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف تصنع في
الوقف يوم عرفه فقال ما لم ان كنت تريد السنة فغيره بالصلوة يوم عرفته فقال ابن عمر صدق تخم كانوا يجمعون بين الظاهر والعصر في السنة انتهى ۱۲ ملتحظ
من شرح الشرح. بعد في القبر يمان ذلك مرفوع اذا صدق الصحابي او التابعي ثم يرجع عنه وقال في الحديث ليس مرفوع ۱۲ اش.

فمقلّ سألوه وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من
والحال ۱۲

التابعين عن الصحابة "أذهبوا إذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك السنة

النبية صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم" وأما قول بعضهم إن كان مرفوعا

فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فاجابوا أنهم تركوا الخبز بذلك

تورعا واحتياطاً ومن هذا قول أبي قلابة عن انس "من السنة إذا تزوج

البكر على الثيب أقام عندها سبعا" أخرجاه في الصحيحين قال أبو قلابة

لوشئت لقلت إن أسأرفعه إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

أع لوقلت له الكذب لأن قوله من السنة هذا معناه لكن إيرادها بالصيغة

التي ذكرها الصحابي اولى ومن ذلك قول الصحابي إمرنا بذلك أو نهينا عن

له قوله أحد الفقهاء السبعة الخ وهم ابن السيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وعروة بن الزبير وخازم بن زيد وطلحة

بن يسار وعبد الله بن مغيرة بن مسعود والسابع أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقال ابن المبارك سالم بن عبد الله بن عمرو قال أبو الزناد أبو بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام فهو لاء الفقهاء السبعة من أهل المدينة والحاصل أنه نقله وهو أحد الفقهاء السبعة على خلاف واحد الحفاظ من التابعين

بالاتفاق الخ ۱۳ ش

له قوله امرنا بكما أو نهينا عن لنا الخ كقول أم عطية رضي الله عنها أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيرين وذوات الفروور فيشحن جماعة المسلمين و

وخرقهم ولتعتزل الحيض عن مسلماتهن قالت امرأة يا رسول الله أجدنا ليس لنا جلباب قال لتلبسنا صاحبته ما من طلبنا متفق عليه كذا في الشكوة

الحيض بنصف الماء ونشد يدايها جميع حائض والفرد جمع فذكرها بكسر تاء جيت في البيت بترك عليها فتكون فربها بكسر واو واستفسر كذا في الجمع قوله لتلبسها
مساقتها جلبابها بكسر جيم وسكون لام قيس الرضار وبع اى يعرفها جلبابا لاحتجاج البيهقي ولتشتريها فيراد ان كان واسعا وهو ما لاحتها اى يخرج من ولو
تشتان في ثوب واحد كذا في الجمع ۱۴ عب

عه بالتحفيظ وتبيل بالتشديد مجهولا ۱۲ ش عه اى بن قبيل المرفوع الحكى ۱۳

کذا فالخلاف فيه كالخلاف في الذي قبله لان مطلق ذلك ينصرف
 اے قول من المشية كذا ۱۲
 اے الامر وانہی ۱۱

بظاہرہ الی من له الامر والنہی وهو الرسول صلی اللہ علیہ وعلى الہ و
 صحبہ وسلم وخالف في ذلك طائفة وتمسكوا باحتمال ان يكون المراد غيره
 منهم الاسماعيلی ۱۱ مش
 كأمر القرآن اوالاجماع اوبعض الخلفاء اوالاستنباط وآجیبا بان الاصل هو
 الاول وما عداہ محتمل لكنه بالنسبة اليہ مرجوح وايضاً فمن كان في طاعة
 رئيس اذا قال اُرْتُ لايْفهْمُ عَنْهُ أَنَّ اِمْرًا اَلرَّيْسِہ واما قول من قال
 اى عن قول ۱۱
 غير رئيسہ ۱۲
 "ويحتمل ان يظن باليس بأمرًا فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو
 المراد ۱۲
 المذكور فيما لو صرح فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وعلى الہ وصحبہ وسلم
 بكذا وهو احتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك
 اے هذا الاحتمال ۱۳

الحقوله وايضا الخ الظاهر انه دليل اخر والفرق بينه وبين الاول ان الاول كان بالنظر الى

خصوص الامر وهو النبي عليه السلام وهذا بالنظر الى مطلق الامر ويشمل هذا شائع في كلامهم فمن قال يرجعوا الى الاول فكأنه لم يفرق بين ما ثبتت منه انه
 بين ما ثبتت تفصيلا ۱۳ عب

الحقوله لا يفهم عنه ان امره الامر رئيس الخ حق العبارة ان يقول لا يفهم الا ان امره رئيسه بتقديم الاول لا يفهم امره الامر رئيسه بخلاف ان اى لا يفهم
 امره على صفة الله صفة كونه رئيسا لا يفهم ان امره ليس الامر رئيسه والا يفهم ان يقال لا يفهم منه امره لا يكون الامر رئيسه وما صل معنى كلامه انه لا يفهم منه ان
 امره غير رئيسه بل يفهم منه انه رئيسه ۱۳ شرح الشرح ۱۳ قوله شريف الخ اے قول من هذا الاحتمال لا يقع الامان عن رواية الصحابة ولا يلزمه
 ما قل فضلا عن الفاضل ۱۳ عب

س دليل للمذهب المنسوب الى الرافض وهو السابع ۱۳ س فلا يصحار الى المرجح مع وجود الرابع ۱۳

ع وهو مزج اهل بلو في الامر والنبي ۱۲ ع اى امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ۱۲

الابعد التحقيق وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ كَمَا نَفَعَلْ كَذَا فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ أَيْضًا كَمَا تَقْدَمُ وَ

مَنْ ذَلِكَ إِنْ يَحْكُمُ الصَّحَابِيُّ عَلَى فِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ بِأَنَّهُ طَاعَةٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ

وَمَعْصِيَةٌ كَقَوْلِ عُمَارٍ مِنْ مَمَامِ الْيَوْمِ الَّذِي يَشْكُ فِيهِ فَقَدْ عَصَى إِبْرَاهِيمَ الْقَاسِمَ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ أَيْضًا لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذَلِكَ مَا تَلَقَّاهُ عَنْهُ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ أَوْ بِنْتِي غَايَةَ السَّنَادِ إِلَى الصَّحَابِيِّ كَذَلِكَ

أَي مِثْلَ مَا تَقْدَمُ فِي كَوْنِ اللَّفْظِ لِقَبْضَةِ التَّصْرِیحِ بِأَنَّ الْمَنْقُولَ هُوَ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ

لِحَقِّ قَوْلِهِ وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ كَمَا نَفَعَلْ كَذَا الْخِطْبَةُ إِي بَدْوَنَ قَوْلِهِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ مِنْ صَلَّيْتُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

تَمَلُّ الشَّاعِرِ ثُمَّ رَأَيْتَ التَّلْمِيزَ ذَكَرْتِي فِي حَاشِيَتِهِ أَنَّ قَائِلَ الْمَسْئَلِ كَمَا نَفَعَلْ كَذَا أَحْطَرْتِ بِنْتِي مِنْ تَوَلَّحْتُمْ كَمَا نَفَعَلْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لأن هذا أو ان أردده ممتنهما به يكتمل ان
يريد الامحاء او تقرير النبي صلى الله عليه وسلم فالاحتمياج صحيح وفي كونه من التقدير التزداد انتهى ولهذا له حكم المرفوع عن الخاتم والام فخر الدين الرازي وهو قوف

عنه جمهور المحققين واصحاب الفقهاء والاصول وكذا عند ابن الصلاح والخطيب انتهى كلام شارح اقول ففي قول المصنف في الحاشية وقوله في الشرح توافق واكمل ما قلناه
هو ما في الحاشية ۱۲ عجب **لح قوله** فله حكم الرفع ايضا لان الظاهر ان فيك مما تلقاه الخ اقول اذا كانت هذه الموقوفات في حكم المرفوعات

فلا يعد كل البدان بعد من المرفوعات انجست من الصحابي اكثر الملازمة ما سواها عن الفاعل لحدوث مرفوع اشهر فيما بينهم كالاستناء و جابر رضي الله عنهما وقت
الاتداء عن عموم قوله عليه الصلاة والسلام الا لفا تحته الكتاب اقول ويسمى عنده الامام كيف وقد ذهب اليه جمهور السلف واختلف وهو ذهب

ما لك واتخذ واني صنفته واحده قولي الشافعي انه لا يفرق الفاعل ولا غيرها عن جهم الامام وسماه قراءته على اقله اصرون معاينتها في كتابه هدية السائل الى اوله
السائل عن الشيخ المحقق تقى الدين ابن تيمية رحمه الله عليه الذي هو الامام المحيط بمذهب سلف هذه الامور وخلقها على ما قاله المحقق الشوكاني رحمه الله

عليه في كتابه شرح الصدور في تحريم ربح القبور كما في تخالف النبلاء الا ان هذا الاحتذاء لا يدل على حرمة القراءة ايضا واعلم مولود عليه بدليل الخرج من
ذهب اليه فامل ۱۲ عجب

مسألة اي تحقيق انما رسول الله صلى الله عليه وسلم ۱۲

لقد في انه في شبان اومن رمضان ۱۲ مسأله السيد العلامة ابو الطيب الزوابير محمد صديق حسن خان ۱۲ -

او من فعله او من تقديره ولا يبيح فيه جميع ما تقدم بل معظمه والتشبيه لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا المختصر شاملا لجميع انواع علوم الحديث

استطردته الى تعريف الصحابي من هو فقلت وهو من لقي النبي صلى الله عليه و

على الله وصحبه وسلم مؤمنابه ومات على الاسلام ولو تخللت ردة في الاصح

والمراد باللقاء ما هو اعم من المجالسة والمشاة وصول احدهما الى الآخر وان لم يكالهما ويدخل فيه روية احدهما الاخر سواء كان ذلك بنفسه او بغيره و

التعبير باللقاء اولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وعلى

الله وصحبه وسلم لانه يخرج جينذا بن امر مكنوم ونحوه من العميات

له قوله ولا يبيح فيه جميع ما تقدم الخ حاصل ان جميع اقسام الفرع من التحقيق والحكمي لا يتأتى في البروق فان لو اذخر التابعي عن امراته او ما يشترط مع كونه غير الخ من الاسراييليات يكون مرفوعا لا موقوفا ولذا الحكم بتراب مخصوص او عقاب مخصوص وبالجملة اكثر ما يكون مرفوعا حكيا بالنظر الى العمارة يكون مرفوعا حكيا بالنظر الى التابعي ايضا

له قوله من لقي النبي صلى الله عليه وسلم الخ اذ رآه النبي عليه السلام حال كونه مؤمنا اي بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما جاء به من عند الله قال السخاوي دخل فيمن رآه وامن به من الجن لانه صلى الله عليه وسلم لعنت العصاة والطاغوت ولذا قال ابن حزم في الافضية من جعل قدامنا الله تعالى ان افر من الجن اسمنا وسبحنا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم فهم صحابة فضلاء وحينئذ يتعين ذكر من عرف منهم في الصحابة والاشهاد لانكار ابن الاثير على ابن موسى الذي يوجب في الصحابة بعضهم فانهم كانوا لم يثبت فيهم الامة ١٢ شرح الشرح له قوله ولو تخللت ردة الخ اي على مذهب الشافعي واماني زوجنا فبطلت صحبته بالردة فلا يكون صحابيا الا ان حصلت له روية ثانية وعليه الامام مالك ١٢ كذا في شرح الشرح له قوله روية احدهما الاخر الخ ولو لمصلحة لشرف منزلة مطاوعة طلعت النبي عليه السلام الذي هو افضل من الكبريت الامم واليا قوت الاخرة والارادة روية في حال حياته ولو اقله ٥ بعد موته قبل وفاته فغيره خلاف ١٢ خلاصة شرح الشرح له قوله بغيره او بغيره الخ اي سواء كان ينظر اليه فضلا او قصدا روية غيره وراه بها بوقوع نظره عليه اتفاقا من غير قصد والاعتراف بالغير مما لا يمتنع له قال التلميز قوله بغيره بان يكون صغيرا فيعمل الى النبي عليه السلام كذا في شرح الشرح له قوله والتعبير باللقاء اولى الخ وانما

تلى اولى لا يمكن ان يقال ذكر الرواية في قول بعضهم بناء على الغالب اذ يقال المراد بالرواية ما هو اعم من الرواية بالفعل والبقوة اذ لو لم يرض له عارض العمى او غيره وكلمة الليل الشديدة فراه قال العراقي حكاهما الاكثر من اصل الحديث وما هو بذلك مع زوال الامان من الرواية كالمعنى انتهى في كل تقدير فتعريفه اولى الخ ١٢ مخلص شرح الشرح له طلبت طرده اي موته ١٢ عه اي قوله من لقي الخ ١٢ عه اي عين اشترط الرواية ١٢ له صحابي

وهم صحابة بلا تردد ولا لقي في هذا التعريف كالجنس وقول "مومنا" كالفصل
بلا اختلاف وشك ۱۲
يُخرج من حصل له اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافراً او قولي به فصل
ولو امن بعد وفاته عليه السلام ۱۲

ثان يُخرج من لقيه مؤمناً لكن بغيره من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه
كالكثير من الكتاب ۱۲
مؤمناً بأنه سيبعث ولحميد ركب البعثة؟ فيه نظر وقول "ومات على الاسلام"
بمجرد الرب ۱۲
فصل ثالث يُخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمناً ومات على الردة كعبيد الله
زمانه ۱۲

ابن جحش وابن خطل وقول "ولو تخَلَّت ردة" اي بين لقيه له مؤمناً به وبين
مفسر بهذا التفسير ۱۲
موته على الاسلام فان اسم الصعبة باقٍ له سواء رجع الى الاسلام في حياته
اذا اسلم في حياته ۱۲

له قوله لكن بغيره من الانبياء عليهم السلام الخ قال التليذ ما عامله ان الايمان بغيره من الانبياء عليهم السلام يستلزم الايمان به عليه السلام لانهم اجبوا
المصمم برسالة عليه الصلوة والسلام فلم يبارق الفصل عن الجنس وهو كما ترى والحوال ان اخبارهم كان بان يكون في صور قائم اليقين وصرف كذا وكذا
ومن البيان ان الزمان بهذا المفهوم الكلي لا يستلزم الايمان به عليه الصلوة والسلام بخصوصه بل يحتمل هذا المفهوم في غير ذلك الفرد والمخصوص المقدس
عليه الصلوة والسلام اللهم الا ان يسلم الملازمة بالنسبة الى البعض الذين يعرفونه كما يعرفون انما هم قائم ۱۲ عب له قوله فيه نظر الخ اي
تردد قال المص في الحاشية قلت مر بها احد بابي في هذا التردد ان الصعوبة ودرها من الاحكام الظاهرة فلما تحصل الامر حصول مقتضياتها في الظاهر
وحصوله في الظاهر توقفت على البعثة انتهى وقيل في وجه النظر ان المؤمن في العرف لا يطلق على من يصدق بان سيبعث ولم يبرهن حال البعثة لكن فرحت
لان كما قلنا بالنسبة الى المصدق بان سيبعث ومات قبل البعثة ۱۲ كذا في شرح الفرح له قوله يخرج من الردة الخ وفي حاشيته التليذ قال المص وكذا
من روى عنه ثم مات مرتدا بعد وفاته عليه السلام كزبيدة بن علف فان له لقيه مؤمناً وروى عنه واستمر الى خلافة عمر فارقه ومات على الردة انتهى
قال السندي وما وقع الاحمد في مسنده من ذكر حديث زبيدة بن علف بن علف الخ وهو من السلم في الفتح وشخصه مع النبي عليه السلام حجة الوداع وحديث
عنه بعد موته ثم لمحة الخ لذل ان فطحي في خلافة عمر بالرمم وتصرف سبب شئ اغتبره يمكن توجيه لعدم الرتبة على قلته ارتداؤه وقد قال شيخنا واخراج حديث
مثل هذا يعني مطلقاً في السابق وغيره مما شكك لدل من خبره لم يقف على قصده ارتداؤه اشرح الشرح

عه انا قال كالجنس وكالفصل لعدم الجزم بالجنسية والفضيلة وفيه ما فيه ۱۲ عه والظاهر لا انه لم يلق بيضان
حيث انه بنى واختاره المص في الحاشية ۱۲ عب سه كجبر في السنة المنقولة عنها وقال الشارح مفسر ۱۲ له قتل وهو متعلق باسار الكعبة ۱۲ شس
عه دليل لاجلهم من الولاية ان يبق صوابا ۱۲ العه اي غير باطل عند الشافعية خلافا للمنفية ۱۲ ش -

امر بعدا وسواء لقيه ثانيا ام لا وقولي "في الاصح" اشارة الى الخلاف في
الذي يقتضيه ان يكون مقابله صعبا او ضعيفا ۱۲

المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد
للقاد اسم الصحبة ۱۲

واتى به الى ابي بكر الصديق اسيرا فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه
جبي ۱۲
الاسلام ۱۲

اخته ولم يتخلف احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج احاديثه في
لما رأى حسن اسلام ۱۲

المسانيد وغيرها تنبهان احدهما لاختفاء في رجحان رتبة من لازمه صلى الله
لغاية ظهوره ۱۲
من المعاجم والاجزاء ۱۲

عليه وعلى اله وصحبه وسلم وقاتل معه او قتل تحت رايته على من لم يلائمه
الاطهر ان يقول او تاتي ۱۲
من المشاة ۱۲
اي علم نصرته وولاد ملته ۱۲

اولم يحضر معه مشهدا وعلى من كلمه يسيرا او ماشاة قليلا او رالا على بعد
من مشاة الغزو ۱۲
اي زيارته او طلائه قليلا ۱۲

او في حال الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصل للجميع ومن ليس له
اي طفولية نفسه ۱۲
اي طفولية نفسه ۱۲
الحصول الرؤية وعليه مدار الصحابة ۱۲

منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون
البنى على اسلام ۱۲
من الصحابة ۱۲
لا من حيث الحكم ۱۲
اي المذكورون ۱۲
اي مع عدم السماع ۱۲

س قوله ويدل على رجحان الاول الخ اي المفهوم من الاصح المقابل للضعيف الذي هو الثاني وتقرير
باني كلامه ظاهر قال شارحنا نقلنا عن السنادي ما حاصله انه حل يدخل من رايه عليه السلام يتناقل لاجره البرج عند شيخنا وقيل نعم دايه مال الزركشي و
الباقيين وابن عبد البر وغيرهم ۱۲ عيب

س قوله فحديثه مرسل من حيث الرواية الخ قال المس وهو مقبول بل خلاف والفرق بينه وبين الثاني حيث اختلاف فيه مع اكثرهما في احتمال
الرواية عن التابعين ان احتمال رواية الصحابي عن التابعي بعيد بخلاف احتمال رواية التابعي عن التابعي فانها ليست بعيدة قال التميمي قال المص وطغز
به فيقال حديثه مرسل حتى به بالاتفاق ۱۲ شرح الشرح ۳ قوله ومع ذلك معدودون الخ رجسته يحيى عن سعيد بن المسيب انه لا يعد
صحابيا الا من نام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة او سنتين او غزاه مع غزوة او غزوين قال احمد بن حنبل وشكره البخاري في صحيحه من صحبه عليه السلام
سنة او شهر او يوما او ساعة او رايه فومن الصحابة لان الصحبة نعم القليل والكثير واتخاها ۱۵ العاجب دايه ذهب الآمري ۱۲ منقطع عن شرح الشرح

في الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية ثابتهما يعرف كونه صحابياً بالتواتر
وصلوه ۱۲ بيان ۱۲ لسان جرير ۱۲
اشتباهين ۱۲ اي كون الصحابي صحابياً ۱۲

الاستفاضة او الشهادة او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين او
صراحة او التزاماً ۱۲
باخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الامكان ۲

وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى
عدو مشكلاً ۱۲
من الحديث ۱۲

من قال "انا عدل" ويحتاج الى تأمل او ينتمى غاية الاسناد الى التابعي
وقبوله ليقتضيه الدور ۱۲ جابر ۱۲
لعل الاضافة بما يشبهه فلا يؤتمر باليوم ۱۲

وهو من لقي الصحابي كذلك وهذا متعلق باللقب وما ذكر معه الا قيد الايمان
اي التشبيه بقوله كذلك ۱۲
يجمع ۱۲

له قوله يعرف كونه صحابياً بالتواتر الخ كاني بقر الصدوق المعنى بقوله تعالى اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله سائر العشرة ذكره السخاوي
لكن الفرق بين الصدوق وغيره ان من انكر صحبة الصدوق كلفه لاستسلام انكار صحبته انكار لرض القرآن المجمع على انه هو المراد به بخلاف من انكر صحبته غيره
۱۲ كذا في شرح الشرح له قوله او الاستفاضة او الشهادة الخ المغايرة بينهما بان المستفيض يكون في ابتداءه وانما هو سواء والشهادة اعلم من ذلك قال السخاوي
اي الشهادة القاصرة عن التواتر وهي الاستفاضة التي راى ككاشفة الى محض وضمان بن عليته وغيرهما انتهى وكانه اراد بالشهادة الشهادة عند الحديثين ۱۲ شرح
الشرح له قوله تدخل تحت الامكان الخ اي الامكان العادي والامكان الشرعي فمن ادعى صحبة عليه الصلاة والسلام لبعض من ينسبونه فهو قاصي
الشر عليه وسلم لا يقبل دعواه لما صح عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لاصحابه في اخر عمره لا ينظرونكم هذه فانتم على رأس مائة سنة منعا لا يسبقه على وجه الارض من
هو اليوم عليهما صد رواه البخاري وسلم من حديث ابن عمر كذا في شرح الشرح ۱۲

له قوله ويحتاج الى التأمل الخ اول عمل هذا الاستشكل اذا كان الدعي يحمل العمل وما اذا كان نال من العدالة قبل الدعوى فلا اشكال كما يقبل
خبر العدل في روايته يقبل قوله في ادعاء رديته والشر اعلم بحقيقة ۱۲ شرح الشرح له قوله الاقيد الايمان الخ فالمعنى ان قيد الايمان بالنسبة الى السلام
ليس بشرط وقت الفقاء في السابق فلو راى رجل وهو كافر صحابياً ثم اسلم ومات على الاسلام يكون ابايكم كذا قيل ولا يخفى انه بعد الظاهر رجوع الضمير
الى الصحابي والمعنى ان قيد الايمان بالصحابي ليس بشرط كون المرء تابعياً بل الايمان بالصحابي لا معنى له ولا يخفى عدم استقامة الاستثناء بالجملة لا يخلو
المادة عن نوع مثل ۱۲

عه هذا النظر بطبق اعتباره باخبار الصحابة والتابعي ايضا ۱۲ عبه منسوب على الفضولية اي ادعائه ذلك ۱۲ ش -

سه اي اخباره عن نفسه بانه صحابي ۱۲

له اي التابعي هو من لقي الصحابي مؤمناً بالنسبة عليه السلام ولو تخلفت ردة في الاصح ۱۲ اش

به وذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وهذا
 اي قيدا لايمان ۱۲

هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة او صحة السماع
 كالتخيب ۱۱

او التمييز وتبقى بين الصحابة والتابعين طبقة اختلف في الحاقهم باي

القسمين وهم المخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام ولحقوا
 الصحابة والتابعين ۱۲

النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم فعدّهم ابن عبد البر في الصحابة

قوله وهذا هو المختار الخ قال الشارح قال العراقي وغيره عمل اكثر من وقد اشار النبي عليه السلام الى الصحابة والتابعين بقوله
 طوبى لمن رآني واثنى وطوبى لمن رآني واخذ مني فقلت وما يزيد الامام الاعظم رضي الله عنه في ملك التابعين فانه قد رآني
 اثنى من ذلك وغيره من الصحابة على ما ذكره الشيخ الجزري في اسماؤ رجال القراء والاسماء التوريشية في تحفة المسترشدين وصاحب كشف الكفاف
 في سررة المؤمنين وصاحب رسالة الجنان وغيرهم من العلماء المتبحرين فمن لقي الله تابعي فاما من التبع القاصر او التبع الغائب او التبع البرقوتية رضي
 الله عنه اثنى من ذلك رضي الله عنه امام الجرح والتعديل في ذلك الامام الاعظم رضي الله عنه صرح به صاحب مجمع البحار حيث قال
 قال الدمشقي لم يلحق ابو ميثمة احد من الصحابة واما رآي السابغين ولم يسع منه انتهى ۱۲ **قوله** او صحة السماع الخ كما بين جان فانما اشترط
 ان يكون رآه في سن من يحفظ عنه فان كان صغيرا لم يحفظ عنه فلا عبرة برقوتية كلف ابن خليفته فانه عد في اتباع التابعين وان كان رأى غيره من حريث
 كونه صغيرا ۱۲ **قوله** وهم المخضرمون الخ سما بذلك لانهم خضعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياضهم من المسلمين حيث عاصروا الصحابة و
 لم يحصل لهم رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الذين ادركوا الجاهلية الخ خلافا لاولئك الذين ادركوا في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم والجاهلية ما قبل البعثة
 سما بذلك كثرة جماعتهم وقيل ما قبل فتح مكة نزول امر الجاهلية حين خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح واطل امور الجاهلية الا ما كان من
 سفاهة الحاج وسفاهة الكعبة ۱۲ مختص الشرح

قوله والاسلام الخ اي في حياته صلى الله عليه وسلم وابعد وخصهم ابن قتيبة من ادرك الاسلام في الكبر ثم اسلم به النبي صلى الله عليه وسلم
 بكبره ابن زبير فانه اسلم وهو باث في خلافة ابي بكر الصديق رضي الله عنه فخص بعضهم من اسلم في حياته صلى الله عليه وسلم كزيد بن حباب فانه رآه الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقبض النبي عليه السلام وهو في الطريق وكذا وقع قيس بن ابي حازم وابي سلمة الخثالي وابي عبد الله الصعق مات النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل قدومه بميل اقرب من حوله سويد بن غفلة قد مضت الايدي من دنه صلى الله عليه وسلم على الاصح في الاخرين. ذكره السنن ۱۲ شرح الشرح ۵
قوله ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم الخ ادراؤه كمن قبل الاسلام وندعه النفس من سلم عن انفسا قال النووي وهم اكثر من هذا ولا يخفى ان المخضرمين من
 التابعين وليسوا من الصحابة قطعنا عنهم لم يروه فقوله فيما طبقت باعتبار العصر وال زمان لا اختلاف المتبينة والشان فالذي انعمهم الصحابة نظر الى انهم كانوا
 في عصرهم ودار البعثة عليه والذي انعمهم التابعين نظر الى انهم في عصرهم وان كانوا قد تقدموا على طبقتهم ۱۲ شرح الشرح ۶ **قوله** فعدّهم ابن عبد البر في الصحابة
 سمعها من التمييز وهو الاربعة والاربعون ۱۲ ش -

وَأدعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه انهم
لقد رأواهم في الصحابة ۱۲
في ادعاء القاضي عياض ۱۳ مرت ۱۳

في خطبة كتابه بانه انما اوردهم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل القرن
مخط ۱۲

الاول والصحيح انهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف ان الواحد
من اهل الاسلام نشر في ابرهوية عليه السلام ۱۱ لا

منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم كالنخاسة
كالسجاني ۱۳

اولا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ليلة الاسراء كشف
استردك من قوله والصحيح انهم ۱۲

له عن جميع من في الارض فراهم فينبغي ان يعد من كان مؤمناً به في جوتة
اي منهم ۱۲

اذ ذلك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرؤية من جانبه صلى الله عليه وعلى آله
الس وقت الاسراء ۱۳ اي في عين الناس ۱۲

وصحبه وسلم فالقسم الاول مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي الى
يصل ۱۲

حاصل ان ابن جرير ذكرهم في طبقه اعمى فغيره اعمى عياض اذ يقول انهم صحابة وذلك خطأ لا صرح في كتابه ان ذكرهم لا يستحيا بل القرن عليهم نشر في ابرهوية صحابته وادعوا لاهل مكة
ودون رؤيته عليه السلام كالخضر من فاسوا ۱۰ انهم من التابعين ۱۲ انهم من التابعين ۱۲ انهم من التابعين ۱۲ انهم من التابعين ۱۲ انهم من التابعين ۱۲ انهم من التابعين ۱۲
شرف رؤيته زمانه صلى الله عليه وسلم ولكنهم القلت ان يكونوا من الكبار بخلاف صفات التابعين فانهم ليسوا على منزل ذلك والظاهر انهم كلهم ادركوا الصحابة
ولما جزم الحسن بما ذكره فاحتمل عدم طائفة بعضهم صحابيا اصلا المتكلم لعدم كونهم تابعيا مجردا واحتمل عطفه ۱۲ كذا في شرحه شرح قوله اوله الخ قال
الشارح انى اوله لعرف انه كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم يعني لم يشكركه كان مسلماً في نفس الامر وانما قلنا هذا الصريح كونه من المخبرين لان الصحابة
ولان التابعين فانه بالاسلام السابق تمييز عن التابعين وادوم الرؤيا يمتنع عن مرتبة الصحابي فمثل ما ذكره زيل انتهى اقول هذا الكلام يناقض ما سبق من ترتيب الترتيب
تحت قول الحسن الذين ادركوا الجاهلية والاسلام حديث قال اى في حياته صلى الله عليه وسلم بعد مرتبة الخ قال ۱۲ عجب قوله كشف له عن جميع
من في الارض انما لو ثبت ان النبي عليه السلام كشف له جميع من في الارض في ليلة الاسراء بحيث رأى كما تفصيلا لرضل في الصحابة كل من كان مؤمناً
في تلك الليلة وان لم يلاقه في اعيان الناس اذ عواجه عليه السلام كان في اليقظة على احواله وهذا المعبر في كون له صحابا ياحو الرؤيا من اموالجا يمين في
عالم الظاهر وقد تحقق رؤيته في اليقظة على التقدير المذكور فلا يد ما قيل انما ذكر المصنف فيما تقدم من ان المصنفين من الاحكام الظاهرة يدل على انروثت
لا يدل على الصحبة لان ما في عالم الغيب لا يكون حكم الشكوة وجه الاذناغ باقرنا ظاهره ۱۲ عجب -

عه اى يعد في الصحابة لحصول الرؤيا الخ ۱۲

النبی صلی اللہ علیہ وعلیٰ آلہ وصحبہ وسلم غایۃ الاسناد وهو المرفوع سواء كان
 ذلك الانتهاء باسناد متصل ام لا والثانی الموقوف وهو ما ینتی الی الصحاب
 والثالث المقطوع وهو ما ینتی الی التابعی ومن دون التابعی من اتباع التابعین
 فمن بعدہم فیہ ای فی التسمیۃ مثله ای مثل ما ینتی الی التابعی فی تسمیۃ جمیع
 ذلك مقطوعاً وان شئت قلت موقوف علی فلان فحصلت التفرقة فی
 فی التابعی ومن دونہ ۱۲
 الاصطلاح بین المقطوع والمنقطع فالمنقطع من مباحث الاسناد کما تقدم والمقطوع
 من مباحث المتن کما تری وقد اطلق بعضهم هذا فی موضع هذا وبالعکس

الحقوله هو المرفوع الخ سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل ام لا بان يكون منقطعاً فان المرفوع اعم من ان يكون اضافته اليه صلے اللہ علیہ وسلم
 صحابی او تابعی او من بعدهما حتى یدخل فیہ قول الضعيفين ولو تاخروا قال رسول اللہ صلے اللہ علیہ وسلم ما ذكره السماوي فهدا دليل صريح علی ان المرفوع و
 الموقوف لغتان للمتن لا للاسناد ۱۲ شرح الخ قوله والثانی الموقوف الخ وهو عند الاطلاق ما روي عن الصحابي من قول او فعل او نحو ذلك
 متصلاً كان او منقطعاً وقد يستعمل فی غیر الصحابي مقيداً مثل وقف ممر علی حمام الی غیر ذلك ۱۲ كذا فی الجواش ۱۳ قوله فمن بعدهم الخ ای فیرث
 من بعدهم ای من بعد التابعين فی التسمیۃ مثل المقطوع فلما رآه القوه التکلیف بان معنی الكلام ان من دون التابعی مثل المقطوع وهو كما تری وجب الارتفاع ان
 العبارة علی حذف الضمائر وهو شائع ۱۲ عب قوله فحصلت التفرقة الخ فان المقطوع ما ینتی الی التابعی من سناد سنادة شیء ۱۴ والانتقطع اسقا
 من سنادة شیء انتهى الی التابعی ۱۵ والى المنقطع من مباحث الاسناد كالتقدم والمقطوع من مباحث المتن كما تری ۱۲ عب ۱۵ قوله وبالعکس الخ قال الشارح ای وبعض
 اخر لیکر انتمی أقول ویکن ان يكون معناه وقد اطلق بعضهم هذا ای المقطوع فی موضع هذا ای المنقطع وبالعکس ای المتن ذلك البعض المنقطع فی موضع المقطوع
 ایضاً بل هذا الاحتمال هو الظاهر من العبارة ۱۲ عب

عده وهو العوم والنص من سن وجه ۱۲

تجوّزاً عن الاصطلاح ويقال للاخيرين اى الموقوف والمقطوع الاثر والمسند

في قول اهل الحديث هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهرة الاتصال

فقولى "مرفوع" كما بالجس وقولى "صحابي" كالفصل يخرج ما رفعه التابعى فانه مرسل

او من دونه فانه معضل او معلق وقولى ظاهرة الاتصال يخرج ما ظاهرة

الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب الاولى

ويفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفى كنعنة المدلس والمعاصر

الذى لم يثبت ليقينه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً الاطباق الاثمة الذين

خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه

له قوله ويقال للاخيرين والوا علم ان الفقهاء يستعملون الاثر في كلام السلف والخير في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل للخير والحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والاثر اعلم منها وهو الاثر ١٠ شرح الشرح ٢٤ قوله مرفوع صحابي الخ اراد بكونه مرفوع صحابي ان لا يترك الصحابي في الاسناد احد او مرفوع التابعى ان يترك التابعى من الوسط وغيره مرفوع من دون التابعى ان يترك هو الصحابي والصحابي ايضا من الوسط ١٢ شرح الشرح ٣٥ قوله او معلق الخ الظاهر ان ذكر المعضل والمعلق على سبيل التمثيل لا الحصر وما قيل ان اوله الخ فليس بـ شئ اذا انقطع خارج عنها وليس بمنع الجمع ايضا اذا معضل والمعلق قد يجهلان كما سلف من المصنف ١٢ عب ٤٥ قوله ويرد على ما فيه الاحتمال الخ اى يدخل في المسند ما فيه احتمال الانقطاع على خلاف الظاهر فلا يرد انه اذا تساوى احتمال الاتصال والانقطاع فالخاتمة بالمسند لا يخلو عن الترجيح بل امرج ١٢ عب ٤٥ قوله وما يرد فيه حقيقة الاتصال من باب الاولى الخ اى في المسند من باب الاولى وعلى طريق دلالة النص فلا يرد ان المسند هو ما يكون ظاهراً الاتصال فما يكون حقيقة الاتصال وظاهره الانقطاع لا يكون مسنداً وهو كما ترى ١٢ عب ٤٥ قوله وهذا التعريف موافق الخ قال الشارح وفيه اثر ان اريد بـ ليقينه ظهور السماع ما يهاور منه وهو لا يسمع ويكون سماعه منه ظاهراً فالتعريف مخصوص بتقبل المسند ولا يدخل فيه ما فيه الاحتمال والمدلس والمرسل الخلفه وان اريد ما يكون ظاهره السماع على نيات قول ظاهره الاتصال فالتعريفان متساويان ومتوافقان لكنه ما يظهر دلالة قوله في سماعه على الاول انتهى مع حذف بعض الزوائد وقول لا يظهر الفرق بين قوله ظاهره الاتصال وبين قول الحاكم يظهر سماعه من ان الاول يشتمل ما فيه الاحتمال والمدلس والمرسل الخفى بحسب الظاهر دون الثاني مع الممازاة المظاهرة بين الاتصال والسماع وصيغة اسم الفاعل والمضارع هنا فلا يراد على المص كما يحكم ١٢ عب ٤٥ اى تجاوزت الى ارادة المعنى اللغوي ١٢ شرح ١٣ عب ٤٥ الخى كخفى الصلة القرى كقولوا اجتمعت العواد والياء الاولى ستمائة فاقبلت العواد والياء واوغمت الياء في الياغار قطعاً ١٣ عب ٤٥ بدل من قوله قول الحاكم ١٣

الحدث عن شيخه يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم واما الخطيب فقال المسند المتصل "فعله هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل يسمى عندنا مسندا لكن قال ان ذلك قد يأتي بقلّة" ^{الحديث ۱۲} وابدع ابن عبد البر حيث قال "المسند الموقوف ولم يتعرض للاسناد نانه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان المتن مرفوعا ولا قائل به فان قل عدد دلة اى عدد رجال السند فاما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم بذلك العدد القليل ^{اى السند القليل العدد ۲۰ اش} بالنسبة الى سند اخريديه ذلك الحديث بعينه بعدا كثيرا وينتهي الى امام من ائمة الحديث ذى صفة عليّة كالحفظ والفقه والضبط والتصنيف ^{كالبخارى ونحوه ۱۲}

له قوله كمن قال ان ذلك قد يأتي بقلّة الخ لما كان تعريف السند بالتصل وصدره على الموقوف مرصها بان اطلاق المسند على الموقوف كما اطلاقه على المرفوع استدركه بقوله كمنه الخ وما صدر ان التعريف وان كان صادقا على الموقوف الا ان اطلاق المسند على الموقوف قليل واظنه تصديقا لبعض التحقيق او ذكرت لاننا كبر فلا بأس فصيحا بما مع القلة ۱۲ **ع** لم يتعرض لاسناد الخ من حيث التحقيق فلا يرد انه قد عم بقوله متصلا كان او منقطعاً وفيه ان هذا القول يدل بعيد ۱۳ **ع** قوله ولا قائل به الخ حاصله ان هذا التعريف العدم تعريف الخطيب لا يصدق على شيء من اخبار الحديث ولا على الموقوف المتصل وهو ما يقال به في المرفوع وهذا التعريف يصدق على انواع متعددة من اخبار المرفوع ولم يقل به قولها في المرفوع احد اصلا ۱۲ شرح المرفوع **ع** الخطيب فيقول المرفوع والموقوف بل المقطوع ايضا ۱۳ **ع** اى اطلاق المسند على الموقوف المتصل السند ۱۲ وهو ما جاء عن النبي عليه السلام خاصة ۱۲ **ع** اى بالاتصال والاقطاع وغيرهما ۱۲ **ع** ليعني بالنسبة الى عدد رجال سند اخر ۱۲ **ع** قال السنادى تارة يكون بالنظر الى سائر الاسانيد وتارة بالنسبة الى سند اخر ۱۲ **ع**

وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح كسُعة ومالك والثوري و
 المشافى والبخارى ومسلم وضوهم فالاول وهو ما ينتهي الى النبي صلى الله
 عليه وعلى اله وصحبه وسلم العلو المطلق فان اتفق ان يكون سنده صحيحاً
 على الزهري وعلى بن العدي ۱۲
 يوم الزينة في الحديث ۱۱
 الامم ۱۱
 سفيان ۱۲
 على التبع المذكور والوصف المسطور ۱۲
 بضمين نقتضيه ۱۲

كان الغاية القصوى والا فصوره العلوفيه موجودة ما لم يكن موضوعاً
 فهو كالعدم والثاني العلو النسبي وهو ما يقل العدديه الى ذلك الامام ولو
 كان العدد من ذلك الامام الى متها كثيراً وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى
 جعلوا العلو المطلق الحسمي خلقاً كونه بالنسبة الى صاحب الشريعة الذي هو حال مطلقاً قال الشافعي ثم اعلم ان اصل الاسناد خصيصته فاضلته من
 خصائص هذه الامم وسنته بالغة من السنن المأثورة بل من فرض الكفاية قال ابن البارک الاساد من الذين ولولاه الاساد لقال من شاء ما شاء وقال الثوري
 الاساد سلاح المؤمن فاذا لم يكن معه سلاح لم يقدر ان يقاتل وقال القتيبي ذكرت حماد بن زيد باحدث فقال ما اجودها لو كان لها اخوات يعني الاسانيد و
 قال مطرفي قوله تعالى اد اتاة من علم اى اسناد الحديث ثم طلب العلوم المطلوب وشان مرغوب قال احمد بن حنبل طلب الاساد العلى سنة عن مسلم
 وعن ابن معين لما قيل له في منزه الذي مات فيه ما شئتمى قال بيست خال واسناد عال وقال احمد بن اسلم قرب الاساد قرب او تربيته الى الشريعة
 جبل قال ابن الصلاح لان قرب الاساد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرب اليه والقرب اليه عز وجل وقال الحاكم طلب الاساد العلى سنة
 سنة صحيبته فذكر حديث السنن في معنى الاعرابي وقوله يا محمد انا رسولك فزعم كذا الحديث قال ولو كان طلب العلو في الاساد غير مستحب لا يحكم عليه
 سؤلوا عما اخبره رسوله عنه ولا امره بالاتصاف على ما اخبره الرسول عنه قال الجوزي وقد دخل جابر بن عبد الله الانصاري من المدينة الى مصر في طلب حديث
 واحد انتهى واما ما قال بعض اكا بالسنن فيتم من ان حدثنا باب من الاباب الدنيا فعمله اذا كان الفرض من حصوله عرض او عرض وتبوي قال محمد بن عاتق ان
 الله لما خلقه قد اكرم هذه الامم بلا اسناد وليس لاحد من الامم اسناد انا هو مصحف في ايديهم وقد خلطوا بكتبهم اخبارهم فليس عندهم تمييزه انزل من التواتر
 والانجيل وبين ما الحق به كتبهم من الاخبار التي اخذوها من غير الشقاقت انتهى ما في شرح الشرح ۱۲ عب ۲ قوله ما لم يكن موضوعاً الى دفع السؤال
 مقدر لغيره ان يقال قلته العدد قد توجد في الموضوع ولا يقال له العلو كيف قال فالاول اى تحليل العدد المنتهي اليه النبي عليه السلام العلو المطلق والجواب
 ان الموضوع مثل العدم نلما يدخل في قليل العدد فلا يوجد فيه صورة العلو ايضا ۱۲ شرح الشرح ۳ قوله ولو كان العدد من ذلك الامم الى استخاه
 كثير الخ لان الحديث يوجد ذلك الامام في رجاله يحصل له رتبة بمنزلة ومنزلة واخصته بالنسبة الى من لم يوجد فيه امام ولم يطره الكثرة المتأخرة اذا الغالب
 ان الشافعي الامم ثقات عظام ۱۲ شرح الشرح عه اى على الاطلاق لا بالنسبة الى شخص من رجال السنن ودون شخص ۱۲ ش

غلب ذلك على كثير منهم بحيث اهلوا الاشتغال بما هو اهم منه وانما كان ذلك

العلوم رغوبا فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطأ لانه ما من راوٍ من

رجال الاسناد الا والخطأ جائز عليه فكما كثرت الوسائط وطال السند كثرت

مضان التجويز وكما قلت قلت فان كان في النزول مزية ليست في العلوكان

يكون رجاله اوثق منه أو أحفظ أو أفقه أو الاتصال فيه اظهر فلا تردد في ان

النزول ح اولي واما من رجع النزول مطلقا واحترج بان كثرة البحث يقتضي

المشقة فيعظم الاجر فذلك ترجيح بما درجني عما يتعلق بالتصحيح والتضعيف

له قوله بما هو اهم منه الخ اي من العلوم وهو الحفظ والاتقان والتفتيش في احوال الرواة وكل

ما يتعلق بسعة الحديث قال الدراسات ربما يدخل مسلم من حديث غير الاثبات ما رواه الثقات عن شيخهم الا انه بسند نازل ليعمل في روايته غير

لارتفاع الخ ۱۳ عب

له قوله وكما قلت قلت الخ قال الفارح منحصرا للثلاثيات للبخاري وغيره والثنايات في مؤظا الامام مالك والوحدان في حديث

الامام ابي حنيفة قال السنائي لكن الاخير لسد غير قبول اذا المعتد انه لا روايته له عن احد من الضعفاء ليعتد بصحة في زمن ادراكه اياهم انتهى قول

لوسلم قول السنائي فلا يدل على نفي التابعية اذ الرواية ليست بلا زمته للتابعية بل كيفية الرؤية كما سبق التحقيق من النص فتذكر ۱۲ عب ۳

قوله فلا تردد في ان النزول جئت اولى الخ اقول لان اولوية علو السند كان لقلته احتمال الخطأ فلذا يتحقق ذلك في النازل مع عمره في العالي كان

النازل اولى وهو ظاهر ۱۳ عب له قوله واما من رجع الخ اشارة الى ما ذكره ابن خلدون من بعض اهل النظر ان النزول في الاسناد ارجح واتج

بان يجب على الراوي ان يتجسس في معرفته جرح من يردي عنه وتعد عليه ولا يتجسس في احوال رواة النازل اكثر فكان الغراب فيه او فرتا بل ابن الصلاح

وهو من سبب ضعيف المحجة ووجهه ما ذكره النص ۱۲ شرح الشرح له قوله فذلك ترجيح بما درجني الخ اي كثرة المشقة ليست مطلوبة

لنفسها ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو النعت اولى وهذا بثباته من المقصود السجد للجماعة فيسلك الطريق البعيدة لتكثير الخطى رفعت في تحكير

الاجردان ادى سلوكها الى فوات الجماعة التي هي المقصودة وذلك ان المقصود من الحديث التوصل الى الصحة ولبعد الوهم وكما كثرت رجال الاسناد

تطرق اليه احتمال الخطأ وللخل وكما قصر السند كان اسلم والثنا علم كذا حقيقة السنائي ۱۲ شرح الشرح

عه هذا التصوني وللمعريف شان اخر ۱۲

وفيه اى فى العلو النسب الموافقة وهى الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير
 اعصفتى الكتب الستة او غيرها من
 طريقه اى الطريقة التى تصل الى ذلك المصنف المعين مثاله روى البخارى
 عن قتيبة عن مالك حديثاً فلورويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية
 مصنفين
 ولورويناه ذلك الحديث بعينه من طريق ابى العباس السراج عن قتيبة مثلاً كان
 اى المراد عن طريق البخارى ١٢

بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى

شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه وفيه اى العلو النسب البديل وهو
 وهو
 وهو تبيينه ١٢
 قلته العدد بدرجته ١٢
 بالمرسب الى النسب ١١

الوصول الى شيخ شيخه كذلك كأن يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق

اخرى الى القعنبى عن مالك فيكون القعنبى بدلا فيه من قتيبة والكثير ما

يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلو والآ فاسم الموافقة والبديل واقعة

له قوله الى شيخ احد المصنفين

الح اى مصنفى الكتب الستة او غيرهم كما سبق ذكره يكون الوصول الى شيخه فى الموافقة وكذا الوصول الى شيخه من غير ان يتردد والعبارة صريحة فى الاول
 وكذا الكلام فى التام الشهادة الباقية من غير طريقه اى من غير طريق ذلك المصنف الى ذلك الشيخ بان لا يكون المصنف يروى بشرط فى الموافقة
 ان يكون العدد غير اقل من العدد فى السطري الذى يوجد ذلك المصنف فيه مخرج بها من الصلح ١٢ شرح الشرح له قوله ابى العباس السراج الخ
 تشدد بالبراه بالحق السرى او ما عده وهو المجليل كان سبب الدعوة ولا در سنة ثمان وعشروا مائتين ومات فى سنة ثلاث وعشروا وثلاث مائة
 كان لميز البخارى وتقدروى البخارى عنه وسلم وعاش بعد البخارى بسبع وخمسين سنة فان البخارى مات سنة ست وخمسين ومائتين ١٢ شرح
 له قوله ولا فاسم الموافقة والبديل واقعة بدونه الخ حاصل المعنى ان اكثر استعمالهم الموافقة والبديل فى صورة العلو لتقصيد البحث الطابيعين و
 تخريجهم على سماعه والاغتناء به وان كان التساوى فى الطرفين بل النزول فى طريقك لا يمنع التسمية وقد يطلق بدونه ايضا قال العراقي و فى كلام غير
 ابن الصلاح الطائى اسم الموافقة والبديل مع عدم العلونان علما قالوا الموافقة عليه وبدلا عاليا وتفيد ان الصلاح اطلقها بالعلو فلم يكن عاليا فهو ايضا
 موافقة وبدل لكن لا يطلق عليها اسم الموافقة والبديل لعدم الالتفات اليه ١٢ شرح الشرح عنه البناء للمجهول وقيل بالعلوم ١٢ شـ
 عنه سى بدلا لوقوعه فى طريقه راو بدل الراوى الذى اوردته احد اصحاب الستة سن هجته ١٢ شـ (بان حاشية المحقق صغير)

بداوته وفيه اى فى العلو النبى المساواة وهى استواء عدد الاسناد من الراوى
 لعه اى بدون الاقران ١٢ -

الى اخره اى اسناد العلو النبى مع اسناد احد المصنفين كأن يروى النسائى
 مثلا حديثا يقع بينه وبين النبى صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم فيه
 احد عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد اخر الى النبى صلى الله
 عليه وعلى اله وصحبه وسلم يقع بيننا فيه وبين النبى صلى الله عليه وعلى اله
 وصحبه وسلم احد عشر نفسا فنسأله النسائى من حيث العدد مع قطع
 النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص وفيه اى العلو النبى ايضا
 المصافحة وهى الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح اولا
 وسميت المصافحة لان العادة جرت فى الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا و

بفقد ماشية

عنه اى مع علوه بدرجته فاكثر ١٢ ش سه اى اسناد ابن العباس المتقدم ١٢ ش سه بفتح تانف ويكون عين وفتح النون بعدها موصولة ١٢ ش
 للسه اى تقييد المطلق الموافقة والبدل لقمران العلو مانه هو فى الاثر والانا ناسم الموافقة الح ١٢ **له قوله** اى فى العلو النسب الح ١٢ قال تلميذه
 تقدم ان علو النسب ان يثبتى الاسناد الى امام ذى سنة علية وهذه المساواة ليست كذلك اى بالتفسير والتشليل الاتيين نعم ان تكون من ازار
 العلو المطلق كذا قال شارح اقول والقول الفاضل ان المساواة لما يمكن ان توجد فى العلو المطلق وهو الظاهر من المثال كذلك يمكن ان توجد فى العلو
 النسبى ايضا فالحن انه داخل فى القسمين والحكم الكلى من المصنف وتلميذه لعله ليس بذلك **١٢** ع **١٢** قال مع اسناد احد المصنفين الح
 قال شارح اى مع عدد رجاله بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم وبنه وبين صحابى او تابعى او من دونه صرح بهذا التعيم ابن الصلاح فى المقدمة لكن
 لا يخفى على الاذهان ان هذه المساواة مفقودة فى هذه الازمان انتهى اقول هذه التعيم يؤيد ما قلنا من وجود المساواة فى العلو المطلق والعلو
 النسبى فاقبل ١٢ ع

١٣ قوله وفيه اى العلو النسبى الح وهو ان يتروى اسناد الراوى مع تلميذ النفس فى العدد الى النبى صلى الله عليه وسلم بحيث يكون عدد ما بين كل واحد
 منها وبينه صلى الله عليه وسلم سواء يكون ذلك الراوى كما تصاغ ذلك النص واخذ ذلك الحديث عنه ١٢ كذا فى حواشى التسمية المنقولة عنها
 لعه اى بدون الاقران ١٢

تحن في هذه الصورة كأننا لقينا النسائي فكأننا ما فتحناه ويقابل العلو
 باقسامه المذكورة النزول فيكون كل قسم من اقسام العلو

يقابله قسم من اقسام النزول خلافا لمن زعم ان العلو قد يقع غير

تابع للنزول فان تشامك الراوى ومن روى عنه في امر من الامور المتعلقة

بالرواية مثل السنن واللقح وهو الاخذ عن المشائخ فهو النوع الذي يقال له

رواية الاقران لانه يحسب ان يكون راويا عن قريبه وان روى كل منهما اى القريين
 بيان لوجه التسمية ۱۲

لحقوله

ويقابل العلو باقسامه المذكورة النزول الحق قال العراقي ثم ان النزول حيث ذكره زام فهو محمول على انزاله يمكن مع النزول ما يجبره كزيادة التفتة في رجاله على
 العالي او كونهم اخطوا او افتقدوا او كونه منسلا بالسماح وفي العالي حضرا او اجازة او مناولة ونحو ذلك فان العود الى جينته الى النزول ليس بمنزوم ولا مفضل
 روي عن ابن المبارك قال ليس جودة الحديث قرب الاسناد بل جودة الحديث صحة الرجال ورواياه عن السلفي قال الاسناد الاخذ عن العلماء فنه وهم اولى
 من العلو بالاخذ عن الجاهل على نذهب المحققين من التفتة والنازل جينته هو العالم في المعنى عنه النظر والتحقيق كما روي عن نظام الملك قال عذري
 ان الحديث العالي ماصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان بلغت روايته ما تة قال ابن الصلاح هذا ليس من قبيل العلم للتعرف عند اطلاقه من اهل
 الحديث وانه علم من حيث المعنى فحسب انتهى قال السهاري وانزل ما في السمعين مما وقعت عليه ما بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه ثمانية
 ۱۲ شرح التشرح له قوله مثل السنن واللقح الحق ان في السنن ان يكون مولد كل منهما قريبا من مولد الاخر في ملاقاته الشيوخ ان يكون كل واحد
 عن غالب شيوخ الاخر وان لم يكن التقارب في السن موجودا ۱۳ كذا في بعض المواضع **له قوله** فهو النوع الذي يقال له رواية الاقران الحق هذا من
 المزج الغير المستحسن الاصل ما اختره الشيخ من جعل اللقحين واحدا لان الاقران مرفوع باعتبار المتن مجرد باعتبار الشرح غايته ان المصنف مقدر لتصحيح
 الحمل ۱۲ شرح التشرح

عنه فان كان سنن العلم المطلق ثلاثا كان سنن النزول المطلق اربعا وهكذا بين الاقسام الباقية ۱۳ كذا في المواضع **عنه** وهو الحاكم على ما يعنى من
 ظاهر كلامه كما نقله وجيه الدين ۱۴ عب عنه اى العمود في معناه العلم ۱۵ اشش لعنه اى اولئك ما صرح السهاري ولعله اتى بالواو نظرا للمقابل ولا
 زوا يكتبه بالحق ۱۲ ش -

عن الآخر فهو المديح وهو اخص من الاول فكل مديح اقران وليس
 كل اقران مديحاً وقد صنف الدارقطني في ذلك وصنف ابوالشيخ الاصمعي
 في الذي قبله واذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما يروي عن
 الآخر فهل يسمى مديحاً فيه بحث والظاهر لانه من رواية الاكابر
 عن الاصاغدة والتديج ماخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي ان يكون ذلك
 مستويا من الجانبين فلا يوجب فيه هذا وان روى الراوي عن هودونه
 في السنن او في اللقي او في المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغدة

في الذي قبله واذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما يروي عن
 الآخر فهل يسمى مديحاً فيه بحث والظاهر لانه من رواية الاكابر
 عن الاصاغدة والتديج ماخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضي ان يكون ذلك
 مستويا من الجانبين فلا يوجب فيه هذا وان روى الراوي عن هودونه
 في السنن او في اللقي او في المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغدة

مستويا من الجانبين فلا يوجب فيه هذا وان روى الراوي عن هودونه
 في السنن او في اللقي او في المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغدة

قوله فهو المديح الخ اسم مفعول من التديج سمي به اخذ من ديباجتي الوجه وهما الاقران لتساويهما وتعلقا بهما وهو نوع مهم وذاتة ضبطه الامن من
 ظن الزيادة في الاسناد او ابدال الواو بعين ان كان بالعمدة ۱۲ سنه او ۱۳ سنه **قوله** فكل مديح اقران الخ اي فكل حديث مديح حديث الاقران
 وليس كل حديث الاقران حديثاً مديحاً قال الجزري على نقله الشارح مثال المديح في الصحاح عايشته وهو برة في الوهرية في كل واحد منهما عن الآخر وفي
 التابعين الزهري عن عمر بن عبد العزيز وهو عنه وفي اتباع التابعين مالك عن الاوزاعي وهو عنه وفي اتباع التابعين احمد بن حنبل عن علي بن المديني
 وهو عنه رضي الله تعالى عنهم ۱۲ **قوله** في السنن او في اللقي او في المقدار الخ حاصله ان هذا النوع اقسامه اربعة ان يكون الراوي اكبر سناً
 اقدم طبقة كالزهري ويحيى بن سعيد عن مالك وشابها عن ابن ابي عمير في الحفاظ والعلم كما لك عن عبد الله بن دينار واهم واسحاق عن ابن موسى
 الثالث ان يكون اكبر سنن كرواية كثيرة من العلماء عن تلاميذهم كرواية النضر بن عمار في المديح ۱۳ **قوله** فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغدة الخ هو نوع مهم تدعو لفعله العلم العلية ولذا قيل الرجل لا يكون معناه حتى ياخذ عن قوته
 ويشمله ودرته وذاتة ضبطه الامن من ظن الانقلاب في اسناده فاية العمل بقوله صلى الله عليه وسلم انزلوا الناس منازلهم والى ذلك اشار ابن
 الصلاح بقوله ومن الغاية ان لا يتروك كون المراد عنه كرسا وفضل نظر الى ان الاكابر كون المراد عنه كذلك فيجمل بذلك منزلة واحكامها والاصل
 فيه رواية النبي صلى الله عليه وسلم حديث الجاسنة عن تميم الداري كما في صحيح مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم في كتابه الى اليمن وان الكايني ان
 مائة حديثاً كما رواه ذكر شيئا اخرجه ان منتهى وقوله ايضا حديثي عن ابن ابي عمير الى خير قسط الا سبقه اخرجه المخطيب في تاريخه ذكره
 السنه ۱۲ شرح الشرح

ع اي في المديح كتابا حاله في مجلد ۱۲ به ۱۳

ومنه اي من جملة هذا النوع وهو اخص من مطلقة رواية الأباء عن الابناء

والصحابه عن التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك وفي عكسه كثرة لانه
كرواية التابعين عن اتباعه ١٢ اي روايه الاصاغر عن الاكابر ١٢

هو الجادة المسلوكة الغالبة وفائدة معرفة ذلك التمييزين مراتبهم
الطريقة ١٢

وتنزيل الناس منازلهم وقد صنف الخطيب في رواية الأباء عن الابناء
تصنيفا وافرا جزءا لطيفا في رواية الصحابة عن التابعين ومنه من روى

عن ابيه عن جده وجمع الحافظ صلاح الدين العلائي من المتأخرين
منسوب الى العلامة المجلد ١٣

محمد الكبير في معرفة من روى عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه
وعلى اله وصحبه وسلم وقسمه اقساما فمنه ما يعود الضمير في قوله عن جده

على الراوي ومنه ما يعود الضمير فيه على ابيه وبين ذلك وحقيقه وخبر في
كجهن مثلا ١٢ كتشيب مثلا ١٢

كل ترجمة حديثا من مرويه وقد لخصت كتابه المذكورما وزدت عليه تراجم
عن جده ١٢ عن ابيه ١٢ عن النبي صلى الله عليه وآله ١٢

له قوله رحمه الله عن الاناء الخ وفيه اشكالية كثيرة كقول السنن حدثني ابنتي امينة انه دفن بصلى الى مقدم الحجاج ليقف

بضع وعشرون دمانه وذكر رواية عباس عن الفضل حديثه الجمع بين الصلواتين بالزوالفة ذكره السنن ١٢ شرح الشرح
فلا في مجلد سماه به ١٣ ش

عده كمرورين شبيب عن ابيه عن جده عن النبي عليه السلام وكجهن بن يحيى عن ابيه عن جده عن النبي عليه السلام ١٢

کثیرة جداً واکثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الأبياء بأربعة
بكرة الجهم وتشديد الدال مبالغة في الكثرة ۱۲

عشرًا ^{جدا} وان اشترك اثنتان عن شيخه وتقدم موت احدهما على الآخر
في الرواية ۳۱۲

فهو السابق واللاحق واکثر ما وقفنا عليه
باعتبار احدهما وكذا اللاحق ۱۱

من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة

وذلك ان المحافظ السلف سمع منه ابو علي البردالي احد مشايخه
منسوب اليه سلف كعب ۱۲
بيان ابى على ۱۲

له قوله اربعة عشر بالحجى ابي الطلق عليه نماز هو ماروان المحافظ السعدي في الزيل قال اخبرنا ابو شجاع عمر بن ابى الحسن البسطامى الامام
بقرآنى وابو بكر محمد بن ياسر الجاني من لفظنا قال حدثنا السيد ابو محمد الحسين بن على بن ابى طالب من لفظ شيخه قال حدثني سيدى والدي ابو الحسن على
بن ابى طالب سنة تسنت وستين واربعمائة قال حدثني ابى الوطائب الحسن بن عبيد الله سنة اربع وثلاثين واربعمائة قال حدثني والدي ابو الطيب
عبيد الله بن محمد قال حدثني ابى محمد بن عبيد الله قال حدثني ابى عبيد الله بن على بن ابى طالب الحسين قال حدثني ابى الحسن الحسين
بن جعفر قال حدثني ابى جعفر الملقب بالخبز قال حدثني ابى جعفر قال حدثني ابى الحسين الاصفهاني قال حدثني ابى على بن الحسين بن على عن ابيه عن
جده عن على ^{من علم} رضى الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس الخبز كالماينة كذا قال الشارح العلوي وفي هو امش السنه
المنزلة مما حكاه من طريق ابى البيت جواد بن الحسين بن على بن ابى طالب عن ابى طالب عن ابيه عبد الله بن ابيه محمد عن ابيه عبيد الله بن ابيه محمد عن ابيه
الحسن بن ابيه الحسين بن ابيه جعفر بن ابيه عبيد الله بن ابيه محمد بن ابيه الحسين بن ابيه محمد بن ابيه عبيد الله بن ابيه محمد بن ابيه الحسين بن ابيه محمد بن ابيه
صلى الله عليه وسلم ليس الخبز كالماينة والماينة بالماينة ۱۳ **له قوله** وان اشترك اثنتان الحجى اذا اشترك اثنتان في الرواية عن شيخ واحد
وتقدم موت احدهما على موت الآخر بحيث يحكم بين وفاتهما امد لغيره فهو المقول له السابق واللاحق ولا يزيد ذلك الامد باختيار التابع والاشهر
على مائة وخمسين سنة وفائدة ضبط هذا النوع الا من ظن سقوط شئ في اسناد المتأخر ولقد فقد السالف في معرفة النازل والعالي والاقدم من
الرواية عن الشيخ ومن يزعم حديثه وتفريجه خلافة علو الاسناد في القلوب ۱۲ **له قوله** واکثر ما وقفنا عليه الحجى اكثر مما وقفنا عليه
ذلك ان تقدم موت احدهما على الآخر هو متباعد وقع في الراويين كما نحن في الزمان من جملة الوفاة هو مائة وخمسون سنة ولو ترك قولنا ما بين
الراويين فيه في الوفاة وجعل مائة خبر اكثر لكان حسن كما قيل ۱۲ ع.

له قوله وذلك ان الناظر السلف الخ حاصله ان ابى على البردالي في الذي هو من مشايخ السلف سمع حديثا منه ورواه ومات على رأس خمس
وكان اخر اصحاب السلف ببسطه البر القاسم ومات على رأس خمسين سنة مائة ففصل الفضل بين وفات ابى على وابى القاسم مائة وخمسون سنة وهو
المطلوب ۱۲ ع
عنه بفتح موحدة وفتح راء ۱۲ ع

حديثاً ورواه عنه وما يت على رأس خمسمائة ثم كان اخرا اصحاب
اي شتى خمس مائة ١٢

السلف بالسماع سبطه ابوالقاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته
قيد للأخر ١٢ اش
سنة خمسين وستمائة ومن قديم ذلك ان البخاري حدث عن
تلميذه ابي العباس السراج اشياء في التاريخ وغيرها ومات سنة ست
مذكوره ١٢
وخسين وما تين واخر من حدث عن السراج بالسماع ابوالحسين
الخفاف ومات سنة ثلث وتسعين وثلثمائة وغالب ما يقع من
اي الخفاف ١٢ اش

ذلك ان المسموع منه قديتاً خد بعد موت احد الراويين عنه زماناً
حتى يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهوراً
حديث السن ١٢

طويلاً فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه الهداة والله الموفق و
ان روى الراوي عن اثنين متفقين الاسماء ومع اسم الاب او مع اسم
ايضا ١٢ فقط ١٢

له قوله متفقين الاسم الخ قد روى الحديث عن رجلين متفقين في الاسم فقط او في الاسم واسم الاب او في الاسم والجد او في الاسم
واسم الاب والجد والنسب ولم يميز احدهما عن الآخر فسبق الذهن الى انهما رجل واحد وليس كذلك وتبين الفرق بالاختصاص اي اختصاص الراوي
ما يخص كل اسم الراوي عشر ١٢ فخص الجوازي له قوله اوضح اسم الاب الخ مثال ما التفتق اسماءهم واسماء آبائهم الخليل بن احمد الاول هو الخليل
ابن احمد بن عمرو بن تميم النخعي صاحب العروض روى عن عاصم الاحول ذكره ابن حبان في الثقات والثاني الخليل بن احمد الويشي المزني روى عن المتين
ومثال ما التفتق اسماءهم واسماء آبائهم واجدادهم احمد بن جعفر بن حمدان اربعة متناصرون في طبقة واحدة فالاول احمد بن جعفر بن حمدان بن مكي
البنغادي والثاني احمد بن جعفر بن حمدان بن عيسى السقطي البصري والثالث احمد بن جعفر بن حمدان الدينوري والرابع احمد بن جعفر بن حمدان الطبرستي
ومثال ما التفتق اسمائهم واسماء آبائهم ونسبهم محمد بن عبد الله الانصاري الاول القاسم ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن الشنن الانصاري البصري شيخ
البنغادي والثاني ابو اسلمة محمد بن عبد الله بن زيد الانصاري ١٢ شرح الشرح عمه فرجع على ان اسم كان اي ولد له ١٢ اش مع اي هذا النوع اذ السلف
متأخر عن البخاري ١٢ اش له كثره لدا صالغ الغف او البصر ١٢ له اي والسبب الغالب لوقوع ذلك البعدين وفايتهما ان المسموع من الخ

١٢ عم له فيكون بين وفات البخاري والخفاف مائة وسبعون وثلاثون سنة ١٢ اش ع اي تأخر الشيخ بعد موت احمد الراويين زماناً
مديراً يعيش التلميذ بعد موت الشيخ دهوراً طويلاً ١٢ عمه يحتمل العطف على اسم الاب او على فقط المقدره وكذا قوله اوضح البعثة ١٢

الجداوم مع النسبة ولم يتميزا بما يخص كلا منهما فان كانا ثقتين
 لهما يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري في روايته عن احمد غير
 منسوب عن ابن وهب فانه اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى
 او عن محمد غير منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سلام
 او محمد بن يحيى الذهلي وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح
 البخاري ومن اراد ذلك ضابطا كلياً يمتاز به احدهما عن الآخر
 فباختصاصه اى الراوى باحدهما يتبين المهمل وفتى لم يتبين ذلك
 او كان مختصاً بهما معاً فاشكاه شديد فيرجع فيه الى القرائن والظن
 الغالب وان روى عن شيخ حديثاً ومحمد الشيخ مرويه فان كان جزءاً كان يقول
 له قوله في اختصاصه اى لتعلم انه باختصاصه اى الراوى يرتبط بالمتن

والشرح معاً بما هما باين لئلا يظن انهما لهما لكن له باحدهما زيادة اختصاص كلما زادت ابله او قريته ليس للاخرين الصلح الفرق بين المجمع
 والمعلم ان المجمع لم يذكر له اسم والمعلم ذكر اسم مع الاستشهاد ۱۲ لم تقط من شرح الشرح

س ۱۵

مما اتفقتا في الاسم فقط ۱۳ له بضم اللام المعجمة وفتح الهمزة ۱۲ له المسمى بفتح الباء ۱۳ اش له اى لتعلم ان باختصاصه الخ ۱۲ -

كذب على او مارويت له هذا ونحو ذلك فان وقع منه ذلك رد ذلك
 الخبر لكذب^{له} واحد منهما لا بعينه ولا يكون ذلك قادمًا في واحد منهما
 اعادة الشرط للتاكيد^{١٢}
 اي روايته^{١٢}
 للتعارض او كان جحداً احتمالاً كأن يقول ما اذكر هذا اولاً اعرفه
 والتساوق^{١٢}
 قبل ذلك الحديث في الأصح^{عنه} لان ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل

لا يقبل لان الفرع تبع للاصل في اثبات الحديث بحيث اذا اثبت
 الاصل الحديث ثبتت رواية الفرع وكذلك ينبغي ان يكون فرعاً عليه

وتعاله في التحقيق وهذا متعقب بان عدالة الفرع يقفه صدقه وعدم
 علم الاصل لا ينافيه فالثبت مقدم على النافي واما قياس ذلك بالشهادة
 بالحدِيث^{١٢}
 اي متعريف ومردود^{١٢}
 اي الرواية^{١٢}

له قوله كذب واحد منهما لا بعينه الخ قال تليذه اي كذب الاصل في قوله كذب على او مارويت ان كان الفرع صادقاً وكذب الفرع
 في الرواية ان كان الاصل صادقاً في قوله كذب على ومارويت الا ان عدالة الاصل يمنع كذبه فنجوز النسيان على الفرع وعدالة الفرع يمنع كذبه
 فنجوز النسيان على الاصل ولم يتبين ان سطرانته الواقع مع ابهامه فلا بد ان لا يكون قادمًا انتهى فان قيل كذب الشيخ مستلزم لثبوت الحديث
 لا الرده فانه اذا كان الشيخ كاذباً في قوله كذب على كان التمييز صادقاً فيكون الحديث صحيحاً اجيب بانما لنا ذلك كنه اذا ظهر منه الكذب فلا
 يعتمد على قوله ١٢ شرح الشرح ٢ قوله ولا يكون ذلك قادمًا الخ اي لا يكون قادمًا في عدالة الاصل في روايتهما اذ كل منهما كذب الاخر ليس
 قبول احدهما اولي من الاخر فاذا انفردنا ساقطاً فبقيا على اصلهما التماساً ١٢ كذا في بعض الحواشي ٣ قوله في الاصح الخ اردوهو مذهب جمهور الحديث
 وجمهور الفقهاء المتكلمين لان ذلك يحمل على نسيان الشيخ والحكم للذكر اذا ثبتت الجازم مقدم على النافي الشاك ١٢ وجيه الدريج على ٤
 قوله فالثبت مقدم على النافي الخ قال التليذه هذا ليس بجيد لان في مسألة تكذيب الاصل جزءاً من الاصل نافي والفرع ثبت وليس الحكم
 فيها للثبت فالاولي ان يقول لان المحقق مقدم على المظنون او الجزم مقدم على الرد وكذا نقل الشارح ١٢ ع ٥ قوله واما قياس ذلك
 بالشهادة اسي قياس ذلك بالشهادة على الشهادة بان تكذيب الاصل للفرع جرح للفرع في الشهادة فكذا في الرواية فمفسد لوجود الفارق

ع اي الرواي ونحوه كلام اذكر في حديثه ١٢ ش عه وهو مذهب جمهور اصحاب الحديث واكثر الفقهاء والمتكلمين ١٢ ش
 الفاضل به بعض اصحاب المنيفة ١٢ ش له اي في تحقيق النفي يعني ونحوه ايجره اصله فلا يقبل حديثه ١٢ ش له اي صدوره وهو ثبتت مجازم
 ش ١٢

فناسد لان شهادة الفرح لاتسمع مع القدرة على شهادة الاصل
 بخلاف الرواية فافتراق وفيه اى وفي هذا النوع صنف ^{لعل} الدارقطني
 الرواية والشهادة ١٢
 كتاب "من حدث ونسى" وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح
 اسم كتابه ١٢
 لكون كثير منهم حدثوا با حاديث فلما عرضت عليهم لعريتذكروها لكنهم
 لاعتمادهم على الرواة عنهم صاروا يروونها عن الذين رووها عنهم
 اسم تلاميذهم ١٢
 عن الفسهم كحديث سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعاً
 كقرئش ١٢
 في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي
 حدثني به ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهيل قال فلقيت سهيلاً
 فسألته عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني عنك بكذا فكان
 سهيل بعد ذلك يقول حديثي ربيعة عنى الى حدثت عن ابي به ونظائره
 اى باللفظ المذكور ١٢

بين الشهادة والرواية من وجوه اربعة ما بينه النص والثاني ان الشهادة لا يقبل الا من الاحراز والرواية ليست كذلك والثالث ان الشهادة امر
 قائم مقام شهادة رجل واحد بخلاف الرواية والرابع ان الشهادة لا تقبل الا من اثنين والرواية على خلافه وبالجملة هذا القياس فاسد لاصحته لـ
 ١٢ ع
لـ قوله الذين رووها عنهم عن الفسهم الخ قوله عن الفسهم ليس تكبيراً لقوله عنهم بل سوق الاسناد عن تلك الرواة الى الفسهم فسمي عنهم يرجع
 الى الفروع وسمي عن الفسهم يرجع الى الاصول ١٢ كذا فيهم من شرح الشرح **لـ** قوله في قصة الشاهد واليمين الخ وهو ان النبي عليه
 السلام قضى بالشاهد واليمين وبعده اخذ الشافعي ثم ان اذا كان للمدعي شاهد واحد يكلف المدعي فيكون حلفه بمنزلة شاهد اخر كذا في شرح
 اشعري اقول والحنفية قد اجابوا عن هذا الحديث بما هو بطلان في اسفارهم ١٢ ع اى عن تلاميذهم عن الفسهم ١٢
 لعده امام الجرح والتعديل ولده في سنة ست وثلث مائة وتوفي سنة خمس وثمانين وثلث مائة ١٢

كثيرة وأن اتفق الرواة في اسناد من الاسانيد في صيغ الاداء كسمعت

فلانا قال سمعت فلانا او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ غيرها من الحالات
القولية كسمعت فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثني فلان الى اخره

او الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعنا تهرأ الى اخره او القولية و
الفعلية معاً كقوله حدثني فلان وهو اخذ بلحيته قال امنت بالقد

الى اخره فهو المسلسل وهو من صفات الاسناد وقد يقع التسلسل في معظم
اي فقرة النزوع هو المسلسل ١٢

الاسناد كحديث المسلسل بالاولية فان السلسلة ينتهي فيه الى سفيان بن عيينة
دون من فقرة ١٢
السلسلة بحدديث ١٢

١٤ قوله وان اتفق الرواة في اسناد من الاسانيد
في صيغ الاداء الخ قال شارح لما كان المتن والشرح متباينين في الحقيقة وان جعلنا كما با واحد اجماعاً تعلق الجارين في معنى واحد بقوله اتفق مع انه
يمكن ان يكون الثاني بدل البعض من الكل باعادة الجار اقول الظاهر عندي هو الاحتمال الثاني ١٢ عب

١٥ قوله سمعت فلانا الخ قال السنن والشرح متباينين في الحقيقة وان جعلنا كما با واحد اجماعاً تعلق الجارين في معنى واحد بقوله اتفق مع انه
يمكن ان يكون الثاني بدل البعض من الكل باعادة الجار اقول الظاهر عندي هو الاحتمال الثاني ١٢ عب
على ذكرك وشكرك ومن عبادك فقد تسلسل لنا بقول كل من رواه وانا اجماعاً فنقل ١٢ شرح الشرح للملك القاري **١٦ قوله**
كقوله دخلنا الخ وكحديث ابي هريرة الخ قال شبك بيدي ابو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال خلق الله الارض ليوم السبت فقد تسلسل لنا بشيك

كل من رواه بيده رواه عنه ١٢ كذا في هوامش السلسلة المتقدمة او القولية والفعلية الخ قال السنن والشرح متباينين في الحقيقة وان جعلنا كما با واحد اجماعاً تعلق الجارين في معنى واحد بقوله اتفق مع انه
يمكن ان يكون الثاني بدل البعض من الكل باعادة الجار اقول الظاهر عندي هو الاحتمال الثاني ١٢ عب
كحديث انس مر فوعا لا يجد العبد حلاوة الايمان حتى يؤمن بالقدر زهيره وشهره حلوة ودمه قال وتقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال
امنت بالقدر فقد تسلسل لنا قبض كل واحد من رواه عن لحيته مع قوله امنت الخ ١٢ شرح الشرح **١٧ قوله** فهو المسلسل الخ التسلسل
في اللغة اتصال اشئ ببعضه بعض ومنه سلسلة العبد ومن فضيلة التسلسل الاتسار البني صلى الله عليه وسلم ونحوه والاشتمال على مزيد الضغط من الرواة
١٢ السنن والشرح من صفات الاسناد الخ اي ونسب بخلاف المرفوع ونحوه فان من صفات المتن وبخلاف الصحيح ونحوه فان من صفاتهما ثم
الاصل ان يقع التسلسل من اول الاسناد الى اخره كما تقدم وقد يقع التسلسل الخ ١٢ شرح الشرح.

عنه كخبرنا فلان قال اخبرنا فلان ونحوه ١٢ م معطوف على قوله في صيغ الاداء ١٢.

عنه فيقال اسناد مسلسل ولا يقال حديث مسلسل ١٢ له اي الذي رواه التميمي عن شيخه في اول ملاقاة ١٢

فقط ومن رواه مسلسلا الى منتهاه فقد وهم وصيغ الاداء المشار اليها على
 بكرة الهاء ^{١٢} التي تعبر عن صيغ الاداء ^{١٣}

ثان مراتب الأولى سمعت ^{اي مراتب زعيمة ١٢} وحدثني ثم اخبرني وقدأت عليه وهي المرتبة الثانية

ثم قدري عليه وانا اسمع وهي الثالثة ثم انبأني وهي الرابعة ثم ناولني و

هي الخامسة ثم شافهني اي بالاجازة وهي السادسة ثم كتبت الي اي

بالاجازة وهي السابعة ثم عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسمع والاجازة ^{عط}

ولعدم السماع ايضا وهذا مثل قال وذكر وردى في اللفظان الاولان من ^ع
 اء عن مثل قال ونحوه ^{١٢} تشرع في بيان التفادوت بين المراتب المذكورة ١٢

صيغ الاداء وهما سمعت وحدثني صالحان لمن سمع وحده من لفظ ^ع
 الاول تابان ^{١٢} ش

١٢ قوله فقد وهم الخ بكرة الهاء اي غلط قال السهلي

ومن السلسل ما هو ناقص التسلسل لما في اوله ووسطه واخره ولله امثلة كحديث عبد الله بن عمر بن العاص الراعيون يجمعهم الرحمن المسلسل باوليته وقعت
 بحل رواته حيث كان اول حديثه سمع كل واحد من شيخه فانما يصح التسلسل فيه الى ابن عيينة ناسته ثم انقطع فبين فرقة على القول المعتمد انتهى
 والاصل ان السلسل من الحديث تاوارد رجال اسناده واحد او افراد على حاله واحدة سواء كانت تلك الصفة للرواة او للاسناد وسواء وقع فيه
 ذلك متعلقا بصيغ الاداء او متعلقا بزمن الرواية او مكانها سواء كانت صفة الرواة قولاً او فعلاً او قولاً وفعلاً كما بينت وهذا ما عليه الاكثر من ١٣ شرح

الشرح ^ع قوله الاولى سمعت وحدثني الخ هذا اجل المراتب وتفصيلا مع تعليلا بان درجة تقدم سمعت على حدثني هو ان الثاني يحتمل
 الواسطة كما يذكره المحصن ————— ووجه تقدم حدثني على انبئي ما يذكره ايضا او كون انبئي ما نحو ذامن الخبر وهو اعلم

من الحديث ووجه تقدمه على قرأت مع ان كلانها لا يحتمل الواسطة اشتمال الغفلة حتى لا يعمل بضعف قرأت من وجهه التمثل هذا وسيأتي ما يقوي تقدم
 قرأت على انبئي في قرأت عليه ووجه تقدم قرأت عليه على قرئي عليه وانا اسمع تاكد امر الغفلة باعتبار الشيخ والراوي ووجه تقدمه على انبئي
 انما هو بالاسطلاح حيث جعله الترخون للاجازة ووجه تقدمه على ناولني انه ليس في المناداة تحميريه اصلاً بل هو ان لوطيه الشيخ كما به ويزان بالرواية
 ووجه تقدمه على الاجازة بالشافهته انه اقوى منها ووجه تقدمه على الاجازة بالكتابة البه لا نه لا ماشافهته فيها ١٢ شرح الشرح لمولانا على القادري

١٣ قوله وهذا مثل قال دروي الخ اي من غير ذكر لنا أولى واما معهما كقول لي اولنا فمثل حدثنا في انه متصل لكنهم كثيرا ما يستعملونها فيما سمعوه في حالة
 المذكرة لا التحميرت بخلاف حدثنا ١٣ كذا في شرح الشرح ^ع قوله من لفظ الشيخ الخ وما قيل ان حدثنا ليس بنص في ان ناطعاً سمع من لفظ

سمه اي الاسناد وهو الصعيابي الراوي هذا الحديث ١٢ ش لعه وبينها فرق كما سيأتي وفي الترتيب الذكرى ايامه امير ١٢ ش -

الشيخ وتخصيص الحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين اهل الحديث
 اى حديثي او حديثنا ١١
 الشهر ١٣
 الذائق ١١

اصطلاحا ولا فرق بين الحديث والخبار من حيث اللغة وفي ادعاء الفرق
 وكذا الاخبار تخصص بالفرازة على الشيخ ١٢

بينهما تكلف شديد لكن لما تقر في الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية
 تصيب ١٣

فتقدم على الحقيقة اللغوية مع ان هذا الاصطلاح انما شاع عند المشاركة ومن
 الفرق ١٢
 اهل المشرق ١٣

تبعهم واما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح بل الاخبار والحديث
 اهل المغرب ١٢

عندهم بمعنى واحد فان جمع الراوي اى اتى بصيغة الاولى جمعاً كأن يقول حدثنا
 بصيغة الجمع في الصيغة الاولى

بصيغة الجمع في الصيغة الاولى

الشيخ كغير الرجل الذي يقتله الرجل فميمية اى الرجال الذي حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان ذلك الرجل لم يسمع منه صلى
 الله عليه وسلم فغير ان ذلك حيث يكون السماع ممكنا والافتقار للحمل على المجاز للقرينة ولا زيل ان ذلك الرجل القصة فلان ما جئت من سماع
 من النبي صلى الله عليه وسلم اول ان مراده حدث امته وهو صريح ١٣ كذا في هو امش النسخة المقتولة عنما له قوله تكلف شديد لعل التكلف هو ان
 الاخبار تامه من الخبرة وهو الاختيار وفي القراءة على الشيخ معناه الامتنان بموجود هو انه حصل لقره ام لا قال ابن الصلاح الفرق بينهما هو الشائع الغالب
 على اصل الحديث والاختصاص لذلك من حيث القصة عاء وتكلف وخير ما يقال فيه اى احسن ما يوجه به انه اصطلاح يميز ارادوا التمييز بين التوحيين
 ١٢ شرح الشرح له قوله فتقدم على الحقيقة اللغوية الخ وذكر السنادى في شرح الفية العراقي ان التمييز بين الخبرنا وحدثنا استشهد
 له بعض الامته بان لو قال من اخبرني حكمة الفوجرو لا يمت له ناسخه بذلك بعض ارقائه كتاب اورسول او كلام عتق بخلاف ما لو قال من حدثني هكذا
 فانه لا يمت له الا ان شافه رآه بعضهم بالبشارة مثل الخبر انتهى وقال ابن دقيق العيد حدثنا بعض في الغرض بعيد عن الوضع اللغوي بخلاف خبرنا فهو صالح
 لانه لا يمت له ولا فرق ما يفرقه فلفظ اخبارهم من التمدبست نكل نحو حديث اخبار ولا يعكس وحاصل كلام الشيخ ان العرف مقدم على القصة كما هو مقر فاذا
 قال المحدث حدثنا يميل على السماع من الشيخ واذا قال اخبرنا يميل على سماع الشيخ ١٢ شرح الشرح مع حذف قليل من البين -

له قوله عند المشاركة اى جلتهم ومن تبعهم وهو مذهب الاوزاعي وابن جريح والامام الشافعي وسلم بل قيل انه مذهب اكثر المحدثين
 منهم ان وهب المصنف والسناني ١٢ شرح الشرح لمطالع القاري.

له قوله عند ترجم بئس واحد الخ وهو جواز اطلاقها في القراءة على الشيخ وفي قراءة الشيخ عليه وقد قيل ان هذا مذهب المجازين والكوفيين
 وقول الزهري و مالك ومفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد في آخرين من الامته المتقدمين وهو مذهب البخاري وجماعة ابناء من المحدثين ١٢ كذا قال
 الشارح على القاري - عه اى الحديث في السماع والاخبار في القراءة ١٢ عه اى بصيغة القرينة الاولى وهي سمعت وحدثني ١٢ ش -

فلان اوسمعنا فلانا يقول فهو دليل على انه سميع مع غيره وقد يكون النون
 الهمزة مستعمل في

للعظيمة لكن بقله واولها اى صيغ المراتب اصرحها اى اصرح صيغ الاداء في

سماع قائمها لانها لا يحتمل الوساطة ولان حدثني قد يطلق في الاجازة تدايلاً
 بخلاف حدثني وبالبدء ۲۷ ش

وارفعها مقيداً اى ما يقع في الاملاء لما فيه من التثبيت والتخفظ والتالث وهو
 مرتبة ۱۲

اخبرني كالباب الرابع وهو قرأت عليه من قرأ بنفسه على الشيخ فان جمعه كان
 من صيغ الاداء ۱۱

يقول اخبرنا وقرأنا فهو كالخامس وهو قرئ عليه وانا اسمع وعرف من
 فاربع ۱۲

هذا ان التعبير بقرأت لمن قرأ خيراً من التعبير بالاخبار لانه افضح بصورة

الحال تنبيه القراء على الشواحد وجوه التحمل عند الجبهوسا و

ابعد من ابى ذلك من اهل العراق وقد اشتد انكار الامام مالك وغيره

له قوله وقد يكون النون اى في التكلم للعظيمة اى المعظم نفسه نحو انما فتحنا لك فتحاً مبيناً وانا اعطيناك الكتاب وهو كثير

في القرآن "لكن بقله" اى يوجد بوصف قلته في الاسناد وغيره اذ اكثر ما يقول النفر حدثني واخبرني واولها "اى الحقيقة وهو سمعت" بنحو صمد
 دون سمعت مع حدثني ويدل عليه قوله الامم ۳ ولانه حديثي ۱۰ الخ فالظاهر تفسير كل الغيبة من بصيغ الاداء اول تفسير الاداء والثاني بالمراتب
 الثانية على عكس ما فعله المص ان اول المراتب هو مجموع سمعت وحدثني لاسمعت وحدثني هو المراد منها ۱۲ شرح الشرح ۴

له قوله من التثبيت والتخفظ الخ يعنى ان السماع من لفظ الشيخ انا اسلماء على الطالب وهو يكتب واما سر داوود الاول هو الاربع واسطه
 اتساره كذا في شرح الشرح

صه كقول جل بعه انا نحن نزلنا الذكر ۱۲ لى اى ما ذكره هومان اخبرني وقرأت عليه ان قرأ بنفسه ۱۲ ش كان يقبل
 اخبرني واخبرنا اما الثاني فظاهر واما الاول فانه وان كان مثل قرأت الا ان قرأت الصرح منه ۱۳ صعب لعه اى تحمل الحديث من الشيخ ۱۲ -

صسك مسكاً بعيداً ۱۲ صه كابي باسمه والوكيع على افضل الشارح ۱۲ صعب

من المدینین علیہم فی ذلك حتی بالغ بعضهم فرجحها علی السماع من لفظ

الشیخ وذهب جمعهم^{۱۲} منهم البخاری وحکاه فی اوائل صحیحہ عن جماعة

دعاک ۱۲ کانین والشری

قبلة الحدیث ۱۲

من الائمة الی ان السماع من لفظ الشیخ و القراءة یعنی فی الصحة

والقوة سواء والله اعلم والانباء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمین

بمعنی الإخبار الآتی عرف المتأخرین فهو للاجازة کعن لانها فی عرف

المتأخرین للاجازة وینعنه المعاصر محمولة علی السماع بخلاف غیر العامر

قد تحقیق بما للفظ ۱۲ عند الجمهور ۱۲ ش

فانها تكون مرسله او منقطعة فشرط حملها علی السماع ثبوت المعاصرة

ان کان تابعیا ۱۲ ان کان غیر تابعیا ۱۲ ان کان غیر تابعیا ۱۲

الامن المدس فانها لیست محمولة علی السماع وقیل یشترط فی حمل عنفة

وان کان معاصرا ۱۲

لحد قوله فرجحها علی السماع من لفظ الشیخ الخ یعنی ان القراءة من الطال علی الشیخ وهو یسمع ویسمیها اکثر الحدیثین من الشرق وخراسان عرضا لكون
القاری یعرض علی الحدیث ۱۲ یولد اثره او قرأ غیره وهو یسمع وسواء قرأ من کتاب او حفظ وسواء حفظ الشیخ ام لا اذا امسک اصله هو او نقله من السامعین
احد توجه التحمل وروایة صحیحته عند الجمهور بل عند الكل علی ما ذكره العراقي قال والخالف لا یعتقد بقی لقض الامام من السلف کابن عاصم النیل فیما سکاها
الراصد می والورکیع قال احديث حدیثا قط عرضا وعن محمد بن سلام انه ادرك الامام مالک بن انس والناس یقرعون علیه فلم یسمع منه لذلك وكذا مالک
عبدالرحمن بن سلام الجعفی لم یمکنه بذلك وقال مالک اخرجه عنی وكان مالک یأبى هذه المقالة اشده لاء و یقول کیف لا یجری العرض فی الحدیث
ویجری فی القرآن وهو اعظم الاستدلال جماعتهم بنسخه البوسعید الحدادی فیما سکاها البخاری وقره للمعتد بقصته ضمام بن ثعلبة وان قوله للنبی صلی الله علیه وسلم
ارک بهذا وان قال علیه السلام له نعم قراءة علی النبی صلی الله علیه وسلم ثم اخر قوله فاجازوه ای قبلوه ۱۲ مولانا وجیه الدکن علوی رحمة الله
علیه علیه قوله لانا فی عرف المتأخرین للاجازة الخ قال التلبید المقام مقام الاضمار تقدم ذكرهم وهو اضغرلت عدل الاضمار الی الاضمار دفعها لوقوم العود الی التقدیث ۱۲ شرح
الشرح

عدای بعض المدینین او بعض العلماء الواقعین لهم ۱۲
عد القائل هو البخاری قبلة الحدیثین ۱۲ سده قدیر تعریفه فی صحیفه

المعاصر على السماع بثوت لقلتهما أي الشيخ والراوى عنه ولو مرة واحدة
ليحصل الامن في باقي العنقة عن كونه من المرسل الخفي وهو المختار تبعا
عند جماعة اعدته ١٢ احتمال ١٢

لعن المدينى والبخارى وغيرهما من انتقاد واطلقوا المشاهدة في الاجازة
بصفتهم جمع ناقد ١٢

المتلفظ بها تجوز اذ كانت المكتوبة في الاجازة المكتوب بها وهو موجود في
أي اطلقوا تجزأ ١٢ أي المكتوبة ١٢

عبارة كثير من المتأخرين بخلاف المتقدمين فانهم انما يطلقونها فيما كتبه
الشيخ من الحديث الى الطالب سواء اذن له في روايته ام لا لانيما اذ كتب
الطالب الرواية للبريد الى روايته اي لا يطلقون المكتوبة من
اليه بالاجازة فقط واشترطوا في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالاذن
الباء من الشرح ١٢

له قوله ولو مرة واحدة تقدم في كلام المصنف ان الراوى اذا ثبت له اللقاء ولو مرة لا يجزى في رواياته احتمال ان لا يكون قد سمع الا انه
يلزم من جريانه ان يكون مدلسا والسئلة مفروضة في غير المدس ولذا قال يحصل الامن والسبب القصة مرة في باقي العنقته عن كونه من
المرسل الخفي فان التذليل ليس يخص من روى عن عرف لقائه اياه فاما ان عاصره ولم يعرف انه لقبه فهو المرسل الخفي كما سبق ١٢ شرح الشرح لولانا
على القارى رحمة الله عليه

له قوله وهو المختار والاختلاف في حكم الاسناد المعنى فالصحيح الذي ذهب اليه الجماهير من ائمة الحديث وعليه العمل انه من قبيل الاسناد المتصل ومحمول
على السامع بشرط سلامة الراوى الذي رواه بالعنقة من التيسير وبشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنقة قال ابن الصلاح كاد ابن عبد البر يدعى ابحاث
ائمة الحديث على ذلك قال العزاقى وذكرنا من اشترط ثبوت اللقاء هو مذاهب على بن المدينى والبخارى وغيرهما من ائمة الحديث اذكر مسلم في
خطبة يحمية اشترط ذلك وقال ان القول الشايع المتفق بين اهل العلم بالاخبار قد بما وحدنا انه يكفي في ذلك ان ثبت كونها في عصر واحد ولو لم يات
في خبر واحد انما اجتماعا وشافا واختار الله ما قاله مسلم ولذا عبر عن اشترط ثبوت اللقاء بقيل كذا قال مولانا جيه الدين اقول هذا ليس بشئ فان الله وان عبر عن
اشترط ثبوت اللقاء بقيل لكنه صرح بقوله وهو المختار والعرض يفوق الدلالة ١٢ عيب له قوله واطلقوا المشاهدة التي حاصلها المشاهدة هي الخفية من فيك
اليه والاجازة هي الاذن للراوى لفظا او كتابيا فسم اطلقوا المشاهدة في الاجازة المتلفظ بها مجازا ومسامحة ١٢ عيب له قوله وكذا المكتوبة التي حاصلها المكتوبة
هي كتابية الحديث من الشيخ الى الطالب اذن له بالرواية ام لا والاجازة المكتوب بها هي كتابية الاجازة فقط اي من دون كتابية الحديث فسم يستعملون المكتوبة
مكان الاجازة المكتوبة مسامحة ومجازا ١٢ عيب له قوله لانيما اذ كتب اليه بالاجازة فقط بصورة انضمام الاجازة ان يكتب الشيخ اسما من حديثه بخط او
عنه يعني سواء انضم اليه الاجازة ام لا ١٢

بالرواية وهي اذا حصل هذا الشرط ارفع انواع الاجازة لما فيها من
اي الاقتران ١٢

التعيين والتشخيص وصورتها ان يدفع الشيخ اصله او ما قام مقامه للطالب
اي تعيين الجواز وتشخيصه ١٢ اي الناقد ١٢

او يحضر الطالب اصل الشيخ ويقول له في الصورتين هذه روايتي عن فلان
التاثير رعاية للشيخ ١٢

فاروه عنه وشرطه ايضا ان يمكنه منه اما بالتعليك او بالعارية لينقل منه
يقدره ١٢ عليه ١٢

ويقابل عليه والآن ناوله واسترد في الحال فلا يتبين ارفعيته لكن لها زيادة
بدل من قوله الا ١٢ يظهر ١٢

مزية على الاجازة المعينة وهي ان يميزه الشيخ برواية كتاب معين ويعين
تفصيله ١٢

له كيفية روايته له واذا اخذت المناولة عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور
لطالب ١٢

يا صغره فيكتب عنه باذن ابي غائب او حاضر عنده ويقول اجزت لك ما كتبتك اذ هو ذلك وهي شبيهة بالمناولة المقررة بالاجازة في الصحة والقوة ١٢ مولانا
وجيه الدين علوي **له** قوله او يحضر الطالب اصل الشيخ الحسن الاحضار له باق في بعضه عليه دساره غير واحد من الائمة عرضا قال النوري ويسم هذا عرض المناولة
واقدم عرض القراءة لتمييز احد بهما من الاخر فاذا عرض الطالب الكتاب على الشيخ قال الشيخ وهو عارن متيقظا ليطلع صحتة وعدم الزيادة فيه او النقص منه ويترك
تحت يده فيح عليه بالمقابلة ونحوها ان لم يكن عارفا متيقظا وكل ذلك كما مرح به الخطيب على سبيل الوجوب ١٢ اشرح مولانا على العارفي **له** قوله
وشرط ايضا ان يكون شرط ارفع الاجازة اقترانا بالاذن بالرواية كذلك يقدر الشيخ الطالب على الاصل اذ فطره العام مقامه اما بالتعليك
او العارية او الوقت ١٢ خلاصة شرح الشرح

له قوله والاي وان لم يكن منه باحد هما ان ناوله اي بان ناوله واسترده في الحال فلا يتبين ارفعيته قال المشرح على العارفي رحمة الله عليه لعدم احتواء
الطالب عليه وغيبته عن الانها محجوز للطلاب روايته اذ وجد ذلك الاصل او مقابلا او غلب على نظره سلامتة من التغيير ورأيت في حواشي النسخة المتقولة
عنا انه لو قيل ان هذا الشرط الاول مكان دهما وجما ولا يرد عليه شيء بل حل هذا التركيب يتعين بهذا الوجه انتهى القول وسبيل القبول ايضا به
له قوله لكن لما زيادة مزية على الاجازة المعينة ان قال المشرح اي عند اهل الحديث قد يماجد بننا خلافا للجماعة من المحققين من الفقهاء والاصوليين
فانهم قالوا لا نامة في هذه المناولة ولا تأثير لها انتهى القول ولعل هذا هو الحق سيما اذا كان الكتاب المجاز به مشهورا بين الامام كالحاشي وكتاب الشيخ المناول به
غير مشهور قال ١٢ **له** قوله كتاب معين الخ اي من النصائيف المشورة او بالاحادِيث المعروفة المعينة المسطرة وقال ابن كثير انما في الكتاب
التشهير كان يقول اجزت لك رواية الحاشي معنى ١٢ اشرح الشرح **له** قوله واذا اخذت المناولة اي تجردت عن الاذن اي بان ناوله الكتاب ويقول
بذامن عهدتي او من سمعني ولا يقبل او عني اذ اجزت لك رواية عني ونحو ذلك لم يعبر بها عند الجمهور اي من الفقهاء والاصوليين وطلحة من اهل العلم
نحوه باذاجازة الرواية بهما ١٢ اشرح الشرح

عنه اي قوله ناوله ١٢
عنه اي قوله روايته ١٢

وجرح من اعتبرها الى ان مناولة اياها تقوم مقام ارساله اليه بالكتاب

من بلد الى بلد وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتابة المجرودة جماعة من

الائمة ولو لم يقرن ذلك بالاذن بالرواية كانهم اكتفوا في ذلك بالقراءة

ولم يظهروا فرق قوي بين مناولة الشيخ الكتاب للطالب وبين ارساله

اليه بالكتاب الى من موضع الى اخر اذا خلا كل منهما عن الاذن وكذا

اشترطوا الاذن في الوجدادة وهي ان يجد بخط يعرف كاتبه

فيقول وجدت بخط فلان ولا يسوغ فيه اطلاق اخبارني بمجرد ذلك الا

بالحجوز اي في الوجدادة ۱۲ اش اي ما ذكر من الوجدادة ۱۲ اش

له قوله من بلد الى بلد الخ في ما شئت التميز قال العماد اكتبه الشيخ وارسله الى الطالب والمراد بالكتاب الشيء المكتوب

والمرجع عند الكتابة اي كما سياتي ۱۲ شرح الشرح ۱۵ قوله جماعة من الائمة الخ كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم الوهاب السخاوي وصنفورد اليبث بن سعد

وغيرهم وهو الصحيح المشهور بين اهل الحديث ۱۲ شرح الشرح ۱۵ قوله اكتفوا في ذلك بالقراءة الخ وهي انه لا فائدة في ارسال كتاب سوى الاذن بالرواية

كما محتمل بل بالكتابة المجرودة اي بالكتابة المجرودة الخ قوله في كتابنا بالرواية لا مجرد اعطاه الكتاب

لكن قد يقال في كتابه الشيخ وارسله الى الطالب فثبت قوله في الاذن بخلاف ما ذكره الكتاب في بده والمعلم ۱۲ شرح الشرح ۱۵ قوله وكذا اشترطوا الاذن في الوجدادة

الخ اي مصدره لوجوده بمجرد مسرعه من العرب الغراء نشأ من المولدين في تعريفهم بين مصادر وجد للتمييز بين المعاني المختلفة كوجدها لثبوتها ومطلوبه وجوده لثبوتها واليه

انما خص لهذا المعنى الصطلح وهي ان يحد بخط الخ ۱۲ شرح الشرح ۱۵ قوله وهي ان يجد الخ ما صدر من الوجدادة اي وجد ان الطالب يحضرها فيما الاحاديث وعرفانه

بغيره انما كتبه بخط فلان من غير مينة على هذا ۱۲ انما يخص الخ ۱۵ اي لاصد من الشايع احاديث يريد ما اذ كتابه ۱۲ اش

له قوله فيقول وجدت بخط فلان الخ اذ قرأت بخط فلان اذ في كتابه بخط فلان حدثنا فلان ويسوق الاسناد الى المتن اذ يقول قرأت او وجدت بخط فلان عن فلان هذا الذي عليه العمل قد بدأ وحدنا وبمن باب المنقطع لكن في شرب الاتصال لا ارتباط المفيدة بثبوت الغسية في الجملة وان لم يكن كما نيا

لمن شرط الاتصال وجهه انكسار الصميمين ونحوها ما بطله قوم فلم يجوزوا الاعتناء على الخط والشرطوا اليه على الكتاب برؤية وهو مكتوب ذلك او المشادة عليه انه خط او يعرفه انه خط لا يشبهه في الخط ولا يحسب الاية احد الكاتبين عن الاخر قال ابن الصلاح انه غير مرضى لدرجة البس انتهى ۱۲ مولانا وحيد الدين علوي

ان كان له منه اذن بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فغَطَّوْا وَكذَّ الوصية
أذا ^{من ذي الخط ۱۲} ^{للوايه ۱۲} ^{ان كان العظم بالمشي ۱۲} ^{اي مشروط بالاذن ۱۲}

بالكتاب وهي ان يوصى عند موته او سفرة لشخص معين باصله او باصوله
اي من كتب الحديث ۱۲

فقد قال قوم من الائمة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الاصول عنه

بمجرد هذه الوصية ^۲ وبأى ذلك الجهوس الا ان كان له منه اجازة وكذا
المروي من الوصي ۱۲

اشترطوا الاذن بالرواية في الإعلام وهو ان يُعَلِّمَ الشَّيْخَ احد الطلبة بأننى

اروى الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر والا فلا
اي للطالب من الشيخ ۱۲

عبارة بذلك كالاجازة العامة في المجازله لاني المجازيه كأن يقول
وهو التلميذ ۱۲ وهو الحديث ۱۲

له قوله وكذا الوصية بالكتاب الخ اي كما اشترطوا الاذن في الوجادة اشترطوا في الوصية بالكتاب بان الاذن يقتضي الوصية لغيره من الاذن بالاجازة
ان يردى تلك الاصول عنه بمجرد هذه الوصية الخ لان في دفعه لواعين الاذن وشيها من العرض والمناورة وورده عليهم الخطيب بل نقله عن كافة العلماء وذلك
انه لا فرق بين الوصية بها وبينها عما بعد موتها في عدم جواز الرواية الا على سبيل الوجادة قال وعلى ذلك ادركنا كما في اهل العلم وتعبق الله سبحانه لا ينال الا بشرح
الرواية بالوصية على الوجادة وقال هو غلط ظاهر اذا الرواية بالوجادة لم يختلف في بطلانها باختلاف الوصية فعلى هذا اشترطت من الوجادة باختلاف كذا
قرره الشارح ، واقول عدم فرق الخطيب بين الوصية والا بتبليغ لعلمه تحكم اذ وصية الكتاب لا يوجد غالباً في العرب الامن هو اذ في نعم الوصي فالوصية قريبة
منه على الاجازة باختلاف التبليغ فان لا يوجد فيه قرينة على الاجازة اصلا لعدم اطلاع الشيخ عليه اصلاً ^{۱۲} عيب ^{۱۲} قوله وان ذلك الجور الخ كما تليق
بمحدث اصلاً الجمال ولا تعقيباً ولا يتحقق اعلاماً صريحاً ولا كناية اقول ولا يظهر لي فرق قومي بين المناولة الحالية من الاذن في حاله الخيرة وارسال بالكتاب
وبين الوصية فما بالهم يجوزون الرواية بالارسال ولا يجوزون بالوصية فانهم ^{۱۲} عيب ^{۱۲} قوله فلا عبرة بذلك الخ اي بذلك الاعلام علم انهم اختلفوا
في جواز الرواية بمجرد الاعلام فجوز الرواية بكريش من المحدثين والاصوليين منهم ابن بزيج وابن الصباغ والصحیح انه لا يجوز الرواية بمجرد الاعلام وانه قطع
اشياء معينة وانتاره المحققون لانه قد يكون مسود لا ياذن له في الرواية لئلا يجرؤ ^{۱۲} شرح ^{۱۲} شرح ^{۱۲} قوله كما لا اجازة العامة في المجازله لان المجاز به اي عدم
الاعتبار في الاعلام والاجازة العامة خاص في المجازله الماني المجاز به فلا شك في اعتباره وجوازه سواء كان عامته او خاصته ^{۱۲} كذا في شرح الشرح ع اي
كعدم اعتبار الاجازة العامة ^{۱۲} ش .

اجزت لجميع المسلمين او لمن ادرك حيوتى او لاهل الاقليم الفلاني

او لاهل البلدة الفلانية وهو اقرب الى الصحة لقرب الانحصار وكذا الاجازة
 بكتابي ۱۲ اي الاخير ۱۳ ش ۱۴
 ۱۵ الى لاقتبر ۱۲

للمجهول كان يقول مبهما ومهملا وكذا الاجازة للمعدوم كأن يقول

اجزت لمن سيولد لفلان وقد قيل ان عطفه على موجود صح كأن يقول اجزت
 القائل ابو بكر بن ابى داود السجستاني ۱۲ ش ۱۳

لك ولمن سيولد لك والاقرب عدم الصحة ايضا وكذلك الاجازة لموجود

او لمعدوم علققت بشرط مشيئة الغير كان يقول اجزت لك ان شاء فلان
 ۱۴ ممن التعليق على صيغة الجرح
 ۱۵ اي بان يقول ۱۲

له قوله وهو اقرب الى الصحة لقرب الانحصار الخ فان قرن بوصف خاص كالمسلمين او العلماء من اهل الشرا السكندري قال ابن الصلاح ومثلا القاضي
 عياض بقوله اجزت لمن هو المان من طلبة العلم ببلدة كذا او لمن قرأ با على قبل هذا وقال فما جبرهم خلتوا في جوازه ممن تصح عنه الاجازة ولما رأيت منه
 لاحد لا موصوف محصور كقول لا ولا د فلان او اخره فلان كذا ذكره العراق ۱۲ اششرح الشرح لولا ما على قارى له قوله وكذا الاجازة للمجهول الخ او الجرح
 فالادل كقول اجزت لجماعة من الناس مسوماني والثاني كقول اجزت لك بعض مسوماني ۱۴ اششرح الشرح ۳ قوله كأن يكون مبهما او مبهما الخ
 قال العراقي ومن اشبه هذا النوع ان يسي شخصاً وقد تسمى به غيره واحد في ذلك الوقت كاجرت لمحمد بن خالد الدمشقي او يسي كتاباً كاجرت لك ان تروى
 عنى كتاب السنن وجمهورية عدة من السنن المعروفة بذلك ولم يتضح مراده في المسلمون فان هذه الاجازة غير صحيحة ما اذا اتضح مراده بقية بان قيل له
 اجرتك من السنن والسنن المشقة فلا يثبت فقال اجرت لمحمد بن خالد الدمشقي او قيل له اجرت لى رواية كتاب السنن لابي داود ومثلا
 فقال اجرت لك رواية السنن في الظاهر صحته هذه الاجازة وان الجواب خرج على السؤال عنه ۱۲ شرح الشرح ۱۴ قوله وكذا الاجازة للمعدوم
 كأن يقول اجرت لمن سيولد لفلان قال ابن الصلاح هو الصحيح الذي لا يفتى فيه لان الاجازة في حكم الاخبار فكما لا يصح الاخبار للمعدوم لا تصح الاجازة وقد
 قيل القائل ابو بكر بن ابى داود السجستاني والرواية لمن منته ان عطفه على موجود كان يقول اجرت لك ولمن سيولد لك وكقول اجرت لفلان
 ولولده وعقبه اتا سلسوا قال النووي وغيره الاقرب الجواز وقد شبه بالوقف على المعدوم ايضا قد يفتى بتبعا ما لا يفتى مستقلا ۱۴ اششرح الشرح
 ۱۵ قوله ايضا لفلان ليجز بدون العطف كذا في العطف ايضا ولعل وجها ذكره ابن الصلاح من ان الاجازة في حكم الاخبار سواء عطف على موجود ام لا

۱۴ كذا في شرح الشرح

او اجزت لمن شاء فلان لان يقول اجزت لك ان شئت وهذا على
 اى من شاء فلان ۱۲ اى فانه يصح ۱۳ فانه يصح ۱۲

الاصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية في جميع ذلك سوى المجهول مالم
 المذكور ۱۲

يتبين المراد منه الخطيب وحكاة عن جماعة من مشائخه واستعمل الاجازة
 اى المجهول ۱۲ مقولة الفصح ۱۲

للمعدوم من القدماء ابوبكر بن ابي داؤد ابو عبد الله بن منداه واستعمل
 بمشيشة الفيراش

المعلقة منهم ايضا ابوبكر بن ابي خيثمة وروى بالاجازة العامة جمعة كثير
 القدماء ۱۲

جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف المعجم لكثرة جمعهم وكل ذلك
 اى في تصنيف عليقة ۱۲

كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضى لان الاجازة الخاصة المعينة مختلف
 جبر لقوله كل ذلك ۱۲

له قوله او اجزت لمن شاء فلان الخ الظاهر اجزت لمن سئل ان يكون مثالا للمعدوم علقته اجازة بمشيشة الفيراش الذي
 ذكره الشيخ فالظاهر ان المشيشة التي هو الاعم للمعدوم قابل وكان علقته بمشيشة الجازلة مهما كثر من شاء ان اجيز له فقد اجزت له او اجزت لمن شاء فهو
 كتعليق بمشيشة الفيراش قال ابن الصلاح بل ذاك كثر جماله وانتشاره من حيث انها معلقة بمشيشة من لا يصح عدومها وان علقته بمشيشة الجازلة معينا فهي
 صحيحة الانتفاء الجماله والانتشار كما شرح الشرح له قوله لان يقول اجزت لك ان شئت الخ اى على القول المعتمدا ذكره العراقي او ان علقته
 الرواية لا الاجازة لقوله او اجزت لمن شاء الرواية ان يروى عنى قال ابن الصلاح هذا اولي بالجزا من حيث ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية بها
 الى مشيشة الجازلة فكان يراجع كونه بصيغة التعليق تفويضا بما يقتضيه الالفاظ وحكاية الحال لتعليقها في الحقيقة ۱۲ شرح الشرح له قوله وهذا الجس ما ذكر
 من عدم اعتبار الاجازات المذكورة بمعنى على الاصح في جميع ذلك ۱۲ شرح الشرح

له قوله ابو عبد الله اى منه الخ بفتح ميم وسكون نون وحكاة القاضي عياض عن معظم الشيوخ المتأخرين لانها اذن في الرواية لا محاذية حتى لا يصح للمعدوم
 شرح الشرح له قوله حروف المعجم الخ اى على ترتيب حروف التهجى بان قال مثلا باب الالف الحمد بن حنبل والمعجم اسم مفعول صفة موصوف محذوف
 اى حروف الخط الذي وقع عليها الالفاظ وهو النقط او مصدر كالبحام وعليها فاطلاق الحروف المعجم على العكس من باب التعليل ۱۲ كذا في بومارش النسخة
 المنقولة منها. له وفي نسخة لان يقول بالمال واحد ۱۲

عه وفي نسخة جوزوا بصيغة الجمع ولفظ ذكره قبل قوله الخطيب ۱۲ عه فاعل جوزوم جمع ضمير قوله كما ۱۲ ش سه متعلق بجمع ورتبهم على
 طريق التناثر ۱۲ ش له اى بلا قرارة شئى على المجرى ۱۲ ش

عكس ما تقدم من النوع المسمى بالبهمل لانه يخشى منه ان يظن الواحد
منه ان من ذلك النوع ١٢ منه ان من ذلك النوع ١٢

اشين وهذا يخشى ان يظن الاثنان واحدا وان اتفقت الاسماء خطأ واختلفت
النوع الكهنا منه ١٢ يخشى منه

نطقا سواء كان مرجع الاختلاف النقط او الشكل فهو المؤلف والمختلف و
كشريح ومرتج ١٢ كشريح ومرتج ١٢

معدته من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن المديني اشد التصحيف
اصعبه واقرو ١٢ اش

ما يقع في الاسماء ووجه بعضهم بانه شئ لا يدخله القياس ولا قبله شئ يدل عليه ولا بعدة وقد
اي بين وجه الصعوبة ١٢ الراي ١٢

صنف فيه الواحد العسكري لكنه اضافة الى كتاب التصحيف له ثم افرد
المن

بالتاليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا في مشتبه الاسماء
احدهما ١٢

وكتابا في مشتبه النسبة وجمع شيخه الدار قطن في ذلك كتابا حافلا ثم جمع
١٢ جامعا شاملا ١٢ اش

المخطيب ذيل اثر جمع الجميع ابو نصر بن ماکولا في كتابه الاكمال واستدل
كما شورا بالقصر ١٢ تمت

له قوله المؤلف والخلف الخ بالكرة فهما اى السمي بهذا والاشلاف باعتبار الخط
والاختلاف باعتبار النطق شرح ٢ قوله حتى قال علي بن المديني الخ ولذا وهم كثير من الناس في الاسماء لاجل الالتباس باختلاف التصحيف
الذي يوجد في متن الحديث فان الذوق المعنوي يدل عليه وكذا سابقه ولا حقا غابا يشير اليه ١٢ شرح الشرح

٣ قوله كمن اضافة الى كتاب التصحيف الخ الموضوع بالحق العام ولم يجعل تصنيفه مختصا بتصحيف الاسماء ولذا صار سببا لافراد غيره اياه بالتصنيف
كاسياني ١٢ شرح الشرح ٣ قوله وجمع شيخه الدار قطن الخ الظاهر انه بعده فكان الاولى ان يقول جمع ولعل ايراد الواو اشارة الى وقوع الجمع
قبل الاتزان بالموت ونظيره ما وقع لصاحب المفكرة انه لما صنف شرحه شيخه العظيم ١٢ شرح الشرح مولانا علي القاري رحمه الله عليه

سے اى اسماء الرواة مطلقا شامل للاماء والاهل والكل والاشقاب والكنى والاساناب ١٢ اش -
عہ اى ايصاح ان يعنى ان يكون تصحيفين او اراد بالكتابين النوعين ١٢ اش عہ بان استندك ١٢

عليهم في كتاب الخرف جمع فيه اوها مههم وبيتها وكتابه من اجمع ما جمع في ذلك
وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدارك عليه ابو بكر بن نقطة ما فاتة او
تجدد بعده في مجلد ضخيم ثم ديل عليه منصور بن سليم بفتح السين في مجلد لطيف
وكذلك ابو حامد بن الصابوني وجمع الذهبي في ذلك كتابا مختصرا جدا
اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثرت فيه الغلط والتصحيح المباني لموضوع الكتاب
وقد يسرنا الله تعالى لتوضيحه في كتاب سميت بتبصير المنتبه بتحرير المشبه وهو مجلد
واحد فضبطته بالحروف على الطريقة الرضية وزدت عليه شيئا كثيرا مما امله
اولم يقف عليه ولله الحمد على ذلك وان اتفقت الاسماء خطأ ونطقا و
اختلفت الالباء نطقا مع ابتلا فيها خطأ كما محمد بن عقيل بفتح العين ومحمد
ابن عقيل بضمها فالاول نيسابوري والثاني فريابي مشهوران وطبقتهما

له قول على الطريقة الرضية الجزبي ان يكتب مثلاً بالمد الملهمة او بالمد المعجمة او مع كسب الحركات والسكنات ايضا اختلاف ضبط العلم الذي هو
غير مضمي لا يسبح الى الالتباس وهو ان يكتب الحاء مثلاً بالنقطة والحاء بعد وتمام الحركات ايضا بجزء العلم من دون بيان فتح وضم وكسب ونقطة وغير ذلك
يخفى ۱۲ شرح الشرح له قوله والثاني فريابي لم يكسر فاءه وسكونه لانه وحمية بعد الف فمودة بعد ما ياما النسبة منسوب الى فرياب مدينة بلاد الترك
بمخلف الياء الاول يعني يقال فريابي وقد نسب اليها باثبات الياء الاول يقال فريابي كذا في جامع الاصول ۱۲ شرح الشرح
سسه ۱۱ ما فاتة او ما تجدد بعده ۱۳ له اي على استدراك الي بحرف

لله وهو الالة والخط والتصنيف ۱۲ له كان الانسب ان يقول تنظر به المنبهة رعاية لقوله تحرير ۱۲ شـ

عه ولذا قيل كم ترك الاول للاخرون لكن الفضل للتقدم بهش عه اي اسهل ابا الرواة ۱۳

سـ معروفاً بعمدة الرواية ۱۲

مقاربة اوبالعكس كان تختلف الاسماء نطقا وتألف خطأ ويتفق الأباء خطأ

ونطقا كشریح بن النعمان وسریر بن النعمان الاول بالشین المهججة والمحاء
مصفر ۱۲

المهملة وهو تابع يروى عن على رضى الله تعالى عنه والثانى بالسین المهملة

والجيم وهو من شیوخ البخارى فهو النوع الذى يقال له المتشابه وكذا الت
اس في الرقم ۱۲ اش

وقع ذلك الاتفاق فى الاسم اسم الاب والاختلاف فى النسبة وقد صنف فيه

الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل عليه ايضا بما فاتة اولاد هو

كثير الفائدة و يتركب منه ما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق او الاشتباه
يحصل ۱۲

فى الاسم واسم الاب مثلا الأ فى حرف او حرفين فاكثر من احدهما او منهما
اسم الراوى ۱۲

له قوله والاختلاف

فى النسبة الخ فان حسندا ايضا يسمى بهذا النوع فتسابا ماشا لمحمد بن عبد الله الخزرجى ومحمد بن عبد الله الخزرجى فالاول بعلم وفتح الحاء المهجزة وكره الراء المشددة نسبة
الى الخزرج من بغداد وهو محمد بن عبد الله المبارك ابو جعفر القرشى المحافظ تاصى حلوان روى عنه البخارى والبودا وروى السائى والثانى بفتح الهم وسكون الحاء المهجزة وفتح
الراء قال ابن ماكولا العلاء بن دهر بن محمد بن زهيد بن زباد ۱۲ كذا فى هوامش النسخة المنقولة عنها

قوله ويرتكب من وما قبله الخ اى يحصل من نوع المتشابه ونوع المؤلف والمختلف اصناف اربع فى حكم التشابه والمؤلف والمختلف المتشابهين
فالاول لى ما هو فى حكم المتشابه كمحمد بن سنان ومحمد بن سيار ومحمد بن حنين ومحمد بن جبير والثانى اى ما هو فى حكم المؤلف والمختلف كعقرب بن واصل ومطرف
ابن واصل واحمد بن الحسن واحمد بن الحسين ويظهر من تقريرا هذا ان التركيب ليس محمولا على معناه الحقيقي حتى يلزم ان المعبرين المؤلف والمختلف باختلاف الاسماء
نطقا وفى المتشابه اتفاقا خطا ونطقا فكيف الاجتماع والتركيب ۱۲ عب قوله الا فى حرف او حرفين الخ لى عدم حصول الاتفاق او الاشتباه
فى حرف او حرفين او اكثر فيكون من الاسم او اسم الاب ومنها جميعا كذا قيل ويحصل اقسام كثيرة من ضم بعضهم الى بعض واصل او در الاشارة ببعض واحال
الى المتقدرا الخ باقى الاشارة ۱۲ عب قوله لى من احدهما او منهما الخ لى اورد الاشارة لتسمر الاول اى يكون الاختلاف فى احدهما ويمكن ان يعرض
المثال لتسمر الثانى عبد الله بن يحيى وعبد الله بن يحيى وي زيد بن رومان وي زيد بن نعمان او غير ذلك ۱۲ حسب عب استثناء من كل الاتفاق ولا اشتباه ۱۲

عبه اى عدم الاتفاق الا فى حرف واحد او كليهما ۱۲

وهو على قسمين اما بان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف ثابتة في
الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض الاسماء عن بعض فن
امثلة الاول محمد بن سنان بكسر السين المهملة وتونين بينهما الف وهم جماعة
منهم العوفي بفتح العين واواو ثمر القاف شيخ البخار ومحمد بن سيار بفتح السين
المهملة وتشديد الياء التحتانية وبعد الالف راءً وهم ايضا جماعة منهم اليمامي
شيخ عمر بن يونس ومنها محمد بن حنين بضم الحاء المهملة وتونين الاولى
مفتوحة بينهما ياء تحتانية تابعي يروى عن ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير
بالحيم بعد هاء باء موحدة والخره راء وهو محمد بن جبير بن مطعم تابعي
مشهور ايضا ومن ذلك معرف بن واصل كوفي مشهور ومطرف بن
واصل بالطاء بدل العين شيخ آخر يروى عنه ابو حذيفة النهدي و
منه ايضا احمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعد واخرون واحيد
ابن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية وهو شيخ بخار يروى
بالوصف ۳۳ ش

۳۵ اي اذكر من الاقناع ثلاثا سنة ۱۲ الى الظاهر ثابت ولعل الكتب التاثير من المقادير ۱۲ ش

لعله نزل في العوتبة بن من عبد القيس بنسب ابيهم

عنه بفتح النون وسكون الهاء ۱۲ ش عنه اي غير صاحب البراهيم ۱۲

عنه عبد الله بن محمد البيكندی ومن ذلك أيضا حفص بن ميسرة شيخ
 عن ^{أى عن أحمد ١٧} ^{القسم الاول ١٢ ش}

بخارى مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ مشهور شيخ

لعبيد الله بن موسى الكوفي الاول بالحاء المهملة والفاء بعد هاء صاده مهملة
^{المتوحد ١٢ ش} ^{السكانة ١٢}

والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ومن امثلة الثاني عبد الله
^{المتوحد ١٢ ش} ^{السكانة ١٢}

ابن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم جداه عبد ربه
^{أى هو اسم جماعة ١٢} ^{أى المسمون ١٢}

وروى حديث الوضوء واسم جداه عامم وهما انصاريان وعبد الله بن
^{والثاني ١٢} ^{وفي نسخة الشارح تعلية ١٢}

يزيد بزيادة ياء في اول اسم الاب والزاي مكسورة وهم ايضا جماعة
^{أى المسمون ١٢ ش} ^ع

منهم في الصحابة الخطمي يكنى ابا موسى وحديثه في الصعيحين والقارى
^{أحد ١٢} ^{يلقى الحار وسكون الطاء في بكر الميم ١٢ ش} ^{أى القارى ١٢}

له ذكر في حديث عائشة رضی الله تعالى عنها وقد زعم بعضهم انه الخطمي و
^{أى القارى ١٢}

فيه نظرو منها عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم النون و
^{أى من امثلة الثاني ١٢ ش}

له قول ومن ذلك ايضا حفص بن ميسرة الخ ارجع الشرح على ان هذا مثال للقسم الثاني ولا يخجله مثالا للقسم الاول لزيادة جعفر على حفص وقال
 الشارح مولانا على القارى والتحقيق ان عدد المحروف في صورة الخطم ثابتة في الجنتين وان كان غير ثابت باعتبار اللفظ بقية الحرفين وكان الشخ
 رحمه الله نظر الى التخصيف الناشئ عن الخطم كما وقع لكثير منهم فعده من القسم الاول فتأمل انتهى اقول لوضع هذا التأويل فلا يخجل عدل عبد الله بن يحيى
 وعبد الله بن يحيى من القسم الثاني لان عدد المحروف من جهة الخطم ثابت فيها وقده المسم من القسم الثاني فالحق اذ ذهب اليه سائر الشرح وقد صرح
 السخاوى ايضا في شرح الالفية كما قيل ١٢ ٤

له قوله وفيه نظر الخ ذكر السيدان المص قال في تقريره بذا تسكن من زعم ان القارى هو الخطمي بان القارى كان صغيرا في زمن النبى صلى الله عليه وسلم
 كيف يكون مذكورا ووجه النظر ان لو كان صغيرا لما ذكر في حديث عائشة في الصحيح وهو ان النبى صلى الله عليه وسلم في الليل وهو يقرأ فقال رسول الله
 به بملاوعدة وسكون التتمة ثم مات مفتوحا وذلك سائفة بعد اذ ذكره السخاوى ١٢ ش
 له في نسخة - الشارح بكر ١٢ له الذى راى في التمام كيفية الاذان ١٢
 له وكانت مفتوحة فيما سبق ١٢ ش

فتح الجيم وتشديد الياء تابعي معروف يروى عن علي رضي الله تعالى عنه او
يحصل الاتفاق في الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف او الاشتباه بالتقديم
اس بالنسبة الى الاسمين ۱۲

والتاخير اما في الاسمين جملة او نحو ذلك كأن يقع التقديم والتاخير في

الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة الى ما يشبه به مثال الاول الاسود
ابن يزيد ويزيد بن الاسود وهو ظاهراً هرومنا عبد الله بن يزيد ويزيد بن
اس من هذا القبيل ۱۲

عبد الله ومثال الثاني ايوب بن سيار وايوب بن يسار الاول مدني مشهور
ليس بالقوي والاخر مجهول **خاتمة** ومن المهم في ذلك عند المحققين
في الرواية ۲ اش ^۳ كطرف ۱۲ اش ^۴ كطرف ۱۲ اش ^۵ في فن الحديث ۱۲ ^۶ اي المقصود ۱۲

على انه عليه السلام ذكر في اية نبيتنا او كما قال كذا ذكر كذا نقل الشارح وعندى ان وجرت التمسك لا يدل على اتحادها ووجه النظر لا يدل على التغير
فالتسك والنظر كلاهما رجم بالقبيل ۱۲ **ع** قوله في الاسمين جملة الخ اي جميعا ويسمى التشبيه القلوب وللمطيب في رافع الارتباب
في القلوب من الاسماء والانساب وفائدة ضبط الاسمين من توهم القلب وهذا النوع ما يقع الاشتباه في الذين لاني صورة المخط وذلك ان يكون
اسم احد الراويين كما سمى الى الاخر خطأ ونطقا واسم الاخر كما سمى الى الاول فينقلب على بعض اهل الحديث كما انقلب على البخاري ترجمته من الوليد
فجعل الوليد بن مسلم كما لوليد بن مسلم الدمشقي المشهور ۱۲ شرح الشرح **ع** قوله وهو ظاهر الخ فالاول الاسود بن يزيد النخعي السامي والثاني اشان يزيد
ابن الاسود الصحابي الخ لم يزد بن الاسود الجهمي ۱۲ شرح الشرح **ع** قوله خاتمة الخ اي هذه المسائل الاتية المهمة في الرواية والدلالة
خاتمة بختمها مسائل الكتاب بعون الملك الوهاب وقد اشار الى كثرتها واختصاره على ذكر ضرورياتها بقول من المهم الخ ۱۲ شرح الشرح

سه عطف تفسير في بعض النسخ او في المعنى الاختلاف باعتبار النطق او الاشتباه باعتبار الخط او الذين فاولا للتوزيع ۱۲ خلاصة الشرح

له اي التقديم والتاخير في الاسمين ۱۲ اش

له اي التقديم والتاخير في الاسم الواحد ۱۲ اش.

معرفة طبقات الرواة وفائدته الامن من تدخل المشبهين وامكان
الزمان ١٢ بحسب مراتبهم
اي المعرفة ١٢

الاطلاع على تبيين التدليس والوقوف على حقيقة المراد من العنونة والطبقة
عطف تفسيرا للاطلاع ١٢

في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشائخ وقد يكون
اي الحديثين ١٢

الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين كانس بن مالك فانه من حيث ثبوت
كانوا يفترون ١٢

صحبتة النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم يعد في طبقة العشرة مثلا ومن
صحبتة للنبي

حيث صغر السن يعد في طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار
لعم

الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن
بمصر الحرام ١٢

نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسابق الى الاسلام وشهود المشاهد الفاضلة
الى الصحابة ١٢

له قوله ولقاء المشائخ الخ اي الاخذ عنهم فلما ان يكون شيوخ هذا شيوخ ذلك او يماثل ويقارن شيوخ هذا شيوخ ذلك وربما اتفقا بالتشابه في الاخذ
اي علمي ١٢ قوله كانس بن مالك الخ اي الانصاري جاهد اليه صلوات الله عليه وسلم وعمره عشرين سنة وخدمه عشرين سنة وكثيره من اصاغر الصحابة ١٢ شرح الشرح

له قوله كما صنع ابن حبان الخ فلهذا يكون الصحابة باسراهم طبقة اولى والتابعون طبقة ثانية واتباع التابعين طبقة ثالثة وهم جردوا هذا الاستفاد
من قوله صلوات الله عليه وسلم غير القرون ثلث ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم الحديث ١٢ شرح الشرح ١٢

عنه اي وفائدته امكان الوقوف ١٢ عنه وهو الاتصال وعدمه ١٢ منه ولو تقريرا كما صرح به في المتن

له المبشرة وغيرهم من كبار الصحابة كانس بن مسعود ١٢ عنه اي غير العشرة من اصاغر الصحابة كانس بن عباس وابن عمرو ابن الزبير ١٢ عنه لان شرف
الصحبة حاصل لا يجمع ١٢

والهجرة جعلهم طبقات وآلى ذلك جنح صاحب الطبقات ابو عبد الله

محمد بن سعد البغدادي وكتابه ^{١٢} **جمع** ما جمع في ذلك من الكتب وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم باعتبار

الاخذ عن بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن

جبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار ^{١٢} **المقاء** قسمهم كما فعل محمد بن سعد ولكل منهما وجه ومن المصير ايضا معرفة مواليدهم ووفياتهم لان بمعرفة

يحصل الامن من دعوى المدعى للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك

ومن المصير ايضا معرفة بلدانهم واطنانهم وفائدة الامن من تداخل الاسمين

له قوله اجمع ما جمع في ذلك الخ قال شارح

اى في ذلك الباب من استيعاب الاصحاب فجمعهم خمس طبقات والحاكم عشر طبقات الذين اطلقوا بكلمة كالخلفاء الاربعه ثم اصحاب وادع الندوة ثم مهاجرة الحبشة ثم اصحاب العقبة الالئ ثم الثابتين واكثرهم من الانصار ثم اولي المهاجرين الذين لقوه ليقابل دخول مكة ثم اهل بدر ثم المشركون بين البدر والحديبية ثم اصحاب بيعة الرضوان ثم من اخرجهم الحديبية ففتح مكة كما لدن الوليد ثم مسلمة الفصح كعادته واوليه ثم الصبيان والاطفال الذين رآه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرهم كالسابق بن يزيد والى الغليل انتهى اقول الظاهر ان هذه الطبقات اثناعشر نقول شارح والحاكم عشر طبقات لعلم نرج اكتاب ١٢ ع

له قوله كما فعل محمد بن سعد الخ اى ايضا حيث جعلهم ثلاث طبقات وكذا سلم في كتاب الطباق ورب ما جمع بهم اربع طبقات وقال للحاكم في علوم الحديث بهم خمسة عشر طبقة اخرجهم من اهل مكة من اهل البصرة ومن اهل المدينة من اهل الكوفة ومن اهل السائب بن يزيد من اهل المدينة والطبقة الاولى من روى عن العشرة بالبيع منهم ١٢ شرح الشرح له قوله وكل منها وجرا الخ قال السخاوى ومنهم من يجعل كما قال ابن كثير كل طبقة اربعين سنة وقد يستعمله ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طبقات اثنى عشر طبقات كل طبقة منها اربعون سنة فطبقه اصحاب اهل العلم والامان والذين يلومهم الى الثمانين اهل البر والتقوى والذين يلومهم الى العشرين وما ناهى اهل الترامم والنواصل والذين يلومهم الى الستين وما ناهى اهل التقاطع والبر والذين يلومهم الى المائتين اهل العرج والحبوب رواه يزيد الرقاشي وابوسمكس وكانها في ابن ماجه شرح الشرح له قوله واليد مع السيلاد مفتاح ومفتاح ونحوه كما لو لم يكن وقت العراة ووفياتهم لفتح او او وكسر الفا. وتشد يد التحية ودى وتابله فروان من التاريخ اذ حقيقة الاعلام بالرتب التي يعطيه البرقيات والمواليه يعلم من المعمر (١٢٠٠)

إذا التفتا لکن افتراقاً بالنسب ^{وفي نسخة بالنسبة ١٢} ومن المهم أيضاً معرفة احوالهم ^{عليه} لتعديلاً وتجزياً

وجهاً لآلان الراوى اما ان يعرف عدالتہ او يعرف فسقہ او لا يعرف
^{بان يكون مشهوراً بالبيان او مشهوراً بالصدق والنجية سنة ١٣ ش}

فيه شئ من ذلك ^{حيث لم يكن مشهوراً باحدهما ١٧} ومن اهم ذلك بعد الاطلاع معرفة مراتب الجرح

والتعديل لانهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله وقد

بيننا اسباب ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة وقد تقدم شرحها مفصلاً
^{مراتب ١٧} ^{وتوضيحاً بيننا ١٣}

والغرض هنا ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب وللجرح

مراتب ^ع واسوأها الوصف بما دل على المبالغة فيه واصرح ذلك التعبير

من الكمل واكمل من الشاب وما يلحق بذلك من المحدث والواقع التي من ازيد الولايات كالملازمة والملك ونحوه كالاستيلاء على البلاد والعبادة ^ع شرحه
سه قوله وهو في نفس الامر ليس كذلك الخ اى كما ادعاه وقد ادعى قوم الرواية عن قوم نظر المحققين في التاريخ فظهر انهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم و
ايضا بهذه المعرفة والمعرفة السابقة يعرف المرسل والنقل من الشغل ١٣ شرح الشرح

^ع قوله تعديلاً وتجزياً الخ الجرح بفتح الجيم القطع في العلم بحمدية وما

يقوم مقامه ثم استعمل المحققون فيها ليعاين التعديل لانه تاشير في الدين والغرض منه ان ينسب الى الشخص ما يحل بالعدالة التي هي شرط قبول الرواية وانما حيز الكلام في
الجرح والتعديل عياناً بالشرعية كما اجبر تجرح الشهود لمراعاة الحقوق ودفع الشبهات وقد اوجب الفقهاء التبيين عند بيان الفاسق فقال ايها الذين امنوا ان حكمكم
ناحق منبأً بينهم الاية وقال النبي صلى الله عليه وسلم في التعديل ان عد الله بل صريح وفي الجرح بس الخ العشرة فان قيل كيف يبرح التجرح وهو يفتيه ان كان
ما ذكره صحيحاً والافهتان فالجواب ان ذكر الانسان عيباً اخيراً انما يكون غيبية اذا قصد تقييده وعيبه اذا ذكر ذلك على وجه النصيحة فلا بد بل قوله صلى الله عليه
وسلم للمرأة التي ذكرت لان فلان فلان اخطيها اما فلان فلان فابغض عاصها عن عاتقها والاخر فصلوك لال اولم يرد ذلك صلى الله عليه وسلم غيبية لما كان مستشاراً في
الكتاب وعت الفتوة اليه بذلك لا شائراً بس تجرحه غيبية الا اذا كان بطريق النقص ١٤ كذا في جوامع السنة المنقولة عنها.

^ع قوله في اصطلاحهم على ملك المراتب الخ اى المذكورة هناك وفي كلامه يفتيه على ان دلالة هذه الالفاظ بعضها على المراتب وبعضها على الادي وبعضها
على ما بينها فيما سياتى انما هي بحسب اصطلاحهم والامن حيث اللغة لا يكون في اكثرها دلالة على ترتيب ١٣ شرح الشرح.

عنه بل يستلزم رد بعضه ولا يستلزم شئنا من رده ١٣ ش لعمري اى ثلاثه اصالة وكثير تجا وتفرعها ١٣ ش

بفعل كالكذب الناس وكذا قولهم: "اليه المنتهى في الوضع" وهو ركن الكذب

ونحو ذلك ثم مجال او وضاع او كذاب لانها وان كان فيها نوع مباينة
كذاب وقيل ضارع ١٢

لكنها دون التي قبلها وأسهلها أي الالفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان

ليّن أو سيّ الحفظ أو فيه ادنى مقال وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى
في الرواية أو الدنيا ١٢ طعن ١٣

فقولهم متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكرا الحديث أشد من قولهم ضعيف

أوليس بالقوى أو فيه مقال ومن المهم أيضا معرفة مراتب التعديل وارتفاعها

الوصف أيضا بما دلّ على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير بأفعل كما وثق الناس
أه كما في الجرح ١٣

له قولهم وأسهلها أي الالفاظ الملائمة للجرح وارجاع الضمير الى الالفاظ باعطاء اليعن محل قولين وثمة على المرتبة ويكون ان يكون الضمير عائدا الى المراتب كما هو سوق
الكلام بان يقال اسئل المراتب يقال فيه لين ١٢ قاسم له قولهم وبين أسوأ الجرح واسهل مراتب لا تخفى فالمرتبة الثالثة فلان مشتم بالكذب والوضع
فلان، ساقط فلان بالكذب وفلان ذاهب أو ذاهب الحديث وفلان متروك أو متروك الحديث أو تركوه وفلان فيه نظر وفلان سكتوا عنه وفلان لا
يعتبر ولا يجترّب حديثه وفلان ليس بثقة أو غير ثقة أولا ما مون ونحو ذلك والمرجحة الرابعة فلان فيه مقال أو فلان ضعيف أو فيه ضعف أو في حديثه ضعف

وفلان يعرف ويكره وفلان ليس يتكلم بذلك القوي وليس بالمتين وليس بالقوي وليس بحجة وليس بعدة وليس بالمرضى وفلان للضعف أو هو فيه خلط وطمعنا
فيه وطمعنا فيه وبكى الحفظ ولين ولين الحديث أو فيه لين وتكلموا فيه ونحو ذلك فكل من قيل فيه هذه المراتب الاربعة بل الخمسة لا يوجب ولا يستشهد به ولا
يعتبر به ولا يكتب بحديثه اصلا قال الدارقطني إذا قلت فلان لين الحديث لم يكن ساقطا ولكن مجردا بشئ ولا يسقط من العدالة وعدم العبط ونحو ذلك
بل يتوقف فيه لان الجرح أو جيب ريبية والريية أو جيبت توقفا ١٢ هلوى ٤

مه كسر الباء على العمل وبضمها على الحكاية ١٢ ش

له أي مثل الاول قبل بل هذا أشد ما قبله ١٣ له كنج الكذب ومعدنه ١٣ ش

مه أي انما فرقت هذه الكلمات عما قبلها لا سا الخ ١٣

اثبتت الناس و اليه المنتهى في التثبيت ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة

على التعديل او صفتين كثقة ثقة اوثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل ضابط

اعني بوثقة وامل على المبالغة ۱۲

او نحو ذلك وادناها ما اشعر بالقرب من اسهل التخييم كشيخ و يردى

اسه مراتب التعديل ۱۲ اسه وصف اشار ۱۲

حديثه و يعتبر به و نحو ذلك و بين ذلك مراتب لا تخفى و هذه احكام

كقولهم صدوق ان شاء الله ۱۲

يتعلق بذلك و ذكرتها هنا تكملة للفائدة فاقول لتقبل التزكية من عارف

تكملة الفائدة ۱۲

بالتزكية و التائيد ۱۲

باسبابها لا من غير عارف لتلايذكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير

ممارسة و اختبار ولو كانت التزكية صادرة من مزك واحد على الاصح

وصليته ۱۲

خلاف لمن شرط انها لا تقبل الا من اثنين الحاقا لها بالشهادة في الاصح

التزكية ۱۲

له قوله ثم ما تأكد بصفة ۱۲ بان يكره بعينه لان التأكد الماحصل بالكره فيه زيادة على الكلام الخالي منه وعلى هذا فما زاد على مرتين يكون اعلى من اقول ابن

سعد في شعبة ثقة ما من ثبت بحجة صاحب حديث و اكثر اذ قلنا عدلين ذلك قول ابن عيينة حدثنا عمر بن دينار وكان ثقة ثقة تسع مرات

وكانت سكت لا تقطاع نفسه ۱۲ استاذي ۱۲ له قوله ولومن واحد على الاصح الخ يدخل فيه تعديل المرأة العدل والعدل العمل واختلفوا في تعديل المرأة

فحكى القاضي ابو بكر عن اكثر الفقهاء من اهل المدينة وغيرهم انه لا يقبل في التعديل النساء لانه الرواية ولان الشهادة واختار القاضي انه يقبل تزكية المرأة

مطلقا في الرواية وفي الشهادة واما تزكية العبد فقد قال القاضي ابو بكر يجب قبول ما دون الشهادة لان خبره مقبول وشهادته غير مقبولة ۱۲ مولانا جبر العرين

علوي

له قوله في الاصح ايضا الخ فان الاصح ان معدل الشاهد يجب ان يكون اثنين وقال بعضهم يكفي معدل واحد ونقل عن ابى حنيفة و الى يوسف لاكتفاه

بالواحد في التزكية في الشهادة وكذا في الرواية وما انما اکتوا بالواحد لان كان المرئي المراد ناقلا عن غيره فومن جملة الاخبار وان كان اجتمعا ومن قبل

نفسه فمؤتمنة الحاكم وفي الحاميتين لا يشترط التعدد ۱۲ شرح الشرح

عنه كشيخ وسط اوصالح و مقارب الحديث لوجبه الحديث اوصولع ۱۲ ش منه اى المسائل الازمية بعد ذلك و هي قبول التزكية من

عارف باسبابها ۱۲ ش على معنى الراد الكثير والتايد دون المحصر والتعديد ۱۲

س منه اى للرواية او للتزكية ۱۲ له اى بالتزكية في الشهادة ۱۲ ش

ایضا والفرق بینہما ان التزکیة تنزل منزلة الحكم فلا یشرط فیہ العدا و
 الشهادة تقع من الشاهد عند المحاکم فانفترقا ولو قیل یفصل بین ما اذا كانت
 التزکیة فی الروای مستندة من المزکی الی اجتهاده او الی النقل عن غیره
 لکان متجها لانه ان کان الاول فلا یشرط فیہ العدا اصلا لانه ھو یكون
 ای متوجھا او موجهاً ۱۲ ش التعديل ۱۲ ش
 بمنزلة المحاکم وان کان الثانی فیجری فیہ الخلاف ویتبین انه ایضا لا یشرط
 فیہ العدا لان اصل النقل لا یشرط فیہ العدا فلذا ما یتقی ۲۰ عنہ واللہ
 اعلم ویتبغی ان لا یقبل الجرح والتعديل الا من عدل متیقظ فلا یقبل جرح
 وعلمہ حکم واثم ۱۲
 من افرد فیہ فخر بما لا یقتضی رد حدیث المحدث کما لا یقبل تزکیة من
 ای بالغ ۱۲

۱۱ قولہ والفرق بینہما ای حاصل الفرق ان تزکیة الروای حکم بڑکاتہ و تزکیة الشافعی
 شہادۃ علی زکاۃ فلا بد من العدوی والافیر دون الاول فقال ۱۲ شرح الشرح لمولانا علی القاری ۲۰ قولہ الا من عدل متیقظ ای الخوالفام ہذا الغیب
 العظیم فانہما العوالب الجسیم والمقام اکرم قال السنائی رأی رجل عند موتہ ابن معین النبی صلی اللہ علیہ وسلم واصحابہ مجتمعین فسألہم عن سبب اجتماعہم
 فقال النبی صلی اللہ علیہ وسلم جئت لاصط علی ہذا الرجل فانہ کان یدب الکذب عن حدیثی وزودی بین لغتہ ہذا الذی کان یغنی الکتب عن
 رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ثم ردوی فی المنام فقیل انہ ما فعل التزکیة قال غفرلہ واعطانی وجیانی وزوجنی ثلاثا ایہ حور او ادخلنی علیہ مرتین وقیل
 فیہ ۳ ذہب العلم لیب کل محدث ۳ ویکل مختلف من الاسناد ۳ ویکل وہم فی الحدیث ۳ وشکل ۳ یعنی بہ علماء کل بلاد ۳ استی و ہو
 الذی وقع لہ انہ من لغتہ ۱۱ لہ الا اللہ حدث بحمدیثہن کان اخر کلامہ لالہ اللہ دخل الجوز فیہم ورحمہم جود اللہ وقب لہم غسل علی لہم لہم غسل علی لہم لہم غسل علی لہم لہم
 ثم ہنیمالہ ۱۲ شرح الشرح

سہ مزکی الروای ومزکی الشاہدہ ۱۱ ش لہ کلاما یشرط فی الملک ۱۲ لہ تزکیة الروای والشاہدہ ۱۳

لہ ای المستدل الی اجتهاد ۱۲ ص ای ما یرتب علیہ من التزکیة ۱۲ ش صہ کاتبیل فی ابن الجوزی

اخذ بجد الظاهر فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقامة
كن غلب عليه التصوف ۱۱

التامر في لقد الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف
عدلان مشفقان ۱۲

ولا على تضييف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب السألي ان لا يترك حديث الرجل
 حتى يجتمع الجميع على تركه وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل

فانه ان عدل يغير تثبت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيخشى عليه ان يدخل
الشأن ۱۲ دليل دبر بان ۱۲

في زمره من روى حديثنا وهو يظن انه كذب وان جرحه بغير تحريز اقدم
احتراز واقتياط ۱۲

على الطعن في مسلم برئ من ذلك ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عارا ابدا
الاشان ۱۲ علامته ۱۲ الاشان ۱۲

والأفة تدخل في هذا تارة من الرهوى والغرض الفاسد وكلام المتقدمين سالم
كالحمه وغيره ۱۲ والآفات

له قوله وقال الذهبي الجعل الغرض من هذا الكلام اثبات يتحققا ثمة الجرح والتعديل فانهم يروا من امتساكهم في الجرح والتعديل لا تفن الاثان بل
 اكثر على تضييف ثقة او توثيق ضعيف لتقليد بعضهم بعضا ۱۲ **ع** قوله حتى يجتمع الجميع الخ فيران ما يتخرج على قول الذهبي ان لا يترك حديث
 الرجل حتى يجتمع على تركه اثنان او يترك حديثه اذا اجتمع على تركه اثنان لا ما ذكره من قوله حتى يجتمع الجميع ۱۲ **ق** قوله بن قطره بنا **هـ** قوله وان جرح بغير
 تحريز الخ اي يحفظ يقال تحريز نفسه جعله في حرزه ولقد احسن ابن دقيق العيد بمقولتنا اعراض المسلمين حفرة من حفرا ليزان وقت على شفيرها طافتان من الناس
 المحدثون والحام ۱۲ كذا في الهوامش **هـ** قوله والافه الخ قال ابن دقيق العيد لوجه التي تدخل فيها الا فخره احد با الرهوى والغرض وهو روى تاريخ
 المتأخرين كثيرة والاشان في المخالفة في العقائد والاشان في الاختلاف بين المتصوفة واصحاب العلوم الظاهرة فروع تناقضها واجب كلام بعضهم في بعض والبل

الكلام بسبب الجمل به مراتب العلوم واكثر ذلك في المتأخرين لاشتغالهم بعلوم الاوائل وفيها الحق كالحباب والهندسة والطب ومنها الباطن كالطبيعات
 وكثير من الالبيات والفاخرات والاعوذ في الدم مع عدم الورع وقد عقد ابن عميد البر في كتاب العلم بالاقراء والمقاصرين بعضهم في بعض ورأى ان ابن
 العلم لا يقبل جرحهم الا ببيان واضح ۱۲ شرح الشرح عت حافظ مشهور ولد سنة ثمان وسبعين وست انة وتوفي سنة ثمان واربعين وسبع انة رحمه الله ۱۲
ع محمد مشهور توفي سنة ثمان وثلاث مائة ۱۲ **س** ع ل من اهل الجرح والتعديل ۱۲ **ش** له انما قال كالمثبت لانه بنى حكمة على سبب كمن
 تسال فيه ۱۲ **ش** له لا مع التسال لم يحصل لرغبة الظن على عدالة فيعد في عليه انظر في كذب ۱۲ **ص** ل هذا الباب من هذا الترتيب ۱۲ **ش**

من هذا غالباً وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثيراً قديماً وحديثاً
 ولا ينبغي اطلاق المجرم بذلك فقد منّا تحقيق الحال في العمل برواية البدعة و
 لا يجوز ۱۲ ای جائز فی بعض الصور وغیره فی غیرہ ۱۲
 ای بالخالف لفتی فی العقائد ۱۲
 او خارجاً لانضمنا لكون الراى

المجرم مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعته ولكن محله ان صدر مبيتنا من
 عارف باسبابه لانه ان كان غير مفسر له ليقدر في من ثبتت عدالته وان صدر من
 غير عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا فان خلا المجرم عن التعديل قبل المجرم
 فيه مجمل غير مبين السبب اذا صدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل
 فهو في حيز المجهول واعمال قول المجرم او لى من اهماله ومال ابن الصلاح في
 كان
 ای مطلقاً ۱۲
 كما لم يعتبر من العارف بها ۱۲
 وان قدح فيمن لم يعرف حاله ۱۲
 في نسخة صحيحة عن تعديل ۱۲
 احتراز عن غيره ۱۲
 المجرم

له قوله والمجرم مقدم على التعديل الخ يعني اذا انفاض المجرم والتعديل في راد واحد فخر بعضهم وعدله بعضهم فاخرج مقدم على التعديل ويعمل به
 واطلق ذلك جماعته وذلك لان مع المجرم زيادة علم لم يطعم عليه المعدل ولان المجرم يصدق المعدل فيما ائبر به عن ظاهر وهو يتجر عن امر باطن
 خفي عن الاخر نعم ان عين سبب انفاه المعدل بطريق معتبر فانما يتايدان ولكن محله التفصيل وهو انه ان صدر مبيتنا سبب من عارف باسبابه لانه ان كان غير
 مفسر لم يتبين مثل قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشي او نحو ذلك متقهر على ذلك لم يقدر فيمن ثبتت عدالته لان من يتحققون بما يخرج ولا يخرج
 فيطلق احدهم المجرم بناء على امر اعتقده جرحا ليس بجرح في نفس الامر فلا بد من بيان سبب وان صدر من غير عارف بالاسباب لم يعتبر به ايضا وهو ظاهر فان خلا
 المجرم عن التعديل قبل المجرم فيه مجمل غير مبين السبب اذا صدر من عارف على المختار كذا قرره مولانا وحيد الدين له قوله لكن محله التفصيل الخ
 حاصله ان المجرم اما مفسر وغيره وعلى الشقين لاسن العارف بالاسباب واخيره والثاني مردود مطلقا اي مفسر كان واخيره صدر فيمن ثبتت عدالته واخيره
 والاول مقبول فيمن لم يثبت عدالته مفسر كان واخيره واما فيمن ثبتت عدالته فمقبول ايضا ان كان مفسرا ولم ينف المعدل بطريق معتبر مردود ان كان غير
 مفسرا وكان مفسرا وقد نفاه المعدل بطريق معتبر كما صدرت الشائي في كتاب الغضاه لانه ان كان مفسرا لم ينف المعدل بطريق معتبر مردود ان كان غير
 قبله المحدثين محمد بن اسماعيل البخاري من جرح مفسرا قد اجاب عنه ايضا بحجج حسن شاف وقد فضل صاحب الدراسات تفصيلا حسنا ۱۲ ۱۲ ۱۲
 لم يقدر فيمن ثبتت عدالته الخ اي وان كان يقدر فيمن لم يعرف حاله كما سياتي في كلامه وانما لم يقدر من غير بيان في ثابت العدا لانه ان يتحقق
 في المجرم وفيما لا يخرج فعل المجرم جرحه بناء على امر اعتقده جرحا والحال انه ليس بجرح فلا بد من بيان سببه ۱۲ شرح الشرح عنه بان يقول مترك وليس القوي
 ونحوها ۱۲ عه الاعلام يقال في حيز الجملة او كان مجموعا ۱۲

مثل هذا الى التوقف **فصل** ومن المهم في هذا الفن معرفة كنه المسبين

المثل زاد كما زبده في اشارته ۱۲

كهدى ۱۲ مجمع المسمى

ممن اشتبهت باسمه وله كنية لا يؤمن ان ياتي في بعض الروايات مكنيا **لغلا**

بكنيته ۱۲

ليظن انه اخر ومعرفة اسماء المكنين وهو عكس الذي قبله ومعرفة من اسمه

الاشبهين بالكنية ۱۲

كنيته وهم قليل ومعرفة من اختلف في كنيته وهو كثير ومعرفة من كثرت كناه كابن

اي له كنيستان او اكثر ۱۲

جدي له كنيستان ابو الوليد و ابو خالد او كثرت نعوتها والقاب ومعرفة

من المكنين ۱۲

له قوله فضل الخايمي هذا البحث انا في نوع من جنس هذا الباب مفصول عما قبله لغاية ما بينه وبينه او بطول الفعل عن ذكر المسم دورا نظره والا فاعده عطف

على ما قبله متنا وشرا ۱۲ شرح الشرح **له** قوله ممن اشتهر باسمه وله كنية الخ مثلا طلحة بن عبد الله وعبد الرحمن بن عوف والحسن بن علي رضي الله عنهما

فان كنيته كل منهما ابو محمد وكلا زبير بن العوام والحسين بن علي وحذيفة وسلمان وجابر فان كنيته كل منهم ابو عبد الله فلو لا اشتغالها باسمها ومشا من اشتهر بكنيته

دون اسمها بن عكاس وابن مسعود وابن ام مكتوم وغيرهم فلو لا اشتغالها بكنياهم الخ كذا في هو اشش النسخة المنقولة عننا **له** قوله لئلا يظن الخ مثلا ارواه

الحاكم من رواية ابى يوسف عن ابى حنيفة عن موسى بن ابى طلحة عن عبد الله بن شداد عن ابى الوليد عن جابر بن زرعان عن علف الامام فان قوله تدر لقرادة قال الحاكم

عبد الله بن شداد ولا يرضى ابو الوليد يمينه على بن المدبري قال الحاكم ومن تامل معرفة الاسماء او شغل هذا الوهم كذا قال مولانا وجبر الدين القول والرواية الصحيحة

ارواه احمد في واداه اجري ابو حنيفة قال حذفا ابو الحسن موسى بن ابى عانثه عن عبد الله بن شداد بن العاد بن جابر بن عبد الله بن النبي صله الله عليه وسلم ان قال من صله

تلف الامام فان قوله لقرادة ولعلك تقترح من بذان الوهم في اسناد الحاكم انما هو من تحت ابى حنيفة قال شارح بعض نقل الكلام المذكور لولانا

وجبر الدين قلت يكن دفعه ان يقال ان عن نائفة من سموا بغير الفسوخ او هم بعض الرواة وهم الحاكم فانه كثير الوهم على ما ذكره عند هذا على تقدير تسليم ان يكون

المراد بابى الوليد هو نفس شداد والا فلا محذور ان يكون شداد على الوليد وعلى تقدير وجوده وعدم مغايرتها يمكن ان يكون بلا عن شداد لمعاذة الجار لزيادة

البيان انتهى اقول ولا يرضى بهذه الاجوبة نفسى ولا يميل اليها قبله ۱۲ **له** قوله اسماء المكنين الخ اعلم ان العلم يعرف برين جعل علامة على اسمها

واكتفى وانما القاب فالاسم ما وضع علامته على المسمى والكنية ما صدر باب اوام او ابن والغلب اول على رفعة المسمى او ضدته بلا على ما اشاره السيد الشريف واما

ما ذكره العلامة السفتاراني فالاسم المسمى والكنية وهو الذي يوافق قوله ومعرفة من اسمه كنيته ما شرح الشرح **له** قوله ومعرفة من اسمه كنيته الخ وهو

ضربان الاول من الكنيته لغير الكنيته التي هي اسم كابي بلال الاشعري الراوي عن شريك وغيره وكان حسين الراوي عن ابى حاتم الرازي فقال كل واحد ليس في اسمي

وكنتي واحد والثاني من كنيته اخرى غير الكنيته التي نزلت منزلة الاسم وصارت الثانية كنيته لما ولذا قال ابن الصلاح كان كنيته كنيته اخرى ۱۲ شرح الشرح

له قوله ومن اختلفت في كنيته الخ كما سمعت من زيد الحب فلا خلاف في اسمه واختلفت في كنيته فقيل ابو زيد وقيل ابو محمد وقيل ابو خارجة وكذا من اختلفت

في اسمها وكنيته وهو عكس اول كابي بيرة فانه كثير ۱۲ **له** قوله او كثرت نعوتها والقاب الخ وفائدة الا من جعل الرجل الواحد اثنين وقد وقع ذلك

الوهم لهما عن من الحفاظ ثم ان القاب بمعنى الاسم يتقسم الى يجوز ذكرها في الرواية وغيره ما سوا عرفه غيره ام لا وهو ما لا يكره صاحبنا في تراس لقب على بن الخطاب

لقبه بن النبي صلى الله عليه وسلم والى يجوز ذكره ان كان معروفا بغيره ويجوز ان لم يعرف بدون لفظة وتقدر له ما لا يعش والارواح وكعلاوية بن عبد الكريم صاحب

(لقبه حاشيا مثل كذا وغيره)

من وافقت كنيته اسم ابيه كابي اسحق ابراهيم بن اسحق المديني احد اتباع
 التابعين وفائدة معرفته نفي الغلط عن نسبه الى ابيه فقال ثنا ابن اسحق
 نسب الى التصحيف وان الصواب ثنا ابواسحق او بالعكس كاسحاق بن ابي اسحق
 السبيعي اذ وافقت كنيته كنيته زوجته كابي ايوب الانصاري وام ايوب صحابي
 مشهور ان اوافق اسم شيخه اسم ابيه كالربيع بن انس عن انس هكذا ياتي
 في الروايات فيظن انه يروى عن ابيه كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعد عن
 سعد وهو ابوه وليس انس شيخ الربيع والدة بل ابوه بكرمي وشيخه انصاري
 وهو انس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من اولاده

حاشية صفحہ گزشتہ

المحدثين قيل له انما لانه ضل في طريق كنه ثم اتقاه ايضا تدبر عن سبب التلقب بما قد لا يعرف ۱۲ كذا في شرح الشرح عه قوله ومن المهم في هذا الفن
 اي ومن المهم في علم الحديث معرفة كنه ذوى الاسماء ومعرفة اسماء ذوى الكنه فان الرادى يورد مرة بكنية ومرة باسم ومرة بما يفظن من لا يعرفه لا متعدد ۱۲ كذا في الموش
 عه كذا وجد في نسخة شرح الشرح والاظهر ان يقول هو نفس عبدالله بن شداد وكذا فيها بعد بزا ۱۲ عه كذا في نسخة شرح الشرح ۱۲ عه ويروى عن غيره الكنه بالي الوليد

حاشية صفحہ ہذا

له قوله ابراهيم بن اسحق المديني قال المهم المديني نسبة الى مدينة ماد المديني نسبة الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يشذ من هذا الا على
 ابن المديني فان والده من اهل المدينة نقله تلميذه ۱۲ كذا في شرح الشرح ۱۲ قوله وليس الربيع المذكور من اولاده الخ اي من اولاد انس المشهور ومعه
 ما يظن الجملة بمعرفة هر حال ان مالك بن انس صاحب الفذهب هو ابن انس بن مالك وليس كذلك ۱۲ عه

عہ بفتح السين وکسر الموحدة ۱۲ عہ احد ہما صحابی والاخری صحابی۱۲

سہ منسوب الی بکر بن دائل ۱۲ ش

لہ نام الرسول علیہ السلام ۱۲

ومعرفة من نسب^{١٢} الى غير ابيه كالمقداد بن الاسود نسب الى الاسود الزهري
لكونه تبناه وانما هو المقداد بن عمر وآنسب الى امه كابن عليّة وهو اسميل
ابن ابراهيم بن مقسم احد الثقات وعليّة اسم امه اشهر بها وكانت
لا يجب ان يقال له ابن عليّة ولهذا كان يقول الشافعي انا اسمعيل الذي
يقال له ابن عليّة وآنسب^{١٣} الى غير ما يسبق الى الفهم كالحذاء ظاهرة انه
منسوب الى صناعتها او بيعها وليس كذلك وانما كان يحال لهم فنسب اليهم
وكسيلمان التيمي لم يكن من بني التيمم ولكن نزل فيهم وكذا من نسب الى
جداه فلا يؤمن التباسه بمن وافق اسمه اسميه واسم ابيه واسم الجد المذكور
ومعرفة من التفق اسمه واسم ابيه وجداه كالحسن بن الحسن بن الحسن

١٤ قوله نسب الى غير ابيه الخ

قال مولانا وجيه الدين جمل ابن الصلاح والنوري من نسب الى غير ابيه شاملا لاقسام الاربعة اثباتا ما ذكره المصنّف والاخر ان من نسب الى جده ومن نسب
الى جده فالاول كابي عميرة بن الجراح احد العشرة بوعامر ابن عبد الله بن الجراح والثاني كيعقوب بن ميثم بن علقمة بن زكريا بن ام ابيہ والمثالث كيعقوب بن ميثم بن علقمة بن زكريا بن ام ابيہ والمثالث كيعقوب بن ميثم بن علقمة بن زكريا بن ام ابيہ
وجعل القسم الثالث داخلين نسب الى غير ابيهم بل في القسم الرابع مملأ وقال الشارح مولانا علي قارى والصواب ان جعل القسمين الاخيرين
داخلين في قوله ونسب الى غير ابيهم انتهى ١٢

١٤ قوله وكان لا يجب الخ قد نسي الامام احمد بن حنبل ابن معين من ان يقول ابن عليّة حيث قال قل اسمعيل بن ابراهيم فانه يلحق انه كان يكره
ان ينسب الى امه فقال قد قبلناه منك يا معلم الخ ١٣ كذا في العواشي ١٤ قوله ونسب الى غير ابيهم الخ اي منه بان نسب الى نسبة
من بلد او قبة او قبيلة او صنعت وليس الظاهر الذي يسبق الى الفهم مراد منه ان نسب الى غير المتبادر لعارض عرض من نزول في ذلك المكان او تلك
القبيلة او نحو ذلك ١٥ اشرح الشرح ١٦ قوله في صناعتها اي صناعاتها بالكره والتعلل والضمير يرجع اليه باعتبار انه يعنى من الخدم وانما ينظر الى معناه وهو
التعلل لانه ثبوت سمائي ١٧ اشرح الشرح ١٨ قوله وكلا من نسب الى جده الخ قال المعتمد بن بشر والمعتمد بن بشر بن اسب بن بشر الاول ثقة والثاني ضعيف
وينسب الى جده فيحصل اليك وقد وقع ذلك في الصحيح فلهذا كذا من نسب الى جده فانه يصدق عليه انه نسب الى غير ابيهم الخ الفهم وقد قد رسنا الاشارة
اليه ١٩ اشرح الشرح ٢٠ وكه محمد بن محمد بن محمد الغزالي ٢٠

ابن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم وقد يقع أكثر من ذلك وهو من

فروع السلسل وقد تيفق الاسم واسم الاب مع اسم الجده واسم ابيده

فصاعداً كابي اليمن الكندي ^نهو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد

ابن الحسن او الفقه اسم الراوي واسم شيخه وشيخه فصاعداً كعمران

عن عمران عن عمران الاول يعرف بالقصير والثاني ابورجاء الطاردي والثالث

ابن حصين الصحابي رضي الله تعالى عنه وكسليمان عن سليمان عن سليمان الاول ^{مصنف}

ابن احمد بن ايوب الطبراني والثاني ابن احمد الواسط والثالث ابن عبد الرحمن

الدمشقي المعروف بابن بنت شرجيل وقد يقع ذلك للراوي وشيخه معاً ^{كجزعيل} ^{الوافق}

كابي العلاء الهمداني الطار مشهور بالرواية عن ابي علي الاصمغاني ^نالحداد

وكل منهما اسبه الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد بن الحسن بن احمد

عنه تكرار الحسن الى ثمان مرات ليس في بعض النسخ الصغيرة ١٣ ش

عنه بكسر اوله وفتح الميم وكسره ١٣ ش

مع قال الله هو تحريك الميم والذال الهمزة نسبة الى البلد وبكونها واهمال الدال نسبة الى القبيصة ومن ادركاني الكتاب وشرح الترح

لعنه صانع المديد ١٣ ش

فالتفقا في ذلك وافترقا في الكنية والنسبة الى البلد والصناعة وصنف

فيه ابو موسى المديني جزءاً حافلاً ومعرفة من التفق اسر شيخه و

الراوى عنه وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح وفائدته رفع اللبس
بالبار ۱۲ ش
عن من يظن ان فيه تكرار او انقلاباً فمن امثله البخارى روى عن مسلم وروى
عن مسلم في شيخه مسلم بن ابراهيم الفراديس البصرى والراوى عنه مسلم

ابن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع ذلك لعبد بن حميد ايضا
كشوراد ۱۲ كالقشيري ۱۲
روى عن مسلم بن ابراهيم وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثاً

بهذه الترجمة بعينها ومنها يحيى بن ابي كثير روى عن هشام وروى
عنه هشام في شيخه هشام بن عروة وهو من اقرانه والراوى عنه هشام بن
كنقطة ۱۲

عنه كذا لا أشبهه بهذا النوع ۱۲

عنه اي عن الشيخ وبنسب التفق فن العبارة اهام ۱۲

سواء كان صالحاً للعرض ۱۲

له كذا بن عبد بن حميد عن مسلم ۱۲ ش

لعه وهما مستغبران ۱۲ ش.

ابى عبد الله الدستوائى ومنها ابن جرير ^{باليمن مصفرا ۱۲} روى عن هشام وروى عنه هشام
 فالاعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف الصنعائى ومنها المحكم بن عتيبة روى
 عن ابن ابى ليلى وعنه ابن ابى ليلى فالاعلى عبد الرحمن والادنى محمد
 ابن عبد الرحمن المذكور ^{۱۲} وامثله كثيرة ومن المهم فى هذا الفن معرفة
 الاسماء المجردة وقد جمعها جماعة من الائمة فمنهم من جمعها بغير
 قيد كابن سعد فى الطبقات وابن ابى خيثمة والبخارى فى تاريخهما و
 ابن ابى حاتم فى الجرح والتعديل ومنهم من افرد الثقات كالعجمى وابن
 حبان وابن شاهين ومنهم من افرد المجروحين كابن عدى وابن حبان
^{كقائدين ۱۲}

عه اى الموصوف بالا على ۱۲ ش

مه اى من الكنى واللقاب اعم من ان يكون اصحابا ثقات او ضعفاً مذكورة فى كتاب دون كتاب ۱۲ شرح الشرح

مه ام كتاب ل ۱۲ ش

له لائمه المقصودون ۱۲

لعه كسر العين وكون الجيم ۱۲ ش

ایضاً ومنہم من تَقَبَّدَ بکتاب مخصوص کرجال البخاری لابی نصر الکلاباذی
 ورجال مسلم لابی بکر بن منجویہ ورجالہما معالابی الفضل بن طاهر و
 رجال ابی داؤد لابی علی الجبائی وکذا رجال الترمذی ورجال النسائی
 لجماعة من المغاربة ورجال الستة الصحیحین وابی داؤد والترمذی
 والنسائی وابن ماجّة لعبد الغنی المقدسی فی کتاب الکمال ثمّ هدیه
 المہذبی فی تہذیب الکمال وقد لخصته وزدت علیہ اشیاء كثيرة وسمیته
 تہذیب التہذیب وجاء مع ما اشتمل علیہ من الزیادة قدر ثلث الاصل
 ومن المهم ایضاً معرفة الاسماء المفردة وقد صنف فیہا الحافظ ابوبکر

عہ تذکر اسماء رجال ذکاب کتاب ۱۲

عہ عدد من الصحاح الستة وذهب بعض الکبار الی دخول المؤلف فی الصحاح الستة وهو الحق ۱۲ عب

عہ نسبت الی سزۃ بکر سیم وشدید زای بلد الشام ۱۲ ش

لے ای الاصل الاوّل او الثاني وهو عبید ۱۲

لے ای الا بو جد سیمی آخر بیل ہونفر و ہذا الاسم مشاہد لُبَّی کُوبُی ابن بکاکصا کلا ہما فردان ۱۲

احمد بن هرون البرديجي فذكر اشياء كثيرة تعقبوا عليه بعضها ومن ذلك
 قوله صُعْدِي بن سنان احد الضعفاء وهو بضم الصاد المهملة وقد تبدل
 سينها مهملة وسكون الغين المعجمة بعدها دال مهملة ثرياء كياء
 النسب وهو اسم علم بلفظ النسب وليس هو فخر افنى الجرح والتعديل
 لابن ابى حاتم صغدي الكوفي وثقه ابن معين وفرق بينه وبين الذي
 قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صغدي بن عبد الله يروي عن قتادة
 قال العقيلي حديثه غير محفوظ انتهى واظنه هو الذي ذكره ابن ابى حاتم
 واما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فانما هو للحدِيث الذي ذكره عنه
 وليست الافة منه بل هي من الراوي عنه عن عنبسة بن عبد الرحمن والله
 كطامة ١٢

اعلم ومن ذلك سند رابالمهملة والنون بوزن جعفر وهو مولی زنباع

الجذامی له صحبة ورواية والمشهور انه يكنى ابا عبد الله وهو اسمر فرد له

يُتَسَمَّرُ به غيره فيما نعلم لكن ذكر ابو موسى في الذيل على معرفة الصحابة

لابن مندة سند رابو الاسود وروى له حديثا وتعقب عليه ذلك بانة هو

الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي

في تاريخ الصحابة الذين نزلوا مصر في ترجمة سند رابو مولی زنباع وقد

حدرت ذلك في كتابي في الصحابة وكذا معرفة الكشي البجردة والفردة

وكذا معرفة الالقاب وهي تارة

اي الالقاب ۱۲

من المهمات ۱۲

له قولم وتعقب عليه اي بان سند رابو الاسود الذي ذكره ابو موسى في الذيل زاعما انه غير ما ذكره ابن مندة في معرفة الصحابة هو بعينه ما ذكر ابن مندة
اي هو مولی زنباع لا غير ۱۲ كذا في الخواشي ۱۲ قولم وكذا معرفة الالقاب الخ مثل الضعيف لقب بر عبد الله بن محمد لانه كان ضعيفا في جسمه ومثل القوى
لقب بالحسن بن يزيد لقوته على العبادة والطواف والاضال لقب بر معاوية ابن عبد الكريم لانه ضل في طريق مكة وكعده بن سعد بن ابي وقاص كان يلقب ظل
اليطان لقوته كما في التقریب ال غير ذلك ۱۲ تخييص الخواشي

عه لم يعبر به سمي غيره ۱۲

عه والعلم الحق عنده تعالى ۱۲

سه في كتابي بالسبي بالذيل ۱۲ ش

لله سند رابو الجيزه موضع معروف بمصر ۱۲ ش.

لعه بجزاي فنكون نون فموجدة ۱۲ ش.

تكون بلفظ الاسم وتارة بلفظ الكنية و
 كالترتيب ١٢

تقع بسبب عاهة كالاعمش^ع وحرقة وكذا معرفة الانساب وهي تارة
 كالبنزاز والطار ١٣ اى من المهمات ١٧
 اى الانساب ١٣
 تقع الى القبائل وهو في المتقدمين اكثر بالنسبة الى المتأخرين وتارة الى

الاطنان وهذا في المتأخرين اكثر بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى الوطن

ايم من ان يكون بلاد ارضيا عاوسكا او مجاورة وتقع الى الصنائع كالحياط
 تارة ١٧
 مباشرة ١٣

والحرف كالبنزاز ويقع فيها الاتفاق والاشتباة كالاسماء وقد تقع الانساب
 اى فى الانساب المذكور ١٣
 كقوله عمانى الاسماء يقع
 جمع حرفه ١٣

القبا كالحال بن محمد القطواني كان كوفيا ويلقب بالقطواني وكان يغضب
 بلفظ القاف والطاء المحل ١٣

منها ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك اى الالقاب والنسب

له قوله والادنان الخ جمع وطن ويومل الانسان من بلدة ارضية او سكة ولا فرق فيمن ينتسب الى محل بين ان يكون اصليا منه اذنا زلا فيه بل ويجازرا
 لذلك تعدد النسب بحسب الانتقال ولا حد لاقامة الموسوعة للنسب وان ضبط ابن البارك باربع سنين فقد توقف فيها بن كثير شرح المشرح
 وقوله وقع الى الصنائع الخ الصنائع بالفتح ارض من الحرفة لان الصنائع لا بد من المباشرة فيها اختلاف الحرفة كذا قيل واما لكسر فويجئ الاصطلاح انما
 عن الصنف المعنوية من العلوم العقلية والتقليدية شرح المشرح له قوله ويقع فيها الاتفاق والاشتباة الخ اى يقع فى انساب الرواة مثل يقع فى اسمهم
 من الاتفاق فى اللفظ والنظ معا مثل الحنفى نسبة الى قبيلة وهو بنو حنيفة
 ومن الاشتباة فى اللفظ دون اللفظ مثل الالبى والالبى الاول بفتح العزة وسكون الياء التحتية اعر الحروف وجمع ماى المؤنثا واليحيى بن فوسن هذا اللفظ والاشباة
 بضم العزة والباد المرحدة وتشديد اللام الخ كذا فى الحواشى عه كسفينته على وزن مدنية مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عه هذا اللفظ ليس فى غير النسبة
 المنقولة منها عه جمع قبيلة وهم بنو اسب واحد اش له اى الانساب الى الادنان الخ اش لله تذكير الضمير بناء على ان النسب مصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث
 اش له جمع ضيعة بالفتح وبنى المرعرة ١٣ له ولم يظهر لى وجه الغضب ١٣ عه كما ذكرنا فى الضال والقوى والضعيف ١٣

اداء بعد اسلامه وكذا الفاسق من باب الاولى اذا اذاع بعد توبته وثبوت
صحة تحمله ۱۲
من تحمل الكافر ۱۳

عدالته واما الاداء فقد تقدم انه لا اختصاص له بزمن معين بل يقيد
علانية ۱۲

بالاحتياج والتاهل لذلك وهو مختلف باختلاف الاشخاص وقال ابن

خلاد اذا بلغ الخمسين ولا ينكر عليه عند الاربعين وتعب بهن حدث

قبلها كمالك ومن المهم معرفة صفة الضبط في الكتاب وصفة كتابة

الحديث وهو ان يكتبه مبيناً مفسراً فيشكل الشكل منه وينقطه ويكتب
واضحاً ۱۲
ويشكل أي يعرب الشكل ۱۳

الساقط في الحاشية اليمنى ما دام في السطربقية والآن في اليسرى وصفة
أي المتركة سهواً ۱۲

عرضه وهو مقابلته مع الشيخ المسبح او مع ثقة غيره او مع نفسه

له قوله صفة كتابة الحديث الخ هذا مختلف في كتابة الحديث فكل من بعض الصعابة ويجوز بعضه والآن قد تحقق الاجماع على جواز ۱۲ عب له قوله
ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى الخ هذا الحكم بظاهره عام في الصفتين ولعله كان واجباً للمتقين ان يجعلوا طرفي الاسطر مساويين في التوسيع واما على المعتاد
في زماننا ان حاشية اليمنى من الصفة الاولى ادسع عكس الصفة الثانية فينبغي ان يكون في الحكم تفصيل فتأمل فانه موضع زلل ثم رأيت في كلام عياض القريسي
بذلك والحمد لله على ذلك ۱۲ شرح الشرح عن قال البيهقي ان من له ابلية ذلك بالاستحسان التام ذلته خطئه في المرام يجوز له ان يتخدى وان لم
يكن له اجازة ومن لم يكن الا لذلك فلا يفيد له ولوالف اجازة وسما ۱۲ شرح الشرح عنه اعترض على ابن الخلد ۱۳ سنة امام المحدثين رضي الله عنه ۱۲
له اي طريقة كتابة الحديث ۱۲ لله اي مطلقاً او الشكل منه ۱۲ له بان يكون بعد الساقط كلمة او اكثر ۱۲ ثم معه من المهم معرفة صفة عرضه ۱۳

الفقهية او غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتاً
 او نفياً والاولى ان يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليبين علة
 الضيف او تصنيفه على العلل فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف ثقلته
 للاختلاف الناظر^{۱۲}
 والاحسن ان يرتبها على الابواب ليسهل تناولها او يجمعه على الاطراف
 فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ويجمع اساندها اما مستوعباً او
 متقيداً بكتب مخصوصة ومن المهم معرفة سبب الحديث وقد صنف
 اي ذلك الحديث^{۱۲}

فيه بعض شيوخ القاضى ابى يعلى ابن الفراء الحنبلى وهو ابو حفص العكبرى
 وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيدان بعض اهل عصره شرع في جمع

له قوله ومن المهم معرفة سبب الحديث الجاى باعث وروده قال التلميذ يعنى السبب الذى لاجله حدث النبي صلى الله عليه وسلم بذلك الحديث
 كما في سبب نزول القرآن الكريم انتهى وفيه فوائد كثيرة وان كان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^{۱۲} بشرح الشرح
 عنه اى غير الابواب الفقهية^{۱۲}

عنه دال بده النظر فمنهم من يتقيد بالصحيح كالشعنين ومنهم من لم يتقيد بذلك كما في الكتب الستة^{۱۲} ش:
 من الطب واليايس والصحیح والسقيم^{۱۲}

له بحيث يتضح ارسال المتصل ودقت المرفوع الى غيره ذلك^{۱۲}

لله غير متقيد بالاستيعاب^{۱۲} ش

لله بفتح اياء واللام^{۱۲} ش

لله بضم الميم الواحدة وسكون الكاف فيما بينها^{۱۲} ش معه قيل برونغ رتبة الاجتهاد^{۱۲} ۴ ۴

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المنظومة البيقونية

لطفه بن محمد البيقوني

(مُحَمَّدٍ) خَيْرِ نَبِيِّ أُرْسِلَا
 وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّاهُ
 إِسْنَادُهُ وَكَمْ يُشَدُّ أَوْ يُعَلِّ
 مُعْتَمِدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ
 رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ
 فَهَوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَتَسَامَا كَثُرُ
 وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمُقْطُوعُ
 رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَكَمْ يَبِينُ
 إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَأَلْمُتَّصِلُ
 مِثْلُ: أَمَا وَاللَّهِ أَنْبَا فِي الْفُتَى

(أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ) مُصَلِّيًا عَلَى
 وَذِي مِنْ أَتَسَامِ الْحَدِيثِ عَدَّاهُ
 أَوْلَهَا الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا التَّصَلُّ
 يَدْرِيهِ عَدَلِ ضَابِطٍ عَنْ مِثْلِهِ
 وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرُقًا وَغَدَاتُ
 وَكُلُّ مَا عَنْ رَتَبَةِ الْحُسْنِ قَصُرُ
 وَمَا أَضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ
 وَالْمُسْتَدُّ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ
 وَمَا يَسْمَعُ كُلِّ رَاوِيٍّ يَتَّصِلُ
 مُسَلَّسٌ قَدْ مَا عَلَى وَصَفِ أَتَى

كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا
 عَزِيزُ مَرْدِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ
 مَعْنَعْنَ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ
 وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَا
 وَمَا أَضْفَتَهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ
 وَمُرْسَلٍ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطُ
 وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ
 وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ
 الْأَوَّلُ الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ
 وَالثَّانِي لَا يُسْقِطُهُ لِيَكُنْ يَصِفُ
 وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا
 إِبْدَالُ رَاوٍ مَا يَدَا وَقِسْمُ
 وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ
 وَمَا بَعَلَّةُ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا
 وَدُوهُ اخْتِلَافٌ سَنَدٌ أَوْ مَتْنٌ

أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمًا
 مَشْهُورٌ مَرْدِي فَوْقَ مَا ثَلَاثَةَ
 وَمُتَّبِعُهُمْ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمِّ
 وَضِدُّهُ ذَلِكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا
 قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ كُنْ
 وَقُلُّ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ
 إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ الْأَوْصَالِ
 وَمَا أَتَى مَدَّسًا نَوْعَانِ
 يَنْقُلُ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَيْنٍ وَأَنْ
 أَوْ صَافَةً بِهَا يَهْمُ لَا يَنْعَرِفُ
 فَالْشَّاذُّ وَالْمَقْلُوبُ قَسْبَانِ تَلَا
 وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِيَمْتَنَ قِسْمُ
 أَوْ جَمْعٌ أَوْ قَصْرٌ عَلَى رِوَايَةٍ
 مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا
 مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ

وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ
 وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِيهِ
 مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ
 مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ الْخَطُّ فَقَطُّ
 وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوَعًا
 مَتْرُوكُهُ مَا دَاخِلُهُ الْفَرْدُ
 وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ
 وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْبُكْنُونِ
 نَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ

مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرَّوَاةِ اتَّصَلَتْ
 مُدَابَّجٌ فَأَعْرَفَهُ حَقًّا وَأَنْتَجَهُ
 وَضِدُّهُ فِيهَا ذَكَرْنَا الْمُنْفَرِقُ
 وَضِدُّهُ مُخْتَلَفٌ فَأَخَشَ الْغَلَطُ
 لَعْدِيْلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدًا
 وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهَوَ كَرْدُ
 عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ
 سَيِّئُهَا : (مَنْظُومَةٌ الْبَيْقُوفِي)
 أَبْيَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ (خَمْسَتٌ)

جَدِّكَ بِالْحَقِّ وَاحْسِنَ تَفْسِيرًا

قَدْ اسْتَدَّتْ بِفَضْلِ اللَّهِ الْجَمِيلِ طَبَعُ أَوَارِ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارِ التَّوَالِيكِ وَأَسْمُهُ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ

تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ

نَاصِرُ الدِّينِ أَبِي سَعِيدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مُحَمَّدِ الشَّيْبَانِيِّ الْبَيْضَاوِيِّ

مَعَ

الْحَوَاشِي الْمَفِيدَةَ

الْفَنَاءِ

الْمَوْلَى الْعَلَامَةِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْكُورَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

اِقْرَأْ سَمْعُ عَزْزِي سَطْرِيثُ
أَرْدُو بَازَار - لَاهُور

مَكْتَبُ رَحْمَانِي